

مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية  
مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية  
والدراسات الإستشرافية.  
جامعة أكلي محند أوحاج - البويرة

The Laboratory of the Développements Policies and the Prospective Studies  
Journal Published by the Laboratory of the Développements  
Policies and the Prospective Studies  
Akli Mohand Oulhadj University-Bouira

مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات  
مجلة علمية محكمة في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مجلة التنمية والإستشراف  
للبحوث والدراسات

Development and propection  
journal for researches and studies

المجلد الثالث - العدد: 05 - ديسمبر 2018.

03<sup>third</sup> VOL - N° : 05 - Décembre 2018.

ISSN : 2507-7511

ISSN : 2507-7511

رقم الإيداع القانوني: ديسمبر 2018.

Dépôt Légal: Décembre 2018.

جامعة آكلي محند أولحاج  
البويرة - الجزائر

Akli Mohand Oulhadj University-Bouira - ALGERIE

Development and prospection  
journal for researches and studies

مجلة التنمية والاستشراف  
للبحوث والدراسات

scientific journal specialist

مجلة علمية محكمة متخصصة

تصدر عن جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة (UAMOB) .

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.

*Journal Published by the Laboratory of the Développements Policies  
and the Prospective Studies.*

العدد: الخامس number : 05

ديسمبر 2018 Décembre 2018

المجلد الثالث 03<sup>third</sup> VOL

**Honorary president:**

Pr. Ben Ali Cherif Nour el din

**الرئيس الشرفي:**

أ. د. بن علي شريف نور الدين

**General supervisor :**

Dr. KERMIA toufik

**المشرف العام**

د. كرمية توفيق.

**Publishing director :**

Dr. ALLAM Othmane

**مسؤول النشر :**

د. عثمان علام

**Editor :**

Dr. Mohamed Safire

**رئيس التحرير :**

د. محمد سفير.

**Editorial team members :**

Pr. Ahmed Djamil

**أعضاء هيئة التحرير :**

أ. د. أحمد جميل

Dr. FEREDJ Chaabane

د. شعبان فرج

Dr. OUAIL Miloud

د. ميلود وعيل

Dr. Mohand Ouamar Ali Zayen

د. علي زيان محند واعمر

Dr. Samir Yahawi

د. سمير يحيوي.

**Editorial secretariate :**

Dr. Mohamed Meddahi

**أمانة التحرير :**

د. محمد مداحي.

Dr. Mohamed Hani

د. محمد هاني.

الإيداع القانوني 2018 ديسمبر 2018 Dépôt Légal Décembre 2018

ر.د.م.د: 2507 – 7511 ISSN :



## شروط ومعايير النشر في المجلة

تتم مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية:  
لغة النشر :

❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية،

وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

❖ أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس 16 ،  
للغة العربية، أما المقالات بالفرنسية أو الإنجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14، مع  
خط arial مقياس 10 للجدول.

❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش  
والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث..

❖ مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.

❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

❖ في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد،  
ويدرج الآيات تلقائيا.

التحكيم :

❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد  
إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار  
الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الإلكتروني : ترسل المداخلات على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [revue.devpro@yahoo.com](mailto:revue.devpro@yahoo.com)

## اللجنة العلمية (لجنة القراءة):

- أ.د. رميدي عبد الوهاب.....(جامعة المدية)
- أ.د. مولود حشمان.....(جامعة الجزائر 3)
- د. طرشي محمد.....(جامعة الشلف)
- د. عبد الله الحرتسي.....(خميد خميس مليانة)
- د. بوفليح نبيل.....(جامعة الشلف)
- د. شلاي عبد القادر.....(جامعة البويرة)
- د. رشام كهينة.....(جامعة البويرة)
- د. عزوز احمد.....(جامعة البويرة)
- د. أحمد ضيف.....(جامعة البويرة)
- د. سعدي يحي.....(جامعة المسيلة)
- د. عمر علي عبد الصمد.....(جامعة المدية).
- د. مولاي بوعلام.....(جامعة البويرة)
- د. بوركايب محمد عبد الماجد.....(جامعة خميس مليانة).
- د. ضويفي حمزة.....(جامعة تيسمسيلت)
- د. حميدي عبد الرزاق.....(جامعة البويرة)
- د. عوينان عبد القادر.....(جامعة البويرة)
- د. محمد هاني.....(جامعة البويرة)
- د. محاد عريوة.....(جامعة المسيلة)
- د. بوعرار شمس الدين.....(جامعة المدية)
- د. شريط صلاح الدين.....(جامعة المسيلة)
- د. فرحات عباس.....(جامعة المسيلة)
- د. بوجطو حكيم.....(جامعة المدية)
- د. مصطفى بوشامة.....(جامعة البليدة)
- د. تريش نجود.....(جامعة سطيف)

د. عبد العزيز امقران.....(جامعة تيزي وزو)  
د. نادية حمدي باشا.....(جامعة البليدة)  
د. رضوان انساعد.....(جامعة الشلف)

### الهيئة الاستشارية الوطنية:

أ.د. سعودي بلقاسم.....(جامعة المسيلة)  
أ. د. بوجلال محمد.....(جامعة المسيلة)  
أ. د. بن موسى كمال.....(جامعة الجزائر 3)  
أ. د. زغدار احمد.....(جامعة الجزائر 3)  
أ. د. مكيد علي.....(جامعة المدية)  
د. عبد النعيم دفرور.....(جامعة الوادي)  
د. شاهد الياس.....(جامعة الوادي)  
أ. د. رزيق كمال.....(جامعة البليدة 2)  
د. بن ساسي الياس.....(جامعة ورقلة)  
د. بن علال بلقاسم.....(جامعة البيض)  
د. حمزة العرابي.....(جامعة البليدة 2)  
أ. د. سعيدي يحي.....(جامعة المسيلة)  
د. بن زواي محمد الشرف.....(جامعة ام البواقي)  
د. عثمانى حسين.....(جامعة ام البواقي)  
د. الياس سالم.....(جامعة المسيلة).  
د. مراد صاوي.....(جامعة قلمة).  
د. الحاج زيدان.....(جامعة مستغانم)  
د. الطاهر شليحي.....(جامعة الجلفة).

## الهيئة الاستشارية الدولية:

- أ.د.الضمور فيروز.....الاردن
- أ.د.الحسني خالد.....بريطانيا
- د. حنيش وهيبة.....السعودية
- د. مخلوف احمد.....الاردن
- د. قندوز عبد الكريم.....السعودية
- أ.د. الجعارات خالد.....الاردن
- أ.د. ابو طبنجة عبد السلام.....الاردن
- أ.د. نشأت إدوارد ناشد جرجس.....مصر

## فهرس المجلة

الرقم	المقالة	الكاتب	الصفحة
01	دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المشاريع ومكافحة البطالة حالة ولاية الجلفة (1998-2017)	د. الطاهر شليحي. جامعة الجلفة. ط.د. بن موفق زروق. جامعة الجلفة.	01
02	أهمية التحليل التنافسي في التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية دراسة حالة مجمع صيدال.	د. باية وقتوني. جامعة البويرة. د. أسيا قاسيمي. جامعة البويرة.	17
03	البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	د. خوميحة فتحية. جامعة البويرة.	32
04	دور المحاسبة البيئية في قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي	د. بوسعين تسعديت. جامعة البويرة. د. أوكيل حميدة. جامعة البويرة.	44
05	قراءة لآفاق و مؤشرات النهوض بقطاع السياحة و تطويره في دول الجوار وسبل الاستفادة منها. التجربة التونسية و المغربية نموذجا.	د. مجدوب خيرة. جامعة تيارت د. طويطي مصطفى جامعة غرداية.	59
06	دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية	د. عريوة محاد. جامعة المسيلة د. زغبة طلال. جامعة المسيلة	83
07	واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية (دراسة ميدانية)	د. الطاهر جليط. جامعة جيجل.	100
08	السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.	د. رشيد سعدياني. جامعة خميس مليانة د. إسماعيل صاري. جامعة سطيف 01.	116
09	دور سلوك المستهلك خلال الأزمات العالمية في تحديد الإستراتيجيات	د. راقي دراجي .	131

	جامعة البلدية 02. د.لرادي سفيان. جامعة البلدية 02.	التسويقية في المؤسسات الاقتصادية.	
146	د. بن جلول خالد. جامعة قلمة د. فريد حدادة . جامعة الشلف	اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	10
162	د.بن منصور الهام. جامعة تلمسان.	دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة.	11
174	ط.د. محمد مسلم . جامعة البويرة. ط.د. رابح أوكيل. جامعة البويرة	إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة والأطر القانونية المنظمة لها في الجزائر.	12
193	ط.د أبركان محمد. جامعة البويرة. ط.د. عربان عميروش. جامعة البويرة.	فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات.	13



## دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المشاريع ومكافحة البطالة حالة ولاية الجلفة (1998-2017).

إعداد:

د. الطاهر شليحي<sup>1</sup>.

ط.د. بن موفق زروق<sup>2</sup>.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التخفيف من حدة البطالة عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ولاية الجلفة تحقيقا للثروات، وتشجيع اليد العاملة في مختلف القطاعات، كما تم توضيح أشكال الدعم المالي المقترحة والمقدمة من طرف الوكالة بدأ من عملية الإنشاء والتوسع وصولا إلى مرحلة الاستغلال وحتى عملية المرافقة وتكوين الشباب حاملي هذه المشاريع لمواجهة الصعوبات التي غالبا ما تواجهها هذه المؤسسات في مشوارها الاقتصادي، كما تطرقت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى ولاية الجلفة، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، البطالة.

### Abstract :

This study aims to identify the role of the National Agency for support of youth employment to reduce of unemployment through the creation of small and medium enterprises in Djelfa in order to achieve wealth, and encourage labor in various sectors. It also clarified forms of financial support proposed by the agency. The establishment and expansion to the stage of exploitation and even the process of accompaniment and the training of young people carrying these projects to address the difficulties that often face these institutions in the economic process. The study also aims to provide a set of statistics for the sector of small and medium enterprises which was established within the framework of the National Agency for Youth Employment Support in Djelfa, in order to reach the percentage of actual contribution to the creation of jobs and the absorption of unemployment.

<sup>1</sup> د. الطاهر شليحي - أستاذ محاضر "أ" - جامعة زيان عاشور بالجلفة . profthar@yahoo.fr

<sup>2</sup> بن موفق زروق - طالب دكتوراه - جامعة زيان عاشور بالجلفة

## Key words:

Small and medium enterprises, the National Agency for support of youth employment, unemployment.

## مقدمة:

أظهرت نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة بالجزائر التي يعدها سنويا الديوان الوطني للإحصائيات، ارتفاع نسبة البطالة الأمر الذي أدى بالدولة إلى الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة والفقر استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها عن طريق دعم إنشاء مؤسسات الصغيرة ومتوسطة. ومنه سعت الجزائر جاهدة من خلال المخططات التنموية الجديدة التي تبنتها مع توجهها إلى اقتصاد السوق في دعم ومرافقة و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي وذلك لتدارك التأخر في التنمية، في إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة والفقر من بين هذه الهيئات " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " حيث حدد هدفها في العمل على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكالا مختلفة وصولا إلى إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجهة للسوق المحلي و حتى الدولي.

## إشكالية الدراسة:

يعتبر جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، ومنه أمام هذا العرض تبرز ملامح إشكالية هذا الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي : ما هي السياسات التي اتبعتها الدولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنشيطها لعملية خلق مناصب الشغل عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تفعيلها مع المتغيرات الاقتصادية ؟

## هدف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور وأهمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم نبين السبل مسار عملية المرافقة وتكوين الشباب للرقي بمؤسساتهم حتى تلعب دورها المناسب والذي يجعلها تضاهي في أدوارها وقدراتها مثيلاتها في الدول المتقدمة .

مباحث الدراسة: وللإجابة على إشكالية السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

- ✓ أولاً: الإطار النظري للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ ثانياً: أشكال الدعم المالي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

ثانياً: مسار عملية المرافقة وتكوين الشباب حاملي المشاريع بولاية الجلفة.

## 1. الإطار النظري للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها، التي تمويلها الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

### 1.1 تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هي عبارة عن مؤسسة حكومية ذات تسيير خاص، أنشأت سنة 1996م بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96/ 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم: 98/ 231 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419هـ الموافق لـ 13 يوليو 1998م.<sup>(1)</sup>

تتمتع هذه المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، إضافة إلى أنها تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. ومقرها الرئيسي بمدينة الجزائر ولديها فروع جهوية ومحلية على كامل التراب الوطني، وتقوم هذه الوكالة على تشجيع ودعم ومرافقة الشباب العاطل عن العمل ذو أفكار متعددة حول مشروع إنشاء مؤسسة .

وقد عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية ، الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 د.ج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار<sup>(2)</sup>، من خلال منح امتيازات وتسهيلات عديدة تتمثل في:

- مساعدات مجانية : ( استقبال -إعلام - مرافقة - تكوين)
- امتيازات جبائية : (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال )
- الإعانات المالية : ( قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية )

وتجدر الإشارة أن فرع الوكالة بولاية الجلفة فهو يقع بحي بوتريفيس وقد تم استحداثه سنة 1998 كما تتواجد مكاتب أخرى تابعة للوكالة دعم تشغيل الشباب بالجلفة في كل من دائرة مسعد وسيدي لعجال وعين وسارة وذلك قصد التقرب أكثر من حاملي المشاريع.

وقد تم إنشاء دار المقاولاتية بجامعة "زيان عاشور" وهو بمثابة عقد شراكة بينها وبين الوكالة من أجل تقريب إدارة الوكالة من الطالب الباحث ونشر المقاولاتية في الوسط الجامعي كما تم تنظيم ضمن نشاطها المبرمج بالتنسيق مع الجامعة أيام إعلامية لفائدة الطلبة منذ سنة 2013. (3)

## 2.1 أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ. أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز: (4)

✓ تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

✓ تشجيع كل الإشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

و تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

✓ حملات إعلامية و تحسيسية متواصلة

✓ أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شاب مبادر.

✓ تبذل الوكالة لكل إمكاناتها لمعرفة كل منطقة والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار

✓ تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا .

ب. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : تقوم الوكالة بالمهام الرئيسية الآتية : (5)

✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية

✓ تسير الوكالة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد؛

✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود؛ دفاتر الشروط التي

تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهياكل المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

✓ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل؛

✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل

والتوظيف الأولي.

وتتم عملية مرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة على النحو التالي:

✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي

المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

✓ تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

✓ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل

ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها ؛

✓ تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير؛  
من هنا نرى أن الوكالة عند قيامها بمختلف المهام الموكلة إليها قد ساهمت بمنح جزء كبير من مناصب الشغل للشباب ذوي أفكار متعددة حول إنشاء مشاريعهم.

### 3.1 الأنشطة التي تقترحها الوكالة

تعمل الوكالة على اقتراح مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الثروات، وتشجيع اليد العاملة المتمثلة في مؤسسات مصغرة، وتشترط الوكالة أن لا يكون نشاط هذه المؤسسات تجاري بحت، وبالتالي تضع الوكالة أهم الأنشطة المقترحة ضمن الإطار التالي: (6).

#### أ. في مجال الفلاحة:

- ✓ الفلاحة بصفة عامة؛
- ✓ مراكز لجمع حليب البقر وتوزيعه؛
- ✓ تربية الأبقار والأبقار الحلوبة وصناعة أغذية الأبقار؛
- ✓ تربية الدواجن.

#### ب. في مجال الصناعة:

- ✓ صناعة البسكويت ومواد الحلويات؛
- ✓ إنتاج وتعبئة الحليب ومشتقاته؛
- ✓ صناعة الأنابيب الحديدية والبلاستيكية؛
- ✓ مؤسسات الخزف والدهن وصناعة الغرانيت؛
- ✓ تصميم وانجاز وصيانة العتاد الإلكتروني؛
- ✓ صناعة العتاد الكهربائي، وقطع ميكانيكية متنوعة؛
- ✓ صناعة مواد التنظيف والصابون؛
- ✓ إنتاج الورق وتحويله؛
- ✓ استرجاع البلاستيك... الخ.

#### ج. في مجال الخدمات:

- ✓ وكالة اتصال وإشهار ومراكز انترنت؛
- ✓ روضة أطفال، هاتف عمومي، إنتاج سمعي بصري؛
- ✓ قاعة ألعاب، رياضة، حفلات؛

✓ تنظيف ملابس، مقهى ومطعم، مرشات عمومية... الخ.

د. في مجال الصناعة الحرفية والتقليدية :

✓ نجارة عمومية، وتجارة الألمنيوم، والنقش على الخشب؛

✓ ورشات صناعة المجوهرات، والخياطة والتفصيل؛

✓ ورشات تصليح هياكل السيارات ودهنها؛

✓ تصليح العتاد الطي... الخ.

2. أشكال الدعم المالي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تتنوع أشكال الدعم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على النحو التالي:

1.2. استثمار الإنشاء

أ. تعريف استثمار الإنشاء : يتعلق استثمار الإنشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري، من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المؤهلين لجهاز أنساج<sup>(7)</sup>

ب. شروط التأهيل : للاستفادة من هذا الجهاز، ينبغي استيفاء الشروط التالية :

✓ أن يكون الشاب بطالا، كما يجب يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل؛

✓ أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة. عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشركاء) يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى؛

✓ أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته؛

✓ تقديم مساهمة شخصية لتمويل مشروعه.

ج. أشكال التمويل المقترحة<sup>(8)</sup>

توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

• التمويل الشئائي : يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع،

وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

✓ المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية: 71%

القرض بدون فائدة (الوكالة): 29%

✓ المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المساهمة الشخصية: 28 %

القرض بدون فائدة (الوكالة): 82 %

نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذا ما يشكل عائقاً بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية في ولاية الجلفة مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل بنسبة كبيرة على عكس صيغة التمويل الثلاثي.

وهذا ما يفسر حالتين : - عدم قدرة أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم

- بالإضافة إلى تأثير الرافعة المالية على أرباح المتوقعة للمشروع، حيث يفضل المستثمرون تمويل مشروعهم باستخدام القرض، متوقعين الحصول على عائد أكبر من تكلفة القرض، وبذلك تزداد قيم الأرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض، خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية التي سوف نتطرق إليها لاحقاً.

● **التمويل الثلاثي** : يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، و القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، تحدد نسبة مساهمة كل طرف وفق مستويين (9) :

✓ المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية: 1%

القرض بدون فائدة(الوكالة): 29%

القرض البنكي: 70%

✓ المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المساهمة الشخصية: 2%

القرض بدون فائدة(الوكالة): 28%

القرض البنكي: 70%

نلاحظ أن هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، حيث تم تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5% إلى 1% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو أقل من 5000.000 دج ومن 10% إلى 2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع أكبر من 5000.000 دج إلى 10.000.000 دج

هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة بالقرض التي تمنحه لأصحاب المشاريع، من 25% إلى 29% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20% إلى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني.

ويتم التمويل طبقا لهذه الصيغة وفق مجموعة من الشروط تتمثل في :

- تعريف المؤسسة وهوية صاحب أو أصحاب المشروع.
- الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة والتي تتمثل في:
  - مبلغ القرض.
  - فترة الاستعمال (سنة واحدة و 30 يوما)
  - فترة التسديد (05 سنوات ابتداء من انتهاء فترة الانجاز و المحددة بسنة)
  - رقم حساب تسديد القرض بدون فائدة : اسم البنك، الوكالة.
  - الضمانات : والتي تتمثل في:
    - ✓ رهن العتاد المنقول المتحرك لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.
    - ✓ الرهن الحيازي للتجهيزات لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.

السندات لأمر. (10)

## 2.2. استثمار التوسع

أ. تعريف استثمار التوسع : إذا أنشئت مؤسستك في إطار جهاز أنساج، بإمكانك توسيع قدراتك الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي. (11)

ب. الشروط المؤهلة لاستثمار التوسع :

للاستفادة من توسيع مؤسستك المصغرة، يجب استيفاء الشروط الآتية :

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي؛
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛
- تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال (في المناطق العادية) و 06 سنوات (في المناطق الخاصة)؛
- تقديم الحصائل الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة .

ج. أشكال التمويل المقترحة :

في إطار استثمار التوسع الذي يتعلق بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي وبعد دراسة شروط التأهيل ، نجد نفس صيغ التمويل التي ذكرناها أعلاه.



### 3.2. الإعانات المالية والامتيازات

تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين : (12)

أ. مرحلة الانجاز :

✓ الإعانات المالية :

- منح ثلاثة قروض بدون فائدة : بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين أعلاه، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع عند الضرورة كما يلي :
- قرض بدون فائدة يقدر ب (500.000 دج ) موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترخيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزحاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.
- قرض بدون فائدة يقدر ب(500.000 دج) موجه لإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.
- قرض بدون فائدة يقدر ب (1.000.000 دج ) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدتي القضاء، والخبراء والمحاسبين... الخ.
- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي : يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من تخفيض في نسبة فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية...، يحدد هذا التخفيض على النحو الآتي :
- 80% من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية.
- 60 % من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.
- عندما تكون استثمارات الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها أعلاه تباعا إلى 95 % و 80 % من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية .
- ✓ الامتيازات الجبائية : وتشمل ما يلي :
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة .  
ب. مرحلة الاستغلال :

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة (03) ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة تمتد فترة الإعفاء لمدة (02) سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة و تتمثل هذه الامتيازات في:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- ✓ وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محدودة.
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.
- ✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

بالإضافة لهذه الإعفاءات من دفع الضرائب تأتي تدابير جديدة لدعم هذا الامتياز، بإخضاع المشاريع الاستثمارية الجديدة لدفع الضريبة بصفة تدريجية ، بعد نهاية مدة الإعفاء، وهذا على الشكل التالي:

✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي 30% .

✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي 50%

✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي 75%

✓ السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي 100% .

### 3. مسار عملية المرافقة وتكوين الشباب حاملي المشاريع بولاية الجلفة

#### 1.3. مسار عملية المرافقة من طرف الوكالة في ولاية الجلفة

أ. مرحلة الاستغلال: (13)

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال و هي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستثمرين المحتملين، والذين يتراوح عددهم بين ستة (6) إلى خمسة عشر فردا (15) والمكلف بالدراسات، وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة ومختلف الإعانات الممنوحة، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن أفكار مشاريعهم، وتنتهي هذه المرحلة بانتقال المقاول إلى مرحلة المقابلة الشخصية، ويتم فيها التحدث مطولا بينه وبين احد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف.

#### ● مرحلة جمع المعلومات:

يتم إيداع الملف من طرف الشاب المقاول، والذي يضم بدوره الملفين الفرعيين التاليين:

✓ الملف الإداري: ويتكون مما يلي: (14)

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام الوكالة، ويكون ممضي من طرف الشركاء (نسختين)، ويوضح نوع التمويل ثنائي أم ثلاثي
  - شهادة ميلاد رقم 13.
  - صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية
  - وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع ( شهادات علمية، شهادات عمل)
  - شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع
  - تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع اذا كان سن المسير يتراوح ما بين 35 و40 سنة
  - اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة
  - إثبات الشاب العاطل عن العمل من خلال:
  - شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS
  - شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS
  - وللحصول على احد هاتين الوثيقتين يتقدم صاحب المشروع إلى الإدارة المعنية مصحوبا بالوثائق التالية :
    - شهادة الميلاد
    - جدول المستحقات ( شهادة عدم الخضوع للضريبة )
    - تصريح شرطي ( وثيقة مرفقة ).
  - ✓ الملف المالي: ويشمل هو الآخر ما يلي:
  - الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم : (15)
- يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط وذلك على سبيل النصح، كما يمكنه التعرف عليهم أيضا من خلال توجيهه إلى غرفة التجارة والصناعة بالولاية، والتي لها دور أساسي في المساعدة على بناء علاقات مع الشركاء الوطنيين والأجانب، مما يمكن من تزويد المستثمرين أصحاب المشاريع بمختلف المعلومات الضرورية من خلال بعض المجالات والوثائق الدورية التي تصدرها هذه الهيئة، إضافة إلى تنظيمها لبعض الصالونات والمعارض التي تسمح بالاتصال المباشر مع الموردين ومختلف الأطراف.
- يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، وتكون تلك الفاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها أو المورد أو المبلغ الإجمالي لها، فالهدف منها هو مساعدة فقط على حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي وجدول حسابات النتائج من طرف الوكالة.

## – فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار:

تمنح من طرف احد شركات التأمين، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتنائها والتي حددت قيمتها الإجمالية في الفواتير الشكلية السابقة، وبالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية، وتمنح دون مقابل لإلى أن يتم التأمين فعليا عن التجهيزات فيما بعد أي بعد اقتنائها فعليا.

- وتقدم كل هذه الوثائق أو الملف رفقة الملف الإداري للوكالة، ليتم دراسته من قبل المكلفين بالدراسات.
- تم تقييم المشروع تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء،
- اعتماد و تمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل وفي حال قبول المشروع و الموافقة على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل نشاطه.
- **مرحلة الإنشاء القانوني وتمويل المشروع** : وهنا ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار باختيار الصيغة القانونية لمشروعه.

● **مرحلة الاتصال بالبنك** : هنا تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.

● **مرحلة الزيارات والمشورة** : عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع والرفع من حظوظ النجاح و تطوير المشروع الاستثماري.

### 2.3. تكوين الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يعتمد نجاح و تطور مؤسسة على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير، لهذا السبب جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم .<sup>(16)</sup>
- حيث قامت بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب حاملي المشاريع. يسمح لهم الإطلاع، بفضل أسلوب سهل وعملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق مؤسستهم المصغرة وتسييرها.
- نظرا لخصوصية المؤسسات المصغرة و مؤهلات أصحابها، رأت الوكالة أنه من الضروري أن يكون لديها مكوناتها الخاصة.
- تسيير برجة الدورات التكوينية و تطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع.
- يتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد:
  - **مادة الإنشاء** : إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالحيط الاقتصادي و الاجتماعي.
  - **مادة التسويق** : دراسة السوق.
  - **مادة الضرائب** : الإجراءات و الأسس الضريبية.
  - **مادة التخطيط المالي** : الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات

### 3.3. حصيلة الانجازات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالجلفة

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى ولاية الجلفة، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة والقضاء على الفقر. لقد عرفت الفترة (2011-2017) تطورا ملحوظا في عدد المشاريع الممولة مقارنة مع السنوات السابقة. وهذا في مختلف المجالات، مع تسجيل أكبر عدد من المشاريع في قطاع الخدمات. والجدول التالي يوضح ذلك:

#### جدول رقم (01): الملفات الممولة حسب قطاع النشاط (1998-2017)

الفترة	الصناعة	الأشغال العمومية	الفلاحة	الخدمات	الصناعة التقليدية (الحرف)	المجموع
2003/1998	48	30	140	264	12	494
2010/2004	162	112	44	551	172	1041
2017/2011	451	274	788	1829	202	3544
المجموع	661	416	972	2644	386	5079

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الجلفة 2017.

إن توزيع المشاريع على القطاعات شهد تفاوتاً من سنة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى. ففي الفترة الأولى (1998-2003) كان الإقبال بشكل كبير على قطاع الخدمات ثم قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة ثم الأشغال العمومية، وأخيراً الصناعات التقليدية بـ 12 مشروع فقط. وفي المرحلة الثانية (2004-2010) بقي قطاع الخدمات في الريادة من حيث عدد المشاريع، في حين تراجع قطاع الفلاحة وتم تمويل 44 ملف فقط. ومع ذلك عرفت القطاعات الأخرى ارتفاعاً متفاوتاً وخصوصاً قطاع الصناعات التقليدية الذي جاء في المرتبة الثانية بـ 172 مشروع. أما في المرحلة الثالثة (2011-2017)، ومع تسجيل ارتفاع في عدد الملفات الممولة وفي مختلف القطاعات، إلا أن نسبة الارتفاع الكبيرة سجلت في قطاع الفلاحة، بـ 788 مشروع.

#### أ. إنشاء 638 مؤسسة متنوعة سنة 2011 و 2012

- تمويل بصيغة ثلاثي
- مختلف القطاعات خاصة قطاع الفلاحة
- عدم قدرة بنوك الولاية (عددتها 11) على تغطية جميع الطلبات التي وصلت إلى 3270 طلب
- تحقيق 1974 منصب شغل بسبب تخفيض المساهمة الفردية إلى 1% و 2%
- فتح فروع في كل من مسعد وعين وسارة وسيدي العجال .

ب. تمويل أكثر من 500 مشروع سنة 2013 : بغلاف مالي فاقت قيمته 2 مليار دج

- تمويل بصيغة الثلاثي
  - مست مختلف القطاعات :
  - الخدمات : بمجموع 300 مشروع
  - قطاع الفلاحة 41 مشروعا
  - قطاع الصناعة (92)
  - أنشطة الحرف و الصناعة التقليدية (42)
  - البناء والأشغال العمومية (70)
  - و قد ساهمت هذه المشاريع في توفير حوالي 1809 منصب شغل.
- ج. خلال 09 أشهر الأولى من سنة 2014 : تمويل قرابة 340 مشروعا تتميز بما يلي :

- تمويل بصيغة الثلاثي
- تتوزع على عدة مجالات خاصة الفلاحة كتربية الأغنام والأبقار والدواجن والنحل ...
- توفير حوالي 2300 منصب عمل
- قُدر المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات بما يزيد عن 250 مليون د.ج
- تركزت جل التمويلات على الصيغة الثلاثية

ح. ديسمبر 2017:

وصل عدد المشاريع الممولة من سنة 1997 الى نهاية سنة 2017، 5079 ملف، منها حوالي 2644 ملف ضمن قطاع الخدمات و 972 ملف في قطاع الفلاحة. ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة ب 661 ملف، ويليه قطاع الأشغال العمومية ب 416 ملف. أما الصناعات التقليدية فوصل عدد الملفات الممولة فيها الى 386 ملف نهاية سنة 2017.

وقد عرفت سنة 2017 انخفاض في عدد المشاريع الممولة. إذ تم تسجيل 102 مشروع، منها 31 في قطاع الصناعة و30 ملف في قطاع الفلاحة و 19 ملف في قطاع الصناعات التقليدية، في حين عرف قطاع الخدمات تراجعاً إذ تم تمويل 07 مشاريع فقط في هذا المجال، ما يمثل نسبة 15 % من مجموع الملفات الممولة سنة 2017. وكل هذه المشاريع في مختلف القطاعات والمسجلة سنة 2017 كانت في إطار التمويل الثلاثي.

للإشارة فإن المشاريع الممولة من سنة 1998 الى 2017 تباينت بين التمويل الشئلي والتمويل الثلاثي في مختلف المجالات. حيث وصل عدد المشاريع الممولة في إطار التمويل الشئلي نهاية 2017 الى 168 ملف. بينما بلغ عدد مشاريع التمويل الثلاثي الى 4911 ملف الى غاية ديسمبر 2017. والجدول التالي يوضح أكثر هذا التوزيع:

جدول رقم (02): الملفات الممولة حسب القطاع ونوع التمويل (1998-2017)

الفترة	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	المجموع	النسبة %
الصناعة	08	653	661	13%
الأشغال العمومية	11	405	416	8%19
الفلاحة	12	960	972	9%52
الخدمات	131	2513	2644	52%
الصناعة التقليدية (الحرف)	6	380	386	8%8
المجموع	168	4911	5079	100%

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الجلفة 2017.

خاتمة:

قامت الجزائر باعتماد مجموعة من الآليات والأجهزة من أجل التخفيف من حدة البطالة. ومن أهم هذه الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي كان لها دور كبير في تمويل مشاريع الشباب على اختلاف صيغها وأنواعها. ومن خلال الوقوف على نتائج نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجلفة، وبالرغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحد من البطالة، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، وهذا سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة.

كما أن إنشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الجلفة ليس حلا نهائيا للقضاء على البطالة في هذه المنطقة أو حتى في باقي ولايات الوطن وإنما هو خطوة أولى نحو هذا الحل لأن التسيير العقلاني والرشيد لهذه المؤسسات المصغرة يجعلها تواجه العقبات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال لطاقتها المعطلة والمهمشة. وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- لا بد من تعزيز مساعي الدولة الرامية إلى تفعيل الاقتصاد الوطني بفتح مجال الحوار والتشاور بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين حول سبل دعم المؤسسة الاقتصادية المولدة للثروة ولمنصب الشغل.
- ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المؤسسات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها.
- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة.

- البحث وتطبيق آليات وصيغ تمويلية بدون فائدة، فقد يكون رفض التعامل بالفائدة من بين أهم عزوف الشباب البطال من اللجوء إلى إنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق الوكالة.
- الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل والحل الحقيقي والدائم لمشكلة البطالة، واعتبار استحداث مناصب الشغل عن طريق الإنفاق العام إجراء مرحليا.

### قائمة الهوامش والمراجع :

- (1)- محمد شتوح، وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و المأمول (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الملتقى الوطني الأول حول: البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، مارس 2013، ص 11 .
- (02) - لخلف حسنة، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقارلة عند الشباب، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد نوفمبر، 2011، ص 40.
- (03) - مقابلة مع ميلود مشلفخ، مستشار مكون لدى فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجلفة، يوم 2016/05/15 على الساعة 10:30
- (04) - صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص 32، 33.
- (05) - المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 11 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003. ص ص (12، 13).
- (06) - محمد شتوح، وآخرون، مرجع سابق، ص 12-13 .
- (07) - مقابلة مع عزي سهيلة، مديرة الفرع، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجلفة، يوم 2016/05/15 على الساعة 10:30
- (08) - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجلفة، دليل نشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي، على موقع الوكالة: <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع : 2016/05/14، على الساعة 00:30، ص-ص: 01 - 02.
- (09) - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجلفة، دليل نشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي، نفس المرجع السابق، ص-ص: 01 - 02.
- (10) - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وثائق منشورة على موقع الوكالة: <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع : 2016/05/14، على الساعة 01:00.
- (11) - مقابلة مع عزي سهيلة، مديرة الفرع، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجلفة، يوم 2016/05/15 على الساعة 10:30
- (12) - المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 6 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.
- (13) - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <http://www.ansej.org.dz> .
- (14) - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <http://www.ansej.org.dz> .
- (15) - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <http://www.ansej.org.dz> .
- (16) - ميلود مشلفخ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دليل إنشاء مؤسسة، ص 9 .



## أهمية التحليل التنافسي في التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية

## دراسة حالة مجمع صيدال

إعداد:

د. باية وقنوني<sup>1</sup>.د. أسيا قاسيمي<sup>2</sup>.

ملخص:

تسعى المنظمات المنتجة للدواء إلى البقاء والاستمرارية في الصناعة التي تعمل فيها، لذا تقوم بمتابعة التطورات التي تحدث في بيئتها وتحليلها من أجل الوقوف على الفرص المتاحة أمامها والتحديات التي تواجهها. وتعتبر المنافسة من أهم التهديدات التي تواجه المنظمات الدوائية، ويساعد تحليلها على صياغة الاستراتيجيات التسويقية الواضحة والدقيقة لمواجهة المنافسين وتوسيع الحصة السوقية. وسنحاول في هذه الدراسة التعرف على الإطار النظري للتخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي، والتحليل التنافسي لهذه الصناعة، كما سنحاول دراسة أهمية التحليل التنافسي للصناعة الدوائية في التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية.

**الكلمات المفتاحية:** المنافسة، التحليل التنافسي، التخطيط الاستراتيجي التسويقي، الصناعة الدوائية.

**Abstract :**

Pharmaceutical organizations seek to survive and maintain the industry in which they operate, so they follow developments in their environment and analyze them in order to identify the opportunities available to them and the challenges they face.

Competition is one of the most important threats faced by pharmaceutical organizations, and its analysis helps to formulate clear and accurate marketing strategies to compete with competitors and expand market share.

In this study, we will attempt to identify the theoretical framework for strategic marketing, pharmaceutical marketing and competitive analysis of this industry. We will also try to study the importance of competitive analysis of the pharmaceutical industry in the strategic planning of marketing activities.

**Keywords:** The competition, competitive analysis, strategic marketing planning, pharmaceutical industry.

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة قسم - أ - جامعة أكلى محند أولحاج- البويرة. ouaguenounia@gmail.com

<sup>2</sup> أستاذة محاضرة قسم - أ - جامعة أكلى محند أولحاج- البويرة.

**مقدمة:**

تشهد المنظمات الدوائية جملة من التحديات التي تفرضها بيئتها التنافسية المطبوعة بطابع العولمة، ويلعب التسويق الدوائي دورا حاسما في التأثير على حصتها السوقية وتوجيه منتجاتها إلى المريض الذي يقف على قمة الهرم التسويقي.

ويعتبر التحليل التنافسي من الأولويات التي يجب على المنظمات المنتجة للأدوية القيام به حتى تقوم باكتشاف المنظمات العاملة في أسواق الأدوية المستهدفة، وتساعد البيانات الناتجة عنه في تقييم المنافسين ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للتعامل معهم.

من هنا تنطلق إشكالية بحثنا التي يمكن ترجمتها في الآتي :

**كيف يساهم التحليل التنافسي في التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية؟**

وتدرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها:

- فيما تتمثل مراحل التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي، وماهي أنواع الاستراتيجيات التسويقية للمنتجات الدوائية؟

- كيف يمكن تحليل المنافسة في الصناعة الدوائية، وماهي أهم مراحلها؟

- ماهو دور التحليل التنافسي في التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي؟

**أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث فيمايلي:

- 1) تقديم إطار نظري عن التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية والأساليب التحليلية التنافسية.
- 2) تعزيز الوعي لدى صناع القرار التسويقي في القطاع الدوائي لأهمية تحليل المنافسة الحالية والمحتملة في التخطيط الاستراتيجي التسويقي.

**أهمية البحث:**

تظهر أهمية البحث من خلال:

- دراسة موضوع الصناعة الدوائية الذي لا يزال حديثا في شكله النظري والتطبيقي.
- التعرض إلى التحليل التنافسي لمجمع صيدال وأهميته في التخطيط الإستراتيجي.
- التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

**محاو البحث:**

يتضمن هذا البحث اربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي:

**المحور الأول:** نظرة عامة حول التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية.

**المحور الثاني:** أساسيات التحليل التنافسي في الصناعة الدوائية

**المحور الثالث:** مساهمة التحليل التنافسي في مراحل التخطيط الاستراتيجي التسويقي للأنشطة الدوائية.

المحور الرابع: التحليل التنافسي لمجمع صيدال وأهميته في التخطيط الاستراتيجي.

المحور الأول: نظرة عامة حول التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية.

أولاً- ماهية التخطيط الاستراتيجي التسويقي، والعوامل المؤثرة عليه:

يعرف بيتر درنكر (Drunker) التخطيط الاستراتيجي على أنه " عمليات اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات وأثارها في المستقبل، وتنظيم الجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وقياس النتائج في ضوء التوقعات، عن طريق توفر نظام للتغذية العكسية للمعلومات " (01).

وهو أيضا " أحد المهارات الأساسية للقيادة، و خريطة تُرشدك إلى الطريق الصحيح بين نقطتين، أولها أين أنت الآن، والأخرى أين ترغب أن تكون في المستقبل وكيف يمكنك أن تحقق ذلك " (02).

أما التخطيط الاستراتيجي التسويقي فيعرفه كوتلر على أنه (العملية الإدارية الخاصة بوضع وإدامة العلاقة بين أهداف المنظمة والمهارات المتاحة والموارد والفرص التسويقية المتغيرة " (03).

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج بعض خصائص التخطيط الاستراتيجي التسويقي والتي يمكن تمثيلها في الآتي:

❖ هو عملية إدارية مستمرة تسعى إلى تحقيق الأهداف التسويقية للمنظمة.

❖ يسعى إلى خلق الموازنة بين أهداف وموارد المنظمة، وماهو متاح لها من نقاط قوة وفرص في السوق.

❖ تتميز الفرص التسويقية بالتغير، وهذا يؤدي إلى تغير الأدوات المستخدمة للتخطيط الاستراتيجي التسويقي.

وينطلق التخطيط الاستراتيجي التسويقي من الحاضر لبناء مستقبل ناجح للمنظمة، ويعمل على متابعة وتقييم البيئة التسويقية للمنظمة، وكذا تقييم أدائها في ضوء الأهداف والخطط الموضوعة، وتهدف الخطة التسويقية الاستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها تحديد الأنشطة التسويقية الكلية للمنظمة والأهداف المشتركة التي توفر توجيه واضح للنشاط التسويقي، تحقيق التكامل بين الموارد التسويقية وغير التسويقية استغلال الفرص وتجنب التهديدات، استباق الأحداث والاستعداد لها خاصة المرتبطة بالمنافسين والمستهلكين... الخ.

وتتأثر عملية التخطيط الاستراتيجي التسويقي بنوعين من العوامل هما:

- **عوامل البيئة الخارجية:** وهي العوامل التي لا تستطيع أن تسيطر وتتحكم في عناصرها إدارة التسويق وتمثل في العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والقانونية، إضافة إلى حجم السوق واتجاهاته حجم المنافسة وطبيعة المنافسين، المستهلكون والموردون والجمهور العام.
- **العوامل الداخلية للمنظمة:** يمكن لإدارة التسويق أن تتحكم في هذه العوامل بدرجات متفاوتة، وتشمل هذه العوامل سياسة المنظمة وفلسفتها، العوامل التنظيمية والتسويقية، الموارد المالية و البشرية و المعنوية التي يمكن تحويلها إلى مجموعة أنشطة و أعمال إنتاجية و تسويقية.

ولا يختلف التخطيط الاستراتيجي التسويقي في المنظمات الدوائية عن المنظمات الأخرى من حيث الأهمية و الأهداف والعوامل المؤثرة عليه، غير انه يعتبر ضرورة ملحة لبقاء أي منظمة منتجة للأدوية في الأسواق المستهدفة، ويعود ذلك إلى خصوصية المنتجات الدوائية عن بقية المنتجات من الناحية الصناعية والتسويقية.

## ثانيا- مراحل التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي:

ينطلق التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي من التخطيط الاستراتيجي العام للمنظمة، أين يتم تحديد رسالة المنظمة، أهدافها واستراتيجياتها العامة، ويمكن إيجاز مراحل التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية في الأتي:

- **التحليل الموقفي:** تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المكانة التي تحتلها المنظمة المنتجة للدواء داخل السوق والمكانة المستقبلية التي تهدف للوصول إليها، كما تهدف إلى تحديد المستلزمات الضرورية واللازمة لتحقيق ما تريد المنظمة الوصول إليه في المستقبل والإطار الزمني اللازم لذلك.

- **تحليل السوق:** يتم في هذه المرحلة تقييم الفرص والمخاطر، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف للمنظمة وكذلك للمنتجات والسوق وللمنافسين من اجل تحديد الفرص المتوافرة والتي يمكن استغلالها وكذلك المخاطر التي تهدد المنظمة في هذه الأسواق (05).

- **تحديد الأهداف التسويقية:** تسعى المنظمات الدوائية إلى توسيع حصتها التسويقية وضمان بقائها ونموها في الأسواق، وذلك من خلال تمييزها عن المنافسين والحصول على رضا المستهلكين، وبناء صورة موجبة عن المنظمة ومنتجاتها، وامتلاك القدرة على مواجهة المنافسة والحفاظ على المركز التنافسي في السوق.

- **تحديد الجمهور المستهدف:** يختلف الجمهور المستهدف في الصناعة الدوائية، فقد يكون المشتري أو المريض، كما قد يكون المستشفيات والصيدلانيات وتجار الجملة والتجزئة للأدوية، ويجب على المنظمة تحديد الجمهور بدقة حتى تمكن من وضع الاستراتيجية المناسبة له.

- **صياغة الاستراتيجيات التسويقية الدوائية:** بعد تحديد الأهداف المرغوب فيها والجمهور المستهدف، يقوم رجل التسويق بتصميم الإستراتيجية التسويقية المناسبة لمنتجاته الدوائية، وذلك بالنظر إلى حجم الموارد المالية للمنظمة وطبيعة المنتجات ودورة حياتها.

- **اختيار الوسائل المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية وتحديد الميزانية اللازمة:** تمثل ميزانية التسويق المبالغ المخصصة للإنفاق على طرق ووسائل وإستراتيجية التسويق المختارة من طرف المنظمة المنتجة للأدوية، للوصول إلى الأهداف التسويقية الإستراتيجية.

- **التنفيذ والتقييم للخطة التسويقية الدوائية:** بعد تنفيذ الإستراتيجية التسويقية، تأتي مرحلة تقييم نتائجها وإدخال التعديلات عليها إن لازم الأمر، وتتم عملية التقييم من خلال قياس الأرباح الفعلية المتحققة بعد استخدام الإستراتيجية التسويقية، وأيضا من خلال مراقبة نتائج الخطة التسويقية والمتعلقة بالإنجاز المطلوب تحقيقه في مجال المبيعات الحالية والأرباح والأهداف الأخرى التي تصب في هذا الجانب.

## ثالثاً- أنواع الاستراتيجيات التسويقية للمنتجات الدوائية:

الاستراتيجية التسويقية الدوائية هي عبارة عن تطوير لرؤى المنظمة الدوائية حول الأسواق التي تهتم بها ووضع الأهداف وتطويرها، وإعداد البرامج التسويقية بما يحقق مكانة المنظمة، وتستجيب لمتطلبات الزبون في السوق المستهدف (06).

وبشكل عام هناك أنواع من الاستراتيجيات الدوائية التي يمكن تطبيقها في تسويق المنتجات الدوائية والتي يمكن إيجازها في الآتي (07):

❖ **إستراتيجية القيادة السوقية:** لكي تستطيع المنظمة القائمة المحافظة على مكانتها، لابد لها أن تستخدم بعض الأساليب منها: الأسلوب الدفاعي أو الأسلوب الهجومي أو اخذ جزء من حصة المنافسين.

❖ **إستراتيجية الهجوم المباشر:** وذلك بتقليد المنظمة المنافسة في طرح منتج جديد أو في عرض برنامج ترويجي وهكذا.

❖ **إستراتيجية الباب الخلفي:** تقوم المنظمة المتحدية بالاستيلاء على حصص المنظمات الأخرى المتواجدة في السوق.

❖ **إستراتيجية التبعية:** وهي سياسة تتبعها المنظمات الصغيرة التي لا تستطيع تحدي المنظمة القائمة، فتتبعها دائما في أعمالها وتصرفاتها.

ومن الاستراتيجيات التسويقية للأنشطة الدوائية نجد:

❖ **إستراتيجية التمدد:** من خلال جذب منافذ توزيعية جديدة ( مستودعات، صيادلة، واصفي الدواء)، التمدد إلى أسواق جديدة، جذب مستهلكي المنتجات المنافسة، خفض الأسعار... الخ.

❖ **إستراتيجية تطوير المنتج:** تقوم هذه الاستراتيجية على طرح منتجات دوائية جديدة وحديثة الاستعمال.

❖ **إستراتيجية الاستبعاد:** من خلال استبعاد المنتجات الدوائية الضعيفة.

ومن أهم الاستراتيجيات التي تستخدم لمواجهة المنافسين مايلي:

❖ **إستراتيجية التكلفة المنخفضة:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيض التكاليف وذلك باختيار مصادر لتوريد المواد الخام الأقل تكلفة، وزيادة حجم المبيعات.

❖ **إستراتيجية التميز والاختلاف:** تركز هذه الاستراتيجية على التميز والاختلاف بالخصائص والصفات والمنافع للمنتجات الدوائية المقدمة في الأسواق.

❖ **إستراتيجية التخصص والتركيز:** وذلك من خلال التخصص في مجال محدد أو إنتاج أدوية محددة أو التركيز على سوق محدد أو زبائن محدد.

ولصياغة الاستراتيجية التسويقية المناسبة، تحتاج المنظمات الدوائية إلى معرفة من هم المستهلكين المستهدفين، وماهي الميزة التنافسية النسبية للمنتجات الدوائية، وحجم حصتها السوقية لمنتجاتها المختلفة ومعدل نموها السوقية، ونقاط قوتها وضعفها ونتائج تحليلها التنافسي.

## المحور الثاني: أساسيات التحليل التنافسي في الصناعة الدوائية

## أولاً- المنافسة والتنافسية داخل الصناعة الدوائية:

بشكل عام، يمكن القول أن صناعة الدواء تضم جميع المؤسسات والشركات المعنية بإنتاج وتسويق الأدوية، ومن أبرز خصائصها نجد: أنها صناعة كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا، تعتمد على التخصص والمهارات الراقية والخبرات المتراكمة، وتتمتع بمعدلات إنتاجية عالية، كما أنها تمتلك أنظمة توزيع ديناميكية، وهي صناعة تشد فيها المنافسة باعتبارها صناعة مرحة تثير رغبة الآخرين بالدخول إلى أسواقها<sup>(8)</sup>.

ويعتبر مصطلح التنافسية (Compétitivité) من المصطلحات الأكثر رواجاً في هذا العصر، وكذا المنافسة (Concurrence) خاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهما وإن اختلفا إلى حد ما في مدلولهما بحيث يستعمل الأول في المدلول الاقتصادي على المستوى الدولي والثاني على مستوى المنظمة، فإنهما يتداخلان إلى حد بعيد ضمن ما أصبح يعرف بالميزة أو القدرة التنافسية (l'avantage concurrentiel).

والميزة التنافسية هي " أن يكون للمنظمة ما يميزها عن غيرها ويؤدي إلى زيادة ربحيتها"<sup>(9)</sup>.

أما التنافسية فتشير التنافسية الدولية إلى " قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية "<sup>(10)</sup>.

وعلى مستوى المنظمة تعرف التنافسية على أنها " القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالتنوع الجيدة وبالسعر المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنظمات الأخرى "<sup>(11)</sup>، وهناك أربعة مؤشرات تنافسية لقياس تنافسية المنظمات وهي، الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية، والحصة من السوق.

و المنافسة هي غريزة حب التفوق تنشأ مع الفرد، وهي من سنن الفطرة الكونية للبشر، يعود تاريخها إلى بداية الخلق كحق طبيعي للإنسان، غايتها التفوق في مجالات الأعمال والأنشطة أياً كانت طبيعتها.

ويمكن تعريفها اقتصادياً على أنها " حالة المزاومة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق المحمية أم في السوق العالمية، وبالتالي يخرج أحد الأطراف رابح والطرف الآخر خاسر"<sup>(12)</sup>.

وهناك نوعين أساسيين من المنافسة هما: المنافسة السعرية (التي تعتمد الأسعار أساساً لها)، والمنافسة غير السعرية (والتي تعتمد على عناصر أخرى غير السعر كمستويات الجودة والخصائص التي تتمتع بها المنتجات ووسائل الترويج والتوزيع والبحث والتطوير).

ويمثل تحديد المنظمات المنافسة احدي الأولويات التي يجب على المنظمة الدوائية القيام بها، وترتكز عوامل المنافسة في الصناعة الدوائية على الأسعار، الجودة في المنتجات وطريقة التوزيع التي يتدخل فيها مجموعة مختلفة من الوسطاء، ويعتبر سوق الصناعة الدوائية من الصناعات التي عليها طلب ورغبة باستمرار، لذلك فهي مفتوحة لدخول منظمات منافسة جديدة.

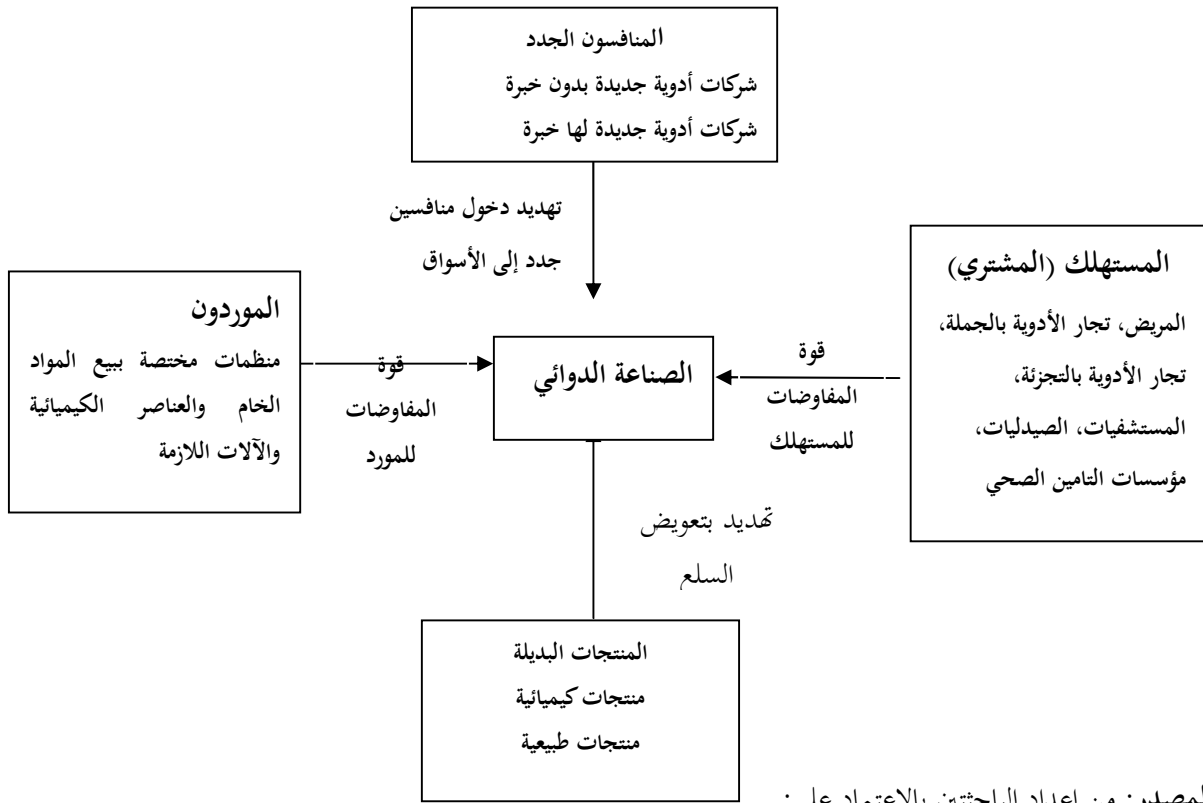
## ثانياً- تحليل المنافسة في الصناعة الدوائية ومراحله:

تقاس تنافسية الصناعة الدوائية من خلال عدة نماذج، أهمها:

### أ- نموذج بورتر للمنافسة في الصناعة الدوائية:

إن تكوين وصياغة إستراتيجية ناجحة للمنتجات الدوائية يتطلب تحليل كافة العوامل المتعلقة بالمنظمات المنافسة المنتجة للدواء من حيث سماتها، قدراتها المادية والبشرية، الاستراتيجيات الإنتاجية، البرامج الترويجية... الخ ويعتبر تحليل بورتر من أهم نماذج تحليل قوى المنافسة، وقد عمم استخدامه بشكل واسع النطاق في الصناعة أولاً وفي الخدمات، وسنحاول في الشكل الآتي توضيح القوى التنافسية الخمسة للصناعة الدوائية.

الشكل رقم (01): نموذج بورتر للمنافسة في الصناعة الدوائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- رشاد محمد الساعد، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

نلاحظ من الجدول أن هناك خمسة عوامل أساسية تشكل قوى تنافسية لا بد من دراستها لإعداد خطة إستراتيجية تسويقية دوائية ويمكن تجسيد هذه القوى كالآتي (13).

1- **الصناعة الدوائية:** تشمل على جميع المنظمات والوكالات التي تقوم بتصنيع وتسويق الأدوية العلاجية (المنظمات الدوائية المنافسة) ويؤثر عدد هذه المنظمات على قوة وشدة المنافسة، وكذلك حجم النمو في هذه الصناعة الحيوية والأساسية.

2- **المستهلك (المشتري):** ويتمثل عادة في المستهلك المريض وفي تجار الأدوية بالجملة والتجزئة، وفي المستشفيات والصيدلانيات وأيضاً في المؤسسات التي تقوم بالتأمين الصحي لشريحة عريضة من الأفراد، بالإضافة إلى قيامها بصرف الأدوية للمشتري في التأمين الصحي لدى هذه المؤسسات.

3- **الموردين:** تحتاج عملية تصنيع الأدوية إلى المواد الخام والعناصر الكيميائية والآلات والتكنولوجيا، وكل هذه العناصر يتم الحصول عليها من طرف الموردين الذين يسعون دائماً لزيادة أرباحهم من خلال زيادة أسعار هذه المواد والتي لها أثر على ارتفاع كلف الإنتاج وبالتالي الأسعار النهائية للأدوية.

**المنتجات البديلة:** يمكن أن تكون منتجات تحتوي على عناصر كيميائية مختلفة، ولكنها تعطي نفس الفاعلية لمنتجات دوائية لها نفس الأصول مع تغيير الاسم والعلامة التجارية، منتجات وأعشاب طبيعية.

4- **المنافسون الجدد:** إن تحليل المنافسة يساعد بشكل مباشر على تحديد إمكانية دخول المنظمات الصناعية إلى سوق صناعة وتسويق الأدوية، ويمكن أن تكون هذه المنظمات شركات أدوية جديدة بدون خبرة سابقة، كما يمكن أن تكون شركات أدوية جديدة لها خبرة سابقة.

## ب- نموذج الماسة الصناعية:

اقترح بورتر إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية منظمة ما في أربع فئات رئيسية بالإضافة إلى دور الدولة والصدفة، والتي يمكن رسمها تخطيطياً لتشكيل الماسة، وأصبحت الماسة أحد المقاييس المرجعية للتحليل التنافسي وتتضمن ما يلي:

1. **عوامل الإنتاج:** ويشير إلى مدى توفر عوامل الإنتاج اللازمة لصنع الأدوية وتسويقها، ويتم التركيز في هذا العامل على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على أدوية قادرة على الاستجابة للطلب كماً ونوعاً<sup>(14)</sup>.

2. **ظروف الطلب:** يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية، ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصصه، وحجمه ومعدل نموه، وعلى توقعات المستهلكين، وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة الدوائية وتعزيز الأداء.

3. **الصناعات الداعمة:** وهي مجموعة من المتغيرات التي تبين مدى استفادة الصناعة الدوائية من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً<sup>(15)</sup>.

4. **إستراتيجية المنظمة وطبيعة المنافسة:** ويتم فيها دراسة أهداف المنظمات الدوائية، إستراتيجياتها وطرق التنظيم بها وكذلك دراسة مستوى التركيز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة الدوائية. ويجب الإشارة إلى دور الحكومة الذي يتمثل في إيجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة. حيث يقع على عاتق الحكومة إنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتأسيس برامج و أبحاث في الجامعات للتعاون بين



المؤسسات والجامعات، ودعم نشاطات جمع المعلومات، وتحسين المواصلات والاتصالات والبنية التحتية، من أجل تحسين شبكات التوزيع، والدور السليم للدولة هو أن تلعب دور المحفز، وتقوم الدولة بدور فعال في خلق الميزة التنافسية من خلال التأثير على المحددات السابقة، الأمر الذي يحفز الأداء التنافسي للمنظمات الدوائية.

وتعمل الماسة بفعالية عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة، وبالتالي يؤثر على المناخ التنافسي بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى أسواق صناعة وتسويق الأدوية من قبل منظمات أخرى يعتبر قليلا قياسا بالمنتجات الأخرى، ويعود هذا إلى الأسباب التالية (16):

- صناعة الأدوية تحتاج إلى أموال واستثمارات طائلة في البحوث والتطوير.
  - صناعة الأدوية تحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى منتجات دوائية جديدة.
  - إن استرجاع رأس المال والربح ليس بسهولة كما في الصناعات غير الدوائية الأخرى، ويحتاج إلى وقت طويل.
- ورغم أن الأسباب أعلاه تشير إلى أن الأسواق الدوائية ليست ذات جاذبية إلى حد ما للكثير من المستثمرين، إلا أن الأرباح الطائلة لهذه الصناعة تفتح الرغبة في الاستثمار فيها، ويتطلب دخول مستثمر جديد في هذه الصناعة دراسة مستفيضة للأسواق الدوائية من حيث الأرباح المحتملة، تهديدات المنافسين، تكلفة الصناعة، المنتجات البديلة، السياسات الحكومية... الخ.

ويمر التحليل التنافسي للصناعة الدوائية بمراحل مختلفة نوجزها في الآتي:

- **تحديد مجال المنافسة وقوتها:** ويتم فيه تحديد المنظمات التي تنتج نفس الدواء والقطاعات السوقية التي يستهدفها المنافس، وكذا مقدرته في مجال البحث العلمي وميزانيته المالية التقديرية ومكانته في القطاعات السوقية التي يعمل فيها.
- **وصف المنظمات الدوائية المنافسة:** وذلك بتجميع معلومات عن المنافسين من مصادر مختلفة كالأطباء والصيدلة وتجار الأدوية بالجملة، تجار الأدوية بالتجزئة، التقارير السنوية للصناعة الدوائية، المجالات والدوريات شبكة الانترنت وهكذا، وتهدف هذه المعلومات إلى التعرف على المنافسين من حيث أهدافه، مركزه التنافسي إمكانياته المالية وخبراته الإدارية، أسواقه المستهدفة، استراتيجياته التسويقية الحالية، التركيبة الدوائية ومشاريع الأدوية الجديدة، حصته السوقية وقدرة تأثيره على الطبيب لوصف الدواء، ردود فعل المرضى اتجاه الأدوية الخاصة بالمنافسين... الخ.
- **تقييم المنافسة:** وذلك بهدف تحديد نواحي القوة والضعف لكل منافس، ويتم ذلك بعد الحصول على المعلومات من المرحلة السابقة، فبمعرفة مدى تغطية الأسواق الدوائية والقدرات الحالية للمنافسين وانجازاتهم السابقة وتصرفاتهم المستقبلية (17).
- **توقع إستراتيجية المنافس في المستقبل:** تمكن المعرفة المسبقة للاستراتيجيات المستقبلية الخاصة بالمنظمات المنافسة من تكوين خطط مضادة تمكن المنظمة من مواجهة المنافس واستراتيجياته.

المحور الثالث: مساهمة التحليل التنافسي في مراحل التخطيط الاستراتيجي التسويقي للأنشطة الدوائية.

يمر التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي بعدة مراحل، ويتدخل التحليل التنافسي في انجاز هذه المراحل وإنجاحها، وسنحاول في الأتي توضيح ذلك.

الجدول رقم (01): مساهمة التحليل التنافسي في التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي

خطوات التخطيط الاستراتيجي للتسويق الدوائي	أهمية التحليل التنافسي
التحليل الموقفي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة المكانة التي تحتلها المنظمة المنتجة للدواء مقارنة بمنافسيها.</li> <li>- تحديد المبيعات المرتقبة في حدود الافتراضات في ظل المنافسة المتواجدة في الأسواق الدوائية، وذلك من اجل تحديد المكانة المستقبلية للمنظمة ومتطلبات الوصول إليها.</li> </ul>
تقييم الفرص والمخاطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد نقاط قوة وضعف المنافسين</li> <li>- دراسة الحصة السوقية للمنظمات المنافسة</li> <li>- تحديد أسعار المنتجات المنافسة ومستويات الطلب عليها.</li> <li>- الحصول على معلومات إستباقية عن المنافسين.</li> </ul>
تحديد الأهداف التسويقية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة الأهداف الحقيقية والخفية للمنظمات الدوائية المنافسة.</li> </ul>
تحديد الجمهور المستهدف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة الفئة الجماهيرية المستهدفة بكثرة من طرف المنافسين.</li> </ul>
صياغة الاستراتيجيات التسويقية الدوائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة حجم وقوة المنافسة في الأسواق المستهدفة للمنتجات التي تتعامل معها المنظمة.</li> <li>- معرفة الاستراتيجيات الحالية والتنبؤ بالاستراتيجيات المستقبلية للمنافسين.</li> <li>- تحديد المكانة الذهنية لمنتجات المنافسين الدوائية.</li> <li>- تحديد الميزة التنافسية للمنتجات الدوائية المنافسة المعروضة في الأسواق المستهدفة، وذلك من خلال دراسة خصائصها ومدى فعاليتها للشفاء، وماهي أسعارها وأثارها الجانبية وجوانبها المختلفة عن المنتجات الأخرى.</li> </ul>
اختيار الوسائل المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية وتحديد الميزانية اللازمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة الوسائل المختارة والميزانية المحددة لتنفيذ استراتيجيات المنافسين.</li> </ul>
التنفيذ والتقييم للخطة التسويقية الدوائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد وقت تنفيذ الخطط المرسومة من قبل المنظمات المنافسة.</li> <li>- معرفة أساليب التقييم والتقييم الخاصة بالمنظمات الدوائية المنافسة.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح الشكل أن التحليل التنافسي يتدخل في كل مراحل التخطيط الاستراتيجي التسويقي للأنشطة الدوائية وخاصة مرحلة تقييم الفرص والمخاطر، ومرحلة صياغة الاستراتيجيات التسويقية الدوائية.

### المحور الرابع: التحليل التنافسي لمجمع صيدال وأهميته في التخطيط الاستراتيجي.

يعتبر المجمع الصناعي " صيدال " من المؤسسات الوطنية التي تأقلمت إلى درجة كبيرة مع التحولات و التطورات التي عرفها المحيط الإقتصادي العالمي و المحلي، و يسعى مجمع صيدال المجمع الصيدلاني العمومي الوحيد في الجزائر إلى كسب التحدي والمتمثل في تغطية احتياجات السوق الوطنية من حيث الأدوية من خلال إستراتيجية ترمي إلى تقليص الواردات من خلال تطوير صناعة صيدلانية وطنية ناجحة، و يطمح أيضا المجمع الذي أنشئ بعد عشرين سنة من إستقلال الجزائر إثر إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية و الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية إلى تقليص تبعية الجزائر للبلدان الأخرى فيما يخص الأدوية.

وعرف مجمع صيدال مجموعة من التحولات حتى أصبح على شكله الحالي، هذه التحولات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم تأميم المخابر الفرنسية (LA DAZ ET MERELL TORANDE) من طرف الحكومة الجزائرية سنة 1971 ليتم تكوين الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1977 ، بأمر رئاسي بأمر رئاسي يسند لها مهمة احتكار ، إستيراد و تسويق المنتجات الصيدلانية، بالإضافة إلى هذا فقد تم إنجاز وحدة للإنتاج سنة 1971 بالحراش، التي كانت مهمتها توزيع الأدوية، و في سنة 1982 تعرضت الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) لاعادة الهيكلة بموجب مرسوم 82/ 161 انبثقت منها شركة صيدال التي أوكلت لها المهام التالية : التصنيع المحلي للأدوية، إستيراد و توزيع الأدوية، إستيراد و توزيع الأدوية.

و في ظل استقلالية المؤسسات الإقتصادية التي اعتمدها الجزائر في الثمانينات أنشأ مجمع صيدال في شهر فيفري 1989 ، و كان المجمع يعمل في ظل احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية بالجزائر ، ويتميز مجمع صيدال بعقود الشراكة التي ابرمها مع العديد من الشركات ، وقد أدت هذه العقود إلى إنشاء عدة وحدات إنتاجية اهمها:

- فايزر الأمريكية-صيدال (PSM) "Pfizer USA-Saidal Manufacturing" ،

(APS) "Sanofi Aventis Pharma Saidal" صانوفي صيدال أفنتيس فارما -

"(Somedial)" "Saidal-GPE(Europe)" صيدال المجمع الصيدلاني الأوروبي صوميدال -

ويتعرض مجمع صيدال لمنافسة شديدة من طرف عدة شركات وطنية وأجنبية منها: مجمع سانوفي أفانتيس بالجزائر لإنتاج الأدوية، مصنع ميدي فارما لشركة دار الدواء الأردنية، مجموعة "الكندي" المتخصصة في الصناعة الصيدلانية، شركة (Bayer) الألمانية، شركة (Novo Nordisk) الدنماركية، شركة (Abbott Laboratories) الأمريكية، شركة Roche السويسرية، شركة (GlaxoSmithKline) البريطانية، شركة (Novartis) السويسرية وشركة جونسون آند جونسون الأمريكية.

ويمكن إتباع نموذج القوى الخمس لـ Porter لتوضيح المكانة التنافسية للمجمع في مجال نشاطه كما يلي<sup>18</sup> :

- المنافسون في نفس مجال النشاط : يتصف سوق الدواء في الجزائر بكثافة المنافسة، فهو يتكون من 55 مستورد يمثلون حوالي % 85 من قيمة السوق و 44 منتج وطني و 23 وحدة وطنية تقوم بالتعبئة والتغليف.
  - القدرة التفاوضية للموردين : تمثل المواد الأولية أهم المواد التي يسيطر فيها المورد، ويتصف موردي المواد الأولية لتشكيلة منتجات صيدال بالندرة، ومن ثم توجد حالة احتكار لهذه المواد من طرف عدد قليل من الموردين والتي تستورد ما نسبته % 85 من الخارج، وتؤدي حالة الاحتكار هذه في كثير من الأحيان إلى انقطاع متكرر يؤثر مباشرة على تكلفة الشراء، كل ذلك يعطي للموردين قدرة كبيرة على التفاوض.
  - القدرة التفاوضية للزبائن : يتعامل المجمع مع تشكيلة من الزبائن، يمثل تجار الجملة أهم زبائن صيدال، ويعتبر بيع المنتجات بأكبر هامش وسرعة في نسبة الدوران من المطالب الرئيسية لتجار الجملة، ولذلك يحاول المجمع الاستثمار في هذا الاتجاه حتى يواجه القدرة التفاوضية للزبائن، في حين يتجه قبول واصفي الدواء (الأطباء) للمنتجات إلى اختيار الأدوية المتطورة لعلاج مختلف الأمراض، وعليه تواجه صيدال تركيز في الزبائن ومن ثم زيادة في قدرتهم التفاوضية. أما بالنسبة للفرص فإن للمجمع آفاقا كبيرة للتوسع والتنوع في الطلب على الأدوية إذا اهتمت أكثر بتطوير منتجاتها وإنتاج الأدوية التي فقدت الحماية القانونية لبراءات اختراعها.
  - الداخلين الجدد : على الرغم من أن أسعار المجمع تنافسية، غير أنه يواجه ضغط كبير من المنافسة المباشرة وهو ما يفسر عدم قدرة صيدال على الاحتفاظ بحصته السوقية أو زيادتها . وتشكل المنظمات الدوائية التابعة للقطاع الخاص نسبة نمو متزايدة في السنوات الأخيرة، إذ يقدر عدد المشاريع الإنتاجية قيد التنفيذ حوالي 80 مشروع (محلي وأجنبي).
  - منتجات الإحلال : يشكل ظهور المنتجات المعالجة بالنباتات (العلاج بالنباتات و المغذيات) مثل الياغورت الملين بالإضافة إلى التطوير في الشكل الصيدلاني للأدوية تهديدا قويا على صناعة الدواء بصفة عامة ومنتجات صيدال بصفة خاصة.
- وتجدر الإشارة إلى أن مجمع صيدال اتجه إلى زيادة كمية الإنتاج من اجل تغطية العجز في الأدوية المستوردة، بعد صدور الدولة الجزائرية قرار تخفيض استيراد الأدوية بسبب الأزمة الاقتصادية المالية التي عرفت الجزائر منذ صيف 2014 والتي كان سببها الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول والتبعية الاقتصادية الشبه كاملة لقطاع المحروقات. وبهذا شكلت الأزمة الاقتصادية الراهنة فرصة للمجمع من خلال تقليص الأدوية المستوردة وبالتالي الأدوية المنافسة له، وتشجيع الأدوية المحلية مما أدى إلى زيادة الطلب على منتجاته ونموه المتزايد.

## وللتحليل التنافسي مساهمات في المجال الاستراتيجي التسويقي لمجمع صيدال أبرزها:

- الرفع من قدرة المجمع على التجديد، الإبداع، والإبتكار في المجال التسويقي الدوائي، ودعم روح الريادة والمبادرة التسويقية.
- الحصول على معلومات مهمة عن المنافسين الحاليين والمستقبليين.
- إتخاذ قرارات تسويقية إستراتيجية وإستباقية.
- إختيار الإستراتيجيات التسويقية الملائمة والبدلية، الحالية والمستقبلية للمنتجات الدوائية.
- تطوير المزيج التسويقي وفق المتطلبات الجديدة، وهذا ما يضمن النجاح والإستمرارية للمجمع.
- تحديد أبعاد الفرص التسويقية المتاحة والتهديدات المحتملة.
- التنبيه بالأخطار التسويقية المحدقة بالمجمع، وكشف إشارات الإنذارات المبكرة خاصة التي تتعلق بتقنيات المنافسين.
- تطوير المنتجات الحالية وطرح منتجات جديدة.
- يقلل من الوقت اللازم لتحقيق المواجهة ضد تحركات المنافسين.
- يسمح بمراقبة ومتابعة العوامل الحرجة للمنافسين، وباستخدام طريقة المعايرة، يستطيع المجمع مقارنة أدائه التسويقي بأداء المنافسين، ومن ثم تحسينه وتدعيم مركزه التنافسي.
- يساهم في كشف التحالفات أو إندماجات مستقبلية، كما يساهم في كشف التطورات التي تحدث في القوى التنافسية السائدة أو المحتملة في السوق.

## الخاتمة:

لقد أدت التحولات والتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال إلى زيادة اهتمام المنظمات الدوائية بإدارة التسويق، والتعامل مع الأسواق المعاصرة، من خلال تحديد وانتهاز الفرص السوقية التي تعزز موقفها التنافسي باستمرار، ووضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات التسويقية الملائمة بهدف تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة.

ويساهم التحليل التنافسي المستمر في إكساب المنظمات الدوائية ميزة تنافسية ومعرفة دقيقة بالمنظمات التي تنافسها في الأسواق المختلفة، كما انه يعتبر احد الخطوات الأساسية في التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية الدوائية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إبرازها في الآتي:

- التخطيط الاستراتيجي التسويقي هو العملية الإدارية الخاصة بوضع وإدامة العلاقة بين أهداف المنظمة والمهارات المتاحة والموارد والفرص التسويقية المتغيرة.

- ينطلق التخطيط الاستراتيجي التسويقي الدوائي من التخطيط الاستراتيجي العام للمنظمة، ويمر بعدة مراحل بدءاً من التحليل الموقفي إلى التنفيذ والتقييم للخطة الموضوعية.
- تختلف أنواع الاستراتيجيات التسويقية للأنشطة الدوائية، وتساهم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في اختيارها.
- تقاس تنافسية الصناعة الدوائية من خلال عدة نماذج أهمها نموذج بورتر ، ونموذج الماسة.
- يمر التحليل التنافسي للصناعة الدوائية بمراحل مختلفة أهمها تحديد مجال المنافسة وقوتها، وصف المنظمات الدوائية المختلفة، تقييم المنافسة وتوقع إستراتيجية المنافس في المستقبل.
- يوفر تحليل المنافسين الإطار العام لاختيار الاستراتيجيات التسويقية للمنتجات الدوائية.
- يتعرض مجمع صيدال لمنافسة شديدة من طرف عدة شركات وطنية وأجنبية.
- يوفر تحليل المنافسين الإطار العام لاختيار الاستراتيجيات التسويقية لمنتجات مجمع صيدال، وكلما ازدادت قوة المنافسة كلما ازدادت أهميته، وازدادت أهمية إدخاله في جميع مراحل التخطيط الاستراتيجي للأنشطة التسويقية للمنتجات الدوائية.

#### التوصيات:

- من خلال هذا البحث، يمكن أن نقدم جملة من التوصيات يمكن تلخيصها في الآتي:
- إجراء التحليل التنافسي بشكل منتظم باعتباره عنصر أساسي في بناء إستراتيجية المنظمات الدوائية.
- التركيز على جودة التحليل التنافسي من خلال وضع مؤشرات لقياس تلك الجودة.
- تخصيص ميزانية محددة لنشاط التحليل التنافسي، وعدم النظر إلى العائد المتولد من هذا النشاط في الأجل القصير.
- زيادة وعي مجمع صيدال بأهمية معلومات التحليل التنافسي في رسم خطط تسويقية إستراتيجية.

#### قائمة الهوامش:

- (1) نجم العزاوي: اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . تحت عنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات، الفرص، الآفاق، مدينة الزرقاء الأردن، 03-05/11/2009، ص 05.
- (2) الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: التخطيط الاستراتيجي، متاح على الرابط: <http://www.abahe.co.uk/notions-strategic-planning-b.html> بتاريخ 2018/03/01.
- (3) ثامر ياسر البكري: استراتيجيات التسويق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 169.
- (4) رشاد محمد الساعد، محمود جاسم الصميدعي: التسويق الدوائي (مدخل استراتيجي تحليلي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 66-67.
- (5) المرجع السابق، ص 78.
- (6) ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- (7) رشاد محمد الساعد، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.
- (8) بشير العلاق: أساسيات التسويق الدوائي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 16-17.

- (9) محمود الشيخ: التسويق الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 80.
- (10) نوري منير: تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2006، ص 23.
- (11) المرجع أعلاه، ص 25.
- (12) المرصد الوطني للتنافسية: التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، 2011، ص 09، متاح على الرابط: [www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf](http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf) بتاريخ 2018/02/25.
- (13) رشاد محمد الساعد، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 93-96.
- (14) المرصد الوطني للتنافسية: التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، 2011، ص 17، متاح على الرابط: [www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf](http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf) بتاريخ 2018/02/25.
- (15) المرجع أعلاه، ص 18.
- (16) رشاد محمد الساعد، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- (17) عبد الله الحسيني: كتاب الكتروني بعنوان التخطيط الاستراتيجي والتنافسي على المستقبل، المكتبة الاكاديمية، مصر، بدون سنة نشر، ص 41، متاح على الرابط: <https://books.google.dz/books>، بتاريخ 2018/02/24.
- (18) علاوي نصيرة: دور اليقظة التنافسية في تحسين تنافسية المؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 206.

## البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إعداد:

د. خومية فتيحة<sup>1</sup>.

ملخص:

تهدف من ورقتنا البحثية هذه إبراز أهم البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومن أجل هذا اتبعنا المنهج التحليلي، وتم التطرق إلى النقاط التالية: المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك أربع بدائل تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا التعدد في المصادر التمويلية ساهم في تزايد تعداد هذه المؤسسات وتنوع مجالات نشاطها.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل البنكي، القرض الإيجاري، رأس مال المخاطر، التمويل الإسلامي.

**Abstract :**

The objective of this article is to know the financing alternatives available for Algerian small and medium enterprises, and for this we followed the analytical approach, this article deals the following points: The financing sources of Algerian small and medium enterprises, and the impact of these alternatives on small and medium enterprises.

Among the results achieved, There are four financing alternatives for small and medium enterprises, and this diversity in financing sources contributed to increase the number of these enterprises and the diversity of their fields of activity.

**Key words :** Small and medium enterprises, Bank financing, Leasing credit, Risk capital, Islamic finance.

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم أشكال المؤسسات الاقتصادية على المستوى العالمي وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة، الرفع من قيمة الناتج الداخلي، تقليل فاتورة الواردات وزيادة الصادرات، لكن هذه المؤسسات في سبيل تحقيق أهدافها تعترضها العديد من المعوقات التي تأتي في مقدمتها مشكل التمويل.

<sup>1</sup> أستاذ مساعد "ب" - جامعة اقلي محند أولحاج بالبيرة - bfatimimou1990@gmail.com



ولتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والحد من مشكل التمويل التي تعانيه هذه المؤسسات قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات التي تسمح بتوفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق ذكره تتجلى إشكالية دراستنا والتي تصاغ في السؤال التالي: ماهي أهم البدائل التمويلية التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاستفادة منها؟ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ إبراز أهم أنواع البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على الهيئات المكلفة بكل نوع من التمويل.
- ✓ التعرف على تأثير تعدد البدائل التمويلية على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إظهار أثر تنوع التمويلات على تنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**محاور الدراسة:** لمعالجة الموضوع سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً- المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

ثانياً- تأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً- المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على العديد من الجهات من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية، وسنظهر هذه الجهات في النقاط التالية:

### 1- التمويل البنكي:

يعد التمويل البنكي أول أوجه البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وقد كانت أولى إجراءات الحكومة الجزائرية من أجل توفير التمويل البنكي اللازم لهذه المؤسسات البروتوكول الذي كان في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين البنوك العمومية ( عددها 5 وهي BDL, CNMA, CAP, BADR, BNA ) وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي التزم فيه مسؤولو البنوك الموقعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة وقد هدف هذا البروتوكول إلى بلوغ 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال خمس سنوات<sup>1</sup>، وحسب بنك الجزائر بلغ تعداد البنوك التجارية ( عمومية وخاصة) المعتمدة حتى 28 جانفي 2018 حوالي 18 بنك، وتمثل هذه البنوك في:

**البنوك العمومية:** البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

**البنوك الخاصة:** سوسيتي جنيرال، نتكسيس الجزائر، بنك ABC الجزائر، سيتي بنك الجزائر، البنك العربي

الجزائر، BNP Paribas، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر،

CA-CIB Algérie ، H.S.B.C ALGERIA ، FRANSABANK EL -DJAZAIR

وحسب إحصائيات سنة 2013 بلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 3227,048 مليار دينار

## 2- التمويل المتخصص:

نقصد بالتمويل المتخصص تخصص كل مؤسسة مالية في تقديم نوع معين من التمويل، وهناك مجموعة من هذه التمويلات نذكر منها:

**1-2- التمويل الإيجاري:** يقصد به: "اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى- غالبا ما تكون بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير- لمدة زمنية معينة مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، وهو أسلوب يخدم المؤسسة التي لا تمتلك إمكانيات مالية كبيرة أو التي لا تستطيع الحصول على قروض من المؤسسات المالية استئجار الأصل بهدف استعماله، ولا يمكن اعتبار التمويل الإيجاري بديلا للقروض ولكنه مكمل لها."<sup>2</sup>

وقد تم إدخال القرض الإيجاري كعملية بنكية عبر قانون النقد والقرض 90-10 في المادة رقم 112 والتي تنص على أنه تعتبر كعمليات إقراض كل عمليات التأجير المصحوبة بخيار الشراء خاصة القروض الإيجارية، ورغم أن هذا القانون يعتبر القانون الأساسي الذي أدخل القرض الإيجاري إلى الجزائر إلا أن الأمر رقم 09-96 الصادر في 10 جانفي 1996 يبقى النص القانوني الأساسي المنظم للقرض الإيجاري في الجزائر وذلك كونه هدف إلى إعطاء عملية القرض الإيجاري صفة عقد ذو طبيعة قانونية خاصة كاتفاق تجاري وكوسيلة تمويلية في آن واحد.<sup>3</sup> ونظرا لأهمية هذا النوع من التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا التمويل وهي:

☑ الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) Arab Leasing Corporation: هي أول شركة خاصة متخصصة في الإيجار المالي في الجزائر، تأسست في أكتوبر 2001 من قبل مجموعة من المساهمين هم:<sup>4</sup>

▪ بنك ABC بمساهمة قدرها 41%

▪ بنك CNEP بمساهمة قدرها 27%

▪ T.A.I.C بمساهمة قدرها 25%

▪ مساهمات خاصة بنسبة 7%

وتمنح القروض الإيجارية في المجالات التالية: الأشغال العمومية، النقل، المعدات الطبية، العقارات والسيارات

☑ الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL) Société Nationale de Leasing: أنشئت في جويلية 2010 برأسمال وصل 3,5 مليار دينار، وتعمل في المجالات التالية:<sup>5</sup>

البناء والأشغال العمومية، معدات النقل، المعدات الطبية، الخدمات، السياحة والمعدات الصناعية.

✓ **إيجار الجزائر (Ijar Leasing Algérie (ILA)**: تأسست برأس مال قدره 3,5 مليار دينار من طرف البنك الخارجي الجزائري، وتعمل على تسهيل الحصول على معدات جديدة في القطاعات التالية: النقل، الصناعة، السيارات، الفنادق، الصحة، البناء والأشغال العمومية.<sup>6</sup>

✓ **المغربية للإيجار المالي-الجزائر (MAGHREB LEASING ALGERIE (MLA)**: أنشئت في سنة 2006 بمبادرة من تونس للتأجير وفرع أمين، وتعمل في المجالات التالية: المركبات النفعية والسياحية، معدات النقل، ماكينات القطع، معدات الأشغال العمومية والبناء، معدات المناولة، المعدات الطبية، أجهزة الكمبيوتر والمكاتب، العقارات للاستخدام المهني.<sup>7</sup>

✓ **الجزائر إيجار (ELDJAIR IDJAR (EDI)**: مؤسسة مالية للتأجير وافق عليها البنك المركزي في 2 أوت 2012 برأس مال قدره 3,5 مليار دج مقسمة بين:<sup>8</sup>

- القرض الشعبي الجزائري بنسبة 47%، حيث يهتم بتمويل القطاعات التالية: الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية والترويج العقاري.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 47%، حيث يهتم بتمويل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية.
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بنسبة 6% وتهتم بالمشاركة في مشاريع الإنشاء والتطوير.

وبدأت في نشاطها في سنة 2013، حيث خلال السنة الأولى من نشاطها بلغت التزاماتها حوالي 1,2 مليار دج في مختلف قطاعات النشاط.

وما تجدر الإشارة إليه أن قيمة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات الخمسة للقطاع الخاص في سنة 2013 بلغت حوالي 17,149 مليار دينار.<sup>9</sup>

## 2-2- رأس مال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وتقوم معادلة هذه الشركات على (تكنولوجيا متقدمة، مخاطر كبيرة، أرباح واعدة)، وهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.<sup>10</sup>

ولتوفير هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات متخصصة في هذا النوع من التمويل هي:

## ✓ شركة FINALEP:

تعد أول مؤسسة تعمل في مجال رأس مال المخاطر في الجزائر، حيث تأسست في 30 جوان 1991 في شكل شركة مساهمة بين شريكين جزائريين يمتلكان الأغلبية ب 60% وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وشريكين أوريبيين يمتلكان 40% هما الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي (حاليا يعرف بوكالة التنمية

الفرنسية) والبنك الأوربي للاستثمار، وكان الهدف الأساسي من إنشائها المساهمة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبلغ نسبة مساهمتها في رأس مال المؤسسة 15%، وتعمل في القطاعات التالية: الصناعة الدوائية وشبه صيدلية، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الماء والطاقة، اقتصاد المعرفة، المعدات الصناعية.<sup>11</sup>

#### ☑ شركة Sofinance:

هي شركة مالية عمومية تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 9 جانفي 2001 برأس مال وصل إلى 5 ملايين دينار، وتم تأسيسها بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وقد ارتفع رأسمالها في سنة 2017 إلى 10 ملايين دينار، وتقوم بالاشتراك في رأس المال الشركات في مرحلة الإنشاء، التطوير وإعادة الهيكلة بنسبة لا تزيد عن 49% وبعد نهاية فترة العقد المقدرة 5-7 سنوات تقوم ببيع أسهمها حسب اتفاق المساهمين، وتشارك في كل أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية والزراعية، وتقدم هذه الشركة العديد من المزايا منها:

- موارد مالية إضافية لتمويل المشاريع بعيدا عن القروض المصرفية.
- شريك مفيد من خلال المشورة والمساعدة في إدارة الشركة.

وحسب الإحصائيات فإن الشركة قدمت حوالي 1,245 مليار دينار و 1,047 مليار دينار في سنتي 2015 و 2016 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة لم تكتف بأسلوب رأس مال المخاطر ودخلت أسلوب التمويل الإيجاري حيث حسب الإحصائيات قدمت هذه الشركة 4,933 مليار دينار و 5,138 مليار دينار في سنتي 2015 و 2016 على التوالي، بالإضافة إلى القروض المصرفية حيث قدمت حوالي 2,845 مليار دينار في سنة 2016 بعد أن كانت قدمت حوالي 3,292 مليار دينار في سنة 2015.<sup>12</sup>

#### ☑ شركة El Djazair Istithmar:

هي شركة مساهمة تأسست في 28 ديسمبر 2009 بالشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 30%، وبدأت العمل في 07 جويلية 2010، ويتمثل نشاطها الأساسي في المشاركة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها وذلك خلال خمس سنوات على الأقل، ومن ثم فهي تعمل على:<sup>13</sup>

- إتاحة منتجات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعويض عن القصور الموجود في الأموال الخاصة.
- تشجيع المقاولين على إنشاء مؤسسات جديدة خصوصا في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الهيكل المالي للمؤسسة لتسهيل الوصول إلى القروض المصرفية.

### 2-3- تمويلات أخرى:

من أجل منح الفرصة للمستثمرين الخواص دأبت الحكومة الجزائرية على توفير مؤسسات تضمن مرافقة هؤلاء المستثمرين من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خصوصا من خلال توفير التمويل اللازم لهم، ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

☑ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004،<sup>14</sup> وقد كانت آخر الإحصائيات ( إلى غاية 31 ديسمبر 2017) لعدد القروض الممنوحة حسب القطاعات كما يظهر في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 01: توزيع القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط

المجموع	الصيد البحري	التجارة	الصناعة التقليدية	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	القطاع
827161	788	3407	144976	169827	70294	322708	115161	عدد القروض

المصدر: ([www.angem.dz](http://www.angem.dz) (consulté le : 04-04-2018))

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بتمويل حوالي 827161 مؤسسة صغيرة إلى غاية نهاية 2017 موزعة على سبعة قطاعات تتقدمها قطاع الخدمات وذلك باستحواذها على حوالي 169827 مؤسسة من المؤسسات الممولة، يليه قطاع الصناعات التقليدية بواقع 144976 مؤسسة، ومن ثم قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية بواقع 115161 و 70294 على التوالي، في حين التجارة والصيد البحري هما الأقل بواقع 3407 و 788 على التوالي.

☑ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ:** هي هيئة عمومية تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تقديم مجموعة من التمويلات هي:<sup>15</sup>

☐ **التمويل الشائئ:** في هذه الصيغة تتكون التركيبة المالية من المساهمة الشخصية وقروض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وهناك مستويين للهيكل المالي هما:

**المستوى الأول:** حيث هنا تكون قيمة الاستثمار حتى 5000000 دج، وهنا تكون المساهمة الشخصية بنسبة 71% وقرض الوكالة بنسبة 29%.

**المستوى الثاني:** حيث هنا قيمة الاستثمار محصورة بين 5000001 دج و 10000000 دج، وهنا تكون المساهمة الشخصية نسبتها 72% وقرض الوكالة بنسبة 28%.

**التمويل الثلاثي:** في هذه الصيغة يتشارك كل من المستثمر، الوكالة بتقديمها لقرض بدون فائدة، البنك بتقديمه قرض بدون فوائد وهو مضمون من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، وفي هذه الصيغة كذلك هناك مستويين:

**المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار 5000000 دج، يتوزع كالتالي: 29% بالنسبة للوكالة، 1% بالنسبة للمستثمر، 70% بالنسبة للقرض البنكي.

**المستوى الثاني:** مبلغ الاستثمار من 5000001 إلى 10000000 دج، ويتوزع كالتالي: 28% بالنسبة للوكالة، 2% بالنسبة للمستثمر، وتبقى مساهمة القرض البنكي ثابتة بنسبة 70%.

وحسب آخر الإحصائيات المقدمة من الوكالة فقد قامت بتمويل حوالي 367980 مشروع وذلك من تاريخ إنشائها إلى غاية نهاية 2016 وهو ما يبرزه الجدول التالي:

### الجدول رقم 02: تعداد المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب الأنشطة إلى غاية 31-12-2016

القطاع	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات
العدد	54615	42621	32828	33806	9456	194654

المصدر: (consulté le : 05-03-2018), [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)

من الإحصائيات الموضحة في الجدول نجد أن الوكالة قامت بتمويل 367980 مؤسسة إلى غاية 2016 وهذا المؤسسات تنشط في ستة قطاعات يتقدمها قطاع الخدمات بواقع 194654 مؤسسة وهو ما يمثل حوالي 52,9% من المؤسسات الممولة، وهي نسبة مرتفعة جدا تدل على تركيز الوكالة على تمويل المؤسسات غير المنتجة وإهمال القطاعات الأخرى على الرغم من أن القطاع الثاني الممول هو القطاع الزراعي بواقع 54615 مؤسسة أي 14,84% من إجمالي المؤسسات، ومن ثم الصناعة التقليدية باختلاف أنواعها بواقع 42621 مؤسسة، ويأتي من بعده القطاع الصناعي بواقع 33806 مؤسسة وهو ما يعادل 9,2% فقط، وهو ما يعني أن أهم قطاعين للاقتصاد الوطني لم يحظيا بتمويل الوكالة كونهما لم يصلوا ربع المؤسسات الممولة، ومن ثم يجب إعادة النظر في اعتبارات منح التمويل بما تعطى الأولوية لهذه القطاعات.

### 3- التمويل الإسلامي:

"هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" ويختلف هذا النوع عن التمويل التقليدي في بعض النقاط أهمها:<sup>16</sup>

- يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما ينتقل الملكية للطرف الآخر في التمويل الربوي.
- يشترك الطرفان في الربح الذي هو حقيقي بالإضافة إلى تحمل الخسارة من الطرفين.
- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع والمتوقع تحقيق فيها ربح.

• يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود والأصول الثابتة.

وهناك العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها: المشاركة، المضاربة، المراجعة، الاستصناع، السلم، الائتمان الإيجاري...

وحسب بنك الجزائر في جانفي 2018 هناك بنكين إسلاميين هما بنك البركة الذي تأسس في سنة 1991، ويمتلك حوالي 30 فرع ينشط في مختلف مناطق الوطن، وحسب آخر الإحصائيات فقد بلغت قيمة التمويلات الممنوحة للزبائن في سنة 2015 حوالي 96,45 مليار دينار بعد أن كان 80,88 مليار دينار في سنة 2014، حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للمؤسسات زيادة بنسبة 20,77%، هذه الزيادة كانت بنسبة 27,62% للمؤسسات الكبرى و 16,93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 8,20% للتمويل الإيجاري،<sup>17</sup> والبنك الثاني هو بنك السلام الذي تأسس في سنة 2008 ويمتلك حاليا تسعة فروع، وحسب آخر الإحصائيات الخاصة بالبنك فإنه قدم حوالي 30,304 مليار دينار في سنة 2016 كقروض للمؤسسات الخاصة ( قروض استغلال، قروض استثمار وحسابات جارية مدينة) بعد أن كان قدم حوالي 23,038 مليار دينار في سنة 2015.<sup>18</sup>

كما أن بنك الخليج يقدم تمويلات إسلامية من خلال نافذة مخصصة لذلك وذلك بصيغتي المراجعة والسلم، وتجدد الإشارة إلى أن رئيس الحكومة أحمد أويحي صرح بأنه سيتم إدراج التمويل الإسلامي من خلال 4 بنوك عمومية في سنة 2018.

زيادة على هذا تعد الزكاة مصدرا تمويليا للمستثمرين من خلال القرض الحسن خصوصا إذا ما علمنا أن المبالغ المخصصة للقروض الحسنة تمثل 37,5% من الحصيلة الزكوية، فخلال الفترة (2004-2009) تم تمويل حوالي 4726 مشروع استثماري.<sup>19</sup>

ثانيا- تأثير تعدد البدائل التمويلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتج عن التعدد في البدائل التمويلية المتاحة تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر، كما عرفت الأنشطة التي تشتغل فيها تشعبا وهذا ما سنظهره في الإحصائيات المبينة في النقطتين التاليتين:

### 1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى نبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016) ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231
المؤسسات العمومية	557	572	557	557	542	532	390
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°30, mai2017, pp11-14.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°26, avril 2015, p8.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°22, avril 2013, p10.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°20, mars2012, p11.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول نجد:

○ عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايدا كبيرا حيث ارتفعت من 618515 مؤسسة في سنة 2010 إلى غاية 1022231 مؤسسة وهذا بزيادة قدرها 65,3% وهذا بمعدل 9,3% في السنة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تعدد البدايل التمويلية التي يمكنها الاستفادة منها، هذا دون نسيان الامتيازات الجبائية الممنوحة لهذه المؤسسات.

○ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حوالي 99,9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

○ عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تذبذبا لكنها على العموم أخذت منحى تنازلي، حيث انخفضت من 557 مؤسسة في سنة 2010 إلى 390 مؤسسة فقط في سنة 2016، وهذا راجع إلى محاولة فسخ المجال أمام القطاع الخاص وذلك في ظل تبني اقتصاد السوق.

○ ارتفاع تعداد المؤسسات الخاصة كان له أثر على التعداد الكلي لهذه المؤسسات على الرغم من انخفاض المؤسسات العمومية، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 619072 مؤسسة في سنة 2010 إلى غاية 1022621 مؤسسة في سنة 2016.

## 2- تنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى نظهر مساهمة تعدد المصادر التمويلية وتعدد مجالات منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات نشاط هذه المؤسسات، نقوم بدراسة تطور أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2010-2016) من خلال عرض الجدول التالي:



الجدول رقم 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الأنشطة في الفترة (2010-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة القطاع
6130	5625	5038	4616	4277	4006	3806	الزراعة
2767	2639	2439	2259	2052	1956	1870	المحروقات، الطاقة والمناجم
174848	168557	159775	150910	142222	135752	129762	البناء والأشغال العمومية
89597	83701	78108	73037	67517	63890	61228	الصناعة
302564	277379	251629	228592	204049	186157	172653	الخدمات
<b>575906</b>	<b>537901</b>	<b>496989</b>	<b>459414</b>	<b>420117</b>	<b>391761</b>	<b>369319</b>	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على معطيات: Ministère de l'Industrie et des Mines,

op.cit

من الإحصائيات المبينة في الجدول نجد:

- تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على خمس قطاعات أساسية يتقدمها قطاع الخدمات الذي يستحوذ على حوالي نصف العدد الإجمالي، والنصف الآخر يستحوذ عليه قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعي، في حين يبقى قطاعي الزراعة والمحروقات والطاقة والمناجم نصيبها ضعيف.
- كان قطاع الخدمات الأكثر تطورا خلال فترة الدراسة وذلك بارتفاع تعداد المؤسسات الناشطة فيها بنسبة 75,25% وذلك بفضل أنشطة النقل، الاتصال، التجارة، الفنادق والإطعام على وجه الخصوص، يليه القطاع الزراعي بنسبة حوالي 61%، كما أن تعداد المؤسسات النشطة في قطاع المحروقات والطاقة والمناجم تزايد وذلك بحوالي 48%، في حين القطاع الصناعي تزايد بنسبة 46,3% وذلك بفضل الصناعة الغذائية، صناعة الخشب والورق ومواد البناء، وفي الأخير يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34,75%.
- يمكن إرجاع تنوع مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعدد المؤسسات التمويلية المتاحة أمامها وكذا تنوع المجالات التي تعمل بها هذه الأخيرة.

خاتمة:

في ختام ورقتنا البحثية نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تستطيع أن تحصل على التمويل الخارجي من أربعة مصادر، كل واحد منها يتميز بخصائص تميزه عن الأخرى وتتكفل به مؤسسات معينة، وقد كان لهذا التعدد في المصادر التمويلية أثر إيجابي على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مجالات نشاطها.

النتائج: بناء على ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يمكن إجمال المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أربعة مصادر أساسية هي: البنوك التجارية، المؤسسات المتخصصة (مؤسسات الإيجار المالي ومؤسسات رأس مال المخاطر)، التمويل الإسلامي بالإضافة إلى الهيئات التي أنشأتها الدولة.

- ✓ هناك حوالي 18 بنك تجاري، 5 مؤسسات قرض إيجاري، ثلاث مؤسسات لرأس مال المخاطر وكذا بنكين إسلاميين قادرين على توفير تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
  - ✓ ساهم تنوع المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد تعداد هذه المؤسسات.
  - ✓ بالنظر إلى تعدد مجالات منح التمويل من قبل مختلف الهيئات عرف توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة تنوعا على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على هذه المؤسسات.
- التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات:

- ✓ العمل على تفعيل مؤسسات الإيجار المالي ورأس مال المخاطر الموجودة، وتكثيف تعدادها بالنظر إلى أهميتها في توفير تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ محاولة زيادة توزع مؤسسات التمويل المتخصصة في أكبر عدد ممكن من الولايات بغية تقريبها من كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العمل على تنشيط الجهاز المصرفي وتسهيل عملية منح القروض لهذه المؤسسات.
- ✓ مراجعة إجراءات منح التمويلات بما يمنح الأفضلية للقطاعات المنتجة ( الزراعة والصناعة).
- ✓ زيادة تعداد البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في ظل المبدأ السائد لدى أغلبية المستثمرين والرافض لمعدلات الفائدة، وتوسيع الصيغ المستعملة في تمويل هذه المؤسسات.

## الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup>- بريش السعيد وبلغرة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- <sup>2</sup>- رايح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 125.
- <sup>3</sup>- خالد طالي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 183.
- <sup>4</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.arableasing-dz.com](http://www.arableasing-dz.com)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>5</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.snl.dz](http://www.snl.dz)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>6</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.ijarleasingalgerie.dz](http://www.ijarleasingalgerie.dz)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>7</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.mlaleasing.com](http://www.mlaleasing.com)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>8</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.eldjazairidjar.dz](http://www.eldjazairidjar.dz)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>9</sup>- [www.abef-dz.org](http://www.abef-dz.org), (consulté le : 05-05-2018)
- <sup>10</sup>- بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة sofinance، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، 2007، ص 7.
- <sup>11</sup>- le capital investissement en Algérie-FINALEP-, sur le site : [www.aprue.org.dz](http://www.aprue.org.dz) (consulté le : 19-05-2018)
- <sup>12</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.sofinance.dz](http://www.sofinance.dz)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>13</sup>- من الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة: [www.eldjazair-istithmar.dz](http://www.eldjazair-istithmar.dz)، (تاريخ الاطلاع: 05-05-2018)
- <sup>14</sup>- [www.angem.dz](http://www.angem.dz) (consulté le : 04-04-2018)

<sup>15</sup> - [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz), (consulté le : 05-03-2018)

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2018، ص 10-12.

<sup>17</sup> - بنك البركة، التقرير السنوي، 2015، الجزائر، ص 12.

<sup>18</sup> - بنك السلام، التقرير السنوي، 2016، الجزائر، ص 35.

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة، من الموقع الرسمي : [www.marw.dz](http://www.marw.dz) ( تاريخ الاطلاع: 2018-05-05 )  
<sup>19</sup> للوزارة

## دور المحاسبة البيئية في قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي

إعداد:

د. بوسعين تسعديت<sup>1</sup>.د. أوكيل حميدة<sup>2</sup>.

## ملخص

يؤدي الاقتصاد البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية إلى تحقيق وفرة اقتصادية من شأنها المساعدة على وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها كمصادر للطاقة وغيرها، ما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ويفسح المجال لاستعمال التقنيات المحاسبية لتحديد تكاليف وعوائد الاهتمام بالبعد البيئي في الأنشطة الاقتصادية. تُهدف من خلال هذا البحث إبراز أهمية وكيفية استعمال تقنيات المحاسبة البيئية الكلية في تحديد مؤشرات الاقتصاد الكلي القابلة للقياس كميًا وتبيان أهميتها في تحديد مدى استدامة الاقتصاد بشكل عام، وهذا بالاعتماد على تحليل الطرق والأساليب العلمية المنتهجة في ذات الإطار، أين توصلنا إلى أن التقنيات المحاسبية الكمية تؤدي دورًا مهمًا في قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي البيئية والتي تعبر أيضًا عن مؤشرات التنمية المستدامة، وبالرغم من الاجتهادات المبذولة في تطوير نماذج قياس محاسبية بيئية نظراً لصعوبة تكميم بعض المتغيرات البيئية إلى أن مجال البحث يبقى مفتوح، كما يوصى بضرورة البحث في تطوير نماذج قياس محاسبية لتحديد القيمة الحقيقية للمتغيرات البيئية.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد البيئي، التنمية المستدامة، المحاسبة.

**Abstract:**

The source of natural resources is the environment, and human resources must be used to meet their increasing needs and the society as a whole must utilize these resources to achieve economic and social development. The aim of this research is to show the importance and how to use the environmental accounting techniques in quantifying macroeconomic indicators and their importance in determining the sustainability of the economy. To achieve this target we will based on an analysis of the scientific methods which are used in the same case. Accounting plays an important role in measuring macroeconomic indicators, which also reflect the indicators of sustainable development. Despite the efforts

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة - أ - جامعة البويرة - [tassa86dz@yahoo.fr](mailto:tassa86dz@yahoo.fr)

<sup>2</sup> أستاذة محاضرة - أ - جامعة البويرة.

made in the development of environmental accounting models because of the difficulty of quantifying some environmental variables, the field of research remains open, He recommended the need to investigate the development of accounting models to determine the true value of environmental variables in macroeconomics.

**Keywords:** Environmental Economics, sustainable development, accounting.

## مقدمة

أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية، من مجرد زيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة، التي تمنع الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على حق الأجيال القادمة. وقد اتجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من آثار على المستوى الدولي والإقليمي، حيث تم تناول هذا الموضوع في عدة محافل واتفاقيات دولية، أهمها أعمال مؤتمر البرازيل حول البيئة والتنمية في سنة 1992 التي نجحت في رفع الوعي العالمي حول الحاجة إلى أن تكون الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية، إذ اعتبرت العمليات الإنتاجية غير المخططة بيئياً والاستخدام غير الرشيد للموارد البيئية الطبيعية سبباً رئيسياً لتدهور البيئة.

يتطلب تقدير آثار استغلال الموارد البيئية في الأنشطة الاقتصادية استعمال طرق ونماذج قياس علمية، أين تعتبر المحاسبة البيئية (الخضراء) أحد أهم هذه النماذج الحديثة، من خلال قدرتها على تقديم إجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية، وما يتعلق بها من مشكلات محاسبية. هذا الاهتمام الكبير بالمحاسبة البيئية وما يرتبط بها من تقدير للنتائج

المحلي الاجمالي او ما يصطلح بالنتائج المحلي الاجمالي الأخضر أو المعدل بيئياً يستمد أساساً من مفهوم التنمية المستدامة أو القابلة للاستمرار (تم الإشارة إليها في تقرير لجنة برانت لاند عام 1987)، والتي أصبحت حالياً من القضايا الحيوية الملحة الواجبة الأخذ في عين الاعتبار عند القيام بعملية التخطيط للمشاريع التنموية، وهي تنمية تتصف بالاستقرار والتواصل والتفاعل بين الأنظمة الحيوية الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، هذا التنامي في الوعي البيئي وظهور مفهوم التنمية المستدامة أدى بالمؤسسات إلى ضرورة تحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية والإفصاح عن أدائها البيئي عن طريق مسك محاسبة بيئية، بالنظر للضغوطات التي أصبحت تواجهها من طرف (المستهلكين، المنافسين، القوانين، المنظمات التطوعية...) في إطار حماية البيئة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية استعمال المحاسبة البيئية على المستوى الكلي في تحديد اثر استغلال الموارد البيئية على الأداء الاقتصادي بشكل عام ومن ثم تبيان اثر ذلك على سياسات التنمية المستدامة

المنتهجة، وعليه تم طرح الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هي اليات وتقنيات المحاسبة البيئية في قياس مؤشرات التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي؟

ولإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى عدة محاور رئيسية، كالآتي:

أولاً: الاقتصاد البيئي؛

ثانياً: الاقتصاد والتنمية المستدامة؛

ثالثاً: أهمية المحاسبة للاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة في قياس مؤسراتهما؛

أولاً: الاقتصاد البيئي

تعتبر البيئة في علم الاقتصاد المصدر الرئيسي للأصول الطبيعية الضرورية لسير العملية الاقتصادية حيث أنها توفر نظم الحياة التي تضمن بقاءنا على قيد الحياة. لذا فديمومة الأنظمة الاقتصادية مرتبطة لا محالة بالحفاظ وحماية هذه الأخيرة.

### 1. أساسيات عن البيئة

ازداد الاهتمام بالبيئة نظراً لتشعب القضايا المتعلقة بها وتعددتها، ما أدى بالمجتمع الدولي للاهتمام أكثر بالبيئة والمحافظة على توازن أنظمتها.

#### 1.1. تعريف البيئة

هناك عدة تعاريف سبقت للبيئة نظراً لاتساع المصطلح وشموليته من بينها:

- التعريف اللغوي: البيئة في اللغة مشتقة من البوء، وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها المنزل أو الموضع، ويقال تبوأ منزل أي نزلتها.<sup>1</sup>

- التعريف الإيكولوجي للبيئة: تعرف البيئة إيكولوجياً بأنها " كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات، فتشمل الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض الذي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات وجماد ".<sup>2</sup>

وعليه فإن، البيئة في معناها تشمل كل العناصر المحيطة بالإنسان والذي يعتبر أحد أهم العناصر الفاعلة والمؤثر فيها.

#### 2.1. مكونات البيئة

تتكون البيئة من قسمين رئيسيين هما:<sup>3</sup>

- **البيئة الطبيعية:** وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها الصحراء، البحار، التضاريس،... الخ. وهي ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة كل من النبات، الحيوان والإنسان.
- **البيئة المشيدة أو البشرية:** وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها. وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة، والمناطق السكنية وغيرها. وبهذا فإن البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد تعتبر كل متكامل.

### 3.1. قوانين البيئة

إن للبيئة ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة تعرف بالقوانين الايكولوجية وهي:<sup>4</sup>

- **قانون الاعتماد المتبادل:** إن العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك وتتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء وتكون متداخلة، تعطي للمستهلك الكثير من فرص الاختيار.
- **قانون ثبات النظم البيئية:** المحيط الحيوي، هو نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرارية والتوازن. يتألف من مجموعة كبيرة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر ويقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية، التي تتألف من مكونات حية و أخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذا وعطاءا مشكلة حالة التوازن الديناميكي أو المرن. ومن أمثلة هذه النظم البيئية الغابات والأرض المزروعة والمناطق المائية وغيرها.
- **قانون محدودية الموارد البيئية:** البيئة بالمفهوم الشامل بأنها ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، يمارس فيه علاقاته مع بني البشر، وتمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للقيام بنشاطاته العملية والاقتصادية المختلفة.

### 2. الاقتصاد البيئي\*

- يعتبر اقتصاد البيئة فرع من العلوم الاقتصادية يعنى بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان بهدف حمايتها وتحقيق التنمية، أخذا بعين الاعتبار أن هذه المواد نادرة وعلى الاقتصاد البيئي وضع السياسات البيئية المناسبة لتقييمها وتحديد أطر مبادلاتها.<sup>5</sup>
- من التعريف الذي أوردناه لاقتصاد البيئة يمكن أن تمييز بين مستويين لاقتصاد البيئة:<sup>6</sup>
- **اقتصاد البيئة الجزئي:** هو جزء من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم و يحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية عليها.

ويعمل اقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة على توجيهها لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بالطريقة التي تضمن لها تحقيق اهدافها وتعظيم ربحها دون الإضرار بالبيئة.

- **اقتصاد البيئة الكلي:** يتناول مشاكل البيئة على مستوى البيئة الاقتصادية ككل، من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا. ويهدف إلى التقويم المادي والنقدي للإضرار البيئية وكذا تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة، وكذا تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية، وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.<sup>7</sup>

### 3. المشكلات البيئية والنشاط الاقتصادي

أدى التقدم الاقتصادي في جميع المجالات وخاصة الصناعية منها، وكذا الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الملوثة للبيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية بالإضافة للضوضاء إلى مشكلات بيئية عالمية نتج عنها اختلال في النظام البيئي\*. وقد أدرك من خلالها المجتمع الدولي الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة ومن أمثلة ذلك، الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة حيث أن مختلف مظاهر الصناعة، أين يتم استهلاك الطاقة كالصناعات الكيماوية وتصنيع المعادن، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية ينتج عنها نفايات صلبة خطيرة تؤثر على صحة وسلامة الإنسان. فزيادة كميات الكربون المنبعثة من المصانع تلوث الغلاف الجوي، حيث أكدت معظم الدراسات أنه لا بد من بذل جهود عالمية لخفض استهلاك الطاقة لأن زيادة هذا النوع من الانبعاثات سيؤدي إلى إحداث تغيرات مناخية تضر بالبيئة.<sup>8</sup> وعليه فإن، المشكلات البيئية ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر و تتأثر به، إذ كما أنه يتسبب في إيجاد المشكلات البيئية يمكن أن يساعد على التصدي لها. حيث أن، التكنولوجيا المنظفة للبيئة، قد هيأت في الآونة الأخيرة مناخا للتطور الاقتصادي أقل ضررا للبيئة مما كان ممكنا من قبل.<sup>9</sup>

### 4. الاقتصاد العالمي والتحديات البيئية

يواجه الاقتصاد العالمي الحالي تحديات عدة، رسم اتجاهها نمط المعيشة الذي يسلكه الإنسان لتلبية احتياجاته، وبعض النظر عن البيئة التي يعيش فيها هذا الأخير سواء كانت في بلد متقدم، نامي أو متخلف، فإن الأثر الواضح لتدهور البيئة له أبعاد عالمية لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية معينة.

#### 1.4. بيئة الاقتصاد العالمي

يقتضي الوضع البيئي الذي يشهده العالم وضع استراتيجيات مستقبلية تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، فاستخدام الموارد بكل أنواعها بصورة عقلانية يجعل بعض التغيرات البيئية تحقق وفورات اقتصادية، و يجعل



البعض الآخر يتم بتكلفة أقل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من التغيرات الأساسية تستلزم القيام باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا التي تقلل التلوث.<sup>10</sup>

إن عددا من القضايا مثل التنوع البيولوجي، القضاء على المساحات الخضراء، والنمو السكاني سوف تركز على أكثر مناطق العالم تضررا من الناحية الاقتصادية، ففي غياب المساعدات الكافية للدول ذات الدخل المنخفض، يظهر أن الجهود البيئية سوف تمول على حساب برامج اجتماعية أخرى، مثل التعليم، الخدمات الصحية، والتي بدورها تعتبر ذات أهمية كبرى للحفاظ على البيئة العالمية. وفي خضم هذه التداخلات الاقتصادية، وعلاقتها بالبيئة العالمية وأطر التصدي لمشكلة التلوث وانعكاساتها السلبية والخطيرة، فإن الجدل لا يزال قائما عن التضحيات المطلوبة ومن يتحملها. حيث، يوفر النمو السريع للعديد من الدول الفرص المصاحبة، لكنه في الوقت نفسه، يمارس ضغوطا كبيرة على الموارد، من الطعام إلى الماء إلى الطاقة مما يزيد من الضغوط التضخمية العالمية، وهذا يتطلب أيضا ضرورة العمل على صياغة اتفاق دولي يحفز الأسواق على توفير مجموعة من الخيارات والحوافز التي تدفع إلى تقليص اعتماد الاقتصاد على مركبات الكربون. الأمر الذي يتطلب تحقيق توازن دقيق بين الإقناع والضغط لتحقيق الهدف المنشود. وتعتبر إشكالية توزيع نفقات إصلاح البيئة العالمية وفق استراتيجية معينة تحدي كبير يواجه الاقتصاد العالمي، فهل تكون حسب متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الملوثة وهنا تتحمل الدول المتقدمة الشطر الأكبر من النفقة، أم بحسب معدل النمو في نصيب الفرد من الملوثات وهنا يكون على الدول النامية أن تتحمل معظم النفقات. وعليه فإن، التكامل المتزايد والمطلوب على الجانب الحقيقي للاقتصاد، لا يزال يعد مسألة معقدة.

## 2.4. التحديات البيئية

لوث الإنسان نتيجة تقدمه التكنولوجي الماء، الهواء، والتربة الزراعية، بل سببت له التكنولوجيا الحديثة التلوث الضوضائي، واستخدمها ليستنزف المزيد من الأصول الطبيعية في حين كان من الممكن استغلال هذه التكنولوجيات بطريقة إيجابية لحماية البيئة. ومن الأسباب التي أدت إلى وجود التحديات البيئية، ضعف الإدارة البيئية في مواجهة المشاكل البيئية، ومن أهم هذه التحديات يوجد:<sup>11</sup> التلوث البيئي بأنواعه المختلفة، الاحتباس الحراري، تغير المناخ، تكاليف التدهور البيئي، الإصلاح المؤسسي والإدارة البيئية، المياه، نوعية الهواء، البيئة البحرية والساحلية، النمو الحضري، إدارة النفايات، الجفاف والتصحر، بالإضافة إلى تحديات أخرى اجتماعية لها جذور بيئية كالفقر، الأمن الغذائي وغيرها.<sup>12</sup> تعتبر إشكالية مواجهة هذه التحديات البيئية حقيقة عالمية منشأها الأساسي تحديات ترتبط أكثر بتحدي تحديد ملكية الموارد البيئية والتي يمكن تركز على عنصرين أساسيين:

- الملكية البيئية: والتي تضم مجموعة الحقوق التي تحمي استخدام الموارد بما فيها وظائف تمثل النفايات التي تلعبها البيئات المتلقية. وتضم تلك المجموعة حق الحماية والاستهلاك والبيع والتأجير والتوريث واستثناء الآخرين من استخدام تلك الحقوق.<sup>13</sup> وقد تشمل الحقوق موارد محددة مثل نوع خاص من الأشجار أو بقايا المحاصيل

للرعي وغيرها. ويبدو أن ملكية الأرض للدولة والموارد الطبيعية تعالج مشكلة العموم نظرا لاستيعاب مالك واحد هو الدولة للمشكلات التي تظهر مع الإفراط في استغلال الموارد المشتركة. ومن أجل أن تعمل ملكية الدولة بشكل كفاء يجب أن تتمكن الدولة من مراقبة استخدام الموارد و وضع قواعد استخدام مقبولة من قبل الأفراد والمجتمعات وأن تطبق تلك القواعد . وتقليديا فلم يكن هذا هو الحال عند ملكية الدولة للموارد.<sup>14</sup>

- **تقييم الأصول الطبيعية:** تواجه بعض الأصول الطبيعية مشكلة التقييم بسبب الملكية العامة لها كالغابات مثلا، كما أن هناك قصور مسجل من حيث الطرق والنماذج الاقتصادية المستعملة في تقييمها ما يفقد هذه الأصول قيمتها الحقيقية ويجعلها عرضة للاستغلال المفرط.

### ثانيا: الاقتصاد والتنمية المستدامة

تتجلى علاقة الاقتصاد بالتنمية المستدامة من خلال العناصر الآتية:

#### 1. التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، كما أن توفر هذين العاملين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة و مهارة فنية لاستغلال هذه الموارد و تسييرها. ما من شأنه تمكين النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنطوي على تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد، تسمح بإرساء برامج وخطط في جميع المجالات التي تشملها أبعاد التنمية المستدامة.<sup>15</sup>

وبحسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فإن التنمية المستدامة تتطلب تغيير مضمون النمو الاقتصادي لكي يكون اقل اعتمادا على الموارد الطبيعية وحوافز الطاقة، ويكون أكثر عدلا في آثاره.<sup>16</sup> ولقد نما شيئا فشيئا الاعتقاد بأن العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي هي علاقة جدلية يحكمها التأثير المتبادل بينهما فإذا كان على سياسات النمو الاقتصادي أن تكون حذرة فيما يخص البيئة فإنه يجب على مجهودات حماية البيئة أن لا تكون مكلفة وعلى حساب متطلبات شروط النمو الاقتصادي والتنمية، إن إيجاد حالة التكامل بين البيئة والنمو الاقتصادي يحقق فكرة التنمية المستدامة التي أصبحت المأوى المرغوب الذي يجسد التنمية الاقتصادية الحقيقية.<sup>17</sup>

يذهب البعض إلى ربط التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي الأخضر، والذي لا يمكن أن يكون مستداما لمدة زمنية طويلة نظرا لطبيعة النشاط الانساني الذي يهدد البيئة بالإضافة إلى مشاكل الندرة النسبية للموارد البيئية، فعلى الاقتصاد مواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة وتمويلها. فتحدي الاستدامة يرتبط بفشل الأسواق والهيئات والسياسات العامة في إزالة العائق الذي حال دون معرفة الأهمية الاقتصادية لهذه الندرة، ومواجهة هذا التحدي

يتطلب تطوير التحليل الاقتصادي والعلمي حول الندرة النسبية للموارد الطبيعية، ما يسمح بتقييم الخسائر والأرباح المتعلقة بها وترجمة ذلك في سياسات عامة تمثل مفتاح الخطوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما تحدي التمويل فينطلق من الفرق المسجل بين العوائد التي تتلقاها البشرية جراء استغلالها للأنظمة البيئية وما هي مستعدة لدفعه من أجل حمايتها، وللمجابهة هذا التحدي ينبغي وضع ميكانيزمات جديدة تسمح للمجتمع الدولي بدفع ثمن الخدمات والسلع التي تقدمها البيئة ووضع رسوم لمبادلاتها في سياق التجارة الدولية وبمساندة ودعم من المؤسسات المالية الدولية، ويمكن تحقيق التكامل بين النمو والاستدامة عن طريق دعم فكرة تمويل النمو الاقتصادي بمدخيل حماية البيئة ذاتها، كتسعير الموارد الطبيعية بطريقة تناسب أهميتها الاقتصادية، فرض ضرائب لحماية البيئة وغيرها من الآليات التي تحافظ على البيئة نقط الوصل بين الاقتصاد والتنمية المستدامة.<sup>18</sup> فمن شأن تحرير التجارة العالمية المبنية على مراعاة القواعد البيئية المساعدة على تحقيق التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة من خلال التأثير بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات صديقة للبيئة ومن خلال المساهمة في ارتفاع مستوى دخل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ومن ثم زيادة وعيهم بقضايا البيئة.<sup>19</sup>

وعليه، وفي هذا الإطار فعلى الدول العمل على اعتماد اقتصاد فعال يعمل وفق آليات الأسعار لحل قضايا التنمية المستدامة وبخاصة معضلات الندرة المتنامية للثروات والتكنولوجيات، ما يسمح بالتالي بحل مشكلات المحيط البيئي بواسطة التقدم التقني في سياق الأسواق التنافسية وتوفير التمويل المناسب لاستدامتها.

## 2. الثقافة الاقتصادية والتنمية المستدامة

تؤثر الثقافة الاقتصادية السائدة في المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبالتالي في التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الثقافات في مجموعة من القيم والقناعات التي تسيّر سلوكهم وتسمح لهم بإرساء نمط حياة معين، ومن هذه القيم:

- الاعتقاد بأن الموارد موجودة بشكل غير محدود في الطبيعة، الأمر الذي شجع على إهدار هذه الموارد.
  - الاعتقاد بأن ليس هناك حدود للنمو الاقتصادي.
  - الاعتقاد بأن الأكثر هو الأفضل، بمعنى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أو أرباح عالية يفسر بان الأوضاع على ما يرام وهذا ما أثبتت خطاته المشكلات البيئية المتراكمة والمتعاقبة.
  - الاعتقاد بان العملية الصناعية هي عملية خطية وليس لها آثار على البيئة والمجتمع.
  - الاعتقاد بان النظام الاقتصادي هو نظام معلق وتكامل وقائم بذاته ويتجاهلون العوائد الاقتصادية الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية والتكاليف الناجمة عن الإضرار بها.
- إن مثل هذه القيم التي شكلت الثقافة الاقتصادية السائدة يؤكد بأن هناك بعض الدول الصناعية التي لا تعرف شيئاً عن الاستدامة وأخرى لا تعرف شيئاً عن التنمية.<sup>20</sup>

## 3. الاقتصاد المستدام

الاقتصاد المستدام هو الاقتصاد الذي يستمر في الازدهار على المدى الطويل، ويمكن له أن يصمد إذا احترم مبادئ البيئة، التي هي مبادئ حقيقة شكلها وجود الإنسان على هذه الأرض، ولكي يستطيع الاقتصاد أن يدعم التقدم عليه السير على نهج المبادئ الأساسية للبيئة وإلا سينهار فليس هناك حل وسط فيما أن يكون الاقتصاد مستدام أو لا يكون. والواقع أن مشكلة الاقتصاد اليوم تتلخص في ما يخطط له علماء الاقتصاد من استثمارات، ثم يأتي بعد ذلك دور خبراء البيئة ليقوموا الآثار البيئية لهذه الاستثمارات وهم لا دراية لهم بالمعطيات الاقتصادية، لذا فعلى الجميع الاقتصاديين أن يخضعوا لدورات في التأهيل البيئي تسمح لهم بمعرفة كيفية التخطيط للاستثمارات بصورة تستجيب للحاجات المعاصرة من دون الإخلال بالتوازنات البيئية ومنع الأجيال القادمة من إشباع حاجاتهم. فالخبراء البيئيون يدركون أن الخلل في الوظائف الطبيعية يخفض من إنتاجية الأرض وبالتالي من استدامة الاقتصاد. لذا فيجب تغيير مفهوم الاقتصاد برمته والعمل على الإنتاج باستعمال المواد القابلة لإعادة التكون، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم البيئية، وعلى الاستهلاك هو أيضا أن لا يفهم بعد الآن على أنه عملية تدمير للمنتج بل كعملية توجد مواد أساسية للإنتاج مجددا. ويصبح التحول على الاقتصاد المستدام ممكنا إذا أمكن دفع السوق إلى تحديد الأسعار الحقيقية، أي السعر الإجمالي للمنتجات بما فيها تكاليف الإضرار بالبيئة التي تسببها على المدى الطويل. وهذا ما يتطلب جهود معتبرة من طرف الاقتصاديين لطرح تقنيات ونماذج تسمح بضم هذه التكاليف إلى المنتجات والخدمات المعروضة في الأسواق.<sup>21</sup>

## ثالثا: أهمية المحاسبة للاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة في قياس مؤشراتهما

تظهر أهمية مسك محاسبة بيئية في الحسابات الاقتصادية الكلية من خلال مساهمتها في توجيه سياسات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

## 1. أهمية المحاسبة البيئية للتنمية المستدامة

أدى التركيز غير المتوازن على النشاط الاقتصادي إلى الحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للتنمية. هذا الاعتماد الخاص على نشاط السوق لم يشكل أبعادا مهمة للتنمية الاجتماعية والبيئة. ونظرا لعدم إحراز تقدم على صعيد إدماج ركائز التنمية المستدامة، فإن هناك وعي متزايد بأن هناك حاجة لبيانات ومؤشرات معززة لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس الأداء الاقتصادي من حيث التكوين الشامل للثروة ورفاه الإنسان، ولتقييم كفاءة الموارد واستدامة البيئة وإدماج هذه الأشياء في أطر المحاسبة الوطنية.<sup>22</sup>

هناك العديد من القيود التي تتعلق بحسابات الدخل الوطني، فتسجيل التغيرات في الثروة واستهلاك رأس المال المستخدم في إنشائها، لا ترصد تكاليف الضرر البيئي أو استهلاك الأصول البيئية مثل الغابات أو موارد المياه. وعند تطبيقه على التغير المناخي، نجد أن الثروة المتولدة نتيجة لاستغلال الطاقة تظهر في الدخل الوطني، بينما لا

تظهر الضرر المرتبط باستنفاد المستودعات الكربونية للأرض. فإذا كانت الأداة الوحيدة المستخدمة في قياس التكلفة هي سعر السوق، فإن الأشياء التي تفتقد لبطاقة تسعير - مثل نجاة الأنواع الحيوانية من الانقراض ونظافة الأنهار وبقاء الغابات على حالها - يخيل إليك أنها بلا قيمة.

## 2. المحاسبة لقياس التنمية المستدامة

إذا كانت المقاربة التي تطرحها التنمية المستدامة بمعيار المؤشرات المتعلقة بها تمثل تحدياً إيجابياً في مجال القياس والتقييم، فإن الواقع يظهر غياب جسر حقيقي يربط المعطيات المتداولة في المحيط الاقتصادي، البيئي والاجتماعي. فالتنمية المستدامة التي تركز على أخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع رؤوس الأموال المادية، الطبيعية والبشرية، تسعى في نفس الوقت للربط بينها، لكنها تعاني بعض الأحيان من صعوبات في التقييم، وتطرح إشكالات تتعلق بخاصية المبادلة والمفاضلة بين عناصر أنواع رؤوس الأموال هذه. وفي هذا الإطار وضع إطار محاسبي طموح تبنته عدة مؤسسات وهيئات دولية على غرار هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي وغيرها. يتميز النظام المحاسبي الموضوع بكونه اقتصادياً وبيئياً، يعمل على جمع المعلومات الاقتصادية والبيئية لتحديد مساهمة البيئة في الاقتصاد واثار النشاطات الاقتصادية في البيئة. كما يتضمن أربع حسابات:

- **حسابات التدفقات المادية:** تشمل تقييم وتسجيل كل العمليات التي تتعلق باستهلاك الطاقة والمواد الأولية المستعملة في مختلف النشاطات الاقتصادية، كما تضم تسجيل كل المنتجات المادية الملوثة للبيئة، ويمكن تقييمها بوحدات مادية أو نقدية.

- **حسابات تتعلق بنفقات حماية البيئة:** تضم كل النفقات التي يتحملها مختلف الأعوان الاقتصاديين من أجل حماية الهواء، المناخ، مياه الشرب، تسيير النفايات... الخ.

- **حسابات الموارد الطبيعية والثروة الطبيعية:** تتعلق بتسجيل مخزون الموارد الطبيعية (أراضي، غابات، الماء...)، حيث تعطينا فكرة عن خاصية الاستدامة في استغلالها من خلال إظهار التكلفة الاقتصادية ومخزون راس المال الطبيعي المتبقي من استخدامه في النمو الاقتصادي.

- **حسابات تتعلق بالتدفقات غير السلعية:** تتضمن تسجيل التكاليف البيئية المتعلقة بتشغيل الاقتصاد، وكذا تقييم التدهور البيئي الذي لا يمكن إصلاحه أو تفاديه.<sup>23</sup>

نظراً لصعوبة تطبيق هذا النظام المحاسبي بالعودة إلى الكم الهائل من المعلومات التي يتطلبها، فقد عزفت العديد من الدول عن تطبيقه باعتباره غير إجباري، ولكن في التقارير الأخيرة التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة أصبحت تحت الحكومات أكثر فأكثر على تطبيقه نظراً للمصداقية في المعلومة التي يوفرها حول قياس التنمية المستدامة محلياً، إقليمياً ودولياً.

### 3. المحاسبة البيئية على المستوى الكلي

وهي تلك المحاسبة التي تتعلق "بدمج الحسابات البيئية في الناتج المحلي الإجمالي، والقيام بتقييم التغيرات البيئية وأثار النشاطات البشرية على البيئة، وكذا التسجيل المحاسبي للتدفقات النقدية والمالية المتعلقة باستعمال الموارد الطبيعية".<sup>24</sup>

فالتطبيق العملي لهذا النوع من المحاسبة يتطلب وضع نظام وطني للمحاسبة البيئية الاقتصادية هدفه إنشاء قاعدة بيانات مناسبة لسياسات التنمية المستدامة التي تدمج قضايا التنمية في السياسات الرئيسية، كما يهدف إلى رصد التغيرات البيئية نتيجة الأنشطة الاقتصادية، وبهذا ستتيح معالجة مدخلات ومخرجات هذا النظام إمكانية تحليل الصلات القائمة بين البيئة والاقتصاد بشكل متسق.<sup>25</sup>

#### 1.3 . طرق تقييم الحسابات المستعملة في نظام المحاسبة الوطنية البيئية

تصنف الحسابات المستعملة في نظام المحاسبة الوطنية البيئية إلى أربع مجموعات، حسابات التدفقات العينية من وإلى الاقتصاد، حسابات تختص بالتلوث وموارد الطاقة، حسابات تختص بالحماية البيئية وإدارة الإنفاق على هذه الحماية سواء من جهات حكومية أو من الأفراد أو غيرها. وحسابات تختص بتحديد الناتج المحلي الإجمالي الصافي، وهناك عدة طرق لتقييم الحسابات البيئية فالتسجيل المحاسبي للأصول الطبيعية مثلا يعتمد على قيمتها. ومن بين هذه الطرق مايلي:<sup>26</sup>

- **بالنسبة لاستعمالات البيئية:** فهي تقييم بالقيم النقدية، عن طريق التقييم المحتمل للأخطار والمنافع، أو التقييم باستعمال التكلفة والتي تعتبر وسيلة قياس غير مباشرة للوظائف البيئية، وكذا التقييم بتكلفة الفرصة الضائعة وهي التكلفة التي يتعين انفاقها لمنع انبعاث المخلفات، وأخيرا التقييم بطريقة التكاليف الدفاعية أي التكاليف الفعلية لحماية البيئة ومنع تدهورها.

- **بالنسبة للأصول الطبيعية الموجودة في البيئة:** فهي تقييم وفق أسعار السوق الفعلية، مثل الأراضي مثلا والتي أسعارها في تغير مستمر نحو الارتفاع، وبنفس الطريقة يقيم استنزافها وتدهورها، أو التقييم باستعمال القيمة الحالية لصافي الإيرادات المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار للاستعمالات البديلة، وأخيرا يمكن استعمال طريقة صافي السعر الفعلي\* في السوق مضروبا في كمية المخزون من السلع الطبيعية بالنسبة للأصول القابلة للاستنزاف.

وبالرغم من توفر كل هذه التقنيات للتقييم إلا أن تحدي تحديد القيمة الفعلية للحسابات البيئية لازال يعاني بعض القصور بدليل أن عدد قليل من الدول التي تعتمد على نظام المحاسبة الوطني البيئي في عرضها لحساباتها الوطنية.

#### 2.3 . الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئيا

إن الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئياً هو الناتج المحلي الإجمالي بعد إضافة التكاليف البيئية وتمثل صيغته حسب طريقة التقييم المتبعة لحساب التكاليف البيئية كأن تكون مقيمة بالقيمة السوقية أو على أساس قيم محتملة أو بقيم تتضمن إدراج ظواهر غير سوقية في البيئة.<sup>27</sup> وبغرض الوصول إلى تحديد قيمته لا بد من التعرف على المتطابقات المحاسبية بعد إدخال الاعتبارات البيئية، والتي يمكن عرضها كما يلي:<sup>28</sup>

- متطابقة العرض - الاستخدام:

$$O + M = (IC + EC) + C + (CF - EC) + X$$

ومعنى ذلك أن العرض من السلع والخدمات (O) زائدا الواردات (M)، يساوي الاستخدام أو الاستهلاك الوسيط (IC) زائد الاستهلاك النهائي (C)، زائد تكوين رأس المال الثابت (CF)، زائد الصادرات (X) ويلاحظ أن التكاليف البيئية (EC) قد أضيفت إلى الاستهلاك الوسيط باعتبارها تكاليف إضافية، بعد أن تم خصمها من التكوين الرأس المالي المعدل بيئياً.

- متطابقة القيمة المضافة المعدلة بيئياً للصناعة (i):

$$EVA_i = O_i - IC_i - CC_i - EC_i = VA_i - EC_i$$

باعتبار أن القيمة المتولد من الصناعة (i) هي نتاج الفارق ما بين الناتج (O<sub>i</sub>) والتكلفة متضمنة الاستهلاك الوسيط (IC<sub>i</sub>)، وتكوين رأس المال الثابت الطبيعي (CC<sub>i</sub>) والتآكل البيئي (EC<sub>i</sub>).

- متطابقة الناتج المحلي المعدل بيئياً للاقتصاد القومي:

$$EDP = VA_i - ECh = NDP - EC$$

أي أن الناتج المحلي الصافي المعدل بيئياً (EDP) هو نتاج مجموع القيمة المضافة لكافة الصناعات مطروحا منها التكاليف البيئية المرتبطة بالقطاعات العائلية (ECh). ولغرض الحصول على الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئياً لا بد من أخذ الاهتلاكات التي تؤثر على الموارد الطبيعية والنظام الحيوي بالإضافة إلى الاهتلاكات التقليدية على تكوين رأس المال.

ويمكن توضيح العلاقة التي تربط المحاسبة بالاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي:

## الشكل رقم 1: علاقة المحاسبة بالاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثان

## الخاتمة

لقد ساهمت المشكلات البيئية وتحدياتها خاصة على المستوى الاقتصادي إلى حد بعيد في زيادة الاهتمام بالبعد البيئي. ونظراً لصعوبة فصل علاقة البيئة بالاقتصاد، كان لزاماً الوقوف عند البعد الاقتصادي للقضايا البيئية النابعة بدورها من قضايا التغير البيئي. فالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتواجدة في البيئة يعتبر صلب المشكلة الاقتصادية.

ومن خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى ما يلي:

- تعتبر البيئة المصدر الرئيسي للأصول الطبيعية الضرورية لسير العملية الاقتصادية حيث أنها توفر نظم الحياة التي تضمن بقاءنا على قيد الحياة. لذا فديمومة الأنظمة الاقتصادية مرتبطة لا محالة بالحفاظ وحماية هذه الأخيرة.
- تظهر أهمية مسك محاسبة بيئية في الحسابات الاقتصادية الكلية من خلال مساهمتها في توجيه سياسات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، من خلال مختلف نماذج القياسات المستعملة في ذلك.
- وعليه، يعتبر النشاط الإنساني ببعديه الإيجابي والسلبي، أحد المتغيرات الرئيسية في المعادلة الاقتصادية البيئية، فمصدر الموارد الطبيعية هي البيئة، وعلى الإنسان استغلال هذه الموارد من أجل تلبية حاجياته المتزايدة



واللامتناهية، كما على المجتمع ككل استغلال هذه الموارد لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، تعود بالفائدة عليه، وعلى أهل الاختصاص والخبراء العمل على تطوير الممارسات المحاسبية لقياس أكثر مصداقية للمؤشرات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية.

### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> بوشامة مصطفى، حواس مولود، البيئة... التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسات اقتصادية، العدد 16، الجزائر، 2010، ص: 89.
- <sup>2</sup> أوسري منور، بن حاج جيلالي، مغاوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشروع الاستثمارية، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 334.
- <sup>3</sup> أوسري منور، محو محمد، الاقتصاد البيئي، الدار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص: 36 - 37.
- \* هناك فرق بين الاقتصاد البيئي واقتصاد الموارد الطبيعية حيث، يعنى هذا الأخير بكيفية استخدام الأسواق للموارد الطبيعية بشكل كفاء دون مناقشة إخفاقاتها.
- <sup>5</sup> PHILLIPE Bontems, GILLES Rotillon, l'économie de l'environnement, collection repères, troisième édition, France, 2007, P P :3-4
- <sup>6</sup> السنوسي زوليخة، بوزيان الرحمانى هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2008، ص: 3-4.
- <sup>7</sup> السنوسي زوليخة، بوزيان الرحمانى هاجر، مرجع سبق ذكره، ص: 3-4.
- \* يقصد بالنظام البيئي التفاعل الحركي لجميع أجزاء البيئة مع التركيز على تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية.
- <sup>8</sup> سامح غرابية، يحيى الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط3، مصر، 2002، ص: 191.
- <sup>9</sup> محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، مصر، 2002، ص: 41.
- <sup>10</sup> MOSTEFA-KARA Kamel, ARIF Hakim, L'Afrique continent clé face au défi climatique, édition DAHLAB, Alger, 2009, pp : 16-17.
- كمال محمد المغربي، الإدارة والبيئة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 201 - 233.
- <sup>12</sup> WILLS Alan, JULIE Desjardins, développement durable : enjeux environnementaux et sociaux, institut canadien des comptables agréés, Canada, 2011, p : 4.
- <sup>13</sup> دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن الموارد التدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية المصري، أكتوبر 2003، ص: 121.
- <sup>14</sup> نفس المرجع أعلاه، ص: 126 - 127.
- <sup>15</sup> - بوسعين تسعديت، عروب رتيبة، أهمية تأهيل وتنمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية -الجزائر. حقائق وآفاق...-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استثمارية أم قطعية، جامعة مستغانم، يومي 5 و6 أكتوبر 2011، ص: 2.
- <sup>16</sup> - عبد الله فاضل الحيايلى، البيئة والتنمية المستدامة بين عولمة السوق وتدخل الدولة، مجلة دراسات إقليمية، صادرة عن مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 8، السنة ، ص: 138.
- <sup>17</sup> - لمعي أحمد، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة- مقارنة توفيقية-، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 92-93.

<sup>18</sup> - Barbier Edward B., Économie verte et développement durable : enjeux de politique économique, revue CAIRN Reflets et perspectives de la vie économique, 2012/4 Tome LI, p :97.

<sup>19</sup> -قويدري محمد، إشكالية تحرير التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 53، 2011، ص ص: 8-10،

<sup>20</sup> - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-57.

<sup>21</sup> - رمون حداد، الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة الغدير، العدد 10. لبنان، 2008، ص ص: 29-32.

<sup>22</sup> هيئة الأمم المتحدة، القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية إضافة للاقتصاد الأخضر، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيفري 2012، ص:17.

<sup>23</sup> Odile Bovar, Magali Demotes-Mainard et d'autres, Les indicateurs de développement durable, article publier sur : [http://www.insee.fr/fr/ffc/docs\\_ffc/ref/ecofra08c.pdf](http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/ref/ecofra08c.pdf), consulté le 03 /08/2013 à 14 :30.

<sup>24</sup> Omar Aktouf , Mohamed Ouali Yacine, Management durable et comptabilité environnementale, Cahier de recherche no 04-08, Montréal, Septembre 2004, pp :10-12.

<sup>25</sup> Stéphanie Uhde, Guillaume Marchand, et d'autres, Les comptes de l'environnement et l'approche par capitaux pour appuyer la mesure du développement durable au Québec, Edition Québec, Canada, 2010, p :25.

<sup>26</sup> Helen Dunn, Accounting for environmental impacts, DEFRA éditions, London, 2012, pp :7-11.

<sup>27</sup> عبد الصاحب نجم عبد، نخولة حسين حمدان، التأثيرات البيئية لنشاط الوحدات الاقتصادية وانعكاساتها على المحاسبة والاقتصاد، مجلة المنصور، العدد 15، العراق، 2011، ص:22.

\* صافي السعر الفعلي هو عبارة عن السعر في السوق للمادة الخام مخصوما منه تكليف الاستخراج بما فيها معدل عائد الاستثمار لرأس المال المنتج.

نفس المرجع أعلاه، ص:23.<sup>28</sup>

قراءة لآفاق و مؤشرات النهوض بقطاع السياحة و تطويره في دول الجوار وسبل الاستفادة منها.  
التجربة التونسية و المغربية نموذجا.

إعداد:

د. مجدوب خيرة<sup>1</sup>.

د. طويطي مصطفى<sup>2</sup>.

الملخص:

إن المقومات السياحية الهائلة التي تمتلكها دول الجوار تجعل منها وجهة سياحية مفضلة في العالم إلا أن الواقع السياحي فيها لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب الذي يكفل له الوصول إلى الأهداف المرجوة منها حيث بقيت إنجازاتها جد محدودة إذا ما قورنت ببلدان العالم.

وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياحة لكل من المغرب و تونس و إبراز الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في الجزائر و ذلك من خلال الآثار الايجابية التي تتركها على فرص العمل و ميزان المدفوعات بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياحة المغربية ( أفاق 2020 ) و للسياحة التونسية ( أفاق 2016 ).

**الكلمات المفتاحية:** الأفاق المستقبلية، التجربة التونسية، التجربة المغربية، المقومات السياحية، التنمية الاقتصادية،

**Abstract:**

The enormous tourist properties possessed by the neighboring countries make it a preferred tourist destination in the world, but the tourist reality has not yet reached the level required to achieve the desired goals, where the achievements are very limited when compared to the countries of the world.

The importance of the study is to highlight the tourism of Morocco and Tunisia and to highlight the role it plays in economic development through the positive effects it will have on employment and the balance of payments as well as the effectiveness of the new strategy for Moroccan tourism (Horizon 2020) And for Tunisian tourism (Horizons 2016).

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة - جامعة تيارت - [kaizen1982@gmail.com](mailto:kaizen1982@gmail.com)

<sup>2</sup> أستاذ محاضر - جامعة غرداية.

**Keywords:** future prospects, Tunisian experience, Moroccan experience, tourism components.

### 1. مقدمة:

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تقوم عليها اقتصاديات بعض الدول العربية انطلاقا من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها و مخرجاتها و خير مثال على ذلك الإمارات العربية المتحدة، مصر، تونس و المغرب كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية لأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول، حيث تمثل احد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و زيادة إيرادات النقد الأجنبي.

### 2. اهداف الدراسة:

حاولنا من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في تونس و المغرب حيث أنها تحتل مكانة مرموقة بها، ففي تونس و المغرب حظي القطاع السياحي باهتمام كبير و يتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، إيرادات سياحية... الخ، و الاستراتيجيات المتبعة على المدى البعيد مما انعكس على اقتصادياتها الوطنية من خلال مساهمتها في تخفيض العجز في ميزانها التجاري و كذا توليد النقد الأجنبي، أما من الناحية الاجتماعية للسياحة على هذه البلدان فقد كان لهذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

### 3. اشكالية الدراسة:

و بناء على كل هذا تبادر إلى أذهاننا الإشكال التالي:

ما هي أهم مؤشرات النهوض بقطاع السياحة و تطويره في دول الجوار و ما هي آفاق النهوض بالسياحة بها؟

### 4. منهجية الدراسة:

و قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم مداخلتنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: الخلفية المفاهيمية للسياحة.

ثانياً: التجربة السياحية التونسية و آفاق النهوض بها.

ثالثاً: مؤشرات السياحة المغربية و آثارها على الاقتصاد.

رابعاً: سبل الاستفادة الجزائر من التجربتين لتحسين القطاع السياحي و النهوض به؛

## المحور الأول: الخلفية المفاهيمية للسياحة.

### 1. مفهوم السياحة:

قبل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياحي، تجدر بنا الإشارة أولاً إلى دلالة مصطلح السياحة و العبارات المرتبطة بها، إذ أن المفهوم اللغوي للفظ "السياحة" يعني التجوال، أما عبارة "ساح" في الأرض، فتعني ذهب و سار على وجه الأرض، فهي بمفهومها العام تعرف على أنها انتقال الإنسان من مكان إلى مكان و من زمان إلى زمان، أو الانتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز سنة كما هو مبين في الشكل رقم (01).

### الشكل رقم (01): علاقة المفهوم السياحي بالزمن



المصدر : سفيان بن عبد العزيز، نعيمة زيرمي "واقع القطاع السياحي في الحنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره : دراسة حالة ولاية بشار" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي بجامعة قلمة-الجزائر حول : المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08-09/11/2015، ص 03.

نلاحظ بأنه لا يجب أن يكون الانتقال من أجل الإقامة الدائمة، و من أغراضها الثقافة، الأعمال، الدين أو الرياضة.. إلخ، كما يمكن تعريفها من منظور اقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا هام في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال المعاملات الأجنبية التي تتحقق، وتتضمن السياحة المحلية مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم، أما السياحة الوافدة فتتضمن غير المقيمين المسافرين للبلد المقصد، وبالنسبة للسياحة الخارجية تضم المقيمين المسافرين لبلد آخر، والسياحة الدولية فتتضمن السياحة الوافدة والمحلية .

وبناء على هذه التعاريف نستنتج المعايير التي حددها المنظمة العالمية للسياحة<sup>1</sup> :

الانتقال: حيث يشترط في العملية السياحية الانتقال من مكان لآخر؛

الهدف: يعتبر هدف الرحلة هو المحدد لنوع السياحة فهناك سياحة دينية، ورياضية، والثقافية، و البيئية... إلخ؛

المدة الزمنية: لكي تتحقق السياحة لا بد أن تمتد أكثر من 24 ساعة، على أن لا تتعدى السنة الواحدة.

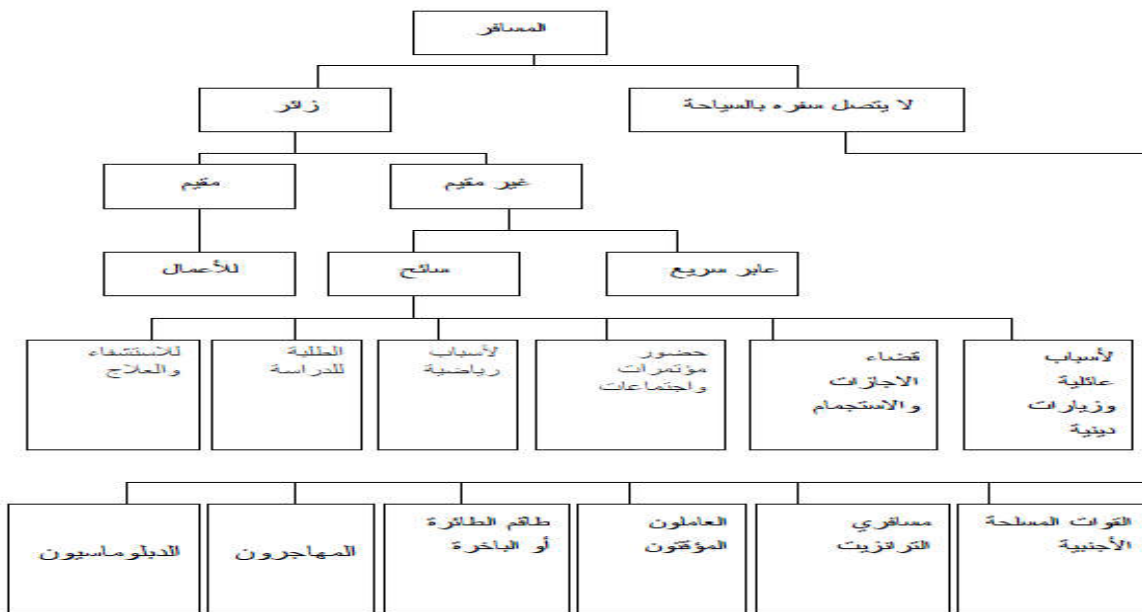
وعليه فإن السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية. كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح<sup>2</sup>

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي " شوليرن شرانتهوس " عام 1910 بأنها " الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا (3).

**2- تعريف السائح :** السائح هو الفرد الذي ينتقل بطرق مشروعة إلى أماكن غير موطن إقامته الدائمة لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة لأي هدف كان عدا الحصول على عمل.<sup>3</sup>

ويمكن مفهوم السائح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : مفهوم السائح



المصدر: صالح بزة، تنمية السوق السياحية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006، ص 06.

**3- أنماط السياح:** يتم تقسيم السياح وفق عدّة معايير مرتبطة أساسا بكيفية طلب الخدمات السياحية، و هناك فئتان رئيسيتان و ذلك بحسب نمط المشاركة في الرحلة السياحية و هي<sup>4</sup>:

**3-1. السياحة المؤسسية :** السياحة المؤسسية هي عبارة عن نظام للسياحة الجماعية. إنّ هذا النوع من السياحة يمثل مشاركة واسعة النطاق، حيث تقدم الخدمات السياحية إلى جماهير السياح من خلال وكلاء السياحة و السفر و منظمات النقل على اختلاف أنواعها و منشآت الإيواء و منظمي الرحلات و غيرهم، ممّن اعتادوا على استهداف الجماهير السياحية و يمكن تقسيم هذا النوع من السياحة إلى:

- سائح ضمن رحلات منظمة: إنّ هذا النوع من السياح يشترى في الغالب رحلة متكاملة و غالبا ما تكون هذه الرحلة منظمة و محددة في إطار هيكل زمني و مرتبطة بشروط معينة، و تتضمن الرحلة المتكاملة خدمات النقل و الإيواء و الإرشاد السياحي و التجوال و التنقل و الطعام و الشراب و يعد هذا النوع من الرحلات مفيدا بالنسبة للسياح الذين يرغبون بنقل مسؤولية الرحلة بالكامل إلى الوكيل المعتمد أو الشركة السياحية المعنية.

- سائح ضمن رحلات فردية: في هذه الحالة يعتمد السائح على وكيل السفر لكن ليس تماما مثل الفئة السابقة، حيث يتمتع السائح بمزايا الرحلة المتكاملة لكن تُترك له حرية معينة للاستمتاع بالرحلة.

**2-3. السياحة غير المؤسسية :** هي عكس السياحة المؤسسية تماما حيث يقوم السياح بتخطيط رحلتهم و اختيار الخدمات التي يحتاجون إليها فور وصولهم إلى جهة القصد، و غالبا ما يتجنب هؤلاء السياح مناطق الجذب السياحي التي يرتادها السياح الذين يأتيون على شكل مجاميع.

#### 4- مكونات السياحة :

تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفي ما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط:

- **عوامل و عناصر جذب الزوار:** تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية ومدن الملاهي والألعاب.
- **مرافق وخدمات الإيواء والضيافة:** مثل الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم والاستراحات.
- **خدمات مختلفة:** مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة و السفر ، ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والادلاء السياحيين.
- **خدمات النقل:** تشمل وسائل النقل ، على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.
- **خدمات البنية التحتية:** تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة ، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات.
- **عناصر مؤسسية:** تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة ، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الإستثمار في القطاع السياحي ، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

#### 5 - الشروط والسمات الأساسية التي يجب أن تتوافر في ظاهرة السياحة: ونذكر منها:<sup>5</sup>

- السياحة كنشاط عبارة عن مزيج مركب ومعقد يتكون من العديد من الظواهر والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والإعلامية... الخ.
- السياحة نشاط يتولد من حركة الأفراد إلى مناطق غير موطن إقامتهم الدائمة، وهي بذلك تحتوي على عنصر حركي (ديناميكي) هو الرحلة، وعنصر ثابت(مستقر) هو الإقامة المؤقتة.
- تختلف الأنشطة التي يمارسها السائح في أماكن القصد السياحية عن الأنشطة التي يمارسها في موطن إقامته الأصلي.
- الإقامة وقتية والحد الأدنى لها أربع وعشرون ساعة والحد الأعلى لها سنة، أما الأنشطة التي تترتب على إقامة الأفراد لفترة تقل عن أربع وعشرين ساعة يعد نشاطا ترويجيا وليس سياحيا.

- السياحة من حيث كونها نشاطا مرتبطة بعنصر مهم هو عنصر وقت الفراغ والإجازات وفي حالة عدم توفر هذا العنصر لا تتحقق الرحلة السياحية.
- السياحة تعني استغلال وقت الفراغ والإجازات بأنشطة وفعاليات تبعث البهجة والمتعة والسرور في نفسية الإنسان.
- يجب أن لا يكون القصد من السفر والانتقال المؤقت للحصول على العمل وبأجر مدفوع من داخل البلد المزور.
- يجب أن تكون أماكن القصد السياحية ليست موطن إقامة السائح نفسه، بغض النظر عن كونها بعيدة أو قريبة، داخل الحدود الإقليمية، أو خارجها، وبناء على ذلك فإن حركة السياح داخل حدود القطر تعتبر سياحة داخلية أو محلية، وخارج حدود القطر تعتبر (سياحة خارجية أو عالمية).
- يجب أن تكون عملية انتقال السياح بطريق مشروع، ويستثنى من كان خلاف ذلك.

### المحور الثاني: التجربة السياحية التونسية و آفاق النهوض بها:

يحتل قطاع السياحة التونسي مكانة كبيرة بين القطاعات السياحية للدول العربية و يرجع ذلك إلى مجموعة من المقومات التي أهلت هذا القطاع ليجعل من تونس دولة مستقطبة للسياح، حيث عملت على تحسين البنية التحتية و وضع إستراتيجية من اجل تنمية هذا القطاع.

#### 1- مقومات السياحة التونسية:

تمتتع تونس بمقومات سياحية جعلت منها بلدا مستقبلا للسياح من وجهات مختلفة و بجنسيات متعددة و هذا ما اثر بصفة ايجابية على التنمية الاقتصادية لتونس.

#### أولا: المقومات الطبيعية.

تعتبر تونس من اصغر الأقطاب بالمغرب العربي مساحة 163.610 كلم<sup>2</sup> و تعد الأكثر تأثرا بالبحر الأبيض المتوسط الذي يحيط بها من الشمال و الشرق و هذا ما انعكس على المجال الطبيعي، و تتعدد هذه المقومات الطبيعية ما بين الموقع الجغرافي، التضاريس و المناخ، حيث يعتبر الموقع الجغرافي عاملا اساسيا و هاما في التدفق السياحي على المناطق المختلفة، و تتمثل اهميته في تحديد خصائص المناخ و أشكال النباتات إذ يعتبر الموقع الجغرافي لتونس نقطة جذب رئيسية للسياح حيث تشكل تونس بموقعها الزاوية الشمالية الشرقية لدول المغرب العربي، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مما يجعلها نقطة اتصال مهمة بين أوروبا و العالم العربي.

و فيما يخص المناخ فهو معتدل متوسطي في الشمال و على طول السواحل و شبه جاف داخل البلاد و في الجنوب، و تتميز تونس بشمسها المشرقة معظم أيام السنة، أما درجات الحرارة فيبلغ معدلها في فصل الشتاء نحو 12<sup>0</sup> م مع سقوط الأمطار، أما فصل الصيف،<sup>6</sup> فيبلغ معدل درجة الحرارة نحو 20<sup>0</sup> م ، و تتنوع التضاريس في تونس بين الجبال و الشواطئ و الصحراء إلا أن هذه التضاريس قليلة الارتفاع، حيث تصل أعلى قمة في تونس إلى حوالي 1544 م و تشمل تضاريسها مجموعة من السهول منها سهل طارقة، بترت، الكبة، و سهل كومة، أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى حوالي 17 متر تحت مستوى البحر، و يشكل النبات عنصرا هاما من



عناصر الجذب السياحي لما يحققه من تنوع و أشكال و مناظر طبيعة، بالإضافة إلى الحيوانات البرية التي تعد عاملا آخر هام من عوامل الجذب السياحي، من خلال ازدياد أنشطة الصيد و القنص التي تمارس في مناطق و أقاليم مختلفة، و للتقليل من هذا النشاط اتخذت السلطات التونسية مجموعة من الإجراءات تحد منه و ذلك من خلال إقامة المحميات الطبيعية التي أصبحت بدورها مقصدا سياحيا يستمتع به السياح.<sup>7</sup>

### ثانيا: المقومات التاريخية و الأثرية:

تعتبر تونس من أهم البلدان في إفريقيا و تضم أثارا فينيقية و إغريقية و عربية و يوجد بها جامع الزيتونة الذي يعتبر من أقدس الأماكن فيها، و قد كان في الفترة 724 و حتى 1658 قبلة لطلاب العلم و قد احتضنت تونس الحضارات التالية، القرطاجيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب و الأتراك، و تعتبر المدينة القديمة لتونس العاصمة و مدينة قرطاج أهم المدن التاريخية للبلاد.

و تحتوي تونس كذلك لمعالم تاريخية و إسلامية و رومانية اهتمت الدولة بها و قامت بترميمها و علت منها الوجهة السياحية الثانية فكانت الإطار الأساسي للسياحة الثقافية، فيوجد جامع الزيتونة و المدن العتيقة في سوسة و صفاقس و التي تعج بالمعالم الإسلامية<sup>8</sup>، و الجدول الموالي يلخص أهم مناطق الجذب السياحي في تونس:

### الجدول (1): عناصر الجذب السياحي لتونس.

المناطق	نقاط الجذب
تونس العاصمة	أسواق شعبية، معالم فينيقية، أثار رومانية، فنادق فخمة، المنطقة السياحية الجديدة
توزر	ملاعب الغولف، مطاعم و أسواق، رحلات سياحية و مناطق صحراوية
جربة	الجزيرة الاسطورية، فنادق فاخرة و مطاعم، عمارة فريدة، مساجد متميزة.
المنشير	سور شامخ، فنادق ممتازة، مساحات خضراء و حدائق.

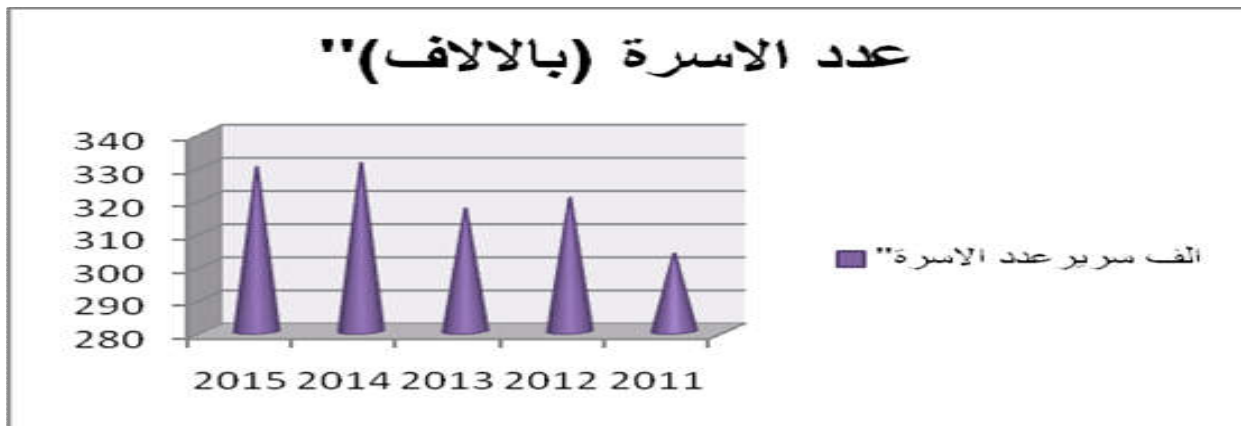
المصدر: زيد سلمان عبوي، السياحة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 106.

### 2- مؤشرات السياحة التونسية:

ترتكز السياحة التونسية على المؤشرات التالية:

#### أولا: طاقات الإيواء.

تعتبر طاقة الإيواء على عدد السياح الوافدين إلى تونس و التمثيل البياني التالي يوضح ذلك:



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي لتمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 101.

مما سبق توضيحه في الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد الأسرة تزايد سنة 2011 إلى 2012 ثم بدأ في التذبذب من سنة 2013 إلى 2015 و هذا نتيجة تدهور الوضع الأمني (الربيع العربي).

ثانيا: الوفود السياحية.

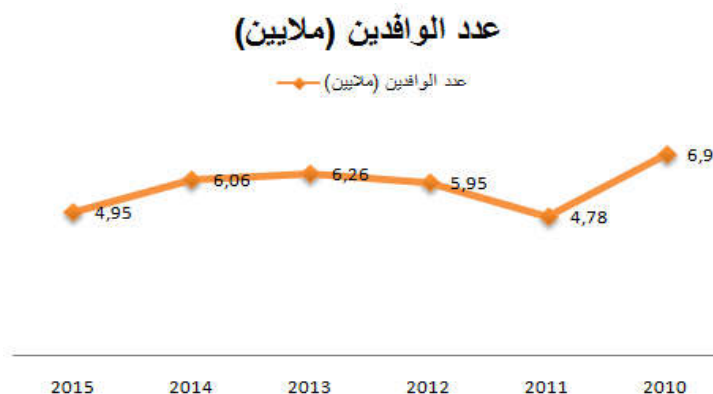
أصبحت تونس مركزا سياحيا يتوافد إليه الملايين من مختلف أنحاء العالم و هذا ما يوضحه الجدول و التمثيل الآتيين:

**الجدول (02): تقديرات عدد الوافدين (2015/2010)**

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010
عدد الوافدين (ملايين)	4,95	6,06	6,26	5,95	4,78	6,9

**المصدر:** سالمى رشيد، ص 15.

التمثيل البياني (2):



**المصدر:** من إعداد الباحثين:

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن عدد السياح متذبذب خلال السنوات 2015/2010 و هذا راجع بالأساس إلى الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال هذه السنوات و المتمثلة في الثورة الشعبية ضد نظام الحكم.

### ثالثا: الليالي السياحية.

شهدت الليالي السياحية التونسية تطورا عبر الزمن و ذلك نظرا لما تعمل عليه تونس من اجل الرفع من مدة الإقامة للسياح و هذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

#### الليالي السياحية (الملايين)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [www.assabahnews.t.n.12/05/2015](http://www.assabahnews.t.n.12/05/2015)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن عدد الليالي السياحية في تذبذب ملحوظ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة و هذا راجع إلى الأزمة التي عاشتها البلاد حيث أغلقت ما بين 270 إلى 570 وحدة سياحية و هذا ما دفع بعدد الليالي السياحية إلى التراجع.

### 3- مكانة السياحة التونسية و الإستراتيجية المنتهجة لسنة 2016.

للسياحة التونسية مكانتها الخاصة في الاقتصاد التي منها تنتهج إستراتيجية للقيام بهذا القطاع و ضمان استدامته خاصة بعد الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة.

أولا: مكانة السياحة التونسية و آثارها على المؤشرات الاقتصادية:

#### 1- الإيرادات السياحية:

مما سبق اتضح أن هناك عدد كبير من السائحين الوافدين إلى تونس و هذا ما انعكس على حجم الإيرادات السياحية المسجلة في قطاع السياحة و هذا ما يوضحه الجدول التمثيل البياني الموالي:

#### الجدول (3): الإيرادات السياحية (2015/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية (مليون)	3,5225	2,4326	3,1753	3,2994	3,5756	2,249

المصدر: سالمي رشيد.

التمثيل البياني: الإيرادات السياحية.



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات السياحية التونسية عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ثم عادت إلى المستوى المطلوب بزيادة متواضعة من سنة 2012 حتى سنة 2015.

## 2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB:

أن النمو المستمر للإيرادات السياحية التونسية له اثر ايجابي على الاقتصاد التونسي<sup>9</sup> و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

### الجدول(4): تطور الناتج المحلي الاجمالي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
PIB %	7,5	,58	9,4	11,6	11,2

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

### التمثيل البياني: تطور الناتج الاجمالي (2014/2010)



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي التونسي يعتمد على السياحة بالدرجة الأولى إلا انه شهد انخفاضا من سنة 2013 و هذا الانخفاض راجع للأحداث العربية و العالمية المتعلقة بالربيع العربي بالمقابل اتبعت تونس إستراتيجية مفادها توفير البنية التحتية و زيادة الترويج و انتشار وسائل الاتصال الجديدة و ذلك بداية من سنة 2016.

### 3- مساهمة السياحة التونسية في العمالة.

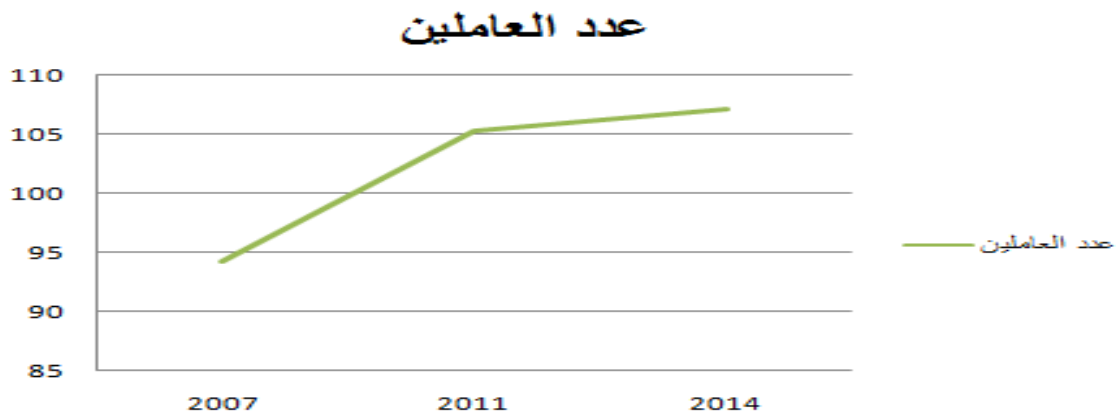
إن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي كان له كذلك تأثيرا إيجابيا على التشغيل في تونس مما أتاح فرص كثيرة أمام التونسيين للحصول على منصب شغل في قطاع السياحة كما هو موضح في الجدول:

الجدول (5): مساهمة السياحة في تنشيط العمالة.

السنة	2014	2011	2007
عدد العاملين المباشرين في القطاع السياحي (ألف عامل)	107.1	105.3	94.2

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

التمثيل البياني: مساهمة السياحة في تنشيط العمالة



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال ما سبق نستنتج أن قطاع السياحة يحتوي على عدد كبير من العاملين و هذا ما يظهر جليا سنة 2007 حيث بلغ 942 ألف عامل ليصل في سنة 2011 إلى 105.3 ألف عامل و هذا أن دل على شيء فانه يدل على أن قطاع السياحة التونسي ساهم بشكل كبير في امتصاص نسبة البطالة، إما عن سنة 2014 فكانت الزيادة طفيفة و هذا بسبب الأوضاع السياسية السائدة آنذاك.

ثانيا: الاستراتيجية المنتهجة لتنمية السياحة التونسية لآفاق 2020.

يمكن حصر أهم النقاط التي جاءت بها إستراتيجية التنمية السياحية في تونس بالنقاط التالية:

- 1- تركزت عملية التدفقات البشرية خلال مرحلة الخطة (2016/2001) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة و الأسواق المستقطبة لآفاق 2020.
- 2- تحسين البنية التحتية المحلية، الانشاءات و الخدمات، كثافة التسويق، ترقية المنتج.
- 3- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسياحة نحو تونس.
- 4- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

اعتمدت تونس سياسة التنمية السياحية في تقدير التدفقات المستهدفة على اثنين من أربع سيناريوهات، فالسيناريو "أ" يفترض وجود مخطط وطني للتنمية السياحية و تظهر ملامحه من خلال:

أ- اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير على المدى القصير.

ب- المنشآت السياحية و الخدمات المقدمة و الاستقبالات القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية.

إما السيناريو "ب" فيفترض عدم وجود مخطط للتنمية السياحية و تظهر ملامحه من خلال:

أ- تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لت تتغير بشكل جذري على المدى الطويل.

ب- المنشآت السياحية و الخدمات المقدمة و الاستقبال القاعدية الأخرى في مستوى يلي الحد الأدنى لاحتياجات السياح.

ج- الجهودات التنموية ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية.

و فيما يلي جدول يبين خطة التنمية السياحية لتونس في الفترة ما بين 2016/2001 وفق السيناريو "أ" و "ب".

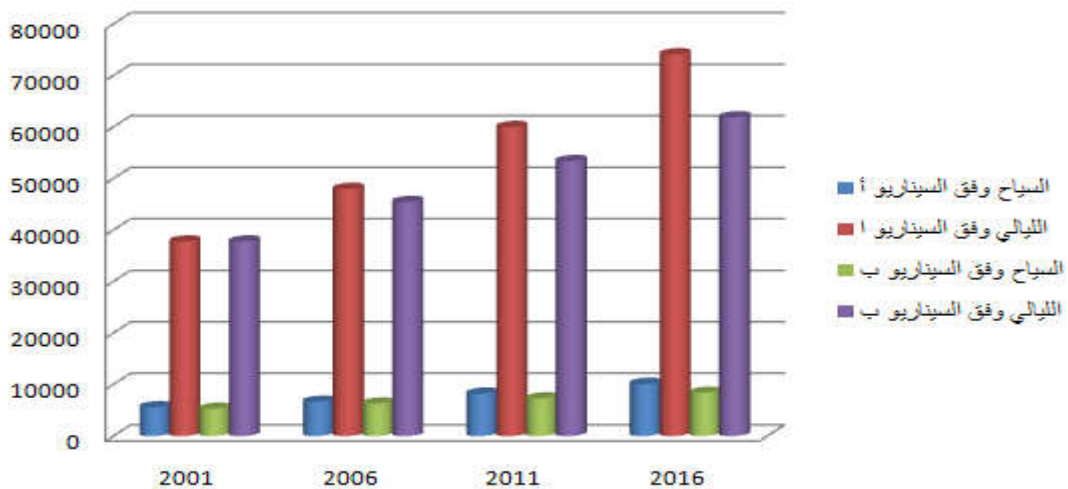
**الجدول (06): تقديرات السياح القادمين إلى تونس بين (2016/2001).**

السيناريو	المؤشرات	2001	2006	2011	2016	متوسط المعدل السنوي
السيناريو أ	السياح	5603	6653	8238	10130	4.2%
	الليالي السياحية	37782	47997	60003	74130	4.6%
السيناريو ب	السياح	5304	6305	7318	8400	2.8%
	الليالي السياحية	37782	45448	53380	61888	3.3%

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

التمثيل البياني:

### تقديرات السياح القادمين الى تونس بين 2016/2001



المصدر: من إعداد الباحثين

وفق السيناريو "أ" قدر عدد السياح الأجانب المستهدفين خلال مدة الخطة على النحو التالي: ( مليون سائح)

السيناريو	2006	2011	2016
السيناريو أ	6.65	8.2	10.1
السيناريو ب	6.3	7.3	8.4

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

و من خلا التمثيل البياني يتضح أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على نحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006 و 60 مليون ليلة سياحية سنة 2011 و 74 ليلة سياحية مع نهاية الخطة 2016 ضمن السيناريو أ مع تقديرات دخول السياح وفق السيناريو "ب" فان التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو التالي: 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006 و 61.9 م ليلة سياحية مع نهاية 2016.

### المحور الثالث: مؤشرات السياحة المغربية و آثارها على الاقتصاد.

يتمتع المغرب الأقصى بمزايا و مقومات تاريخية و جغرافية و طبيعية جعلت منه بلدا سياحيا بامتياز و ذلك على مدار السنة و فصولها و تلي الأهداف التي ينشدها السائح، فشكلت الأماكن المغربية نقاط جذب سياحي للسواح من مختلف أنحاء العالم بفعل موقعها الجغرافي خاصة في ظل الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الحكومة المغربية.

#### 1- مقومات السياحة المغربية.

ترتكز السياحة المغربية على مقومات هائلة تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز.

#### أولا: المقومات الطبيعية:

تتميز المملكة المغربية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الممتاز في شمال إفريقيا غرب الجزائر، و شرق المحيط الأطلسي يحده من الجنوب الصحراء الغربية و من الشمال مضيق جبل طارق إضافة إلى شريط ساحلي يمتد على طول 3500 كلم، كما يتوفر المغرب على عدة سلاسل جبلية تتمثل في سلسلة الأطلس الكبير الذي توجد فيه أعلى قمة جبلية بالوطن العربي و هي جبل طوبقال الذي يقدر علوه بحوالي 4165 مترا، و سلسلتي الأطلس الساحلي و الأطلس الأوسط و يتخلل هذه الجبال عدة سهول أهمها: سهل وادي ذراع، سهل وادي سوس، سهل مراكش، سهل فارس و سهل مكناس ، و تعتبر هذه الجبال بمثابة خزان للمياه بالمغرب، حيث أن معظم الأنهار المهمة في هذا البلد تنبع من هذه الجبال أهمها: نهر سبو، نهر ام الربيع، نهر بورقراقن، نهر سوس و نهر ملوية، كما يحوي المغرب عدة سبخات أهمها: سبخة تاه و التي تنحدر إلى ما دون مستوى سطح البحر بحوالي 55 مترا و يتمثل جنوب المغرب في منطقة صحراوية تتميز برملها و واحاتها المنتشرة في مختلف أنحاء الجنوب، و قد نتج عن التقاء و تداخل بعض المناطق الصحراوية مع الساحل الغربي الجنوبي لوحة طبيعية غاية في الجمال.

#### ثانيا: المقومات الحضارية و التاريخية.

يتميز المغرب بتراث ثقافي و حضاري و تاريخي يعود إلى عصور ما قبل التاريخ، يعكس أمجاد و حضارات عريقة مرت على المغرب مثل الحضارة الرومانية، الفينيقية و الإسلامية، و يتوفر هذا البلد على عدد كبير من المواقع الأثرية التاريخية منها ما يعود إلى العصر الحجري كمقالع طوما، و مغارة تافوغالت و منها ما يعود الى ما قبل الاسلام كموقع ثمودة و موقع

الأقواس الأثري، كما يتوفر على مواقع أثرية و معالم تاريخية تعكس الحضارة الإسلامية في المغرب كموقع القصر الصغير، مدينة سبتة الإسلامية، و ضريح المعتمد بن عابد، و قد تم تصنيف مواقع أخرى في المغرب ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونسكو كمدينة فاس القديمة و مدينة مراكش و يتميز المغرب بترائه الشعبي الغني بعادات و تقاليد و صناعات تقليدية تعبر عن أصالة هذه المنطقة مثل صناعة السجاد، النحاس، الجلد، الطرز و صناعة الحرير، كما يولي المغرب اهتماما كبيرا بالمهرجانات التي تقام في البلاد كالمهرجان الدولي للسينما بمراكش و مهرجان أغادير للموسيقى العربية و العديد من المهرجانات.

## 2- المؤشرات السياحة المغربية.

ترتكز السياحة المغربية على عدة مؤشرات لقياس مدى نجاح هذا القطاع ألا وهي:

### أولا: طاقات الإيواء

بلغت طاقة الإيواء المصنفة 216386 سرير سنة 2014 أي 8820 سرير إضافي مقارنة مع سنة 2013 و تشكل الفنادق من فئة 3\* و 4\* و 5\* و الأندية الفندقية 61% من مجموع عدد مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة.

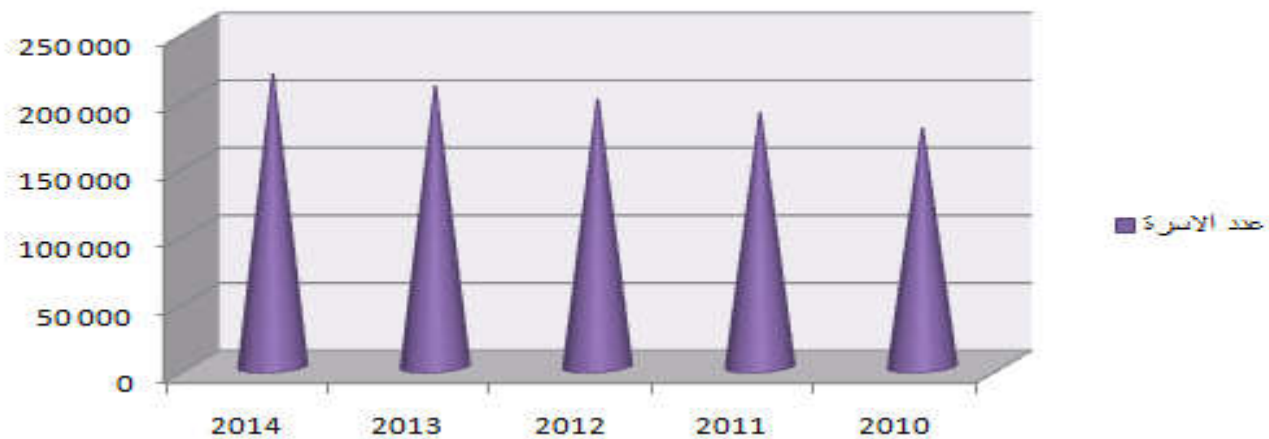
الجدول (07): تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب عدد الأسرة و عدد المن (2014/2010).

السنوات و المؤشرات	2014	2013	2012	2011	2010
عدد الاسرة	216386	207566	198211	187827	176630

المصدر: عليوة علي، النموذج المغربي في صناعة السياحة المغربية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 17.

التمثيل البياني:

### عدد الاسرة



المصدر: من إعداد الباحثين.



نلاحظ من خلال التمثيل البياني زيادة في طاقة الإيواء إبتداء من سنة 2010 إلى 2014 و هذا راجع في الأساس إلى جودة الخدمات المقدمة في الفنادق المغربية.

ثانيا: عدد السياح الوافدين إلى المغرب.

تعمل المملكة المغربية على جلب أكبر عدد ممكن من السياح فهي بذلك تعمل على تنويع المنتج السياحي و الترويج له سعيا بذلك لان تصبح من بين ال 20 دولة سياحية عالميا عام 2020، و يمكن توضيح تطور عدد السياح الوافدين إلى المغرب من خلال الجدول وتمثيله البياني:

الجدول(8) : تطور عدد الوافدين إلى المغرب (2014/2010).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح	9.28	9.34	9.37	10.04	10.28

المصدر: سالمي رشيد، مرجع سابق، ص 17.

التمثيل البياني:

### عدد الوافدين (ملايين)



المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى المغرب في تزايد خلال الفترة 2014/2010 من 9.28 إلى 10.28 و يعود هذا إلى الاستقرار الذي ساد خلال هذه الفترة، مما شجع السياح على التنقل و الاستحمام و الترفيه عن النفس.

ثالثا: الليالي السياحية.

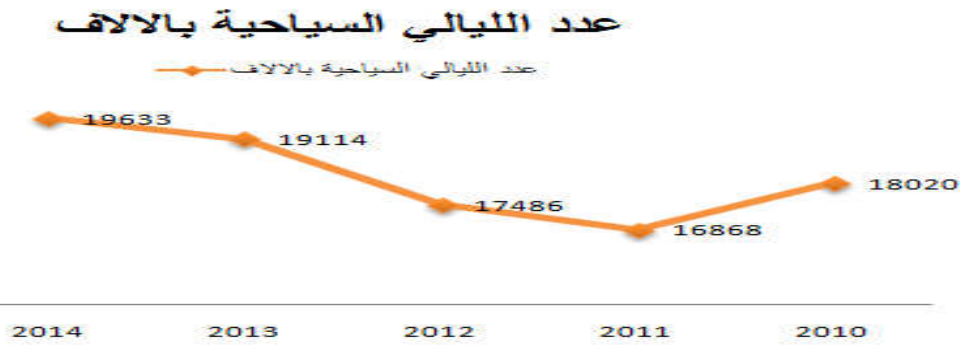
يسعى المغرب لرفع حصته من عدد السياح الوافدين اله، و بالتالي زيادة عدد الليالي السياحية التي يقضيها هؤلاء السياح في مختلف الفنادق المتواجدة بهذا البلد، و لتحقيق ذلك يعمل المغرب على رفع قدراته على استقبال أكبر عدد ممكن من السياح و في نفس الوقت تحسين مستوى الخدمات السياحية التي تساعد على اطالة مدة الإقامة بهذه الفنادق.

الجدول(9): تطور عدد الليالي السياحية بالمغرب خلال الفترة (2014/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الليالي السياحية	18020	16868	17486	19114	19633

المصدر: وزارة السياحة المغربية على الموقع الإلكتروني <http://www.tourisme.gov.ma>

التمثيل البياني:



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد الليالي السياحية في المغرب في تذبذب من سنة 2010 إلى سنة 2012 ثم بدا في التزايد من سنة 2012 بـ 17.4 ألف ليلة سياحية إلى 19.6 ألف ليلة سياحية سنة 2014 بفضل الديناميكية التي أحدثتها إستراتيجية التنمية السياحية لرؤية 2020، حيث تمكن قطاع السياحة في المغرب من مواجهة تحديات كبرى جعلته يتموقع كرافعة أساسية لاقتصاد البلاد.

### 3- مكانة السياحة المغربية و الإستراتيجية المنتهجة لسنة 2020.

تعتبر المدخلات السياحية المغربية عن مكانتها ضمن اقتصادها الوطني لهذا فقد تبنت المغرب إستراتيجية طويلة المدى إلى غاية 2020 و ذلك للمحافظة على هذه المكانة و رفع مستواها إلى الأحسن.

أولا: مكانة السياحة المغربية في الاقتصاد.

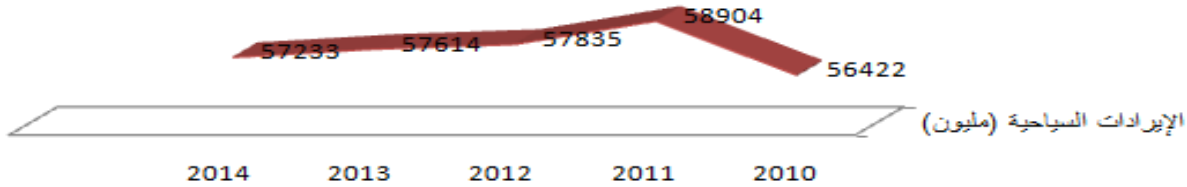
#### 1- الإيرادات السياحية:

تحتل السياحة المغربية مرتبة هام فيما يتعلق بمصادر جلب العملة الصعبة إلى المغرب بعد تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث قدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2014 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 57.2 مليار درهم، و تمثل هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 29% من صادرات السلع و الخدمات و تغطي 24% من عجز الميزان التجاري، و في سنة 2014 زار المغرب 10.28 مليون سائح أي بارتفاع نسبته 2.4% مقارنة مع سنة 2013.<sup>10</sup>

التمثيل البياني: تطور الإيرادات السياحية (بالملايين) 2014/2010.

## الإيرادات السياحية (مليون)

■ الإيرادات السياحية (مليون)

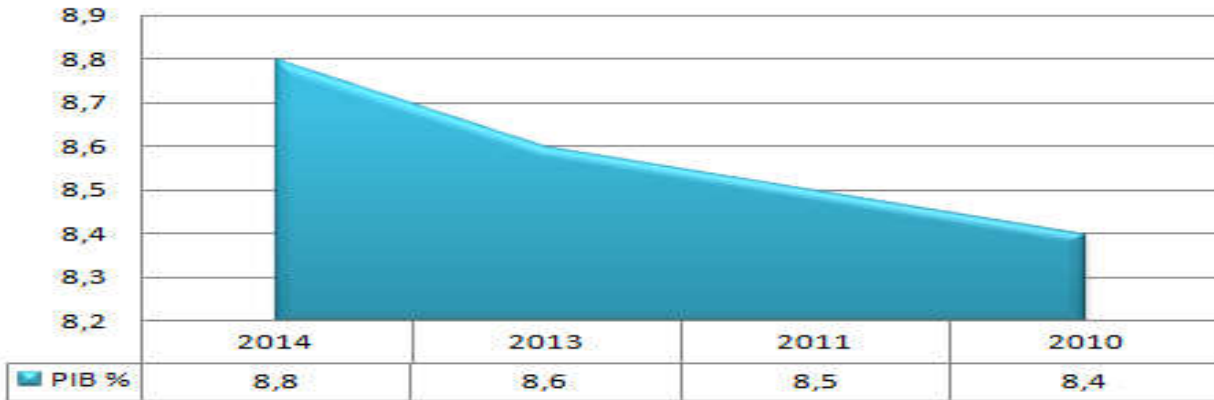


المصدر: من إعداد الباحثين.

## 2- مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:

التمثيل البياني: مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014/2010.

### PIB %



المصدر: وزارة السياحة المغربية 2015 30/11/2017 04 :51 [www.tourisme.gov.ma](http://www.tourisme.gov.ma)

من خلال التمثيل أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة السياحة المغربية في الناتج المحلي الإجمالي في تحسين مستمر، حيث بلغت 8.4% سنة 2010 لتصل إلى 8.8% سنة 2014 و على العموم تعتبر و خاصة في السنوات الأخيرة قريبة من المعدل العالمي و بالتالي فالسياحة المغربية تساهم بشكل فعال في التنمية المغربية.

## 3- مساهمة السياحة المغربية في التشغيل و المستوى المعيشي.

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تخلق مناصب شغل هامة، سواء مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة و على هذا الأساس عملت السلطات المغربية على زيادة فرص العمل في القطاع السياحي الذي يبقى هدفا استراتيجيا في سياستها

الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الجهود المتواصلة لتحسين هذا القطاع، بترقية نوعية الخدمات السياحية و هذا من خلال حرصه على رفع المستوى التأهيلي و التكويني للفئات العاملة في هذا القطاع.<sup>11</sup>

و من هنا نرى تأثير هذا القطاع على تحسين مستوى دخل الفئات التشغيلية المستفيدة من هذا النشاط، و بالتالي تأثيرها الايجابي على المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع المغربي و هي أيضا تشارك في خلق الثروات و الحد من البطالة و الفقر و ذلك بمساهمتها بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي و مساهمتها في خلق 505000 منصب شغل مباشر أي ما يمثل حوالي 5% من إجمالي نسبة الشغل في الاقتصاد.<sup>12</sup>

#### 4- إستراتيجية التنمية السياحية بالمغرب لسنة 2020:

تبدل وزارة السياحة في الوقت الراهن المزيد من الجهود بهدف ملائمة الطلب من حيث الإيواء بالنسبة لكل صنف من أصناف السياح و حث الفاعلين السياحيين على ضرورة تحسين مستوى بنياهم الإيوائية باستمرار بفضل التسهيلات التي تمنحها الدولة لتمويل مشاريع تجديد المؤسسات الفندقية و في هذا الصدد جاءت رؤية 2020 لترسم لها أهدافا تتمثل في مضاعفة عدد السياح و رفع حجم السياحة الداخلية بثلاث أضعاف و تعزيز الطاقة الاستيعابية بـ 200000 سرير و بلوغ 140 مليار درهم من العائدات، و جعل المغرب وجهة تصنف ضمن العشر الأوائل في العالم و هو ما سيمكن من رفع الناتج الداخلي الخام بنقطتين، و كذا خلق 470000 منصب شغل جديد و من اجل تحقيق هذه الأهداف تركز رؤية 2020 على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و تعمل المغرب على تعزيز تنافسية القطاع السياحي عبر عدة محاور نذكر منها:<sup>13</sup>

#### 1/ الالتزام: الاستمرار في جعل السياحة احد محركات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المغرب.

أن التحولات العميقة و السريعة التي عرفتها المملكة خلال العشر سنوات الأخيرة و الأسس المتينة التي وضعتها رؤية 2020 بالإضافة إلى الفرص التي تتيحها التوجهات الجديدة للسياحة العالمية تسمح للمغرب بوضع طموحات كبيرة لتنمية السياحة في العشرة المقبلة تستمد جذورها من القيم الأساسية و المؤهلات التي تميز المغرب عن باقي الوجهات السياحية العالمية.

2/ الأصالة: رسخت السياحة المغربية ازدهارها و تموقعها منذ عدة عقود باعتمادها على الأصالة، و قد سمح هذا الاختيار بتميز تنافسية المغرب و توقعه مقارنة مع الوجهات المنافسة المباشرة التي ارتكزت في معظمها على السياحة المكثفة، و ستعزز رؤية 2020 هذا الاختيار التاريخي من خلال منهجية استباقية مبتكرة تحافظ و تعزز التراث الثقافي و الطبيعي للمملكة.

3/ التنوع: أن التنوع أهم ميزة سياحية بالمغرب حيث تشهد تنوعا في المناطق و المناظر الطبيعية و أيضا في الثروات الطبيعية و النظم الايكولوجية و تنوع الثقافات و التأثيرات (الإفريقية و الأوروبية) و بذلك ستعزز رؤية 2020 هذا التنوع من خلال سياسة طموحة لتهيئة التراب الوطني.

4/ **الجودة:** سيظل تطوير الطاقة الإيوائية الجديدة هدفا استراتيجيا لرؤية 2020 التي ستسهر على تحسين القدرة التنافسية لجميع حلقات السلسلة السياحية، خاصة ترسيخ ثقافة حقيقية لجودة الخدمات السياحية و تطوير عرض مبتكر في مجال التنشيط السياحي.<sup>14</sup>

5/ **الاستدامة:** ستضع رؤية 2020 التنمية المستدامة في قلب طموحها و ذلك مواكبة للتوجهات العامة المعتمدة في البلاد، فالمغرب الذي تمكن من الحفاظ على موارده و أصالته يتوفر في هذا الصدد على إمكانيات حقيقية و كبيرة تسمح له بالمستوع و التميز في محيط يعرف بحدة التنافسية و التغير المستمر.

6/ **الطموح:** في سنة 2020 سيكون المغرب ضمن الوجيهات العالمية العشرين المفضلة للسياح و سيفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسط.

7/ **الهدف:** مضاعفة حجم القطاع من خلال:

- مضاعفة الطاقة الإيوائية بإحداث 200 ألف سرير جديد، من بينها 150 ألف سرير فندقي و 50 ألف في مؤسسات مماثلة من اجل توفير تجربة سياحية غنية و شاملة للسياح

- مضاعفة عدد السياح الوافدين من خلال مضاعفة الحصة من الأسواق الأوروبية الرئيسية و جذب مليون سائح من الأسواق النامية.

- مضاعفة عدد الأسفار الداخلية ثلاث مرات بهدف ديمقطة السياحة في البلاد.

- خلق 470 ألف منصب شغل جديد مباشر في مجموع التراب الوطني من اجل توظيف قرابة مليون مغربي بنهاية العشرية.

- الرفع من العائدات السياحية من اجل بلوغ 140 مليار درهم في 2020 أي ما يقارب 1000 مليار درهم من التراكمات المالية في العشرية.

- زيادة نقطتين للناتج المحلي الإجمالي السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني من اجل الوصول إلى ما يقارب 150 مليار درهم مقابل 60 مليار درهم حاليا.

إما بالنسبة للتكوين العالي فسيتم تعزيز تموضع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة كقطب للامتياز على الصعيد الوطني و لتأكيد موقعه على صعيد القارة الإفريقية كمرجع في التكوين السياحي و ذلك بدعم من شركاء دوليين مثل معهد بول بوكوس في مجال إدارة الفنادق و المطاعم، و جامعة هارفارد و تورونتو من اجل إنشاء مركز الأبحاث للتنمية و السياحة المستدامة، كما سيتم إنشاء مدرسة فندقية عليا لتلبية احتياجات القطاع للأطر في الإدارة المتوسطة و العليا آفاق 2020.

كما يرتبط مستقبل الموارد البشرية في القطاع السياحي بتحسين صورة هذا الأخير و تحسين جاذبيته و في هذا الإطار قد تم اتخاذ مجموعة من التدابير:

أ- التواصل حول الآفاق و النجاحات التي يمنحها القطاع مع الموجهين (أولياء التلاميذ، الوسط الأكاديمي) و الشباب المغاربة.

ب- وضع إطار جذاب لتسيير الموارد البشرية عبر إبراز و تامين الآفاق و الفرص المتاحة في التقدم المهني لجعل السياحة رافعة اجتماعية حقيقية.

#### رابعا: سبل استفادة الجزائر من التجريبتين لتحسين القطاع السياحي و النهوض به؛

قامت الجزائر ببذل عدة جهود في سبيل النهوض بقطاع السياحة كقطاع بديل للمحروقات في ضوء التجريبتين التونسية و المغربية حيث اصبح هذا القطاع يشهد تدهورا ملحوظا من خلال تبنيها العديد من المخططات السياحية و أبرزها مخطط التهيئة السياحية SDAT.

#### أولا: مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT:

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية و الذي تقرر إعداده و تحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، و المتعلق بهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و بالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط إلى:<sup>15</sup>

1- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط و ذلك خلال سنة 2015، و المحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد و ذلك في أفق 2025.

2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و تحديد شروط قابلية تجسيده.

3- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية ( التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).

4- المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الوطني و الدولي.

5- تقويم الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة.<sup>16</sup>

#### ثانيا: الأهداف الإستراتيجية للمخطط:

1- الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط فيما يلي:

أ- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط و ذلك في أفق 2015 و المحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد و ذلك في أفق 2025.

ب- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و تحديد شروط قابلية تجسيده.

ج- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).

د- المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الوطني و الدولي.

هـ- تقويم الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة.<sup>17</sup>

2- الأهداف المادية للمرحلة: يمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة في الجدول التالي:

### الجدول ( 09): الأهداف المادية للمخطط التوجيهي SDAT:

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها.	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7	3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: مختار عيواج: نحو صناعة سياحية متطورة مستدامة و مسؤولية تنافسية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة سياحية أفاق 2025،

مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة، جامعة آكلي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 29/28 سبتمبر 2015، ص 06.

### ثالثا: مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر ل SDAT:

تشكل الأدوات الأتي ذكرها إنعاش سريع و مستدام للسوق السياحية، تضمن إعادة الاعتبار للمكان و الدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على المستوى السياحة الدولية، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، و في ما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025.

#### 1- مخطط وجهة الجزائر:

تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة و تنافسية ن تكون ابرز ملامحها الأصالة، الابتكار و النوعية و عليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالمتوقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها و الفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع و المنتج الواجب تطويره كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

#### 2- الأقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة و التسلية و الأنشطة السياحية و الدورات السياحية ن بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية و يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالاستقلالية و متعددة الأقطاب يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.

و قد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

أ-القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق اهراس.

- ب-القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، تيزي وزو.
- ج- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس،، غليزان.
- د- القطب السياحي للامتياز: جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعه.
- ه-القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور، ( ادار، تميمون، بشار)
- و- القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير: طاسيلي، اليزي، جانت، تمنراست.
- أن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.<sup>18</sup>

### 3- المخطط النوعي للسياحة:

لقد أصبحت النوعية مطلباً ضرورياً في الدول السياحية الكبيرة بل أنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يتركز على التكوين و التعليم كما يدرج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم كما انه يؤدي إلى:

- تحسين النوعية و تطوير العرض السياحي.
  - منح رؤية جديدة للمحترفين.
  - حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية.
  - نشر صورة الجزائر و ترقية كوجهة نوعية.
  - اعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.
- و قصد الاستجابة للهدف المادي و النقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين المورد البشري أمراً ضرورياً، و قد حددت الأهداف الإستراتيجية للتكوين قصد تحضير الجزائر سياحياً في 2025 و هي:
- أ- تعزيز القدرات التنظيمية ، الكفاءات، احترافية القيادات و عمال التأطير في المدارس السياحية.
  - ب- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية بتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
  - ج- إعداد مقاييس الامتياز للتربية و التكوين السياحي و اعتماد التصديق و التسجيل الرسمي.
  - د- الابتكار و استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مخطط النوعية السياحية.

### 4- مخطط الشراكة العمومية و الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي و الخاص، و يمكن الحديث عن الشراكة العمومية و الخاصة عندما يعمل المتعاملون العموميون و الخواص سوياً للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي و عن



طريق تقسيم الموارد و الأخطار و الأرباح و حين يؤدي كل واحد دوره في عملية التنمية بصفة عامة و السياحة بصفة خاصة.

5- مخطط تمويل السياحة: أن الصناعة الثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة و اخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة ذات العوائد البطيئة من جهة أخرى فان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء بالحركية الخامسة لمعالجة هذه المعادلة الصعبة بدعم و مرافقة الشريك من خلال مخطط التمويل و يتمثل دوره في النقاط التالية:

- 1- حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة .
- 2- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- 3- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية.
- 4- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و بمخاطبة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

#### خامسا: الخاتمة والاستنتاجات:

إن الجزائر و رغم امتلاكها للمؤهلات السياحية إلا أن حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني مقارنة مع الدول الأخرى و يتضح هذا من خلال ضعف الإيرادات السياحية و عجز الميزان السياحي و ضعف عدد المشتغلين في هذا القطاع و مع ذلك لا يمكن أن ننفي أن هناك جهودا تبذل من اجل النهوض بهذا القطاع الحساس، حيث سعت الدولة إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2025 و هذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) الذي يعبر عن الرغبة و النية الحسنة للدولة لتطوير قطاعها السياحي و جعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل.

وسمحت دراستنا لهذا الموضوع بالتوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- 1- السياحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية تتبع أسسها من النواحي البيئية، الاقتصادية، و الاجتماعية، و تساهم بشكل فعال في المحافظة على الموروث الوطني الطبيعي و البيئي والثقافي.
- 2- تساهم المحميات الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق و تقلل تبعا لذلك من الفيضانات أو الجفاف و تحمي البيئة و تضمن استقرار التوازن البيئي و توفر الفرص للبحث العلمي و متابعة الأحياء البرية و النظم البيئية.
- 3- تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخل بالعملة الصعبة و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و توفير مناصب الشغل للكثير من الفئات السكانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.
- 4- تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة في الجانب السياحي إلا أن استغلالها بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر في ترقية هذا القطاع.

6- المخطط SDAT برنامج شامل طويل المدى يمتد إلى 2025 سيساهم في ترقية قطاع التنمية السياحية في الجزائر بفضل الديناميكية المعتمدة و حجم المشاريع المسجلة.

### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> سفيان بن عبد العزيز، نعيمة زيرمي " واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره : دراسة حالة ولاية بشار " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي بجامعة قلمة حول : المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08-09/11/2015، ص 03.
- <sup>2</sup> حمدي عبد العظيم ، " السياحة"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996 ، ص 20
- <sup>3</sup> طه مثنى سحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 60.
- <sup>4</sup> حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره، صص 260-262.
- <sup>5</sup> نعيم الظاهر و سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص 31 .
- <sup>6</sup> عوينان عبد القادر، ص 106
- <sup>7</sup> نعيم الظاهر و آخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن، ص 141.
- <sup>8</sup> عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 107/108.
- <sup>9</sup> صليحة عيشي، الاداء و الاثر الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر و تونس و المغرب، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 152.
- <sup>10</sup> حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 102.
- <sup>11</sup> مخناش فيحة، قطاع السياحة ما بين المقومات و الآثار، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة، 28/27 سبتمبر 2015، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص 05.
- <sup>12</sup> عليوة علي، مرجع سابق، ص 10.
- <sup>13</sup> ولد محمد عيسى، دعم المقاولاتية السياحية كآلية لتحقيق النهوض بالقطاع السياحي في البلدان المغاربية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، 9/8 نوفمبر 2015، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 08.
- <sup>14</sup> عليوة علي، مرجع سابق، ص 06.
- <sup>15</sup> صبايحي نوال و اخرون، دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة، جامعة آكلي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 29/28 سبتمبر 2015، ص 15.
- <sup>16</sup> وكيل حميدة و اخرون، السياحة في الجزائر بين الإمكانيات و التحديات و آفاق النهوض، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص و دوره في تنمية قطاع السياحة، جامعة آكلي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 29/28 سبتمبر 2015، ص 16.
- <sup>17</sup> مريم آيت بارة، السياحة في الجزائر بين الامكانيات و التحديات و آفاق النهوض، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 9/8 نوفمبر 2015 ص 06
- <sup>18</sup> نفس المرجع السابق، ص 10.

## دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية

إعداد:

د. عريوة محاد<sup>1</sup>.د. زغبة طلال<sup>2</sup>.

## الملخص

تعد التسهيلات الائتمانية المتعثرة من المشكلات البارزة التي تواجه الإدارة المالية في أنشطتها التمويلية والاستثمارية بشكل عام، والقطاعات التي تلامس أنشطتها مهام الإدارة المالية ومنها القطاع المصرفي بشكل خاص ولاسيما أن التسهيلات الائتمانية المتعثرة حفزت العديد من الدول لرسم استراتيجيات تفعيل أداء الجهاز المصرفي وتنشيط عملياته مؤكدة على ضرورة تهيئة البنوك لمواجهة أوضاع المؤسسات المتعثرة من خلال ابتكار تقنيات تحليل إستراتيجية من شأنها التنبؤ بمظاهر الفشل والنجاح مبكراً.

**الكلمات المفتاحية:** القروض المتعثرة، التحليل الائتماني، نماذج التنبؤ الفشل، معالجة القروض المتعثرة.

**Abstract :**

Longer bad loans faltering of prominent problems facing the financial management in their financing activities and investment in general, and sectors that touch their tasks of financial management, including the banking sector in particular, and in particular that the bad loans faltering prompted many countries to develop strategies activate the performance of the banking system and stimulate it sun certain the need to create banks to address the situation of troubled institutions through innovation strategy analysis techniques that will predict the manifestations of failure and success early.

**Key words:** bad loans, Credit Analysis, Failure prediction models, Address bad loans.

## مقدمة

تحتل البنوك دوراً استراتيجياً وحيوياً في تطور ونمو الاقتصاد الوطني من خلال العمل على جمع المدخرات وقبولها في شكل ودائع لأجل مختلفة، والقيام بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع في إطار تسهيلات ائتمانية وقروض

<sup>1</sup> أستاذ محاضر – جامعة المسيلة - [ariouamohad@yahoo.fr](mailto:ariouamohad@yahoo.fr)

<sup>2</sup> أستاذ محاضر – جامعة المسيلة.

تعود بالفائدة على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وهذا بتمويل مختلف عملياتها المتعددة سواء من جانب الاستثمار أو الاستغلال، فالعمليات الائتمانية تعتبر المحور الأساسي لهذا التمويل من خلال القروض الممنوحة، والعائد المتولد عن هذه العمليات يمثل المصدر الرئيسي لأي بنك وبدونه يفقد هذا الأخير وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكن في نفس الوقت تحيط بهذه العملية العديد من المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

لذا فمعظم البنوك التجارية تواجه مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين سواء العاملين في القطاع المصرفي أو من قبل أعلى مستويات الدولة ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي، حيث ظهرت أبعاد هذه المشكلة بشكل واضح في التسعينات وتفاقت في بداية الألفية الثالثة لأسباب عديدة اشترك فيها كل من سوء الإدارة الائتمانية في البنوك وقلقها على الدخل المحاسبي وكذلك زبائن البنوك الذين تعثر قسم منهم نتيجة لبعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي أثرت سلبا على المؤسسات المقترضة أو لسوء إدارته لمشروعه.

### إشكالية البحث

تواجه البنوك تعثر التسهيلات الائتمانية للمشروعات وخصوصا تلك التي تواجه صعوبات في سداد التزاماتها المالية للبنك إذ تمثل القروض المتعثرة عقبة أمام تحقيق البنوك لأهدافها، وتجميد وضياع جانبا مهما من مواردها المالية وذلك لأن الإجراءات والدراسات التي تجربها البنوك والتي تسبق عملية الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون المتعثرة وتقديم بعض المقترحات التي تساهم قدر الإمكان في تطوير عملية الإقراض المصرفي بناء على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

### أهداف البحث

يتركز الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية في تشخيص ومعالجة مظاهر تعثر القروض في المصارف إضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

- بلورة الأساس النظري للائتمان المصرفي ومتضمناته المتعلقة بالحد من تعثر التسهيلات الائتمانية.
- تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في الجزائر، من واقع المؤسسات المتعثرة.
- بلورة الأساس النظري لمظاهر تعثر المؤسسات ومتضمناته المتعلقة بالكشف المبكر لها من أجل الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية.
- تقديم تصور واضح لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة.

- تحديد الأطر المرجعية للدراسات بهدف تبني مرجعية ذات قدرة عالية تستخدم في التنبؤ بتعثر المؤسسات مستقبلا.

### نموذج البحث :

يتم تحديد الإطار الفكري لمخطط البحث بعرض المنطلقات الفكرية للتحليل الائتماني وتقنياته وخصائصه ومظاهر نجاحه وفشله فضلا عن مظاهر تعثر القروض وسبل تشخيصها، إذ أن عملية منح القرض لا تتم بمعزل عن وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة فضلا على أن المؤسسات التي تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة قد يعترى البعض منها النمو أو الانكماش، وهذا ما يقود البنك إلى ضرورة فهم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

### I. الأطر التحليلية والمرجعية لأساليب الدراسات السابقة

إن التنبؤ بالفشل كان ولا زال يثير اهتمام الجهات الأكاديمية والميدانية، وذلك لما يقدم التنبؤ بالفشل من مزايا تحسبسية ورصد دلائل الفشل منذ بدايات ظهورها واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة لها.

وفي هذا الإطار اهتمت العديد من الدراسات بدراسة التنبؤ بفشل المؤسسات تحت أطر عديدة منها تقويم الائتمان المصرفي والتجاري، والتنبؤ بفشل المؤسسة على السداد، وتقويم الاندماجات والتحالفات وتقييم سندات القرض وغير ذلك.

في الوقت الذي أصبح فيه موضوع تحسين الدقة التنبؤية هو الموضوع المحرك للدراسات المتعلقة بتعثر وإفلاس المؤسسات، فإن الطرق البديلة التي استهدفت زيادة هذه الدقة أصبحت عديدة جدا، ومن أجل ذلك تم حصر أهم أساليب وأدوات التحليل لدراسة الظاهرة على النحو الآتي:<sup>1</sup>

#### ● أسلوب التحليل التمييزي الخطي: طبق هذا الأسلوب لأول مرة في الستينيات لأغراض التنبؤ بفشل

المؤسسات، ويعتمد هذا الأسلوب على الترابط الخطي لعوامل التنبؤ الذي يعطي أفضل تمييز بين المجموع الخاضعة للمقارنة، ويتوجب هنا أن تكون المتغيرات المستقلة طبيعية وقياسات التباين للمجموعتين متماثلة النتائج، وهذا المنهج عبارة عن تقويم رياضي لا يوفر الكثير من التفسير الاستنتاجي في بعض الحالات وطبق هذا الأسلوب باستخدام النسب المالية لغرض التنبؤ بالحالة المستقبلية للمؤسسة.<sup>2</sup>

#### ● أسلوب تحليل البقاء: نموذج يختبر طول المدة الزمنية التي تسبق حصول الحادثة، أو المدة الزمنية بين

الأحداث داخل فترة مشاهدات معينة، ويتم في هذا التحليل استخدام معدل الخطورة كمتغير مستقل.<sup>3</sup> ويفترض هذا الأسلوب أن المؤسسة الفاشلة أو غير الفاشلة هي من المجتمع نفسه وذلك بوصف أن المؤسسات الفاشلة وكأنها مشاهدات خاضعة للرقابة، ويأخذ على المنهج بأنه لم يتمكن من التعامل مع حالات متعددة لأوجه الفشل المختلفة، فضلا عن أن هذا التحليل لم يصبح شائعا كما هو الحال مع التحليل التمييزي.

● أسلوب الشبكات العصبية: تعرف الشبكة العصبية الاصطناعية بأنها نظام حسابي مكون من عدد كبير من عناصر المعالجة المترابطة مع بعضها البعض وتتصف بطبيعتها الديناميكية والمتوازية في معالجة البيانات الداخلة إليها، وتسمى بالشبكات العصبية الاصطناعية كونها بنيت لمحاكاة الشبكات العصبية في الكائنات الحية بقدر المعرفة المتوفرة عنها وتسمى بالشبكة العصبية الاصطناعية أحيانا بالحاسوب الحي، وأحيانا بالدماغ الإلكتروني أو المنظومة العصبية، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والأساليب المتعلقة بأنظمة معالجة البيانات المكيفة وغير المبرجة .

والهدف من الشبكات العصبية هو محاولة لتقليد القدرة الإدراكية للدماغ بالتعلم من خلال التجربة والخطأ، وتتكون الشبكة العصبية من عدد من الوحدات المتجانسة المتداخلة والخاصة بالمعالجة، وتؤلف كل وحدة بمفردها أداة حسابية، من الجدير بالذكر استخدام الشبكات العصبية في مجال الإدارة المالية يعد حديثا نسبيا ولاسيما لغايات التنبؤ بفشل البنوك.<sup>4</sup>

● أسلوب تحليل الدالة اللوجستية: يوفر هذا التحليل احتمالية شرطية للملاحظات المتعلقة بفئة معينة وتحلي هذا التحليل عن فرضيات التحليل التمييزي والمتوسطات الاحتمالية والتي تعد أكثر حساسية وتأثرا بالتغيرات في قيم المتغيرات.<sup>5</sup>

● أساليب رياضية أخرى: نتيجة لاختلاف الأساليب والطرق التي تناولت موضوع تعثر وإفلاس المؤسسات فإن العديد من الدراسات قامت ببناء نماذج رياضية وطرق مختلفة تعالج هذا الموضوع، بعض منها مشتق من التحليل التمييزي الخطي والتحليل غير الخطي من الأمثلة على ذلك نموذج أطلق عليه تحليل العدسة ونماذج الخبرة لغرض التنبؤ بالإفلاس، واستخدام سلاسل ماركوف في التنبؤ بفشل المؤسسات واستخدام قياس متعدد الاتجاهات، وأسلوب دراسة الحالة، وكذلك استخدام النسب المالية والجداول التكرارية لوصف الظاهرة.<sup>6</sup>

## II. الائتمان المصرفي

تؤدي البنوك دور الوسيط المالي الذي يجمع بين فئتين مختلفتين في المجتمع، فهي تحصل على الأموال في شكل ودائع من الفئة التي لها فائض، وتعمل على توزيعها في شكل قروض على الفئة الثانية التي لها عجز وحتى تضمن الاستخدام الأمثل لهذه القروض وتتمكن من تحقيق العائد المناسب لها تقوم بوضع سياسة ائتمانية تنظم هذه العملية ويجب أن تتصف هذه السياسة بجملة من الخصائص حتى تحقق أهداف البنك، لكن هذه السياسة قد تتأثر بجملة من الاعتبارات التي لا بد من تحديدها وكذا معرفة معايير القرار الائتماني وهيكله التحليل الائتماني كخطوة لا بد منها من أجل اتخاذ البنك لقرار القرض لأي فئة كانت سواء مؤسسة أو شخص طبيعي.

## 1.II. مفهوم الائتمان المصرفي

لوصول إلى تعريف الائتمان المصرفي لابد من تحديد معنى كلمة ائتمان أولاً والمقصود بالائتمان ما يلي: جاء في قانون الحكومة الأمريكية الفيدرالية توضيح معنى كلمة الائتمان (Crédit) بأنها تعني: منح دائم لشخص قرضاً مؤجل التسديد، أو إحداث دين مؤجل الدفع ذي علاقة ببيع السلع وتقديم الخدمات.<sup>7</sup>

وقد عرف في القانون الجزائري بمفهوم المادة 325 من قانون المؤرخ في 89/8/19 والمتعلق بنظام البنوك: "هو كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعده منح مؤقت وعلى سبيل السلف أموال تحت تصرف أشخاص معنويين، طبيعيين، أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع".

وفي الشؤون المالية يعني الائتمان عادة قرضاً أو حساب على المكشوف يمنحه البنك لشخص ما كما يعني الائتمان المقدار الكلي للقروض والسلف التي يمنحها النظام المصرفي، لعميل له أو لأي شخص آخر بناء على طلب عميله، مقابل فائدة أو عمولة محددة حالاً أو بعد وقت معين.<sup>8</sup>

## 2.II. السياسة الائتمانية

تعد السياسة الائتمانية من أهم السياسات المصرفية، إذ تعتمد على وضع أسس منح الائتمان وتشمل تحديد الأغراض والآجال والقطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها، كما تحدد السلطات والمسؤوليات وتوضح معايير الجدارة الائتمانية للعملاء، والضمانات التي يقبلها البنك وأسس تقييمها، وكذلك تحديد السقوف الائتمانية التي يمكن أن يمنحها البنك، فضلاً عن نمط المتابعة.

وتعرف السياسة الائتمانية أيضاً بأنها مجموعة من المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع - أي كان مستواها التنظيمي - العمل في إطارها وتكون مكتوبة ومسجلة كتعليمات منظمة لإطار العمل الائتماني وتحقق لمانح الائتمان عدد من السمات:<sup>9</sup>

- وضوح الرؤية المستقيمة للعمل الائتماني.
- تحقيق قدر هام من الثقة في السلطة الإدارية المصدرة لهذه السياسة.
- تحقيق المرونة في التصرف للمانح ومسؤولية الائتمان كل في نطاق السلطة المخولة له.

## 3.II. مفهوم التحليل الائتماني

التحليل الائتماني هو طلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير مالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئول أو مكلف بالائتمان (officier crédit) وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات (Loan Committee) وبناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على

طلب العميل، ومن هنا يتوجب على مسئول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي:<sup>10</sup>

- وصف واضح للقرض أو التسهيلات.
- تحليل مخاطر الائتمان.
- مصادر المعلومات المالية.
- مصادر المعلومات الإستراتيجية.
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

## 4.II. أهمية التحليل الائتماني

يكتسب التحليل الائتماني ببعديه (المالي والاستراتيجي) أهمية خاصة تتعلق بتحقيق الأهداف الآتية:<sup>11</sup>

- تخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية الناتجة عن مخاطرة عدم السداد إلى أدنى مستوياتها وفي حال نجاح البنك في تحقيق هذا الهدف فإنه يعمل على زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك.
- تخفيض مدة تعثر التسهيلات الائتمانية ويتطلب ذلك أن تكون العملية التحليلية قد تمت وفق مناهج عالية الدقة في التنبؤ بعدم قدرة العميل على السداد خلال هذه الفترة.
- من خلال المزج بين المؤشرات المالية والنوعية في عملية التحليل الائتماني يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية لبيئة المؤسسة الداخلية والخارجية والكشف عن نقاط القوة والضعف وتحديد جودة الفرص المتاحة أمام المؤسسة.

## 5.II. معايير القرار الائتماني

على الرغم من دخول تقنيات الحاسوب في معالجة القروض من الناحية الكمية، إلا أن تعقد ظروف القرض لا يستثني أهمية وضرورة معالجة تحليل القروض على أساس الممارسات والخبرات التي اكتسبتها الجهات الاقراضية والمسؤولين فيها، وهذا يتم من خلال دراسة معايير القرار الائتماني.

يعد قسم الائتمان المصرفي القسم المسؤول في أي بنك وفي أي وقت عن تحليل طلبات القروض وكذلك تقييم مدى الأخطار المحيطة بالعملية الائتمانية، حيث أنه يعمل على الحصول على المعلومات الكافية والضرورية وفي هذا الصدد يقوم المكلف بالدراسة على مستوى البنك بمعرفة العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على إمكانية التمويل، زيادة على دراسة الوضعية المالية لطالب القرض وهذه العوامل تتخلص في نوعين أساسيين يجب



أخذها في الحسبان عند دراسة وتحليل طلب القرض وهما: العوامل الوصفية (مؤشرات عامة) والعوامل الكمية (مؤشرات مالية).

### 1) التحليل عن طريق المؤشرات العامة: ويتم ذلك من خلال دراسة عدة جوانب أهمها:

- سمعة العميل:<sup>12</sup> يعتبر هذا العنصر مهم عند دراسة الملف لأن سمعة المقترض لها أثر كبير على قرار البنك بالمنح أو الرفض وذلك لكون المخاطرة تقاس بشخصية المقترضين.
- المقدرة على الاقتراض: قبل الشروع بدراسة مقدرة العميل على الاقتراض لا بد من التعرف على أهليته في الحق القانوني في الاقتراض من البنك بغض النظر عن شكله القانوني سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، على أن تتوفر الأهلية القانونية فيه التي تحولها الاقتراض والتوقيع على عقود التعامل مع البنك.
- القدرة على السداد: وتعني مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن التسهيل الائتماني، بدراسة طريقة تبادل القرض الممنوح له ومصدر السداد: هل هو من موارد النشاط أم موارد أخرى؟ وهل يتصف بالانتظام أو التقلب عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية للمقترض المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية، لأقرب سنتين على الأقل للاطمئنان على سلامة ودقة تعدادها، وكذلك الاطلاع على عقود الملكية الخاصة بممتلكات العميل وخلوها من الرهن الاختصاصي، والتعرف على المركز الضريبي للعميل، وحجم الأصول المملوكة له التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون تكليف خسائر رأسمالية كبيرة.<sup>13</sup>
- الضمانات: ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة أو غير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض.<sup>14</sup>
- الغرض من القرض: حيث يتعين تناسب حجم و نوع التسهيل المطلوب مع الغرض منه، وأنه يدخل في نطاق نشاط العميل (تجاري، صناعي، مقاولات) وتتسع له إمكانياته، وأنه من الأغراض التي يمولها البنك والمتماشية مع السياسة العامة للدولة.

### 2) التحليل بواسطة المؤشرات الكمية: في هذا المجال يقوم البنك بدراسة الجوانب المالية لطالب القرض

اعتمادا على القوائم المالية السنوية وكل ما تتضمنه من بيانات إجمالية وتفصيلية، حيث تسمح المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية بقراءة المركز المالي للمؤسسة الذي يمكن من معرفة الهيكل المالي لهذه المؤسسة بحيث يستعمل ثلاث ميزانيات متتالية وثلاث جداول حسابات النتائج الموافقة، وعادة ما تصنف هذه المؤشرات إلى مجموعات رئيسية هي كما يلي:

رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة نسبة الخزينة الحالية.<sup>15</sup>

3) هيكله الائتمان المصرفي: يقوم التحليل الائتماني على تجميع وتصنيف البيانات لقدرات المؤسسة الداخلية والبيئة الخارجية لها بصورة هادفة ثم مقارنتها وقياسها بقصد استكشاف العلاقات فيما بينها بغرض الوصول إلى نتائج وقرارات صحيحة ليضع البنك ثقته في العميل، ومن الطبيعي أن الائتمان الممنوح للمؤسسات يختلف تماما عن الائتمان الممنوح للأفراد، لأن هذا الأخير يتصف بانخفاض قيمته ومدته والاعتماد الكبير هنا يكون على الضمانات والكفالات الشخصية ونوعيتها، وهذا لا ينفي أن يقوم البنك بتحليل قدرات الأفراد على السداد واستخدام نفس المنظومة التي تستخدم لتحليل قدرة ورغبة المؤسسة على السداد.<sup>16</sup>

### III. القروض المصرفية المتعثرة

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجاري فإن القروض هي الاستخدام الأهم لتلك الأموال وعمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية للمصارف وفي الوقت نفسه المصدر المهم لربحيتها. وتعتبر عملية منح القرض في حقيقة الأمر بمثابة الثقة التي يضعها البنك في زبائنه، وعلى الرغم من اعتبار الثقة كركيزة أساسية لعملية الإقراض، إلا أنها لا تضمن للبنك حماية من المخاطر التي قد يتعرض إليها عند منحه لتلك القروض ويرجع ذلك إلى إمكانية وقوع أحداث أو مؤشرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك وفي هذه الحالة تصبح الديون في حالة خطر.

والقروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها اسم الديون المتعثرة وتواجه معظم البنوك مشكلة تعثر قروضها المصرفية، لذا حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء المسؤولين في القطاع المصرفي، وقد تفاقمت هذه المشكلة لأسباب كثيرة ومتعددة كان وراءها أسباب تتعلق بالمصارف وأخرى بالزبائن فضلا عن أسباب بيئية عديدة.<sup>17</sup>

#### 1.III. أسباب تعثر القروض المصرفية

يتصف المشروع المتعثر بتدهور واضح في أدائه الإنتاجي، ومن ثم يصاب بخسائر جسيمة تلتهم ليس فقط موارده غير الذاتية بل وموارده الذاتية أيضا من رأسمال واحتياطيات، مما يعني إصابة الهيكل التمويلي للمشروع باختلال جذري أهم مظاهره النقص الحاد في السيولة، ومن ثم عجز المشروع بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنوك ومن أبرز أسباب التعثر تلك العائدة للظروف العامة أو لظروف المؤسسة أو إلى البنك مانح القرض.

أ- الأسباب العائدة إلى البيئة العمومية: قد ترجع أسباب التعثر إلى مسببات عامة أو ما يمكن تسميتها بالمخاطرة النظامية بوصفها قاهرة لا يمكن دفعها وتصيب المؤسسات بدرجات مختلفة، ومنها التضخم وتغيرات في أسعار الفائدة وانخفاض في القدرة الشرائية ومخاطر التغير في أذواق المستهلكين ومخاطر الكساد والمخاطر السياسية والتكنولوجية، وتغير أسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>18</sup>

ب- الأسباب العائدة إلى بيئة المؤسسة الداخلية: تساهم العديد من العوامل الخاصة ببيئة (المقترض، المنافس) كما تساهم عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة في تعرض الائتمان المصرفي للتعثر، ومن هذه الأسباب ما يتصل بالعميل ذاته وهو ما يسمى بالمخاطرة غير النظامية ويتصل بذلك الظروف التي تتعلق بنشاط العميل بالإضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة وانخفاض جودة منتجات المؤسسة، وظهور سلع منافسة لها.<sup>19</sup>

وفي هذا السياق سيتم إبراز أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر وفشل المؤسسة في تسديد قروضها:<sup>20</sup>

- أسباب إدارية وتنظيمية.
- أسباب مرتبطة بإدارة الإنتاج والعمليات.
- أسباب مالية.

### III.2. الاكتشافات المبكرة لحالة التعثر ومعالجة القروض المتعثرة

في الواقع لا يمكن أن يصبح المشروع متعثراً بشكل مفاجئ وبدون وجود مؤشرات على ذلك، ففي أغلب الحالات هناك مؤشرات تشير إلى أن مشروع معين يمكن أن يواجه مشكلات مالية أو يتعثر استرداد القرض الممنوح له حيث أن دور البنك لا ينتهي بمجرد منح القروض للعملاء، بل يمتد دوره إلى متابعة متكررة لنشاط المقترض لرصد أي تعثر مبكر ومحتمل لهذه القروض، فإذا استطاع البنك تحديد طبيعة المشكلات التي يتعرض لها المشروع في الوقت المناسب فإن ذلك يمكن البنك من البحث والوصول إلى حل لمنع تحول القرض المتعثر إلى خسارة محققة للبنك.

### III.3. أدوات الاكتشاف المبكر لتعثر القروض المصرفية

بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات (SEC)، وذلك عن طريق الجدول الذي ارتكز على مدى مسؤولية مدقق الحسابات في اختبار صحة فرض استمرارية المشروع وبالتالي عن دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس المؤسسات، ونظراً لأن محفظة القروض لأي مصرف لا تتصف بالثبات وإنما تحتوي من وقت لآخر على عدد من القروض التي تمثل مخاطر ائتمانية كبيرة، الأمر الذي قد يعرض البنك إلى خسارة أصل الدين وفوائده وعمولاته أو استرداد الجزء الأكبر من أصل الدين ومن ثم فإنه لا بد من متابعة هذه القروض لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بشكل مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.<sup>21</sup>

وفي هذا الإطار لا بد من استعمال أدوات الإنذار المبكر بعناية فائقة حتى يمكن رصد وضع المقترض وذلك من خلال المراقبة والمتابعة المستمرة للتقويم الائتماني بشكل ديناميكي وأساسي في النقاط إشارات الضعف في نشاط المقترض في وقت مبكر، وقد أشار (Michael f. Rosplock)<sup>22</sup> بأن هناك مجموعة من الدلائل يمكن معرفتها من قبل المحلل المالي لمعرفة فيما إذا كانت المؤسسة سائرة في طريقها نحو الإفلاس (ضعف في ملاءة

المؤسسة المالية، ضعف كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها انخفاض في ربحيتها)، ومن أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لكشف المبكر عن فشل المؤسسات ما يلي:

أ- القوائم المالية: تعد القوائم المالية الناتج النهائي لنظام المحاسبة المالية وتعد مصدر أساسيا للمعلومات، إذ تقدم معلومات ذات أهمية كبيرة للمقرضين للاطمئنان عن سير نشاط المقترض، إذ يمكن استخلاص نقاط القوة والضعف في الوقت الحاضر والمستقبل من خلال تحليل القوائم المالية، ومن أهم المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها على ضعف المؤسسة المقترضة: رأس المال العامل (الأصول المتداولة)، الموجودات الثابتة وغير الملموسة، قائمة الدخل، هيكل التمويل.<sup>23</sup>

ب- المظاهر الإدارية: وتنعكس هذه المظاهر بمجموعة مؤشرات تتمثل في التأخير والمماطلة في تسديد أقساط القرض، والطلب المتكرر من المقترض بإعادة جدولته، احتمالات تعثر المؤسسات العائلية لتوقف أعمالها في حالة نشوب أي خلافات عائلية في الورثة، الطلب من البنك تسهيلات إضافية دون مبرر مقنع، فقدان المؤسسة لخطوطها الإنتاجية الرئيسية، إيقاع مخالفات مالية كبيرة بحق المؤسسة من قبل الدولة.<sup>24</sup>

ج- المؤشرات الخارجية: وتتخصص هذه المؤشرات في متابعة وقوع الإنذارات والحجز والمتابعات في الصحف، سمعة العميل في مستوى الأوساط التجارية، وجود قرار التحفظ على القوائم المالية، وتحول الاقتصاد من حالة النمو إلى حالة الكساد الحاد.

### 4.III. نماذج التنبؤ بالفشل

تم القيام بالكثير من الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات التعثر المالي.

1. نموذج Beaver, 1966:<sup>25</sup> تم وضع هذا النموذج بالاعتماد على النسب المالية وتضمنت مقارنتها لبعض الشركات وفقا لمعايير محددة مثل تعرض الشركة لأحداث الإفلاس، وقد قام بيفر باختيار 30 نسبة مالية حيث استخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، واعتمد بيفر في اختياره للنسب من خلال الطرق الإحصائية باختبار الفرضيات فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، فعندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها.

2. نموذج Altman (Z-Score):<sup>26</sup> طور ألتمان نموده مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي المتعدد، واستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في قطاع الصناعة ويتكون النموذج من خمس نسب مالية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره ل:30نسبة مالية والنموذج كان على الشكل التالي:

$$Z = 3.3X1 + 1.2X2 + 1.0X3 + 0.6X4 + 1.4X5$$

X1 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول

X2 = صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول

X3 = المبيعات/مجموع الأصول

X4 = القيمة السوقية للأسهم/القيمة الدفترية للدين

X5 = الأرباح المحتجزة المتراكمة/مجموع الأصول

حيث Z هو مؤشر التعثر المالي فانه:

عندما تكون  $Z > 2,99$  فان النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس.

عندما تكون  $Z < 1,81$  فان النموذج يتوقع أن الشركة سوف تفلس.

إذا كانت Z تقع بين (1,81 . 2,99) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فان النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها.

إذا كان المؤشر Z اقل من 2,76 فان ذلك يعطي مؤشرا بان الشركة أمام احتمالية 90% أن تصبح مفلسة خلال عام.

3. نموذج **Springate 1978 Gordan L.V**:<sup>27</sup> قام Springate بتطوير نموذج يتنبأ بفشل

المؤسسات في كندا وقد اتبع نفس الإجراءات التي استخدمها ألتمان مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، استخدم عينة مكونة من 40 شركة وقام بتحليل 19 نسبة مالية ليصل إلى نموذج يتكون من 4 نسب مالية يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر الشركات.

واتخذ نموذج Springate الشكل التالي:  $Z = 1.03A + 3.07B + 0.66C + 0.4D$

وإذا كانت  $Z < 0,862$  فان الشركة تصنف فاشلة، حيث أن:

A: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

B: الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

C: صافي الربح قبل الضرائب إلى الخصوم المتداولة.

D: المبيعات إلى مجموع الأصول.

وقد حقق استخدام نموذج Springate دقة بنسبة 92,5%.

4. نموذج **Fulmer 1984**:<sup>28</sup> قام Fulmer بوضع نموذج للتنبؤ بفشل الشركات وذلك من خلال استخدام عينة مكونة من 60 شركة، 30 شركة ناجحة و30 شركة فاشلة، وذلك من خلال استخدام 40 نسبة مالية بمتوسط أصول 455.000 دولار للشركة واستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج التالي:

$$H = 5.528 V1 + 0.212 V2 + 0.073 V3 + 1.270 V4 - 0.120 V5 + 2.335 V6 + 0.575 V7 + 1.083 V8 + 0.894 V9 - 6.075$$

حيث إذا كانت  $H < 0$  الصفر تكون الشركة مفلسة.

$$V1 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$V2 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

$$V3 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{حقوق المساهمين}$$

$$V4 = \text{التدفق النقدي} / \text{مجموع الديون}$$

$$V5 = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

$$V6 = \text{الخصوم المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$V7 = \text{الأصول الملموسة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$V8 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الديون}$$

$$V9 = \text{لوغاريتم الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الفائدة}$$

وقد حقق هذا النموذج نسبة دقة تصل إلى 98% في السنة الأولى، وقد حقق 81% نسبة دقة في السنة الثانية.

## VI. الانعكاسات السلبية للقروض المتعثرة على البنوك

تنشأ عن ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة تأثيرات عديدة على الجهاز المصرفي وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، وهنا يفترض على كل بنك أن يحيط بالآثار السلبية المتشابكة لهذه المشكلة وفيما يأتي بعض من هذه الآثار:

أ- بالنسبة للإنتاج الكلي: لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات بل قد ينخفض العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية وكذلك يجمد جانب هام من أموال البنك نتيجة لعدم

- قدرة بعض المقترضين على سداد قيمة القرض و فوائده، وهذا ينعكس على تعطيل دورة رأس المال وحرمان البنك من توظيف الأموال المعطلة في استثمارات أخرى أقل مخاطرة.<sup>29</sup>
- ب- تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى مزيد من الوقت والجهد والكفاءات الإدارية والتي تنعكس آثارها على انخفاض نمو البنك وانخفاض الحصة السوقية له، وزيادة احتمالية تعرض البنك إلى مزيد من المخاطر.
- ت- أما في الجانب المعنوي هو انعدام الثقة في كفاءة إدارة البنك، والتي تنعكس على ضعف الثقة فيه كمصرف قادر على توظيف أموال المودعين والمستثمرين بشكل امثل دون خسائر.
- ث- تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد والمبالغة والمغالاة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات، وطلب المزيد من الضمانات التي قد يعجز العميل عن تقديمها وإجراء المزيد من البحث والتحريات المبالغ فيها عن العملاء الجدد والحاليين، وهذا التشدد قد يدفعهم إلى اللجوء إلى مصارف أخرى أقل تشددا وأكثر مرونة واستعدادا لمنح القروض وهذا يترتب عليه تعطيل جزء كبير من أموال البنك دون استثمار والتي تنعكس سلبا على ربحيته.<sup>30</sup>

## VII. إجراءات المعالجة

تشير الدراسات الميدانية إلى أن أفضل طرق معالجة القروض المتعثرة هي الوقاية منها، بأن يكون قرار منح الائتمان قد تم وفق أسس موضوعية لا شخصية وأن يتخذ البنك كل ما من شأنه الحيلولة دون تحول القرض المضمون إلى قرض متعثر والقيام بالمراقبة المستمرة لمحفظة القروض المصرفية، وعلى أن يتم الالتزام بمبدأين أساسيين هما أنه لا إعفاء ولا إسقاط لمسؤولية المدين عن سداد ديونه، وفيما يأتي بعض الإجراءات التي يمكن أن تساهم في انتعاش القرض وديمومة عمل المقترض وهي كما يأتي:

1. العمل على إنشاء إدارات متخصصة بالمصارف للتعامل مع المشروعات المتعثرة ودراسة وتصنيف واضح للقروض والمؤسسات المقترضة، من حيث نوع النشاط وحجم المديونية وتاريخ نشأة الدين واستخداماته، مع التفريق بين المؤسسة المتعثرة في السداد منذ فترة طويلة أو تلك التي أساءت استخدام القروض وبين المؤسسات الأخرى التي تظهر حساباتها انتظاما في السداد حتى فترة قريبة، وتتطلب مصداقية الدراسة تحديد مجموعة من المعايير لعملية التسوية بالاتفاق مع البنك المركزي لتقييم قدرة هذه المؤسسات في المستقبل، وعدم الاعتماد على الأساليب التقليدية نظرا لعدم جدواها في مراحل التحولات الاقتصادية الحادة، على أن تقوم كل دراسة بتقسيم القروض إلى شرائح من حيث القيمة، بحيث يمكن معالجة كل شريحة بشكل منفصل دون أن تغطي الشرائح العالية على الشرائح المتوسطة والصغيرة عند معالجة

- المشكلة، حيث يمكن أن تمتص الحلول لعدد محدود من العملاء الكبار القدرات المصرفية اللازمة لمعالجة تعثر مئات من أصحاب التسهيلات والقروض المتوسطة والصغيرة.<sup>31</sup>
2. تكوين المخصصات: وذلك بغرض مقابلة المخاطر المحسوبة، والتي تختلف تماما عن المخاطر غير المحسوبة والتصرفات المهنية الطائشة، فعندما يتم التعامل وفق أنساق القواعد والأعراف المصرفية عند منح الائتمان، ثم يحدث بعد ذلك تعثر في السداد فهذه تعد مخاطر محسوبة، أما عند منح ائتمان مخالف لجميع هذه القواعد فهذه تعد مخاطر غير محسوبة، ووفقا لمقررات لجنة بازل الدولية المتعلقة بالجهاز المصرفي إذ يعد الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد ديون غير عاملة، وقيام البنوك باقتطاع المخصصات من الدخل، وهذا معناه أن البنك عندما يتعرض لمخاطر يكون قد احتاط لها مسبقا من خلال تكوين المخصص الملائم حتى يظل المركز المالي للبنك سليما إلا أنه يجب عدم إغفال أثر تكوين هذه المخصصات حيث لها تأثيرات على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
3. تشخيص القرض المتعثر: وتتم هذه العملية بشكل دقيق من كافة النواحي الخارجية والداخلية ومعرفة فيما إذ كان هناك تعثر حقيقي أم احتيالي على البنك.
4. تأجيل فترة السداد عندما تكون هناك حاجة فعلية لها وخصوصا إذا تبين للبنك بان أسباب التعثر كانت لأسباب خارجة عن إرادته، وليس لسوء إدارة المؤسسة فضلا عن رغبتها في الاستمرار في العمل والتي يرى البنك في هذه الحالة بأنه إذا تم جدولة القرض ربما تساهم في إنعاش المقترض، ويفترض بان يكون البنك مدرك لخطورة هذا الأمر، وربما تساهم مدة الجدولة إلى تسريب كامل لموجودات المؤسسة واستهلاكها بطرق غير أخلاقية تمهيدا للقيام بعملية التصفية الاحتياطية أو الهروب إلى الخارج وهذا يكلف البنك أعباء مالية ضخمة وخصوصا إذا كان حجم القرض كبير.
5. دراسة إمكانية إعطاء المقترض (المؤسسة المتعثرة) تسهيلات إضافية لحل مشكلاتها ذات الأثر المالي إذا رأى البنك في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعها المالية، بحيث يصبح قادرا على إنتاج كميات أكبر ومن ثم تحقيق أرباح تمكنه من الوفاء بالتزاماته.<sup>32</sup>
6. أما ما يراه البعض، منهم رجال الأعمال من قيام البنك الدائن بالحصول على حصة عينية من أصول المدين تتحول بعد ذلك إلى أسهم فيتحول البنك الدائن إلى مالك يشارك في إدارة المؤسسة ويشارك في الربح والخسارة، حيث يرى أصحاب هذا الاقتراح أن مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن أوضاعها وتحولها من الخسارة إلى الربح.
7. مبادلة قيمة الدين بأصول تمتلكها المؤسسة المقترضة، إذ قد تساهم في تخفيض حجم خسارة البنك إلى أدنى مستوياته.
8. مساعدة المقترض من خلال بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن الاستغناء عنها في هذه الفترة لتوفير السيولة اللازمة لتشغيل أنشطته الإنتاجية المتعطلة.



9- تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدّها حساسية على سمعة البنك لأن العميل يتردد في التعامل مع البنك الذي لا يقف مع عملائه في الأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها، خاصة بعد أن يكون البنك قد جنا الكثير من المكاسب والأرباح مع تعامله السابق مع العميل، وقد يلجأ البنك إلى تصفية العميل بعد استنفاد كافة الوسائل والقواعد المصرفية المناسبة.<sup>33</sup>

## الخاتمة

يمثل التعثر المالي إحدى القضايا الهامة التي استقطبت فكر وجهود العديد من الأجهزة المعنية في الوقت الحاضر، نظراً لما ينجر عنه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة لم تقتصر فقط على المؤسسات الفاشلة، إنما تمتد لتؤثر على البنوك المقرضة لها، كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على المناخ الاستثماري في الدولة.

لذا فقد حظيت عملية تحليل الائتمان بأهمية كبيرة وأصبحت ضرورة حتمية في حقل الإدارة المالية، لما لها من تأثيرات ايجابية على البنية المصرفية في تقليل حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة فيها وكذا دورها الفعال في التنبؤ، إذ تعتبر مؤشراً للجهات المعنية من أجل التدخل والإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب .

ومن المؤكد أن اعتماد البنك على تقنيات وطرق متطورة سيؤدي إلى تحسين حالتها وتحقيق معنى البنك العصري دون شك.

## نتائج الدراسة

بحكم أن الاستنتاجات النظرية تعد مدخلاً مفسراً للإطار الإدراكي لهذه الورقة البحثية، فمن أهم الاستنتاجات مايلي .

- اعتادت اغلب عمليات التحليل الائتماني بسبب سهولة الحصول على البيانات التاريخية على ربط مستقبل ملاءة العميل بالسابقة التاريخية، وعلى هذا النحو فإن معطيات تحليل مضمون المؤشرات النوعية عكست إشكالية التعثر ضمن الاعتماد الكبير على السجل التاريخي المصرفي للعميل، وعدم القيام بعمليات التحليل الائتماني التتابعي للكشف عن السلوك الاستراتيجي للعميل في ضوء التطورات التي تحدث على ملاءة العميل مستقبلاً مما أدى إلى حدوث المزيد من تعثر التسهيلات الائتمانية لدى البنوك.
- تزداد مخاطر الائتمان المصرفي في حالة اعتماد البنوك عند منحها التسهيلات الائتمانية على فئة محددة من العملاء من دون توسيع وتنوع محفظة التسهيلات الائتمانية، إذ يعد ذلك مخالفاً لتعليمات البنك المركزي المنبثقة عن لجنة بازل وتنجر عن هذه المخالفة ظهور مشكلات عديدة منها تآكل الأرباح وحدث المزيد من تعثر التسهيلات الائتمانية.
- تحتاج القروض المتعثرة إلى معالجة متقدمة ضمن أطر منهجية، ورعاية خاصة إذ أن ندرة الكفاءات المصرفية المؤهلة سوف يزيد من درجة احتمالية تعثر القروض المصرفي.
- تزداد كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية في الحد من تعثر القروض المصرفية بزيادة درجة تصنيفها إلى شرائح فضلاً عن تحديثها بشكل دوري، ورصد أي تغيير سلبي يحدث على نشاط العميل.

## الإحالات والمراجع:

1. عبد الله خالد أمين، التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، المصارف العربية، المجلد 13، العدد 148، عمان، 1993، ص 35.
- 2- [http://library.iugaza.edu.ps/thesis/90121.consulter le 10/05/2010](http://library.iugaza.edu.ps/thesis/90121.consulter%20le%2010/05/2010)
3. -عبد الدائم صفاء محمد مصطفى، استخدام سلاسل ماركوف في التنبؤ بالتدهور المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الدراسات العليا، جامعة طنطا، مصر، 1988، ص 3.
4. مجلة أبحاث الحاسوب، المجلد الرابع، العدد الأول، 2000، ص ص: 74-89.
5. خليل إبراهيم، مقارنة التطبيق لبعض الشبكات العصبية الاصطناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم، جامعة الموصل، 2001، ص 23.
6. Beaver .W, "Financial Ratios as predictors of failure, Empirical research in accounting supplement", Journal of Accounting Research ,1967, pp : 71-111
7. عمر سليمان الأشقر، دراسة شرعية عن البطاقة الائتمانية، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، قضايا معاصرة من منظور إسلامي، عمان، 2004، ص 8.
8. زينب عوض الله، أسامة أحمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 77.
9. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 237.
10. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 351.
11. البنك العربي، أساسيات في التسهيلات المصرفية، الإدارة العامة، دائرة التدريب، عمان، 1992، ص 13.
12. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 421.
13. محمد سعيد سلطان، نفس المرجع، ص 426.
14. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 135.
15. محمد سعيد سلطان، نفس المرجع، ص 426.
16. محمد مطر، مرجع سابق، صص: 101-102.
17. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 103.
18. فائق جبر حسن النجار، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 96.
19. محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 374.
- 20- Joo-Hanam&Tachong Jinn, Bankruptcy prediction, evidence from korean listed companies during the IMF Crisis , Journal of international financial management and accounting, 2000.
- 21- النجار فائق جبر حسن، الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها، مجلة البنوك في الأردن، العدد التاسع، عمان، 1998، ص ص: 11-16.
- 22- Michael F. Rosplock: "Advanced Analytical techniques for performing forensic financial Analysis", Business, June, 2001, pp: 26-31.
- 23- Poston, K And Harmon, K: "Ratio Analysis, Business failure", journal of applied Business Research, Vol, 10, ISSUE 1, pp: 16-41.
24. عبد المعطي محمد، القروض المشكوك في تحصيلها أو المتعثرة، تصنيفها، معالجتها وعمليات اكتشافها المبكر، المصارف العربية، بيروت، 2000، ص 43.
- 25- Altman, E.I,1993, on corporate financial distress and bankruptcy, John Wiley and Sons, 1993, P541.
- 26- Altman, E.I, 1993, op-cite, p807.
- 27- [www.bankruptcyaction.com/bankruptcyexemptions.htm](http://www.bankruptcyaction.com/bankruptcyexemptions.htm), consulter le :22/05/2012
- 28- [www.bankruptcyaction.com/bankruptcyexemptions.htm](http://www.bankruptcyaction.com/bankruptcyexemptions.htm), consulter le :22/05/2012
29. محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 364.

.محسن أحمد الحضيري، مرجع سابق، ص73. <sup>30</sup>

<sup>31</sup>. جمال الزغي، "التسهيلات المتعثرة"، مجلة البنوك في الأردن، مجلد 6، العدد الثاني، عمان، افريل، 1987، صص: 40-41

<sup>32</sup>. هندي منير صالح، "إدارة المصارف التجارية"، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص212.

<sup>33</sup>. محسن أحمد الحضيري، مرجع سابق، ص 348.

واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية  
(دراسة ميدانية)

إعداد:

د. الطاهر جليط<sup>1</sup>.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تعرف على مدى أهمية تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية وكذلك محاولة التعرف على أهم المعوقات التي تؤدي إلى عدم قيام هذه المؤسسات بالإفصاح عن أدائها البيئي. لتحقيق أهداف الدراسة، صمم استبان ووزع على أفراد العينة المتمثلة في أصحاب هذه المؤسسات ومسيريها. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي ومسيري المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لتحسين الأداء البيئي. أما أهم المعوقات التي تحد من قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي فتمثلت في عدم إدراك مفهوم المحاسبة البيئية، وعدم تدخل الدولة بوضع قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي، وعدم وجود طريقة واضحة للإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية و قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.

الكلمات المفتاحية: التكاليف البيئية، القياس المحاسبي، المحاسبة البيئية.

**Résumé :**

Cette étude visait à déterminer l'ampleur de l'engagement des entreprises industrielles dans la wilaya de Jijel de divulguer leur performance environnementale ainsi que d'identifier les obstacles qui empêchent les entreprises industrielles de divulguer leur performance environnementale. Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons distribué un questionnaire sur un échantillon qui compris des propriétaires de ces entreprises et ces gérants. les Résultats de la recherche ont montré : Il y a une conscience chez les responsables des entreprises industrielles sur l'importance de l'application de la mesure et la divulgation de la comptabilisation des coûts environnementaux pour améliorer la performance environnementale. Il existe aussi de nombreux obstacles qui limitent l'engagement des entreprises industrielles de divulguer leur performance environnementale, et le plus importants de ces obstacles l'absence du concept de comptabilité environnementale, et la non-ingérence de l'État par des lois obligeant

<sup>1</sup> جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - [tahardjellit@yahoo.fr](mailto:tahardjellit@yahoo.fr)

les entreprises à divulguer leur performance environnementale, et l'absence d'une méthode claire pour la divulgation de la performance environnementale dans les états financiers, et le manque de programmes éducatifs pour la définition des exigences de la divulgation comptable.

**Mots-clés:** coûts environnementaux, mesure comptable, comptabilité environnementale

#### المقدمة:

أصبح موضوع البيئة أحد الاتجاهات المهمة والحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة في مختلف المجتمعات والدول. ويعود السبب في ذلك إلى تزايد الدور الكبير الذي تؤديه البيئة في حياة الإنسان. حيث أن التقدم الصناعي حمل في طياته أخطارا جسيمة على البيئة بكافة مكوناتها، نظراً إلى عدم أخذ اعتبارات البيئة موضع الاهتمام عند التخطيط للعملية الصناعية. لكن مع مرور الوقت بدأ الحديث عن المحاسبة البيئية المهمة خاصة بقياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها من قبل المنشآت الاقتصادية، فلم تعد التحديات البيئية مسؤولية الدولة بل أصبحت مسؤولية المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال اعتمادها على إجراءات وقائية ووضع برامج لرقابة عناصر التلوث البيئي الناشئة عن ممارسة نشاطها داخل المجتمع ومن هذا المنطلق ارتأينا القيام بدراسة استطلاعية لدراسة أهمية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في عينة من المؤسسات الصناعية، حيث تم إلقاء الضوء على مدى اهتمام هذه المؤسسات بالقضايا البيئية وأهم العراقيل التي تؤدي إلى عدم قيامها بالإفصاح عن أدائها البيئي.

#### إشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ما واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى أهمية تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لدى مسؤولي ومسيري المؤسسات الصناعية؟
- ما هي أهم المعوقات والصعوبات التي تؤدي إلى عدم قيام المؤسسات الصناعية بالقياس والإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي؟

#### فرضيات الدراسة:

- للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة تم وضع الفرضيتين التاليتين:
- هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لتحسين الأداء البيئي.

- هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصناعية في القياس الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.

#### أهمية الدراسة:

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية من الموضوعات المهمة، لان المؤسسات لم تعد تهدف فقط إلى تحقيق الربح بل تهدف إلى توفير حاجات أخرى تجاه المجتمع مثل تجنب بعض الجوانب التي تضر المجتمع كالتلوث البيئي وتحسين جودة المنتج لحماية المستهلك. إن الاهتمام بهذا المجال له أهمية خاصة بالنسبة إلى المحاسبين، كونهم المسؤولين عن إنتاج المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي.

#### أهداف الدراسة:

- تحديد مدى أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي للتكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء البيئي في عينة الدراسة.
- محاولة تحديد أهم المعوقات التي تؤدي إلى عدم الإفصاح عن الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية.
- تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن يستفيد منها المسؤولين في المؤسسات الصناعية فيما يتعلق بالقياس وإفصاح المحاسب عن التكاليف البيئية قصد تحسين الأداء البيئي.

#### خطة الدراسة

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم التركيز على الجوانب الآتية:

أولاً- القياس المحاسبي للتكاليف البيئية .

ثانياً- الدراسة الميدانية.

#### أولاً : القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

تعتبر عملية القياس ترجمة لعمليات النشاط المختلفة بشكل يكون أكثر فعالية في اتخاذ القرارات، وهذا يتطلب أن يشمل القياس المحاسبي لعمليات المؤسسة في البيئة أي النشاط البيئي للمؤسسة بما يتضمنه من معلومات وصفية وبيئية تختلف عن بيانات النشاط الاقتصادي وهو ما نحاول توضيحه من خلال النقاط التالية:

#### 1- مفهوم القياس المحاسبي لتكاليف البيئية

يعتبر القياس المحاسبي ذلك القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الناشئة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تجميع وتبويب وتحليل والتسجيل لهذه العمليات الاقتصادية حتى يتم إعداد الحسابات الختامية للنشاط في نهاية الفترة المالية.

ويمكن أن نوضح بأن التقييم هو تحديد قيم المركز المالي، والقياس هو تحديد قيم بنود قائمة الدخل وهذا يعني ضرورة إثبات الأصول الثابتة البيئية بقائمة المركز المالي من خلال تحديد قيمتها الحقيقية وأيضاً قياس نتيجة النشاط من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومنها البيئي حيث أن العمليات البيئية يترتب عليها تكاليف بيئية لإزالة تلك التأثيرات التي تحدثها المؤسسة نتيجة ممارسة أنشطتها، فإنه ينطبق عليها مفهوم القياس حيث انها أحداث

اقتصادية تؤثر على قيم القوائم المالية، ويتم استخدام طرق وإجراءات محاسبية للأحداث البيئية لتسجيلها حتى تظهر انعكاساتها داخل القوائم المالية<sup>1</sup>.

وقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية المحاسبة البيئية من ثلاث أوجه<sup>2</sup>

- محاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية: ويتم خلال هذه قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات، عوامل الإنتاج وغالبا ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد و المجتمع.

المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية: ويتم خلال هذه المرحلة إعداد القوائم المالية وفق المعايير و الأسس المحاسبية، بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للآثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم ا كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.

- المحاسبة البيئية من الوجهة الإدارية: ويتم في هذه المرحلة تحليل وتحديد البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية.

وبالتالي القياس البيئي هو ترجمة لنشاط المؤسسة في البيئة بشكل كمي أو مالي يمكن بواسطتها الحصول على معلومات بيئية تفسر للمستخدمين القوائم المالية للمؤسسة<sup>3</sup>:

## 2- أهمية القياس المحاسبي البيئي بالنسبة للمؤسسة

- يساهم في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وأصحاب المصالح في المؤسسة.

- الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التي تطبقها المنشأة لحماية البيئة، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمنشأة.

- إن وجود القياس البيئي بالمؤسسة يساعد في إجراءات المقارنة بين المؤسسات وبين القطاع العام والخاص<sup>4</sup>

- يسمح بدعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المنشآت، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها؛ مما ينعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي<sup>5</sup>.

- التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة.

- تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المنشأة، فقيام المنشأة باستخدام مواردها بأكثر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه حماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح<sup>6</sup>.

- إن توفير القياس المحاسبي البيئي لبيانات بيئية تمكن من إجراء دراسات للجدوى البيئية لمعرفة تحقق المؤسسة من عائد في المجتمع<sup>7</sup>.

## 3- الصعوبات التي تواجه القياس المحاسبي:

يرى البعض أن هناك بعض الصعوبات التي تظهر عند تحديد وقياس التكاليف البيئية والتقارير عن نتائجها في الواقع الفعلي وهي<sup>8</sup>:

أ- صعوبة حصر عناصر التكاليف البيئية: والمشكلة تنبع من أن الالتزام البيئي للمؤسسة هو النشاط المولد لواقعة الإنفاق والمتسبب في حدوث عناصر التكاليف البيئية هو في حد ذاته مفهوم غير محدد، ولم يتفق على أبعاده بشكل قاطع من وجهة النظر العملية، ولا شك أن عدم القدرة على الوصول إلى اتفاق محدد حول ماهية الالتزام البيئي وحقيقة عناصره إنما يعني تلقائياً عدم القدرة على تحديد عناصر التكاليف البيئية المتولدة عنها وقياساتها والتقرير عنها بشكل دقيق.

ب- صعوبة فصل التكاليف البيئية عن الاقتصادية والاجتماعية: إن التداخل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يؤدي إلى إحدى المشكلات الأساسية المرتبطة بعملية قياس الأداء البيئي للمؤسسات بشكل موضوعي فعلى سبيل المثال تكاليف البحوث والتطوير بهدف زيادة درجة أمان المنتج من الممكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق نوع من الرخاء والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء، كما يمكن اعتبارها تكاليف بيئية تهدف إلى سلامة العميل عند استخدام المنتجات وتمكينه من إعادة تدوير المخلفات لهذه المنتجات، كما يمكن في نفس الوقت اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء دفعة تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف تعظيم ربحية المؤسسة.

ج- صعوبة ربط التكاليف بالعوائد البيئية: عادة ما يكون من الصعب الحكم على فعالية وكفاءة التكاليف البيئية بسبب صعوبة ربط هذه التكاليف بالعوائد البيئية، أو بعبارة أخرى صعوبة مقابلة تكاليف الأداء البيئي خلال فترة زمنية معينة بالعوائد البيئية المتولدة عن الأداء خلال نفس الفترة فالعوائد البيئية تتسم بخاصيتين هما:

- عادة لا يمكن التعبير عنها بوحدات القياس النقدي وإنما يناسبها القياس الوصفي.
- طول الفترة الزمنية بين تاريخ واقعة حدوث التكلفة والعائد المحقق منها.

د- الصعوبات الأخرى: هناك صعوبات أخرى تواجه قياس التكاليف البيئية ونوضحها في ما يلي<sup>9</sup>:

- صعوبة التحديد الدقيق للأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة.
- ليس من السهل تقدير القيم المالية لكل الأضرار البيئية إذ أن بعضها قد يكون له قيمة سوقية مثل خسائر الثروة السمكية والسياحة، البعض الآخر ليس له قيمة سوقية مثل الأضرار بالصحة الإنسانية نتيجة التلوث.
- صعوبة تحديد العلاقة بوضوح بين الملوثات والأضرار التي نشأت عنها.
- بعض الملوثات لا يظهر أثره إلا في الأجل الطويل.

#### 4- طرق قياس التكاليف البيئية:

تتمثل أهم الطرق الملائمة للقياس المحاسبي للتكاليف البيئية على ما يلي:

أ- الطرق والمناهج التي تعتمد على الأسواق التقليدية: تتعامل هذه المجموعة من طرق القياس والتصميم على معطيات و مؤشرات السوق من خلال الطرق التالية<sup>10</sup>:

- طريقة الاستجابة والتأثير: تعتبر طريقة دراسة علامة الاستجابة لكميات التلوث من الطرق غير المباشرة للقياس، فهي تتركز على وجود علاقة سببية بين التلوث والأثر الذي يحدثه على الأصول البشرية أو المادية



كالمباني، الآلات والمعدات. مثلاً: فقياس تكاليف علاج المرضى الناتج عن التلوث، يكون من خلال قياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بذلك.

- **طريقة التأثير على الإنتاجية:** تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة التغير المادي على الإنتاج، المرتبط بتغيرات معينة بالبيئة، فيمكن أن يؤدي تلوث الهواء إلى التأثير سلباً على الإنتاجية الزراعية، أي انخفاض الإنتاج كميًا ونوعياً، كما ويمكن أن يؤدي التلوث أيضاً إلى تآكل التربة الزراعية، وبالتالي انخفاض إنتاجيتها.

لحساب القيمة الاقتصادية لهذا التغير المادي على الإنتاج أو الانخفاض في الإنتاجية، يتم ضرب مقدار الانخفاض في الإنتاجية الزراعية كميًا في سعر الطن المباع، كما توضحه المعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية للتغير = مقدار الانخفاض في الإنتاجية الزراعية \* سعر الطن

- **طريقة تكاليف الإحلال:** عادة ما ينتج عن التلوث وتدهور البيئة، إضرار بالأصول والموارد المختلفة، كالأراضي والعقارات، وفي هذه الحالة يمكن حساب تلك التأثيرات حالياً عن طريق حساب تكاليف إحلال الأصل المتأثر أو المتضرر، أو تكاليف إرجاعه إلى حالته الأصلية التي كان عليها، ومن الصعوبات التي يمكن أن تصاحب تطبيق هذه الطريقة، إذا كانت الأصول المتأثرة هي أصول ذات قيمة تاريخية أو ثقافية.

- **طريقة التكاليف الوقائية:** تتمثل التكاليف الوقائية أو البيئية، في الفرق بين تكلفة الإنفاق على الإقامة في أماكن خطرة بإشعاعات نووية أو معرضة لكوارث بيئية، وبين الإقامة في أماكن أكثر أماناً ونظافة من حيث الهواء والمكان، وتعد هذه التكلفة مؤشراً على التضحية الاقتصادية مقابل الإقامة في مكان آمن نسبياً.

#### ب- الطرق والمناهج التي تعتمد على الأسواق الضمنية

تتعامل هذه المجموعة من طرق التنظيم الاجتماعي والمحاسبي مع اتجاهات الأسواق بشكل ضمني، بمعنى إمكانية استخدام أسعار وكميات سلعة وخدمة معينة في تقييم خصائص تليك السلع والخدمات على الرغم من أن طريقة تبادلها تكون بشكل مباشر في الأسواق ومن أمثلة تلك الطرق نجد:

- **طريقة قيم العقارات:** يتم تحديد قيمة العقارات بمزايا الموقع لهذا العقار والكثافة السكانية والمنظر الذي يطيل عليه ونوعية الهواء، ويمثل سعر العقار محصلة القيم السابقة مجتمعة، وبافتراض ثبات العوامل السابقة ماعدا العوامل البيئية، يتم تحديد التأثير على سعر العقار متمثلاً في الضوضاء والتلوث في سعر العقار، حيث تنخفض قيمة العقار كلما زادت التأثيرات البيئية السلبية المحيطة به.

- **طريقة اختلاف الأجور:** تتشابه هذه الطريقة مع طريقة قيمة العقارات في أسسها النظرية، ولكن تختلف عنها في تحديد مدى القبول بزيادة الأجور والتعويض، لمن تضررت صحته نتيجة التلوث مقابل زيادة في الأجر.

ج- **مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد:** يقوم مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد على قياس الأشياء والظواهر كميًا بمعيار موحد يعكس خاصية مشتركة بينها، بحيث يمكن أن تتوافر المعلومات الناتجة عن قياس هذه الأشياء والظواهر خاصية التجميع الرياضي على مستوى جميع العناصر المكونة لها ويتم التفريق بين اتجاهين بخصوص المعيار الموحد الذي يستخدم في قياس العمليات البيئية هما<sup>11</sup>:

- القياس باستخدام وحدة المنفعة الاجتماعية: ويستند في ذلك إلى تمييز الاقتصاديين بين نوعين من القيمة الشيء ، قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، ويقصد " بقيمة المبادلة " قدر شيء ما له صفات معينة على أن يتبادل بشيء آخر له صفات مختلفة، أما " قيمة الاستعمال " فيقصد بها قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان، أو منفعة الشيء لمن يستعمله أو يتأثر به، ولكن بالرغم مما تستند إليه فكرة وحدة المنفعة البيئية من منطق يدور حول ما ينبغي أن يكون يختلف عن ما هو كائن، وصعوبة قياس المنفعة عملياً يعتبر سبباً كافياً لعدم استخدامها كأساس يعتمد عليه في مجال القياس البيئي.

- طريقة القياس النقدي: يعتمد القياس في المحاسبة المالية على أسعار التبادل، أما في ما يخص المحاسبة البيئية غالباً ما تكون هذه الأسعار غير متاحة، أو تعد مؤشراً غير صحيح للقيمة عندما لا يعبر السعر عن المنفعة التي تحققها السلعة أو الخدمة، ولتغلب على هذه الصعوبة يتم الاستناد إلى بعض طرق التقدير غير المباشر ومنها<sup>12</sup>

- طريقة التقييم البديل: يتم الاعتماد فيها على قيمة الأشياء والظواهر البديلة التي بتوقيع منطقياً أنها تتضمن بالتقريب نفيس المنافع والتضحيات.

- طريقة الاستقصاء: فيها يطلب من الأشخاص المتأثرين بالعملية موضوع القياس أن يعبروا عن مدى تأثرهم بصورة نقدية.

- طريقة تكلفة التصحيح: تستخدم هذه الطريقة لقياس العمليات والأنشطة التي ينتج عنها تأثيرات بيئية سالبة، والتكاليف اللازمة في سبيل تصحيح الضرر الحاصل أو تجنبه.

- أسلوب القياس الكمي متعدد الأبعاد: تختلف صورة المعلومات التي تعكس نتائج القياس الكمي باختلاف نظام القياس المستخدم، حيث توجد إلى جانب نظام العد الأصلي أنظمة القياس التالية<sup>13</sup>:

- أسلوب القياس الكمي متعدد الأبعاد، ويشمل كل وسائل القياس الكمي. وتتمثل صعوبة تطبيقه في اختيار وحدة القياس المناسبة.

- أسلوب القياس الوصفي، ويقوم على وصف خصائص الحديث، بحيث يمكن لقارئ الحديث تصور هذه الخصائص أو المظاهر كما تنعكس على الشيء أو الحدث.

و- مدخل التحليل المحاسبي العيني للعمليات البيئية: يقوم هذا المدخل على أساس إعداد دليل الحسابات الموارد الطبيعية لحصر الموارد الطبيعية المتاحة مبنية تبعاً للاستخدام وتبعاً للحالة التي يكون عليها كل مورد، ويعتمد تبويب حسابات الموارد الطبيعية من حيث مدى التفضيل أو الإجمال في هذه الحسابات على حجم ونوعية البيانات البيئية المرغوب الحصول عليها . وتهدف المحاسبة البيئية العينية إلى وصف العلاقة بين المجتمع والبيئة، ويقوم الهيكل العام لهذه المحاسبة على تنظيم مجموعة من الحسابات التي نذكر منها ( الطاقة البترولية وحسابات الطاقة الأخرى )<sup>14</sup>.

هـ- مدخل دورة حياة المنتج لتحسين الأداء البيئي : من الاستراتيجيات المتبعة لتحسين الأداء البيئي مدخل دورة حياة المنتج لتحسين الأداء البيئي حيث يعد معرفة التكاليف البيئية للمنتج المفتاح الأساسي في معظم فرص

التحسين، وكلما اكتسبت المؤسسة خبرة في تحديد هذه التكاليف زادت من قدرتها في تحسين أدائها البيئي، وتكلفة دورة الحياة هي عملية تقدير وتجميع التكاليف على مدى دورة حياة المنتج ككل ومن المهم تحديد هذه التكلفة في الصناعات التي تكون فيها تكاليف التخطيط والتطوير عالية أو تكاليف التخلص من المنتج مرتفعة<sup>15</sup>.

ي- النموذج البيئي المتوازن: يمثل النموذج البيئي المتوازن نتاج تفاعل كليل من المحاسبة الإدارية والإدارة البيئية بالمؤسسية، حيث يسعى كلا النظامين نحو رفع درجة كفاءة استخدام المؤسسية لعوامل الإنتاج المختلفة من خلال استخدام وحدات القياس النقدية والعينية التي تمثل محاور النموذج البيئي المتوازن، ويتمثل هدف هذا النموذج في تحقيق رقابة وتقييم أداء المؤسسة الصناعية على المستويين الاقتصادي والبيئي، كما يهدف في مقام الثاني إلى توسيع دائرة اهتمام المحاسبين لكي تشمل الأمور البيئية، يعتمد النموذج البيئي على الميزان السلعي الآتي<sup>16</sup>:  
(المدخلات + المنتجات تحت التشغيل = المخرجات + النفايات البيئية) تتمثل أهداف نموذج الأداء المتوازن فيما يلي:

- توجيه مسار المؤسسات نحو المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة وعدم الاكتفاء بتجنب الأضرار البيئية
- القياس السليم لتكاليف المنتجات من خلال تخصيص التكاليف البيئية بطريقة علمية دقيقة.
- رفع كفاءة إعداد التقارير الدورية الداخلية اللازمة لخدمة الإدارة.

#### ثانيا: الدراسة الميدانية

1. منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها والوصول إلى النتائج من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لاستخدامه باستخراج الأساليب الإحصائية الآتية:

- حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في الاستمارة الموزعة على أفراد عينة الدراسة

- اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على اختبار *student*

2. مجتمع وعينة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والتعرف على واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس المحاسبي للتكاليف البيئية فإن مجتمع الدراسة يتكون من المؤسسات الصناعية والتي لها تأثير سلبي مباشر على البيئة، حيث تم اختيار ثلاث مؤسسات صناعية تنشط على تراب ولاية جيجل وتوزيع 35 استمارة على إدارات هذه المؤسسات، وتم استرجعها بالكامل وكان توزيع الاستمارات في هذه المؤسسات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01) توزيع الاستمارات

اسم المؤسسة	المؤسسة الوطنية للمنتجات العازلة	المؤسسة الوطنية لصناعة الخزف الصحي	المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود	المجموع
عدد الاستمارات الموزعة	15	12	8	36

المصدر: من إعداد الباحث

### 3- خصائص أفراد العينة

يمكن عرض خصائص العينة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	مدير	02	5.56
	رئيس مصلحة	10	28
	موظف في قسم المحاسبة والمالية	10	28
	موظف في قسم الانتاج	08	22
	موظف في قسم الادارة العامة	06	17
لخبرة المهنية	10-5 سنوات	18	50
	10-15 سنوات	10	28
	15 سنة فما فوق	08	22
الجنس	ذكر	29	81
	أنثى	07	19

المصدر: من إعداد الباحث

المستوى الوظيفي: يلاحظ من الجدول إن ما نسبة 50% من الأفراد الجيبين عن الأسئلة الاستبانة هم بمركز رئيس مصلحة أو موظف في قسم المحاسبة والمالية وهذا يعزز الثقة بالنتائج التي تم الحصول عليها وبقدرة الجيبين على فهم أسئلة الاستبانة، أما من حيث الخبرة المهنية: استناد إلى النتائج الواردة في الجدول يتبين لنا أن نسبة 50% من الأفراد الجيبين على الاستبيان تفوق خبرتهم 10 سنوات، أي أن الوظائف التي شملتها الدراسة تتطلب خبرات معينة يجب أن تتوفر في الأفراد من هذه العينة. من حيث الجنس فكانت نسبة الرجال تفوق نسبة النساء وذلك راجع لان معظم العمال في هذه المؤسسات هم من جنس ذكر.

### 4- أداة الدراسة

تم اعتماد استمارة حول واقع تبني المؤسسات الإقتصادية للقياس المحاسبي للتكاليف البيئية في ولاية جيجل ، حيث تتكون استمارة الدراسة من 17 فقرة تم إدراجها تحت محورين رئيسيين ، تتمثل هذه المحاور في:

- المحور الأول: أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية؛

- المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي ؛

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين ل فقرات الاستمارة حسب الجدول

التالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكرت.

الإجابة	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
درجة المقياس	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث.

## 5- صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة تم إجراء خطوات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha، إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد ( $\alpha \geq 0.6$ ) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية. ومعامل الصدق الذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): صدق وثبات أداة الدراسة .

عناوين المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية	10	0.843	0.915
المحور الثاني: المعوقات التي تؤدي إلى عدم قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي	07	0.646	0.785
جميع محاور الاستمارة معا	17	0.841	0.917

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت كما يلي:

- نسبة 0.843 للأسئلة المتعلقة بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية ومعامل صدق قدره 0.915
- نسبة 0.646 للأسئلة المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي. ومعامل صدق 0.785، كما أن نسبة 0.841 تعود لجميع فقرات الاستبيان ومعامل صدق 0.917 وتعتبر النتائج السابقة نتائج ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة التي تصل إلى 60%، وأن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ، مما يدل على ثبات العبارات المكونة لكل محور من محاور الدراسة، وكذلك قيمة معامل الصدق والذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، وهي كذلك أكبر من 60%، مما يدل على صدق العبارات المكونة لكل محور، وتعتبر معاملات الثبات والصدق مرتفعة، وتشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة الاستقصاء ومعبرة عن إجابات مفردات العينة وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة .

## 6- اختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (Sample Kolmogorov-Smirnov)

بغرض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد قمنا بإجراء اختبار كولجروف سمرنوف وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توافر التوزيع الطبيعي في البيانات. و نتائج الإختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Kolmogorov-Smirnov Sample)

عناوين المحاور	Sample Kolmogorov-Smirnov	Sig* (مستوى المعنوية)
المحور الأول: أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية في تحسين الأداء البيئي	0.628	0.826
- المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي	1.05	0.203

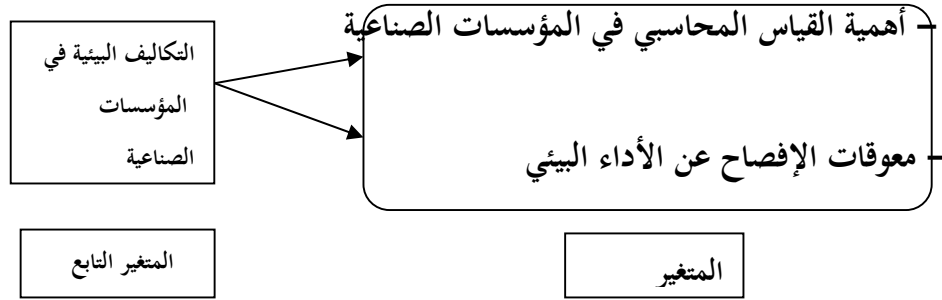
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول رقم (05) وعند مستوى دلالة 0.05 فأكثر يتبين أن جميع المتغيرات كانت تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من 0.05 وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية. وأن جميع أبعاد الاستمارة المحددة كانت تخضع إلى التوزيع الطبيعي، وهذا يدل ويؤكد على أن العلاقة بين هذه المتغيرات لها القدرة على تفسير التأثير فيما بينها.

### نموذج الدراسة

يمكن أن نعبر عن متغيرات الدراسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (01) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

### 7- اختبار فرضيات البحث:

لأغراض تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد المجيبين عن أسئلة الاستبانة، وذلك لكل فقرة من فقرات هذه الأخيرة، وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة:

#### -الفرضية الأولى :

هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لتحسين الأداء البيئي؟

## الجدول رقم (6): تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بالمحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تؤدي عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية إلى التحسين في جودة المنتجات من خلال تخفيض الآثار السلبية البيئية	3.848	0.666
02	تعتبر عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في التقارير المالية دليلاً على إدراك واقتناع المؤسسات الصناعية بالقضايا البيئية.	3.55	0.840
03	تسمح عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية إلى تقييم الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية من خلال القرارات المتخذة.	3.647	0.883
04	هناك العديد من المزايا توفر المعلومات عن التكاليف البيئية على مستوى كل من المؤسسة الصناعية والمجتمع.	3.210	1.023
05	القياس و الإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية يؤديان إلى فاعلية التخطيط، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الوحدة الواحدة المنتجة.	3.55	1.052
06	عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية تؤدي إلى زيادة قدرة المنتج على المنافسة.	3.712	0.862
07	عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية إلى تحسين الأداء البيئي من خلال اتخاذ قرارات جديدة أكثر رشداً.	3.74	1.113
08	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية يساعد على موازلة إدارة المؤسسات لأغراض البحث وتطوير منتجات صديقة للبيئة	3.23	1.10
09	تحتاج إدارة المؤسسة لمعلومات عن التكاليف البيئية لغرض الرقابة والتحكم في جميع مصادر تلوث البيئة.	3.60	0.975
10	توفر معلومات عن التكاليف البيئية يساعد المؤسسة في معالجة النفايات الإنتاجية	3.40	1.12

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

تراوح الوسط الحسابي ل فقرات المحور المتعلق حول إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي بين ( 3.29 و 3.84 )، وهذه المتوسطات تشير إلى أن هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي. كما نلاحظ من خلال الجدول أن الفقرة الأولى سجلت أعلى متوسط حسابي قدر ب 3.844 وهذا يدل على أن للقياس المحاسبي أهمية بالغة في تحسين جودة المنتج من خلال تخفيض الآثار السلبية البيئية. ويشير الانحراف المعياري المقدر ب 0.66 إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء أفراد العينة حول هذه الفقرة. أما أقل وسط حسابي فكان للفقرة رقم 09 (توفر المعلومات عن التكاليف البيئية يساعد على موازلة إدارة المؤسسات لأغراض البحث وتطوير منتجات صديقة للبيئة ) ويشير ذلك إلى عدم إعطاء أهمية بالغة لمحاكاة التكاليف البيئية في أغراض البحث، وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي 3.54 يدل على وجود إدراك ووعي من طرف المؤسسات على أهمية قياس التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي.

كما استخدم اختبار (*student*) لاختبار الفرضيات، وذلك عن طريق مقارنة مستوى الدلالة المحسوب بمستوى الدلالة المعتمد 0.05 وذلك حسب قاعدة القرار الآتية:  
الجدول رقم (07): نتائج اختبار T للفرضية الأولى:

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig*
أهمية قياس التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية	3.5487	0.9634	3.68	1.959	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال النتائج الإحصائية لاختبار *student* المبينة في الجدول أعلاه عند مستوى معنوية 5 %، يمكن القول أن المؤسسات الصناعية ( مؤسسة صناعة الخزف والمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والمؤسسة الوطنية للمنتجات العازلة العازلة) تولي أهمية بالغة للقياس المحاسبي للتكاليف البيئية ، إذ بلغت قيمة T المحسوبة 3.68 وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية 1.959 وهذا يؤكد صحة الفرضية البديلة التي تنص أن هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي.

#### الفرضية الثانية:

توجد عدة معوقات تؤدي الى عدم قيام قيام المؤسسات الصناعية بالقياس والإفصاح عن أدائها البيئي.

الجدول رقم 08: تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بالمحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	عدم إدراك مفهوم المحاسبة البيئية	4.82	0.351
02	صعوبة قياس التكاليف البيئية	3.65	1.050
03	عدم توفر نظام محاسبي يفي بأغراض الإفصاح البيئي	3.44	1.162
04	قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	4.22	1.002
05	عدم وجود معايير محاسبية تتعلق بالإفصاح عن الأداء البيئي من جهة والالتزامات البيئية من جهة أخرى	3.60	1.09
06	عدم وجود طريقة واضحة للإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية	4.603	0.54
07	عدم تدخل الدولة بوضع قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي	4.771	0.41

من إعداد الباحث بالاعتماد

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن هناك تبايناً واختلافاً في المعوقات التي تؤدي دون قيام المؤسسات ( مؤسسة الخزف و المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود ) بالإفصاح عن الأداء البيئي محاسبياً، حيث كان عدم إدراك مفهوم المحاسبة البيئية ابرز المعوقات أمام قيام المؤسسات بالإفصاح عن أدائها البيئي، وقد بلغ الوسط



الحسابي لهذه الفقرة 4.82 وانحراف معياري قدر ب 0.351، يلي ذلك عدم تدخل الدولة بوضع قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي بمتوسط قدر ب 4.77 ومن المعوقات الأخرى التي تحول دون قيام المؤسستين بالإفصاح عن أدائهما البيئي نجد عدم وجود طريقة واضحة للإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية و قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذين الفقرتين 4.70 ، 4.22 على التوالي.

وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لوجود معوقات تحول دون قيام المؤسستين بالإفصاح عن أدائهما البيئي محاسبيا 4.18 مما يدل على أن الأسباب والمعوقات التي ذكرت سابقاً تسهم بحملها في عدم إفصاح المؤسستين عن أدائهما البيئي، ويدل الانحراف المعياري البالغ ( 0.80 ) على وجود اتفاق في آراء الأفراد العينة حول هذا المجال. ويبين الجدول التالي نتائج اختبار (*student*) للفرضية الثانية

الجدول رقم (09): نتائج اختبار *student* للفرضية الثانية

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المحسوبة T	الجدولية T	Sig*
توجد المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي	4.18	0.800	5.22	1.959	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال النتائج الإحصائية لاختبار *student* والمبينة في الجدول رقم (09) نجد أن قيمة T المحسوبة 5.22 وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية 1.959 وهذا عند مستوى معنوية 5 %، فإننا نرفض الفرضية العدمية الثانية و نقبل الفرضية البديلة والتي نصها على أن ( هناك معوقات تحول دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن أدائها البيئي).

### النتائج:

استناداً إلى نتائج تحليل بيانات البحث و اختبار فرضياته، خلص الباحث إلى النتائج الآتية:

أ- القياس البيئي هو ترجمة لنشاط المؤسسة في البيئة بشكل كمي أو مالي يمكن بواسطتها الحصول على معلومات بيئية تفسر للمستخدمين القوائم المالية للمؤسسة

ب- يمكن قياس التلوث البيئي باستخدام مجموعتين من الطرق: أهمها الطرق والمناهج التي تعتمد على الأسواق التقليدية، و الطرق والمناهج التي تعتمد على الأسواق الضمنية

ج- هناك إدراك ووعي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي، وقد كان اتفاق اغلب أفراد العينة على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في تحسين جودة المنتج من خلال تخفيض الآثار السلبية البيئية

د- هناك العديد من المعوقات التي تحد من قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي، وأبرز تلك المعوقات:

- عدم إدراك مفهوم المحاسبة البيئية،
- عدم تدخل الدولة بوضع قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي
- عدم وجود طريقة واضحة للإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية
- قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

### الاقتراحات

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نقوم بالإشارة إلى الاقتراحات التالية:
- أ- القيام بدورات تكوينية في جميع المؤسسات الصناعية في مجال المحاسبة البيئية ( لتعريف بالمحاسبة البيئية، وطرق قياس التكاليف البيئية....الخ)
  - ب- إيجاد أسلوب موحد للإدلاء والإفصاح البيئي لتلتزم به جميع الشركات الصناعية الجزائرية
  - ج- منح المنشآت التي تحافظ على البيئة امتيازات خاصة من حيث الإعفاء أو التخفيض
  - د- ضرورة إيجاد ووضع أسلوب موحد للبيئة يكون ملزما وموحدا على جميع المؤسسات الصناعية المتواجدة على كافة القطر الجزائري.

### الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup>- خالد حسن محمد سالم، تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف حماية البيئة على قرار الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008، ص74
- <sup>2</sup>- ناصر طه علوي، الخففاف هيثم هاشم، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 92، 2012، ص:69
- <sup>3</sup>- مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص:66
- <sup>4</sup>- نفس المرجع، ص: 67
- <sup>5</sup>- فائز محمد شيخ بامزاحم " .القياس المحاسبي لتكاليف أضرار التلوث البيئي على العاملين في قطاع تكرير النفط" ، دراسة تطبيقية في شركة مصافي عدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2008 ص:09
- <sup>6</sup>- نفس المرجع، ص: 92
- <sup>7</sup>- نجلاء محمد مديح العاصي، دور المحاسبة البيئية في زيادة فعالية تقييم الأداء في منظمات الأعمال " دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة ، قناة السويس، بورسعيد، القاهرة، 2001 ، ص: 45 .
- <sup>8</sup>- عبد العليم صبحي عبد الحميد نايل، قياس وتحليل فاعلية التكاليف البيئية في صناعة الأدوية ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2005 ، ص 78-79.
- <sup>9</sup>- مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:74.
- <sup>10</sup>- ناصر طه علوي، الخففاف هيثم هاشم ، مرجع سبق ذكره، ص:72-73
- <sup>11</sup>- مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:78.
- <sup>12</sup>- ناصر طه علوي، الخففاف هيثم هاشم ، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

- 13- محمد عباس بدوي، "الحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 2002، ص 152-156.
- 14- سعيد سياف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، دراسة حالة مؤسسة الإسمت حامة بوزيان، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013، ص:72
- 15- نفس المرجع، ص:73
- 16- ناصر طه علوي، الخفاف هيثم هاشم، مرجع سبق ذكره، ص:76.

## السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

إعداد:

د. رشيد سعيداني<sup>1</sup>.د. إسماعيل صاري<sup>2</sup>.

ملخص:

تعد السياحة البيئية احد أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة السياحية، وهي تعتمد بشكل رئيسي على عنصر الطبيعة، فهي سياحة قابلة للحياة من المنظور الاقتصادي من دون أن تأتي على الموارد والمقومات البشرية والطبيعية داخل أي موقع سياحي.

وتهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة لتسليط الضوء على السياحة البيئية من خلال إستعراض الإطار المفاهيمي لها، من تعريف وخصائص ومبادئ وشروط تطبيق السياحة البيئية، مع إستعراض مختلف أنواعها والأهداف المتوخاة من تبني هذا المفهوم، ومعرفة الدور التي تساهم به السياحة البيئية في التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** السياحة البيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة.

**Abstract :**

Eco-Tourism is one of the types of tourism based on the principle of sustainability of tourism, which depends mainly on the nature element, it is tourism viable from an economic perspective without that comes to resources and human and natural ingredients within any tourist site.

This paper aims to find out to highlight the eco-tourism through a review of the conceptual framework to her, from the definition, characteristics, the principles and conditions for eco-tourism application, with a review of various kinds and objectives of the adoption of this concept, and knowledge of the role that contribute to its eco-tourism in the sustainable development of economic , environmental dimensions. and social.

**Keywords:** ecotourism, economic development, sustainable development.

<sup>1</sup> أستاذ محاضر ب - جامعة فرحات عباس سطيف 01 [Sari.sml.84@gmail.com](mailto:Sari.sml.84@gmail.com)

<sup>2</sup> أستاذ مساعد أ جامعة الجيلاي بونعامة بخميس مليانة [Hich2631@hotmail.com](mailto:Hich2631@hotmail.com)

## المقدمة:

حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية وإعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة؛ فقد نجم عن الأنشطة السياحية الكثيفة نتائج وآثار إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، وهو الأمر الذي إستدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه الأنشطة للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج بما لا يتعارض مع أسس التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

ويُعدُّ قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة، والتخفيف من حدة الكثير من المشكلات الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في صناعة السياحة بديلا إستراتيجيا لاستغلال مواردها الطبيعية بشكل يضمن إستدامتها، ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، وأصبح لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتُعدُّ السياحة البيئية نوعا خاصا من أنواع السفر القائم على الاستمتاع بالطبيعة؛ وهذا النوع من السياحة يُعدُّ القطاع الأسرع نموا في عالم السفر والترحال، حيث ينمو بمعدل يقدر ب 25-30٪ سنويا وفقا لبعض خبراء الصناعة السياحية. ووفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية، فإن نصيب السياحة البيئية من صناعة السياحة بوجه عام تراوح من 15 إلى 20 في المائة في سنة 2000م، وثمة تقديرات أخرى تشير إلى أن قرابة ثلث المسافرين الدوليين هم سياح بيئيون أو مسافرون من محبي المغامرات في المناطق الطبيعية.

ومن هذا المنطلق إرتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة؟.

ولالإجابة على الإشكالية المطروحة إقترحنا الفرضيات الآتية:

- تساهم السياحة البيئية في التنمية الإقتصادية؛
- تساهم السياحة البيئية في التنمية البيئية؛
- تساهم السياحة البيئية في التنمية الإجتماعية؛

ولمعالجة الإشكالية وإختبار صدق الفرضيات قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى محورين:

المحور الأول: السياحة البيئية؛

المحور الثاني: السياحة البيئية ودورها في التنمية المستدامة.

## 1- السياحة البيئية:

## 1-1 نشأة وتطور مفهوم السياحة البيئية:

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهو مصطلح حديث نسبياً جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان المحافظ على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها<sup>1</sup>.

ويعتبر ويليام مرسى (1834-1896) الفنان والكاتب وعالم الاجتماع والناشط الإنجليزي أو من دعا إلى السياحة البيئية، وقد عرف بتصاميمه لورق الجدران والمنسوجات كما شكل جمعية تدعو للعودة إلى حرفية اليد كما دعا إلى نظافة المدن والمناخ.

وهناك من ينسب الابتكار الأول لمصطلح السياحة البيئية لهيكتور سيالوس لاسكورين (1983) المهندس المعماري المكسيكي وأحد دعاة المحافظة على البيئة، والرئيس المؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية PRONATURE، والداعية للحفاظ على الأرض الرطبة بغية تأمين وضمان إستمرارية إكثار وتغذية الطيور في موطنها مثل طائر الفلامنغو الأمريكي، كان سيالوس لاسكورين قد لاحظ أن ثمة أعداد متنامية من السياح خصوصاً من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى بمراقبة الطيور، وقد آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دور هاماً في تعزيز وتشجيع الاقتصاد الريفي المحلي، وخلق فرص عمل جديدة والحفاظ على البيئة في المنطقة، وبدأ استخدام كلمة السياحة البيئية ليصف تلك الظاهرة، ومنذ ذلك الحين قام خبراء من منظمات دولية عديدة كالاتحاد العالمي لصيانة الطبيعة ومنظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم السياحة البيئية ووضع شروط لها، وقبل إطلاق المصطلح كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشأ بين السياح الواعون والذين بدأو يدركون الآثار السلبية على المجتمع والبيئة والاقتصاد.<sup>2</sup>

وقد مر مفهوم السياحة البيئية بثلاثة مراحل هي:<sup>3</sup>

أ- مرحلة حماية السائح من التلوث: من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض السلبيات التي مارسها السائح والشركات السياحية مما أدى لفقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها؛

ب - مرحلة وقف الهدر البيئي: من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي؛

ج - مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة: من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفساده وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الإختلالات البيئية لتصبح أفضل وأحسن.

1-2 مفهوم السياحة البيئية: هناك عدة تعاريف قدمت للسياحة البيئية نذكر منها:

أ - تعريف سيغالوس لاسكورين 1985: الذي ينص على أن السياحة البيئية هي السياحة التي تتطلب السفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة، بهدف دراسة هذه المواقع وتقديرها، والتمتع بها، إضافة إلى الاستفادة من التراث الثقافي بالمناطق التي تضم تلك المواقع.<sup>4</sup>

ب - تعريف الصندوق العالمي للبيئة: هي السفر إلى المناطق الطبيعية، التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضارتها ماضيا وحاضرا، ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.<sup>5</sup>

ج - تعريف الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية 1999: عرفت على أنها السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين.<sup>6</sup>

د - إعلان مانايلا: أن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة ويؤكد إعلان مانايلا 1980 أن الاحتياجات السياحية، لا ينبغي أن تلي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئية، أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد من تراث البشرية و أنه ينبغي على المجتمعات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليه.<sup>7</sup>

هـ - تعريف المنظمة العالمية للسياحة: السياحة البيئية هي كافة أشكال السياحة التي تحافظ على سلامة وإستمرارية الموارد الطبيعية والمشيدة والثقافية من النواحي البيئية والاجتماعية والإقتصادية.<sup>8</sup>

1-3 خصائص السياحة البيئية: إن جمعية السياحة البيئية التي تأسست في عام 1990 بالولايات المتحدة الأمريكية، تعترف بالجوانب المتعددة للسياحة البيئية، وتعتبر الخصائص السبع التالية ضرورية لتحديد نطاق السياحة البيئية:

أ- السفر إلى وجهات طبيعية، عادة ما تكون المتنزهات الوطنية أو المناطق المحمية الأخرى، سواء بشكل دائم أو في مواسم معينة؛

ب - تقليل التأثيرات البيئية للسياحة من خلال استخدام منشآت وبنية حساسة بيئيا وثقافيا، وتنظيم أعداد وطريقة سلوك السياح؛

ج - تعزيز الوعي البيئي لكل من السياح والسكان المحليين من خلال مرشدين مؤهلين ومدربين جيدا على ذلك، وعلى معرفة بأسس السياحة البيئية وأهدافها ومقوماتها؛

د - استخدام بعض أرباح السياحة البيئية لتوفير موارد لحماية البيئة، وإجراء البحوث المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية، والتعليم والتثقيف البيئي؛

هـ - توفير مزايا مالية وعوائد إقتصادية للسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من مناطق السياحة البيئية؛

و - إحترام الثقافات والعادات والتقاليد المحلية للسكان الأصليين في مناطق السياحة البيئية؛

ز - دعم حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية.<sup>9</sup>

#### 1-4 عناصر السياحة البيئية ومبادئها: تتمثل أهم عناصر السياحة البيئية فيما يلي:<sup>10</sup>

أ- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والتي تكون متمثلة في تصرفات السائح وما قد يحدثه من تلوث فيها، ومن هنا ظهرت علاقة أخرى ولكن بين السياحة والبيئة ككل وبين مفهوم التنمية المستدامة حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف موارد البيئة وإيقاع الضرر بها وأحداث التلوث فيها؛

ب - تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم فكلما كانت نظيفة وصحية كلما إزدهرت السياحة وانتعشت فهي إحدى مصادر المحافظة على البيئة؛

ج - تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل الأساس التي تقوم عليها؛

د - التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية ولذا يجب أن يؤخذ بالحسبان أن تدهور البيئة يحد من فرص تنمية السياحة.

كما قد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروط لممارستها منها:

- توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي؛
- إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا؛
- وضع قوانين صارمة وفعالة لإستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت؛
- دمج سكان المجتمع وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع إقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم؛



• العمل على تحقيق المردود المادي المناسب للمنطقة أو الدولة التي يتم الاستثمار فيها بما يحفظ التنمية والتطوير المستقبلي.

**1-5 أنواع السياحة البيئية:** لقد تم تصنيف السياحة البيئية إلى عدة أنواع وفقا للمعايير والعوامل والاحتياجات والدوافع المختلفة التي يسعى الفرد السائح لإشباعها، ومن ثم أصبحت السياحة البيئية تمارس بأشكال متعددة ومن أهمها نذكر:<sup>11</sup>

**أ - سياحة الاستكشاف:** تعد من أهم وأخطر أنواع السياحة البيئية، لأنها سياحة تبحث عن المجهول وارتياح الأماكن الغير مأهولة بغية الوصول إلى المعارف الجديدة أو التحقق من معلومات مشكوك فيها، أو إستكمال معلومات لم تكتمل بعد، وتعتبر البيئة الطبيعية هي المجال الخصب الذي يقصده المستكشفين للبحث والدراسة ومعرفة الحقائق والتعامل مع ما هو متوفر في البيئة من مخلوقات ونظم وقوانين، وعادات وتقاليد الشعوب في المقصد السياحي؛

**ب - سياحة الاستجمام والترفيه:** هي السياحة التي تهدف إلى البحث عن الراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد، لأن الإنسان بحاجة إلى وجود التنوع في حياته ونشاطاته للهروب من الروتين والعمل اليومي، وذلك بالذهاب إلى مواقع ومقاصد سياحية طبيعية بعيدة عن صحب المدينة ومشاكلها للاسترخاء والاستجمام؛

**ج - السياحة البيئية العلاجية:** يكون الغرض منها هو السفر للعلاج الصحي أو النفسي أو لقضاء فترة نقاهة، وذلك بارتياح المناطق التي تتمتع بخصائص شفايئة طبيعية للعديد من الأمراض بإستخدام المياه المعدنية وعيون المياه الساخنة وحمامات الطين أو أشعة الشمس ومياه البحر والرمال<sup>3</sup>.

**د - سياحة مراقبة الحياة البرية:** يقوم فيها السائح بمشاهدة ما يحدث في الحياة البرية، ورصد وتتبع ودراسة حياة الطيور والحيوانات البرية والزواحف في بيئتها الأصلية ومحاولة التعرف على أسرارها وفهم سلوكها وكيف تتكيف هذه المخلوقات مع متغيرات الحياة البرية، وغالبا ما يكون ذلك بدافع الفضول أو الاستمتاع أو تنمية واكتساب المعارف؛

**هـ - السياحة الرياضية:** تتعلق بالاشتراك بالفعاليات الرياضية ، وتكون في عدة أشكال كالرياضة المائية التي تمارس على سواحل البحار الرملية الآمنة من الأخطار والسباحة والغوص وركوب الزوارق... الخ، ولا ننسى رياضة الترحلق على الجليد وتسلق الجبال، إن هذا النوع من السياحة يستقطب عددا كبيرا من السياح للمشاهدة والتشجيع أيضا؛

و - **سياحة الصيد**: تعتمد هذه السياحة على الصيد المنظم بإشراف الجهات المعنية، حيث أنها تخضع لقوانين تهدف إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال حماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض ومنع الصيد في بعض المناطق المحرمة كالحميات الطبيعية و أيضا في مواسم التكاثر ومنع إستخدام بعض أدوات الصيد الخطيرة؛

ز - **السياحة الموسمية**: هي التي تكون في مواسم معينة من السنة وفي مناطق سياحية تتوفر على الظروف المناخية الملائمة التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، وهذا النوع من السياحة يختلف حسب الفصل الذي ترتبط به، مثل السياحة الصيفية وهي غالبا ما تكون في المناطق الباردة أو المناطق التي تتوفر على الشواطئ والسياحة الشتوية وهي تكون في المناطق الدافئة للاستمتاع بأشعة الشمس أو المناطق الباردة قصد الاستمتاع بالثلوج؛

ح - **السياحة البيئية حسب المنطقة السياحية**: هي السياحة التي ترتبط بالمكان الجغرافي، ومعالم وتضاريس المقصد السياحي وهي تختلف من منطقة إلى أخرى، كالشواطئ والصحراء والواحات والجبال والأرياف والقرى... الخ؛

ط - **السياحة الداخلية أو المحلية**: هي ذلك النوع من السياحة الذي ينتقل فيه السائح داخل حدود دولته أو بلده وتنفق فيها العملة المحلية؛

ي - **السياحة الخارجية أو الدولية**: هي تمثل حركة انتقال الفرد السائح عبر حدود الدول المختلفة والإقامة المؤقتة بها؛

س - **سياحة بيئية حسب مكان الإيواء والإقامة**: في هذا النوع يقوم عنصر الايواء والإقامة بدور هام في جذب السائح، حيث أنه كلما كان المكان بيئيا سليما وصحيا كان المقصد السياحي فعالا، وهذا النوع من السياحة البيئية يأخذ أشكالا عديدة مثل سياحة المنتجعات وهي تقوم على المنتجع الريفي أو الجبلي أو الساحلي في مكان هادئ وجميل وسياحة الموتيلات والمعسكرات وهي سياحة إقتصادية تقوم على الشباب متوسطي العمر والدخل، وهي تسمح بقضاء إجازات الصيف والشتاء وفقا لمعايير سياحية مناسبة، وسياحة الفنادق الثابتة أو العائمة وهي سياحة الأثرياء الذين يرغبون بالتمتع بالخدمات ذات التكلفة المرتفعة حيث يكون الفندق البيئي صغير الحجم، ولا يستقبل إلا عددا محدودا من النزلاء؛

ع - **السياحة البيئية الثقافية**: تعتبر من أهم أنماط السياحة البيئية التقليدية التي يسعى فيها السائح إلى التعرف على أشياء جديدة، تثري معلوماته وتوسع دائرة فكره عن طريق زيارة مناطق أخرى، ودراسة أحوال شعوبها وخصائصها، كما يسعى إلى زيارة المعالم الحضارية والتاريخية والأثرية والمشاركة في المناسبات الثقافية، وهذا ما ينتج عنه احتكاك السياح بالثقافات الأخرى والاطلاع عليها واحترامها؛

ف - السياحة البيئية الاجتماعية: يهدف هذا النوع من السياحة البيئية إلى التعارف والتقارب بين البشر، خصوصاً الذين تجمعهم نفس الهوايات والآراء، والاهتمامات، كما تهدف هذه السياحة أيضاً إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية والقربان والصداقة، كما أنها تتيح للعلماء الاجتماعيين التعرف على عادات سكان المنطقة التي يقع فيها المقصد السياحي وطبائعهم وخصائصهم، وكيفية تقوية الروابط الاجتماعية بينهم.

### 1-6- أهداف السياحة البيئية: تتمثل أهم الأهداف التي تسعى السياحة البيئية لتحقيقها فيما يلي:<sup>12</sup>

- أ- السياحة البيئية على الحفاظ على التوازن البيئي في أكمل و أجمل صورته وفي أجمل عناصره؛
- ب - تصنع السياحة البيئية ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو في استغلالها، أو في استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة؛
- ج - توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة، البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر والبعيدة عن التعقيد والتشابك والقبح، وذلك بمنع الضوضاء التي تؤثر على الإنسان في حياته.

### 2- دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة:

1-2 مفهوم التنمية المستدامة: هناك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة إلا أن كلاً منها يدور حول معانٍ متقاربة؛ منها:

- أ - التنمية المستدامة: هي التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم.<sup>13</sup>
- ب - حسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 ووفقاً لما جاء في المبدأ الثالث فإن التنمية المستدامة هي: " القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه " كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".<sup>14</sup>

ج - كما يرى مجلس منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التنمية المستدامة بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية.<sup>15</sup>

وهناك من يرى أن التنمية المستدامة تتضمن الخصائص الآتية:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى إمتداد المستقبل البعيد؛
- أن هذه التنمية هي تنمية تفي بإحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير إحتياجاتها؛

- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الإحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعى مستويات الإستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛
- أن الإحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد إجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب إنتشار القيم التي تشجع مستويات الإستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.<sup>16</sup>

**2-2 أبعاد التنمية المستدامة:** لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.

**أ - البعد الاقتصادي:** النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه، والتربة وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.

**ب - البعد الاجتماعي:** الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في إتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانيات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة والسكن والتعليم، مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم إستغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق إستدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.

**ج - البعد البيئي:** تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج وإستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في مقارنتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا للإستغلال لا يمكن تجاوزها وأن الإفراط في إستغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل إستنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها.<sup>17</sup>

## 2-3 دور السياحة البيئية في التنمية الاقتصادية: تتمثل في: 18

أ- زيادة الإنفاق في المناطق السياحية دون التأثير على البيئة: إن الإنفاق السياحي والمتمثل في التقييم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السياح ( كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء والإطعام ومختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته)، يمثل إنتقال الأموال من السياح إلى أصحاب المؤسسات الفندقية، وفي ظل سيادة ثقافة السياحة البيئية يزيد إنتقال الأموال والإنفاق دون الضرر بالبيئة.

ب- تنشيط الحركة الاقتصادية: هناك نوع آخر من الإنفاق ليس من جانب السائح وإنما من جانب الدولة السياحية كالإنفاق على المشروعات السياحية منها إنشاء المدن والمركبات السياحية، شق الطرق، إقامة المعالم والنصب التذكارية، المتاحف والمعارض وتوسيع شبكة النقل، حيث أن هذا النوع من الإنفاق على المرافق العمومية يؤدي من دون شك إلى تنشيط الحركة الاقتصادية.

ج- خلق أثر إيجابي في ميزان المدفوعات: إن تشجيع السياحة البيئية يؤدي إلى خلق فائض في الميزان المدفوعات، حيث تعتبر الإيرادات المتحصل عليها من الخدمات السياحية من العملة الصعبة كصادرات غير ملموسة تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري غير المنظور؛ كما نعتبر إنفاق المواطنين المقيمين بالخارج على السياحة إستيراد غير منظور ويقيد في الجانب المدين للميزان التجاري.

ومن خلال هذه العمليات يتم إعداد الميزان السياحي للتعرف على الأثر الصافي على ميزان المدفوعات ومعرفة الرصيد الحقيقي، حيث نجد أن الميزان السياحي يمثل الفرق بين إنفاق السياح الأجانب بالداخل ونفقات المواطنين بالخارج، ويظهر رصيد هذا الميزان في صورة عجز أو فائض حيث يدعم الميزان التجاري بصفة عامة.

والجدول الآتي يوضح إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي الخام في الجزائر:

الجدول 01: "إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي الخام في الجزائر من 2005 إلى 2015".

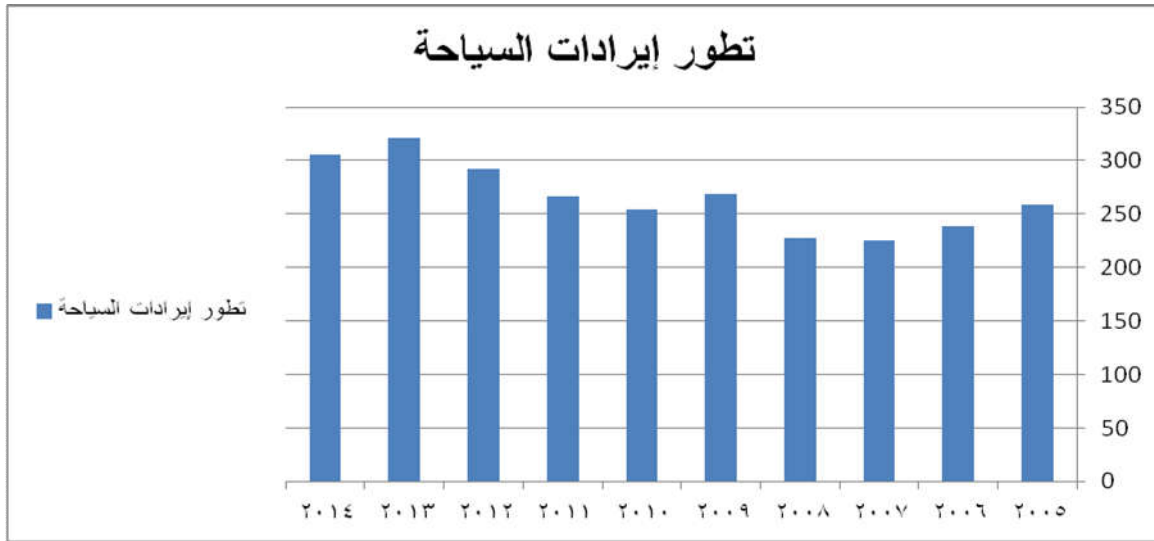
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات مليون دولار	477	393	334	473	361	324	300	295	326	347	-
نسب المساهمة في الدخل الإجم	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3	2.3	2.4	3.3	3.6	3.3	3.5

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015

World Travel and Tourism Council Data, 2016

والشكل الآتي يوضح تطور إيرادات السياحة في الجزائر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014:

الشكل 01: " تطور إيرادات السياحة في الجزائر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014".



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن إيرادات السياحة شهدت تذبذب بين الزيادة والنقصان، حيث أنها بلغت أكبر قيمة لها سنة 2005 بقيمة 477 مليون دولار، ثم شهدت تراجع إلى غاية سنة 2007 لتقدر قيمتها بـ 334 مليون دولار، ثم ترتفع سنة 2008 لتصبح تقدر بـ 473 مليون دولار، ثم تتناقص قيمتها وترتفع في السنتين الأخيرتين لتصبح في سنة 2014 تقدر بـ 347 مليون دولار بنسبة إنخفاض قدرها 28.12% مقارنة بسنة 2008. وهذا راجع لمجموعة من الأسباب أهمها، عدم إنتهاج الجزائر لإستراتيجية واضحة لتنمية القطاع السياحي، بالإضافة لعدم الإستقرار الأمني.

أما بالنسبة لمساهمة السياحة في الدخل الإجمالي، فنجد أن نسب مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي الخام في تزايد مستمر ولكن بوتيرة بطيئة، حيث بلغت سنة 2011 نسبة 2.4 بنسبة إرتفاع قدرها 4.3% مقارنة بسنة 2010 أين كانت تبلغ 2.3. وقد صرح وزير السياحة عند زيارته لمستغانم في سنة 2016 إلى أن نسبة مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي لا تتعدى 1.5% وهذا بالنسبة لسنة 2015. وهي نسب ضعيفة مقارنة بدول الجوار أين تقارب النسبة 8% هذا من جهة، وبما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة. وهذا راجع لقلة المشاريع والإستثمار في السياحة من جهة. وعدم وجود إستراتيجية ورؤية واضحة لإستغلال المقومات السياحية من جهة أخرى.

**د- خلق مناصب العمل:** إن مجمل الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي تؤدي إلى استيعاب قدر كبير من العمالة، وباعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع وعلى علاقة إرتباط مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة السياحية.

فيما يخص مساهمة السياحة ككل في تشغيل اليد العاملة، الجدول الآتي يوضح تطور عدد مناصب الشغل التي تساهم بها السياحة بصفة مباشرة وبصفة عامة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014:

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
عدد المناصب المباشرة	327.3	305.9	321.4	292.2	266.6	254.1	269.2	227.7	225.4	239	258.2
العدد الإجمالي لمناصب العمل	628.3	604.4	634.5	583	535.4	539.4	593.2	515	546.2	576.3	528

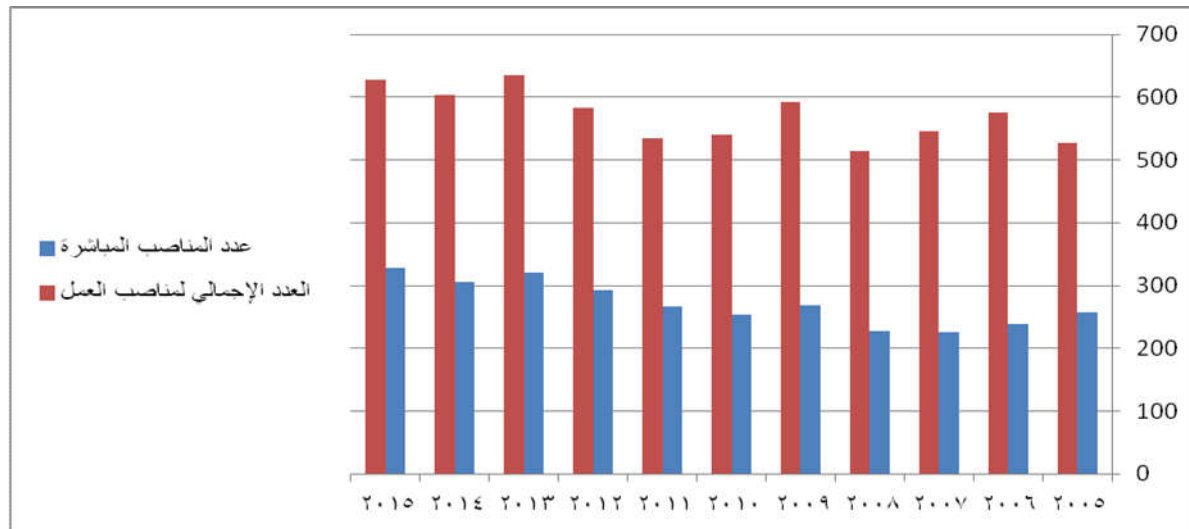
الجدول 02: " تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر".

World Development Indicators (WDI), November 2015 Source:

World Travel and Tourism Council Data, 2016

ويمكن تمثيل الجدول أعلاه بالشكل الآتي:

الشكل 02: " تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر".



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية في تزايد مستمر، حيث أنه قدرت عدد اليد العاملة بصفة مباشرة سنة 2015 عدد 327.3 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 6.54% مقارنة بسنة 2014م أين كانت تقدر ب 305.9 ألف عامل. بينما قدرت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في توفير مناصب العمل لسنة 2015 بقيمة 628.3 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 3.80% مقارنة بسنة 2014 أين كانت تقدر ب 604.4 ألف عامل. إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية.

## 2-4- انعكاسات السياحة البيئية:

## أ- الانعكاسات البيئية: تتمثل فيما يلي:

- إن الالتزام بالقيام بسياحة بيئية يؤدي إلى تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وتعمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالانقراض؛
- في ظل سيادة ثقافة السياحة البيئية وسن قوانين لها يقع على عاتق الدولة المسؤولية الكاملة في معالجة مشكلات التلوث، ما دامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف وإستخدام الموارد بكثافة أقل؛
- بفضل الالتزام الأخلاقي والسلوكي بالسياحة البيئية يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة؛ وإن أمكن وقفها، إضافة إلى الحفاظ على الغطاء النباتي والمصائد وعدم إتلاف التربة والحد من الاستخدامات المبددة للمياه.<sup>19</sup>

## ب - الانعكاسات الاجتماعية والسياسية: تتمثل فيما يلي:

- التثيت السكاني والحد من الهجرة إلى المدن: في سعي الدولة إلى تفعيل التنمية السياحية يتحتم عليها ضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن؛ واتخاذ تدابير سياسية خاصة، وزيادة الإنفاق على المشاريع السياحية وما يرافقها من خدمات، إضافة على العوائد الناجمة عن السياحة في تلك المناطق، كلها عوامل من شأنها أن تعمل على تثيت السكان والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى وتحقيق التوازن بين تلك المناطق والمدن؛
- الاستخدام العقلاني للموارد البشرية وتنميتها: حتى يتم تحقيق التنمية السياحية والوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وتحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي، واعتمادا على السياحة البيئية فإنه يجب الاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين والمرشدين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار السياحة وتحقيق التنمية؛
- ترويج صورة البلد وتحقيق التواصل بين الشعوب: حيث تساعد السياحة في تعزيز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم وتحقيق السلم، كما تعتبر السياحة من أهم الوسائل لتحقيق التقارب بين الشعوب وتلعب دورا بارزا في ذلك، إضافة إلى أن كل بلد مضيف للسياحة يتسنى له إيضاح صورته الحقيقية عند مرأى الأمم الأخرى والوصول إلى تقارب بينه وبين شعوب الأمم والبلد المضيف؛ مما يقوي الصلات بين الأمم والدول مع هذا البلد.<sup>20</sup>



## الخاتمة:

يتضح بأن للسياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع متقدم كان أو نام، وهناك تفاعل وتأثير متبادل بينهما؛ فمتى وجدت السياحة عناية كافية في دولة إلا وساهمت في تنمية هذا القطاع وباقي القطاعات الأخرى، ولما كانت التنمية المستدامة تقتضي بأن يكون النمو الإقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها، فإن التنمية السياحية المستدامة تعمل على إيجاد توازن بين متطلبات السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى (علاقة بين الحاضر والماضي)، وبخاصة التركيز على السياحة البيئية التي تعتبر أحد الاتجاهات الحديثة التي تعمل على إستدامة القطاع السياحي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتعد السياحة البيئية احد أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة السياحية، وهي تعتمد بشكل رئيسي على عنصر الطبيعة، فهي سياحة قابلة للحياة من المنظور الاقتصادي من دون أن تأتي على الموارد والمقومات البشرية والطبيعية داخل أي موقع سياحي.

وهو ما يؤكد ضرورة التركيز على سياحة بيئية نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع، من خلال التوعية والتثقيف البيئي للسياح والعاملين والسكان المحليين، وبذلك أصبحت السياحة البيئية كثقافة وسلوك أخلاقي يدعمان كثيرا تحقيق التنمية المستدامة، ولكن حتى تكون السياحة محركا للتنمية يجب إنتهاج إستراتيجية التواصل والاستمرار أي العمل على تحقيق تنمية مستدامة، حيث أن هذه الإستراتيجية تقوم على ثقافة السياحة البيئية التي جاءت بناء على رد فعل ضد السياحة وآثارها السلبية من جهة، والاهتمام بالتنوع البيئي من جهة أخرى، فهي تراعي العلاقة بين النشاط السياحي وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية؛ وتعمل على تحقيق مستوى أعلى من الاستمتاع بالطبيعة دون الإخلال بالتوازن البيئي الذي تقع مسؤولية الحفاظ عليه على الإنسان، ومن خلال عدم تجاوز القدرة الإستيعابية للمنطقة السياحية؛ وتفادي التلوث الناتج عن نفايات السياح والمنشآت السياحية؛ وكذلك المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي، والمساهمة في التنمية الإقتصادية المحلية والوطنية من خلال تنشيط الحركة الإقتصادية والمساهمة في الناتج الوطني الإجمالي وكذا توفير مناصب الشغل، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المقترحة.

## - الإحالات والهوامش:

<sup>1</sup> - أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية-أسس والمرتكزات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص46

<sup>2</sup> - طيب داودي، دلال بن طيب، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، 9-10 مارس 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص2.

<sup>3</sup> - سعد حاكم غني، أسماء علي أنا حسين، أنور شيخ الدين عبده وآخرون، السياحة البيئية في دولة الكويت تحليل الآثار وإستراتيجية الإستدامة، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 33، العدد2، 2005، ص295.

<sup>4</sup> - محمد عبد القادر الفقي، السياحة البيئية الساحلية، المنظمة البيئية لحماية البيئة البحرية، الكويت، سلسلة البيئة البحرية5، 2015، ص7.

- <sup>5</sup> - لمياء السيد حنفي، فتحى الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة في السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص37.
- <sup>6</sup> - هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، العدد9، ديسمبر 2014، ص217.
- <sup>7</sup> - نفس المرجع، ص216-217.
- <sup>8</sup> - نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الإشارة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص16.
- <sup>9</sup> - محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص8-9.
- <sup>10</sup> - هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص217-218.
- <sup>11</sup> - عبد الرحمن برقون، منوية قسمية، دور السياحة البيئية بالمحافظة على ثقافة المجتمع ولاية بسكرة كنموذج، مداخلة ضمن ملتقى دولي بعنوان: إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9-10 مارس، 2010، ص12-14.
- <sup>12</sup> - محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص46.
- <sup>13</sup> - مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحول مجتمع المعرفة سلسلة إصدارات، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، 1428هـ، ص40.
- <sup>14</sup> - عبد السميع صبري، التسويق السياحي والفندقي أسس، علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006، ص40.
- <sup>15</sup> - دوجلاس موشيسست ف، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص17.
- <sup>16</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125، الكويت، 2006، ص103.
- <sup>17</sup> - هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص219-220.
- <sup>18</sup> - بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، مدخل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى لوطني بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالة 8-9 نوفمبر 2015، ص19-20.
- <sup>19</sup> - نفس المرجع، ص18.
- <sup>20</sup> - نفس المرجع، ص18-19.

## دور سلوك المستهلك خلال الأزمات العالمية في تحديد الإستراتيجيات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية.

إعداد:

د. رافي دراجي<sup>1</sup>

د. لراي سفيان<sup>2</sup>

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على أهم الاستجابات السلوكية للمستهلكين أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية، وإلى معرفة التعديلات الإدارية في استراتيجيات التسويق. بالاعتماد على بعض الدراسات ومن تجارب بعض الدول (خاصة دول آسيا، والأرجنتين) في الموضوع، تبين أن مستوى ثقة المستهلك تنخفض أثناء الأزمات العالمية، فيصبح أكثر حذرا وعقلانية، وبالتالي يقوم بالبحث عن المعلومات وباقتناء الضروريات والمنتجات المعمرة بالاعتماد على عامل الأسعار المنخفضة. المؤسسات الاقتصادية - كنظام مفتوح- لا تبقى على نفس الأهداف أثناء الأزمات العالمية؛ وهي تقوم بتعديل الاستراتيجية التسويقية العامة بالتركيز أكثر على القطاعات السوقية التي تكون فيها قوية، وتقوم بتعديل استراتيجيات المزيج التسويقي وفق المعطيات البيئية الاقتصادية. المؤسسات الاقتصادية عليها استيعاب دور الأزمات في إختيار القرارات التسويقية الملائمة، وعليها التأقلم مع السوق في المواقف الظرفية من أجل البقاء، وهذا من خلال وضع مخططات تتسم بالمرونة تحسبا للمواقف غير الاعتيادية.

**الكلمات الدالة:** الأزمات العالمية؛ سلوك المستهلك؛ الثقة؛ التسويق؛ المزيج التسويقي؛ أصناف المنتجات.

### Abstract

This study aims to reveal the most important of consumer behavioral responses during the economic and financial world crisis, and to recognize the management changes in marketing strategies. Based on some studies in the subject on some countries' experiences (specially Asia countries, and Argentina), showing that the consumer trust level drops during the crisis which ultimately makes consumer more vigilant and more rational, therefore information searching, and purchasing necessities and products durable based on low prices are the mean phenomena observed. Companies as an Open system do not keep the same marketing objectives during this crisis, accordingly adjust marketing strategies to focus more

<sup>1</sup> أستاذ محاضر " ب " جامعة البليدة 2 [derradjiraki@yahoo.fr](mailto:derradjiraki@yahoo.fr) .

<sup>2</sup> أستاذ محاضر " ب " جامعة البليدة 2 [sofianelaradi@yahoo.com](mailto:sofianelaradi@yahoo.com) .

on strong market position, and modify their mix marketing strategies according to economic environment.

Companies should think about the role of crisis in the selection of marketing decisions, and it should adopt according to the market in critical situations in order to survive through the development of more flexible plans that anticipate unusual circumstances.

**Keys Words :** World Crisis; Consumer behavior; Trust; Marketing; Mix-marketing; Product Category.

#### مقدمة:

أصبحت الأزمات الاقتصادية والمالية من أكبر مخاوف الحكومات والمستثمرين بفعل آثارها السلبية الكبيرة على تدهور أرباح المساهمين، وبفعل الدخول في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إن هذا الموقف المالي والاقتصادي الحرج الذي ينتقل في تأثيره في غالب الأحيان من إقتصاد دولة إلى إقتصاد دولة أخرى لتصبح أزمة عالمية.

نكاد لا نجد دراسات تعالج أثر الأزمات العالمية على سلوك المستهلكين والمشتريين. مثل هذه الدراسات تسمح بمعرفة وتحديد مختلف التصرفات التي يقوم بها المستهلكون والعوامل الفاعلة فيها أثناء الأزمات الاقتصادية. إن المستهلك الفرد الفعال في تحريك العجلة الاقتصادية بالجنب مع المؤسسة التي تقوم بإنتاج وتسويق العروض من السلع والخدمات في مختلف الأسواق، وبالتالي يكون دراسة كيفية تغير السلوك الاستهلاكي الفردي والتغير في سياسة التسويق للمؤسسات هو من أولويات المدراء لتصميم البرامج التسويقية وإتخاذ القرارات الملائمة لتفادي سلبيات ظاهرة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

سنحاول من خلال هاته الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس والذي جاء كما يلي:

**كيف تؤثر إستجابات سلوك المستهلكين نتيجة آثار الأزمات العالمية على المؤسسات الاقتصادية في تعديل إستراتيجياتها التسويقية؟**

ومن أجل تسهيل الدراسة وتحويلها إلى إشكالية إلترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره، فقد تم طرح التساؤل التالي:

- كيف تؤثر الأزمات العالمية على المؤسسات الاقتصادية؟
  - كيف تؤثر الأزمات العالمية على سلوك المستهلكين؟
  - كيف يتم مواجهة آثار الأزمات العالمية على سلوك المستهلكين في المؤسسات الاقتصادية؟
- فرضيات الدراسة:** إستناداً إلى المشكلة الدراسة ولإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية والتي كانت المرشد المهم للإجابة عنها:
- أهتأ الباحث في هذا الدراسة:
  - تتبنى المؤسسات الاقتصادية أنشطة التسويق من أجل تحقيق تحسين آدائها؛

- يستجيب المستهلكين لتداعيات الأزمات العالمية و ذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على سلوكهم الشرائي؛
- تقوم المؤسسات الاقتصادية بتعديل إستراتيجيات مزيجها التسويقي لمواجهة آثار الأزمات العالمية على سلوك المستهلكين.

**أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- يتأثر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الأزمات العالمية؛
- تناولت هذه الدراسة ردود أفعال المؤسسات الاقتصادية على التقلبات في سلوك المستهلكين في ظل الأزمات العالمية من خلال إستراتيجياتها التسويقية، والتي تساهم كلها في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- عدد الدراسات التي تناولت أهمية سلوك المستهلك في ظل الأزمات العالمية في رسم الإستراتيجيات التسويقية في الجزائر بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة محدودة بمحدود علم الباحث.

**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة العلاقة بين الأزمات العالمية و سلوك المستهلك؛
  - معرفة العلاقة بين سلوك المستهلك و الإستراتيجيات التسويقية في المؤسسة الاقتصادية؛
  - محاولة نمذجة سلوك المستهلك في ظل الأزمات العالمية حتى تصبح المؤسسة مبادرة لصنع الأحداث و ليس متلقية لها؛
  - الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في زيادة وعي أصحاب المؤسسات الاقتصادية بأهمية الإستراتيجيات التسويقية في مواجهة التغيرات في سلوك المستهلكين في ظل الأزمات العالمية.
- وللإجابة على هذا السؤال سنتبع الخطة البحثية التالية:

#### أولاً: دراسة بعض الأزمات العالمية الحديثة

الأزمات العالمية التي ضربت مختلف الدول في العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أثرت بمستويات متفاوتة على إقتصاديات الدول الضحية، لا بل أثرت على علاقات بعض الدول فيما بينها. التجربة علمتنا أنهلا يمكن نكران الأضرار الجسيمة التي خلفتها الأزمات العالمية في ضل شهادات التاريخ الإقتصادي في المجال، فضلا عن الفترة الحديثة الي تعد مسرحا لأزمات متشعبة الجذور ومتسارعة الوتيرة ومتعددة السيناريوهات. نقصد بالفترة الحديثة تلك التي بدأت منذ إنهار نظام Bretton Woods (1944) الذي نشأ للتمركز على الدولار الأمريكي والمرتبط بدوره بالذهب (بعلاقة واحد من خمسة وثلاثين جزء أوقية ذهب تعادل الواحد دولار)، وهذا كتأسيس لنظام نقدي عالمي يخفف من ضغوطات بعض الدول في ما بينها آنذاك، لكن بقيت الأمور على حالها حتى سنة 1971 أين رفضت ضمان التحويل الخارجي للدولار بالذهب فأصبحت التبادلات متذبذبة، وتحديدها يتم بحرية بدلالة سوق التعاملات المرن عوض التعامل الثابت.

**1- مفهوم الأزمة والأزمات العالمية:**

مفهوم الأزمة والأزمة المالية عرف جدل كبير بين الباحثين إلا أنها تتقاسم الكثير من الخصائص مثل: عدم التوقع، والأضرار الناجمة عنها، وضرورة الإسراع في اتخاذ قرارات تصحيحية لمعالجة الوضع الحرج الذي ترسمه الأزمة. الأزمة هي حالة غير اعتيادية تمس جميع جوانب حياة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والحكومات على حد سواء. بالخصوص تدل الأزمة، كما عرفتها العقون (2013) بعد طرح عدة تعاريف، أنها "موقف حرج ومعقد، وحالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث وتلاحق وتحتلط الأسباب بالنتائج وتسفر عن جملة من النتائج غير المتوقعة، وصعوبة في إتخاذ القرارات الشيء الذي يقتضي ضرورة البحث عن أساليب وحلول مستحدثة للخروج منها أو التقليل من حدتها"<sup>1</sup>، ويمكن للأزمة أن تكون نقطة إنعطاف نحو وضع أفضل باعتبارها فرصة للحد من نقاط ضعف النظام ولإطلاق قدرات إبداعية لبناء أسس جديدة.

كما تم تعريف الأزمة المالية على أنها " تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً على مجمل المتغيرات المالية؛ على حجم إصدار الأسهم وأسعارها، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبير عن إنحيار شامل في النظام المالي والنقدي"<sup>2</sup>، إن تفاقمها يقود إلى بروز آثار سلبية على الإقتصاد بفعل إنخفاض الإستثمارات وتراجع الإستثمار الأجنبي ورفع البطالة، وقد تؤدي الأزمة المالية إلى الدخول في ركود اقتصادي.

أهم ما نشير إليه في مثل هذه الأزمات أنها تتحول من دولة إلى أخرى، فتنقل في تأثيراتها السلبية إقليمياً ودولياً، وذلك بتفاوتات بين هاته الدول إستناداً إلى مدى الإرتباط المالي والتجاري أو إلى مدى إرتباط المتغيرات الإقتصادية العالمية بالدولة المتضررة من الأزمة. حتى وإن كانت الأزمة الإقتصادية مرتبطة بتدني الكبير لمعدل النمو الاقتصادي عن ما هو متوقع أو يفترض أن يكون عليه، فهي أيضاً تفسر المسار غير الإعتيادي للإقتصاد وبالتالي ستضر بقوة كل عناصر النظام لتؤدي إلى نتائج سلبية على الميزان التجاري والبطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة لكي تشمل أيضاً إنحيار المنظومة المالية.

**2- بعض الأزمات الحديثة في الساحة العالمية:****2-1- الأزمة الآسيوية 1997-1998:<sup>3</sup>**

كانت بلدان آسيا في بداية التسعينيات من الأبطال الجدد في الإقتصاد بفعل السمات الجيدة التي كانت تمتاز بها هذه الدول في نماذجها التنموية، والتي أطلق عليها "المعجزة الآسيوية"، وبالتالي أصبحت الكثير من رؤوس الأموال تتوجه إلى بلدان آسيا، حيث بلغت حجم رؤوس الأموال الأجنبية 82 مليار دولار في فترة 1992-1996، بينما الفرق إيدار- إستثمار بلغ فقط 47 مليار دولار مما يرفع التوقعات من المردودية مقارنة بأمريكا، هذه الشروط جعلت آسيا كوجهة جذابة للإستثمارات الأجنبية وكانت هناك تدفقات متتالية إلى درجة غير معقولة. بدأت الأزمة في تايلاندا، حيث كان القطاع الخاص مثقل بالديون الأجنبية لأنالإستحقاقات كانت على المدى القصير وبالعملة الأجنبية بينما القطاع كان يستثمر الأموال في المنقولات التي هي طويلة الأمد.

قيمة عملة التيلانديين التي ربطت بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي تم التخلي عنها مما يجعل العملة التيلاندية (الباث bath) في إنهباء كبير يوم 2 جويلية، ومع ترابط إقتصاد هذه الدولة بالدول الآسيوية تحولت الأزمة إلى ماليزيا والفلبين وأندونيسيا وبعدها إلى كوريا الجنوبية التي إنخفضت عملتها وأسواقها المالية بنسبة 50% بين بداية جويلية ونهاية 1997.

حتى وإن كانت المؤشرات الفعلية لكوريا الجنوبية جيدة (مثل نسبة متوسط النمو أكثر من 8% بين 1994-1996، إنخفاض التضخم، ارتفاع نسبة الإدخار الداخلي إلى 37% من الناتج المحلي الخام... إلخ) فذلك لم يمنعها من الأزمة بسبب المجال المالي (حرية وتحويل الأنظمة المالية كانت سريعة، ضعف نشاط رقابة الدولة على المجال المالي، مخاطرة الكبيرة للبنوك).

هذه الأزمة أدت إلى إنسحاب الإستثمارات الأجنبية، والبنوك المحلية لم تجد بنوك أجنبية تجدد القروض القصيرة الأجل وبالتالي كانت أمام نقص السيولة وعدم القدرة على سداد الدين، فتحولت المعجزة إلى أزمة خانقة.

## 2-2- أزمة الأرجنتين 2001: 4

قبل عشرين سنة من حدوث الأزمة، عرفت الأرجنتين نقاط ضعف كبيرة جدا، حيث لجأت إلى الإنفتاح على العالم في الأنشطة الإقتصادية بالإعتماد على التمويل الخارجي بمستويات تفوق قدرات الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها التي إنتقلت من 8 مليار دولار عام 1973 إلى 48 مليار عام 1983، كما كانت تعاني من تضخم جامح 4900% في 1989. حسب الخبراء الإقتصاديين، إن أكبر الأخطاء الإقتصادية في الأرجنتين هي مساواة عملتها "البيزو" بالدولار مما جعل صادراتها أكثر كلفة من صادرات دول الجوار، كما أن فرض أعباء ضريبية وجمركية على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية أدى إلى تحول الإستهلاك إلى المنتجات المستوردة وبالتالي أدى هذا إلى ركود حاد.

ترافقت مع هذه الظروف تخفيض العملة البرازيلية "الريال" وذلك في جانفي من عام 1999 مما قد أدى بالأرجنتين إلى فقدان القدرة التنافسية السعوية لصادراتها إلى العديد من البلدان، ولجأت إلى الإستدانة الخارجية لتمويل العجز التجاري مما زاد من خدمة ديونها. عام 2000 أصبحت ديون الأرجنتين ناضبة، وقد لجأت إلى تخفيض رواتب موظفي الخدمة المدنية القرار الذي قوبل بالرفض الإجتماعي فأصبحت الحكومة غير قادرة على مواجهة الأزمة. تطورت الأزمة المالية عام 2001 إلى أزمة إجتماعية وسياسية بفعل حدة النفقات العامة التي زادت من الركود والعائدات من الضرائب مما زاد إلى عجز الميزانية العامة. مع هذه الظروف شهدت الأرجنتين هروب لرؤوس الأموال وزيادة الأعباء المالية.

## ثانيا: إستجابات المستهلك للأزمات العالمية

الأزمات الإقتصادية والمالية التي تحدث في مختلف الدول وبنسب متفاوتة قد تؤثر بدورها على السلوك الإستهلاكي للأفراد، وهنا يجب إعتبار مختلف إستجابات المستهلك أثناء الأزمات للتنبؤ بها ووضع إستراتيجيات تسويقية تجنب المؤسسة من هدر الموارد وعدم تحقيق أهدافها. غالبا ما يدرس سلوك المستهلك في حالات يكون

فيها المشتري قادرا على الإختيار، لكن الدراسات التي تعالج السلوك أثناء المواقف غير الإعتيادية لم تحظى بنفس الإهتمام.

### 1- إنعكاسات الأزمات العالمية السلبية على ثقة المستهلكين:

يعد ثقة المستهلك ومدى شعوره بالأمان أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية التي تحدث في منطقة ما هو أول الاستجابات المستهلك والتي تؤثر بدورها في الإستجابات المختلفة الأخرى، لأن ثقة المستهلك هي عامل لا يمكن الإستغناء عنه في إتمام العمليات التبادلية بين البائع والمشتري. ففي الحالات الحرجة يكون المستهلك غير راض بالموقف الحالي ويعتقد في زيادة تندهور الأمور ولا يضع ثقة كاملة في الحكومة.

تشير الدراسات أن مؤشر ثقة المستهلك في قدرة الحكومة على حل مشكلة الكساد تنخفض أثناء الأزمات، ففي بلدان المنطقة الآسيوية إنخفض مستوى الثقة في منتصف 1998 إلى أقل من 50 درجة من أصل 100، حيث وصل مؤشر الثقة في اليابان إلى 1 درجة، وكوريا 14 درجة، وتايلاند 18 درجة، وماليزيا 24 درجة، وفي الصين أفضل الحالات 52 درجة من نفس السنة، بينما الهند والفلبين عرف مستهلكوها إرتفاعا في ثقتهم إزاء الحكومة أثناء الأزمة لأنهم بلدان غير متضررة مباشرة بالأزمة المالية الآسيوية. والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

#### الجدول رقم (1): المؤشر العام لثقة المستهلك في البلدان الآسيوية أثناء الأزمة

اليان	الصين	هونك ونك	الهند	اندونيسيا	اليابان	ماليزيا	الفيليبين	سغافورا	كوريا الجنوبية	تاوان	تايلندا
ديسمبر 1997	60,1	23,3	34,3	35,9	4,9	31,5	42	42,2	19,8	54	20,2
جون 1998	52,1	13,1	51,7	15,3	1,1	23,8	45,4	26,3	14,1	35	18,2

Source :Zurawicki, Leon &Braidot, Nestor (2005) « Consumers During Crisis: Responses From the Middle Class in Argentina » **Journal of Business Research**, Vol.58, p.1102

الجانب النفسي للمستهلك يؤثر في تصرفاته المستقبلية ويقودها طبقا لمعطيات نفسية محددة، والمستهلك يستجيب للأزمة ويتأقلم معها بطريقة يكون أكثر عقلانية بفعل الحذر والتخوف من زيادة حدة الأزمة. هذا الأثر يظهر كثيرا في الجوانب المالية أين يشتكي المستهلك أكثر من المشاكل المالية، ويصبح أكثر تخوفا حول مناصب عملهم وأكثر إحباطا<sup>5</sup>.

### 2- إستجابات المستهلك المختلفة للأزمات العالمية:

الإستجابات والتعديلات المختلفة التي قام بها المستهلك الآسيوي أثناء الأزمة الاقتصادية ملخصة في الجدول رقم (2).



الجدول رقم (2): أهم الإستجابات على مستوى المستهلك أثناء الأزمات

التعديلات حول التسوق	التعديلات حول الترويج	التعديلات حول السعر	التعديلات حول المنتجات	الإستجابات العامة
- زيادة مدة التسوق. - تفضيل محلات الحسومات والقريبة. - إنخفاض الشراء الضمني.	- توجه أكثر عقلاني نحو الترويج أقل الهدايا المجانية. - تفضيل الإعلان الإخباري على الإعلان المعتمد على التحيل (الصورة الذهنية الرمزية).	- التركيز على التكاليف و المنتجات المعمرة و القيمة المالية. التركيز على المنتجات الرخيصة.	- شراء الضروريات و تجنب الكماليات. - التحول إلى منتجات رخيصة. - شراء المنتجات المحلية و تجنب الأجنبية. - شراء المنتجات برزم صغيرة.	- تخفيض الإستهلاك والتبذير. - إتخاذ قرارات أكثر حذرا. - البحث عن المعلومات.

Source : Ang, Swee Hong et al, (2000), Op.cit, p.102

المستهلك الذي يفقد الثقة في المؤسسة يصبح أكثر بحثا عن المعلومات حول البدائل المتاحة ليقوم بالإختيار النهائي، وهذا الإختيار يوجه أساسا نحو المنتجات ذات الأسعار المنخفضة و المنتجات المعمرة التي تدوم مدة صلاحيتها على عكس المنتجات غير المعمرة التي يكون استهلاكها آني، وذلك بهدف تحسب ومقاومة إستمرارية الأزمة على المستهلك.

السعر هو العنصر الأساسي الذي يركز عليه المشتري فيإختياره للسلع والخدمات وذلك باعتبار أن الدخل ينخفض أو قد يكون المشتري بدون عمل يوفر له دخل معين بفعل الأزمة الاقتصادية، وبالتالي تكون الإعتبارات السعرية هامة جدا في الشراء و في حجم الشراء أيضا.

إحدى إفرازات الأزمة الاقتصادية في المنطقة الآسيوية أن المستهلكين يتحولون من شراء العلامات التجارية الخارجية إلى العلامات التجارية الوطنية والإقليمية. زيادة الطلب على المنتجات المحلية يعود للسبب الرئيس المتعلق بالسعر، لأن إدراكات الأسعار للمنتجات الأجنبية غالبا ما تكون مرتفعة مقارنة بالمحلية. الحكومة الماليزية أثناء الأزمة قامت بحملة كبيرة لدعم الشراء المحلي والتي أثرت على أكثر من 54% من الماليزيين الذين يعتقدون أن المنتجات المحلية توفر نفس جودة المنتجات الأجنبية و ما نسبته 31% من الماليزيين يعتقدون أن المنتجات المحلية تتفوق على جودة المنتجات الأجنبية، وقد وصلت نسبة شراء أكثر للمنتجات المحلية إلى 40% في عام 1998 ونفس النسبة في إندونيسيا وكوريا وتايلاندا، بينما سنغافورا وصلت إلى 95% من نفس السنة.

المستهلك أثناء الأزمات الاقتصادية يفضل الإعلان الإخباري الذي يوفر معلومات حول خصائص المنتج، ويفضل إرشادات الإستعمال، كما يفضل أيضا الإعلان بالمقارنة بين البدائل. أما الإعلان الذي يستعمل الخيال ويثير العواطف هو آخر إهتمامات المستهلك، وعليه يكون المستهلك عقلاني في المواقف الاقتصادية والمالية الحرجة.

## 3- تعديل السلوك الاستهلاكي أثناء الأزمات العالمية:

من المهم معرفة ما هي طبيعة السلع والخدمات التي يكتنيها المستهلك بكثرة أو بقلّة أثناء الأزمات المالية والإقتصادية، هذا ما يسمح بمعرفة السلوك الإستهلاكي الأكثر بروزا لدى الأفراد وبالتالي توفير ما يتطلع إليه. إنطلاقا من توجه المستهلك إلى المنتجات المعمرة والنفعية يمكن معرفة توليفة المنتجات المتوفرة في الأسواق التي يمكن أن يشتريها والتي يمكن أن يتخلى عنها.

يمكن توقع أن الاستهلاك للمنتجات المعمرة ونصف المعمرة له علاقة سلبية مع حدة الكساد، فكلما كانت المستهلك يعتقد بجديّة الأزمة كلما توجه نحو المنتجات المعمرة لأن ثقتهم حول قدرة الدولة في معالجة الأزمة الجارية تنخفض كثيرا.

الأزمة الأرجنتينية 2001 الناتجة عن تفاقم الديون الخارجية عرفت عدة إنعكاسات على العائلات الأرجنتينية من حيث مستوى تغير وتعديل الإستهلاك والإنفاق على مختلف المنتجات والمجالات، ويختلف الأثر بين الطبقات الإقتصادية العالية (أ) والمتوسطة (ب) وذلك حسب مستوى الدخل.

الجدول رقم (3): إنخفاض الإستهلاك حسب أصناف المنتجات/الخدمات (دراسة 563 عائلة أرجنتينية)

البيان	النسبة المئوية للعائلات التي خفضت الإستهلاك		النسبة المئوية للعائلات التي خفضت الإنفاق	
	أوت 2001	الكلية	جانفي 2002	الكلية
الإستهلاك الكلي	81.9	53.2	72.9	95.6***
كل المنتجات الغذائية	75.9	37.6	43.1	59.3***
مشروبات غير كحولية	71.5	39.8	45.5	61.2***
مشروبات كحولية	72.0	33.4	40.3	56.5***
منتجات التجميل	71.8	38.0	63.6	86.4***
منتجات التنظيف	68.2	32.6	50.6	70.3***
الأفلام والمسرح	68.3	46.0	27.8	35.3***
اللباس	79.0	53.4	50.9	64.3***
القنوات التلفازية	23.4	15.4	8.2	10.4**
الجراند والمجلات	58.2	45.7	25.1	28.8**
الأكل خارج المنزل	78.3	58.8	25.2	30.6**
التنس والسباحة	65.6	45.2	6.9	8.6*
الهاتف النقال	71.2	64.7	23.9	27.1**
سيارة الاجرة	66.6	28.0	34.0	48.6***
إستعمال السيارة الخاصة	75.4	47.9	29.7	38.5***
الحلاقة	66.1	30.1	32.3	45.4***
القطائر	71.5	26.7	28.9	42.3***
ألعاب الدمى	63.2	24.9	24.6	35.6***
منتديات اجتماعية ورياضية	71.2	57.0	9.3	11.0
وصف الأدوية	0.0	0.0	6.7	9.1***
إستعمال الهاتف المنزلي	0.0	0.0	45.1	63.4***
المتوسط	/	37.1	/	44.2
الانحراف المعياري	/	17.5	/	24.7

Source :Zurawicki, Leon &Braidot, Nestor (2005), Op.cit, p.1104

مجموع التعديلات التي يجريها المستهلك في تصرفاته أثناء الأزمات يمكن اعتبارها أكثر رشادة وعقلانية من سابقها. ففي الظروف الإعتيادية يحاول المستهلك شراء منتجات لاستهلاكها كلما كانت دعت الحاجة إلى ذلك،

أما في الظروف الاقتصادية الحرجة يحاول المستهلك شراء منتجات التي يعتقد أنها ضرورية للتخفيض من حجم التبذير والإسراف في إنفاقه على الإستهلاك.

دراسة Zurawicki وزميله Braidot (2005) تظهر بوضوح أن الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين 2001 ألزمت العائلات الأرجنتينية إلى التغيير في مستويات الإستهلاك والإنفاق في الكثير من أصناف السلع والخدمات كما يوضحه الجدول رقم (1). نلاحظ أن الإستهلاك والإنفاق إنخفض عند الطبقة المتوسطة والضعيفة (الفئة ب) بدرجة كبيرة في كافة أصناف السلع والخدمات باستثناء زيارة الطبيب وإستعمال الهاتف الثابت. كما نلاحظ أن العائلات من الطبقة المتوسطة هي الأكثر تقليلا من الإستهلاك والإنفاق من الطبقة العالية في الأرجنتين في موقف أزمة 2001، رغم وجود الاختلاف فإن الطبقة العالية هي أيضا قامت بتخفيض إستهلاك المشروبات واللباس وإستعمال السيارة الخاصة والمنتديات الإجتماعية والرياضية. يوجد 77.4% (كمتوسط) من العائلات المدروسة قامت بتخفيض مستويات الإستهلاك في أوت 2001 و 44.2% في جانفي 2002. عين الدراسة أسفرت على أنه الكثير من العائلات قامت بالاستغناء عن الكثير من المنتجات والخدمات مثل الأفلام والمسرح، والجرائد والمجلات، والأكل خارج المنزل، والمنتديات الإجتماعية والرياضية وذلك في عام 2002 من شهر جانفي<sup>6</sup>.

### ثالثا: الأزمات العالمية وتعديل إستراتيجيات التسويق

أصبح من المتعارف عليه قبول أثر الأزمات على المؤسسات المالية مثل إفلاس Lehman Brothers في سبتمبر 2008، لكن هذا الأثر قد يمتد إلى المؤسسات غير المالية التي تمارس نشاطات أخرى حيوية في الاقتصاد. تأثرت الكثير من قطاعات النشاط في فرنسا (حسب الدراسة: النقل، تجارة التجزئة، البناء، الصناعات المصنعة) بالأزمة المالية التي شهدها العالم 2008 وذلك من خلال الزيادة الحادة لنسبة إفلاس المؤسسات (14% من الزيادة) في الفترة 2008-2009 التي لم تشهد قطاعات من قبل في فرنسا (بينما كانت 0% عام 2001 و -14% عام 1998)، كما أن الأزمة هي كالجحيم في تمويل المؤسسات حيث قامت البنوك بزيادة تعقيد شروط معايير الائتمان بداية من منتصف عام 2007 حتى نهاية عام 2008<sup>7</sup>. نلاحظ أن الأزمة لم تتوقف في التأثير السلبي على بقاء المؤسسات الحالية وإنما أيضا في خلق مؤسسات جديدة.

تبين من خلال الدراسات والإحصائيات أن الأزمات المالية والاقتصادية التي تصيب دول العالم تؤثر سلبا على إقتصادها من خلال إستعمال مؤشرات كلية مثل الإفلاس البنوك والمؤسسات وهروب رؤوس الأموال وتفاقم البطالة وغيرها، إلا أنه القليل من الدراسات التي تعالج مدى تأثير إستراتيجيات وأنشطة تسويق المؤسسات بهذه الأزمات؛ التي تعالج آثار الأزمة من وجهة نظر تسويقية لإمكانية تنبؤ المؤسسة بالأحداث وإتخاذ قرارات ملائمة لذلك.

في دراسة للأزمة الآسيوية للباحث Ang وزملائه (2000) التي حاولت تحديد أهم التغييرات التي تطرأ على المزيج التسويقي للمؤسسات بفعل الأزمة الاقتصادية التي مرت عليها المنطقة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (4).

#### الجدول رقم (4): أهم التعديلات في إستراتيجيات التسويق

مزيج استراتيجيات السوق	إستراتيجيات المنتج	إستراتيجيات التسعير	إستراتيجيات الاتصال التسويقي	إستراتيجيات التوزيع
- الإنسحاب من الأسواق الضعيفة.	- التخلص من المنتجات الضعيفة.	- تحسين الجودة مع الحفاظ على نفس مستوى الأسعار.	- المحافظة على ميزانية الإعلان.	- مواقع التوزيع تبقى ذات أهمية.
- التمركز في الأسواق التي تملك فيها موقع قوي.	- تجنب طرح منتجات جديدة.	- رفع الأسعار مع الحفاظ على مستوى الجودة.	- زيادة الإعلان المطبوع.	- البيع بالخصم وفي مراكز البيع بالجملة.
- التمركز في الأسواق التي فيها منافسين ضعفاء.	- وضع خط ثانوي للعلامة التجارية.	- تجنب تخفيض السعر مع الجودة.	- التركيز على الإيجاء العقلاني في الرسائل.	- تصفية الموزعين الهامشين.
- البحث عن أسواق خارج آسيا والأسواق الفتية.	- تبني التموقع المكيف.	- القيام بالتسعير حسب دورة حياة المنتج.	- إستعمال شهادة الخبراء، أشخاص محترمين، المستهلكين.	- إختيار القنوات البديلة.
- البحث عن أسواق إعادة بيع المنتجات المعمرة.	- التركيز على المنتجات البسيطة والمعمرة.	- تجنب	- إستعمال المشاهير (النجوم).	
	- زيادة طرح المنتجات التي لديها ضمانات.		- تبني الأسلوب الاستشاري.	
			- التركيز على العلاقات العامة.	
			- إستعمال تخفيض الأسعار والجوائز و تجنب اليانصيب.	
			- تطبيق برامج الولاء	
			- تدريب القوة البيعية للإجابة على الأسئلة المستقبلية	
			والتحكم في الإتجاهات السلبية.	

Source :Ang, SweeHoon., Leong, SiewMeng&Kotler, Philip (2000) « The Asian Apocalypse: Crisis Marketing for Consumers and Businesses » **Long Range Planning**, Vol.33, pp.108-109.

المؤسسات لا يمكن عزلها من آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية لأنها عون لا يمكن الإستغناء عنه، إذ يمثل عامل للإنتاج والإستهلاك. تحت بعض الشروط الاقتصادية المتوفرة في بيئة البلد يجب النظر إلى إستراتيجية ومزيج تسويقي فعال يتأقلم مع الأزمة لتجنب الآثار السلبية الجسيمة.

## 1- التعديل على الإستراتيجيات التسويقية العامة:

أصبح من الواضح أن المؤسسات تتأثر بطرق مختلفة بالأزمات الاقتصادية والمالية هذا منذ أكثر من 30 سنة، فبعض المؤسسات ينتهي بها بالإفلاس وبعضها أقل من ذلك فتخفف من قدراتها الإنتاجية والتجارية بسبب عدم وجود طلب كافي على سلعها وخدماتها وذلك باتخاذ قرارات إدارية عقلانية. فالمشاريع الجديدة التي تريد المؤسسات تطبيق إستراتيجيات التوسع فيها قد تتأثر بالأزمة الاقتصادية والمالية بسبب عدم توفر سيولة كافية أو عدم إيجاد قروض تغطي تكاليف التوسع أو بسبب عدم توفر طلب على السلع والخدمات مما يجعل التوقعات من نجاح الإستثمار ولو على المدى القصير ضعيفة جدا. وبالمقابل، الأزمة هي فرصة سانحة لإستحواذ وإدماج المؤسسات بالنسبة للسوق الخارجية وبالنسبة للمؤسسات التي تملك سيولة، لأن سعر الصرف في الدول المعنية يكون منخفض أثناء الأزمة، لكن هدف الاسترداد وأخذ الموقع الجيد سوف يتطلب ربما وقت كبير.

ما يمكن تعلمه من التجربة الآسيوية حسب Ang وزملائه (2000) أن المؤسسات تتبع في إستراتيجياتها التسويقية بعض التوجهات الرئيسة أثناء الأزمات من الأجل تجنب الفشل والمتمثلة أساسا في التركيز على القطاعات السوقية التي لها موقع جيد والخروج من القطاعات التي ليست فيها دور كبير في السوق، والتركيز على دور الوسيط في المنتجات المعمرة التي هي أكثر تفضيلا لدى المستهلكين. كما أن تصدير المنتجات إلى أسواق خارجية لدول لم تتأثر كثيرا بالأزمة يعد عاملا رئيسا في تفادي الكثير من المؤسسات الآسيوية الإنسحاب الكلي من بيئة الأعمال.

إضافة إلى ذلك فإن التواجد الدائم في سوق تكون فيه المؤسسة قائدة أو متحدية ضرورية أثناء الأزمات الاقتصادية، أما تلك التي تكون فيها حصتها السوقية ضعيفة فينتهي بها الأمر إلى الإنسحاب الكلي، لأن في هذه الظروف يكون نمو السوق ضعيف جدا وقد يكون سلبي وبالتالي المؤسسات التي تملك حصة سوقية ضعيفة لا تتحمل تكاليف نشاطها في ظل غياب تصريف منتجاتها بكفاية في الأسواق. أما القطاع الذي هي في موقع المتحدي عليها دعم وإيجاد ميزة تنافسية لمواجهة الأزمة دون آثار سلبية كبيرة.

بهدف امتصاص آثار الأزمة قامت بعض المؤسسات الآسيوية بالبحث عن أسواق خارجية لدول لم تتأثر بالأزمة لتسويق سلعها وحتى الخدمات منها، سواء كانت أسواق جديدة في الإقليم (الصين) أو دولية، التي تملك نسبة نمو جذابة. فتشير إحدى الدراسات أن المؤسسات التي دخلت الأسواق الدولية أثناء إنفجار الأزمة في منتصف 1997 تعد نسبيا في أفضل حالة اقتصادية من غيرها حتى وإن كانت بمنتجاتها لا تحمل علامة تجارية<sup>8</sup>.

**2- التعديل على سياسات التسويق الإستراتيجي:** قامت المؤسسات الاقتصادية في آسيا خلال الأزمة بتعديل

إستراتيجياتها التسويقية الوظيفية وفق مايلي:

**2-1- إستراتيجيات المنتج:** قامت المؤسسات الآسيوية بتكليف إستراتيجيات منتجاتها أثناء الأزمة العالمية

وذلك من خلال تقليص عدد المنتجات المسوقة والتي تظهر غير ضرورية في السوق و التي لا تؤثر على أهداف المؤسسة، كما قامت بالتركيز على المنتجات المعمرة.

بفعل الركود يكون الطلب على المنتجات في أدنى المستويات وبالتالي يكلف المؤسسات أكثر ما يمكن إسترداده، من وجهة نظر إقتصادية تقوم المؤسسات بالتخلي عن إنتاج وتسويق بعض المنتجات التي لا يكون الطلب عليها كبير عند أكثر المستهلكين. المستهلكون يتوجهون إلى منتجات ذات طابع منفعي (وظيفي) ويتخلون عن المنتجات التي يغلب عليها الطابع الرمزي والفوري لأنهم أكثر حساسية وحذرا مما كانوا عليه. المؤسسات عليها التكيف مع الظروف البيئية التي تفرضها الأزمة لتجنب هدر موارد وطاقات دون تحقيق جدوى إقتصادية.

عمليا تطرح منتجات جديدة أثناء الأزمات هي فرصة كبيرة أمام المؤسسات للتنوع ولكن الكثير من المؤسسات تهم بالأهداف القصيرة الأجل لتجنب الأزمة. طرح منتجات جديدة في ظروف الأزمة المالية والإقتصادية يكون من أصعب القرارات التسويقية لأنه يجب الجمع بين التخلي عن بعض المنتجات مع تقديم منتجات أخرى مما يتطلب مهارات إدارية وتسويقية عالية لطرح منتجات جديدة ضمن تشكيلة منتجات المؤسسة. المنتجات الجديدة التي يفضل طرحها يجب أن تستجيب لأبعاد وظيفية أكثر مما عليها رمزية، هذا لتغطية الفارق عند سحب بعض المنتجات الرمزية وغير الأساسية في نشاط المؤسسة.

كما أن توفير ضمانات على المنتجات يعد عاملا حاسما في تسويقها أثناء الأوقات العصيبة التي تمر بها المؤسسات، لأن المستهلك حينها يبحث عن جوانب الثقة والضمان و بالتالي تكون المؤسسات أمام فرصة كبيرة لإقناعه بشراء منتجاتها.

**2-2- إستراتيجيات التسعير:** السعر هو العنصر الأول الذي يأخذه المستهلك بعين الإعتبار أثناء الشراء، ولهذا

يجب على المؤسسات أن تفكر في إعادة النظر في الإستراتيجيات التسعيرية الملائمة لبيئتها في كل مرحلة. أهم القرارات التي تبرز في التسعير ترتبط مع مستوى جودة خصائص السلع والخدمات.

تحسين الجودة بتطوير بعض الخصائص المرتبطة بالوظائف والمظهر مع الحفاظ على نفس مستوى الأسعار يظهر مدى ولاء المؤسسة للسوق وبالتالي يكون المستهلكين أكثر ولاء لمنتجات المؤسسة، وتبرز هذه الإستراتيجية كفيلة أثناء الكساد بتحقيق أهداف على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسات التي تملك حصة سوقية ورجحية كبيرة يمكنها أن تغطي تكاليف الجودة الإضافية. المؤسسات التي لديها حصة سوقية صغيرة عليها أن تقوم في أفضل الحالات بتخفيض مستوى الأسعار والقبول بعامش ربح ضئيل مع الحفاظ على نفس مستوى الجودة ما يقودها إلى كسب مستهلكين جدد وتعزيز الحاليين وبالتالي يسمح لها بكسب حصة سوقية كبيرة، ويمكن للتخفيض السعري

أن يكون على شكل تنشيط للمبيعات وبرامج ولاء ضمن الإتصالات. أما تخفيض كلا العاملين يعد من أكبر الأخطاء التسويقية إلا في حالة ما إذا كانت المؤسسة ترغب في التوغل في أسواق جديدة. من المتوقع أن تخفيض السعر ظرفياً يؤدي إلى رفع المبيعات على المدى القصير، بينما يكون التأثير على المدى الطويل على صورة العلامة التجارية. و يجب الإشارة إلى أنه من الصعب أن يقاوم المستهلك رجوع الأسعار إلى سابقها بعد نهاية الأزمة، ويظهر السعر أنه مرتبط بالكثير من عناصر المزيج التسويقي لكي يحقق أداء جيد أثناء الأزمات.

**2-3- إستراتيجيات الإتصال التسويقي:** يجب تكييف الترويج في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية ليس على مستوى تخصيص الميزانية فحسب ولكن على مستوى إختيار أشكال الاتصال التسويقي ومحتوى الرسائل. إذ يجب التركيز على العقلانية في الرسائل الإعلانية وتكثيف العلاقات العامة وتنشيط المبيعات وتدريب رجال البيع هي حلول أثناء الأزمات.

فحسب Ang وزملائه (2000) يجب على المؤسسات أثناء حدوث الأزمات تخفيض جهود الإعلان لتخفيض نفقاتها، لكن المؤسسات التي تحافظ على نفس الميزانية أثناء الركود تحقق ضعف المبيعات وأرباح ترتفع إلى 75% وهو أفضل بكثير من التي تتوقف عن الإنفاق الإعلاني، والعوائد تتحقق عندما تتحسن حالة الإقتصاد.

المستهلك يقوم بالبحث أكثر عن المعلومات في الحالات غير الاعتيادية وبالتالي على المؤسسات توفير معلومات من خلال القنوات الملائمة؛ التي تغطي المستهلكين المستهدفين، و يكون ذلك عن طريق الإتصال التسويقي. وقد يكون الإعلان المطبوع من اللافئات والجرائد أكثر فعالية في الإبلاغ عن خصائص السلع والخدمات. يجب أن تحمل الرسائل محتويات ذات طابع عقلائي للخصائص الوظيفية والنفعية وإستعمال طريقة الإستشارة على عكس التركيز على الرموز في المحتويات والإيحاءات العاطفية وإستعمال النجوم.

إستعمال العلاقات العامة خاصة مع الصحفيين ضرورية في الأزمات الاقتصادية لأن المستهلك يثق كثيرا بالمصادر غير التجارية، وبالتالي على المؤسسة التكيف مع هذا الوضع والسعي وراء كل قنوات غير تجارية مرتبطة بالمستهلك.

تنشيط المبيعات وبرامج الولاء هي أدوات تسمح بجذب المستهلكين ودفعهم إلى الشراء، وذلك إذا كانت المنافع المقدمة تعتمد على تخفيض الأسعار أو تقديم هدايا، بينما المسابقات تكون أقل تفضيلاً لدى المستهلكين أثناء الركود وبالتالي يجب أن تكون أقل تطبيقاً من قبل المؤسسات. الهدف من هذه العمليات ليس فقط دفع المبيعات إلى مستويات قصوى بل حتى أنها تهدف إلى تعزيز علاقة المستهلك بالعلامة التجارية وتعطي لها إنطباع بأنها حاضرة أثناء الأزمة و تراعي قدرته الشرائية.

على المدى القصير يؤثر الركود على كل من ميزانية الترويج والإيجارات في الرسائل والقوى البيعية وإختيار وسائل الاتصال الإعلامي، ومستويات الأثر تختلف بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة، إذ أن مدراء المؤسسات الكبيرة يقومون بتغيير كبير في هذه العناصر<sup>9</sup>.

**2-4- إستراتيجيات التوزيع:** شبكة التوزيع تبقى مهمة لضمان تصريف المنتجات أثناء حدوث الأزمات. لكن ما يمكن تعديله هو وضع منافذ توزيعية جديدة تدعم إقبال المستهلكين مع التخلص من الموزعين الذي لا يمثلون الحد المطلوب من الأرباح. كما يعد التسويق والبيع المباشر أساليب من المحتمل أن تقلص نفقات التوزيع التي تسببها الوسائط في القنوات غير المباشرة.

#### خاتمة:

من خلال دراسة الإستراتيجيات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية نتيجة الإستجابات السلوكية للمستهلكين للأزمات الاقتصادية العالمية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات المقترحة، و المتمثلة فيما يلي:

#### النتائج:

الأزمات العالمية التي تعصف بالنظام الاقتصادي للدول هي مواقف حرجة ليس فقط على المؤشرات التجميعية والمؤسسات المالية، لكن أيضا تقود الأفراد إلى تغيير في توليفة السلع والخدمات وتقود المؤسسات إلى تعديل للإستراتيجيات من أجل ضمان على الأقل بقائها في بيئة الأعمال. من خلال التجربة الآسيوية للأزمة المالية والتجربة الأرجنتينية في الأزمة الاقتصادية تبين أن المستهلكين أثناء الأزمات تنخفض كثيرا ثقتهم في الاقتصاد على عكس المواقف الاعتيادية، ففي مثل هذه الظروف يكون أكثر رشدا وعقلانية في الشراء لأن مداخيله محدودة أو معدومة وبالتالي يؤثر ذلك في قدرته الشرائية فيتوجه إلى المنتجات ذات الأحجام الصغيرة و الأسعار المنخفضة، كما يميل أكثر إلى اقتناء المنتجات المعمرة.

المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق مستوى عالي من الربحية كغاية نهائية لها قد تبدأ تفكر في إعادة تسطير أهدافها، فتبحث عن البقاء أكثر من الربحية في الحالات غير الاعتيادية لأنها مهددة بالزوال أثناء الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. عندما تتأثر المؤسسات بأحد عوامل البيئة الخارجية تلجأ إلى تغيير في الجوانب الإستراتيجية والتشغيلية. عمليا، أثناء ظروف الأزمات العالمية تقوم المؤسسات بالإستجابة للمستهلكين من خلال تعديل إستراتيجيات التسويق، ويظهر ذلك من خلال الإستناد أكثر للموقع الذي تكون فيه قوية وتتخلى عن الموقع السوقي الذي تكون فيه ضعيفة، كما أن عناصر المزيج التسويقي تتأثر بتأثر المستهلك.

**التوصيات المقترحة:** أهم التوصيات التي يمكن الإدلاء بها هي:

- وضع مخطط تسويقي لكافة عناصر المزيج التسويقي يتسم بالمرونة من أجل الإستجابة للمتطلبات المستهلك أثناء الأزمات المستقبلية التي لا يمكن للمؤسسة الحد منها وإنما يمكنها تفاديها.



- توسيع إدارة الأزمات داخل المؤسسات إلى معالجة جوانب الأزمة المالية والاقتصادية لإدارتها بطريقة تسمح بالحفاظ على أداء وبقاء المؤسسة، وذلك من خلال تصميم القرارات المناسبة لمضمون المؤسسة لكي يتم تنفيذها أثناء الأزمات.
- محاولة المؤسسات بناء علاقة وطيدة مع المستهلكين المستهدفين قبل الأزمات بهدف تجنب تحول الزبائن أثناء الأزمات إلى المنافسين بفعل غياب ثقة المعاملة.
- إستيعاب أن زيادة الإنفاق التسويقي أثناء الأزمات الإقتصادية حتى وإن كان لا يحقق نتائج آنية فسيحقق نتائج طويلة الأجل.

### قائمة المراجع و التهميش:

- <sup>1</sup>نادية العقون العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص03.
- <sup>2</sup>فريدكورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مؤتمر دولي حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان بطرابلس، لبنان، يومي 13 و14 مارس (2009)، ص03.
- <sup>3</sup> Lacoste Olivier, Comprendre les crises financières, Eyrolles, Paris-France, 2009, pp42-44
- <sup>4</sup> العقون نادية، مرجع سبق ذكره، صص 113، 114.
- <sup>5</sup>Ang, Swee Hong, Crisis Marketing: A Comparison Across Economic Scenarios, International Business Review, Vol10, 2001, p.265
- <sup>6</sup>Zurawicki Leon &Braidot Nestor, Consumers During Crisis: Responses From the Middle Class in Argentina, Journal of Business Research, Vol58, 2005, pp 11, 12.
- <sup>7</sup> Bulletin de la Banque de France, N°185-2, 3° trimestre (2011), pp.23-29
- <sup>8</sup> Goad G.P, Playing by new rules, Far Eastern Economic Review, May 1999, p 38.
- <sup>9</sup>Shama, Avraham, Marketing Strategies During Recession: A Comparison of Small and Large Firms, Journal of Small Business Management, Vol31, 1993, p69.

اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين البطالة والنفقات الحكومية  
في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

إعداد:

د. بن جلول خالد<sup>1</sup>.

د. فريد حدادة<sup>2</sup>.

ملخص:

هدف البحث الى دراسة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 خلال المدى القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة والانفاق الحكومي، وبينت الدراسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة هذه العلاقة التي تعمل على تعديل الانحرافات التي تحدث في المدى القصير خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين لتعود معدلات البطالة الى قيمها التوازنية والطبيعية ومن النتائج المهمة ايضا ان انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي اكثر منه حقيقي  
الكلمات المفتاحية: البطالة، الانفاق الحكومي، نموذج تصحيح الخطأ.

**Abstract:**

The aim of this study is to study the relationship between the size of government expenditure and unemployment in Algeria during the period 1990-2015 during the short and long term

Using the error correction model methodology, which is an important model in the field of standard modeling Two variables have been used: unemployment rates and government spending ,The study showed that there is a short-term and long-term balance between government expenditure and unemployment rates. This relationship works to adjust the short-term deviations in the long run for a period of one year and two months to bring unemployment rates back to their

<sup>1</sup> أستاذ محاضر "ب" جامعة 8 ماي 1945-قائمة benkhaled267@gmail.com .

<sup>2</sup> أستاذ محاضر "ب" جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف

equilibrium and natural values, Another important result is that the decline in unemployment in Algeria is more formal than real.

**Keywords:** unemployment, government spending, error correction model.

#### مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها من أبرز المشاكل التي عانت ولا زالت تعاني منها الجزائر حيث عرفت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة تجاوزت حدود 30% في بعض الاحيان وبعض الازمات، والبطالة ظاهرة مقلقة وذلك لأثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد ولقد عملت الجزائر على التخفيف من حدتها متبعة في ذلك سياسة مالية توسعية قائمة على الرفع من حجم الانفاق العام وهذا حسب ما ينص عليه المذهب الكينزي الذي يؤكد على أهمية الانفاق العام في التقليل من معدلات البطالة نظرا لكون الانفاق العام محفزا للاقتصاد الوطني مما يعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي في اغلب الأحيان الى زيادة الاستثمار وامتصاص البطالة.

من خلال هذا حاولنا خلال هذه الدراسة تحديد الاجابة الدقيقة والشاملة للتساؤل التالي:

الى أي مدى يمكن أن تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بحجم النفقات العامة خلال المدى الطويل والقصير؟

ولقد قامت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- هناك سياسة مالية توسعية في الجزائر هدفها تحسين الوضع الاجتماعي والتقليل من البطالة.
  - هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر.
- أما عن أهمية الموضوع فقد تمثلت في أهمية مشكلة البطالة وعلاجها وذلك لخطورتها على الفرد والمجتمع ومن ناحية أخرى فان أهمية الموضوع تتجلى كذلك في حجم الانفاق الحكومي الذي تنفقه الجزائر في سبيل الرفع من مستويات التشغيل.

ولقد كان الهدف من الدراسة هو:

- التحليل النظري والقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ومدى تأثير حجم الانفاق الحكومي عليها.
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق أهدافها.
- اختبار العلاقة القائمة بين معدلات البطالة وحجم الانفاق الحكومي في الجزائر.

## المحور الأول: العلاقة النظرية بين البطالة والانفاق الحكومي

### أولاً: مفاهيم حول ظاهرة البطالة

يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب وهذا عند مستوى أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الاشخاص موافقين على العمل<sup>1</sup>.

كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنها عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 59 سنة الراغبين في العمل وفق الأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه لكي يحتسب أي فرد ضمن فئة العاطلين حسب منظمة العمل الدولية لابد من توفر فيه مجموعة من الشروط وهي أن يكون:

- ينتمي إلى الفئة العمرية المحددة.
- مستعد وقادر على العمل في حالة وجوده.
- يبحث عنه من خلال القيام بالإجراءات اللازمة لذلك من التسجيل في مكاتب التشغيل والاطلاع على الجرائد والمجالات..... الخ.

أما بالنسبة لحالة الجزائر فتعرف البطالة وهذا حسب ما يعتمده الديون الوطني للإحصائيات بصفته المخول له بإعداد الاحصائيات حولها؛ كل شخص يتراوح سنه ما بين 15 و 64 سنة ولا يملك عملاً أثناء اجراء التحقيق الاحصائي ويكون في حالة بحث عن عمل<sup>3</sup>.

وللبطالة عدة أنواع وتصنيفات تختلف حسب سبب البطالة ومصدرها ومن أهم هذه الأنواع نجد مايلي<sup>4</sup>:

**1- البطالة الاجبارية (السافرة):** وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد ولا يجدونه.

**2- البطالة المقنعة (المستترة):** وهي حالة وجود عدد كبير من العاملين والذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك في مستوى الخدمة المقدمة أو في الانتاجية الكلية للمؤسسة وينتشر هذا النوع من البطالة بصورة خاصة في مؤسسات القطاع العام.

**3- البطالة الهيكلية:** ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مما يؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات ومؤهلات الباحثين عن العمل.

**4- البطالة الاحتكاكية:** وهم الأفراد القادرين عن العمل ويبحثون عنه لأول مرة أو يبحثون عن منصب عمل من منصبهم السابق في الوقت التي توجد فيه هذه المناصب التي تناسبهم الا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفته بها وبمكان تواجدها.

غير أن هذا النوع من البطالة أصبح محدود وأن وجد فهو لفترة قصيرة وهذا بسبب تطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

**5- البطالة الموسمية:** وهي تشير إلى الأفراد الذين تتوفر لديهم مناصب عمل في مواسم معينة دون أخرى بالإضافة إلى الذين يعملون ساعات عمل أقل من الساعات العمل المعتادة.

وتعمل معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على تحديد معدل البطالة بصفة دورية ومنتظمة قد تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك لما له من أهمية باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن محاربة البطالة والقضاء عليها دون تحديد معدلها وطبيعتها وأماكن تواجدها.

وعادة ما يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في المجتمع (الفئة النشطة) عند فترة زمنية معينة وفق الصيغة التالية<sup>5</sup>:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{الفئة النشطة}) * 100$$

ويقصد بالفئة النشطة الأفراد في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

ولقد لاقت هذه الطريقة وهذه الصيغة المعتمدة العديد من الانتقادات نظرا لبسطة الشديدة وعدم دقتها الا أنها بقيت الصيغة المعتمدة عند جميع الدول وكذا المنظمة العمل الدولية.

#### ثانيا: مفاهيم حول الانفاق الحكومي:

بقصد بالإنفاق العام كل المبالغ النقدية التي يقوم بصرفها شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة ومنه نجد أن النفقات العامة<sup>6</sup>، تقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي<sup>7</sup>:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** أي لا يمكن اعتبار ماتنفقة الدولة من نفقات غير نقدية (عينية) نفقات عامة حيث لا بد من تأخذ شكل نقود .

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: حيث لا يمكن اعتبار المبالغ المنفقة في سبيل تحقيق المنافع العامة نفقات عامة الا اذا كانت صادرة من طرف شخص عام وهي الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات العامة.
- النفقة العامة تهدف الى تحقيق نفع عام: حيث أن الهدف الأساسي والوحيد للنفقة العامة هو اشباع وتحقيق الحاجات العامة وهذا يعني أنه لا يمكن ادراج ضمن النفقات العامة كل النفقات التي تستهدف تحقيق مصلحة خاصة لفرد أو مجموعة من الأفراد.

وتتنوع النفقات العامة الى مجموعة من الأنواع وهذا حسب عدة تقسيمات والتي نجد من بينها التقسيم على أساس التأثير على القوة الشرائية حيث تقسم النفقات العامة الى<sup>8</sup>:

- نفقات حقيقية: ويقصد بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات العامة وتؤدي النفقات الحقيقية الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني ومن امثلتها صرف الأموال على الأجور ورواتب العاملين وكذلك تجهيز الادارات لسير العمل... الخ.
- النفقات التحويلية: وتتمثل في تحويل مبالغ نقدية من فئة الى فئة أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني بل تؤدي الى اعادة توزيعه وتنقسم هذه النفقات بدورها الى نفقات تحويلية اقتصادية (الاعانات)، نفقات تحويلية اجتماعية (التأمينات الاجتماعية) ونفقات تحويلية مالية (اقساط وفوائد الدين العام).

كما تقسم كذلك حسب معيار التكرار والدورية الى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وقد استخدم هذا التقسيم لتبرير اللجوء الى الموارد غير عادية لتمويل النفقات.

وتقسم كذلك حسب المعيار الوظيفي الى نفقات ادارية، نفقات اقتصادية و نفقات اجتماعية وهذا حسب الوظيفة التي سوف تؤديها النفقة.

### ثالثا: اليات تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة:

يعتبر كل من رفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة من بين الأهداف الأساسية للسياسة المالية والتي تقوم بتحقيق هذا الهدف باستخدام مجموعة من الأدوات والتي من بينها الانفاق الحكومي، حيث يشير الاقتصادي كينز في هذه الصدد الى ضرورة توجيه النفقات العامة لعلاج ازمت الدول ولو كان ذلك بالقيام بحفر الخنادق ثم ردمها اذ يرى كينز ان حجم العمالة يعتمد على حركة الطلب وتوصل الى فكرة امكانية حدوث بطالة اجبارية في

نظام الرأسمالية كنتيجة للعيوب الداخلية في نظام المزاخمة الحرة كما بين كينز أن نقص الطلب يجب أن يعوض من خلال سياسة اقتصادية مناسبة تطبقها الدولة ويتخللها توسيع انفاق الدولة نفسها بهدف تعويض الطلب الخاص. ان الانفاق العام لا يؤدي الى الحد من البطالة فحسب وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشرة وذلك لأن توفير العمل يتيح توفير الأجور وبالتالي زيادة الاستهلاك مما يعمل على زيادة الناتج والحد من الازمات الاقتصادية<sup>9</sup>.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلا بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها تعتبر من أجمع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية<sup>10</sup>.

يضاف الى ما سبق ان السياسة المالية وخاصة في الدول النامية تساهم في تكوين رأس المال من خلال زيادة معدله عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ أشكال متعددة مثل مشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من أجل توفير فرص العمل خاصة وأن القطاع الخاص في هذه المراحل يحجم عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع

العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز أهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي.

ومن جانب آخر فان ظروف الدول النامية لاتسمح بأن كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي عبر التأثير بالميل للاستثمار ولكونها ضعيفة أصلاً بسبب انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لمعدل الفائدة، فعليه فان السياسة المالية تؤثر في ربحية رأس المال وقد تكون آثارها مشجعة لرأس المال الخاص والعكس صحيح<sup>11</sup>.

### المحور الثاني: تحليل تطور البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

#### أولاً: تطور حجم الانفاق الحكومي في الجزائر

إن القراءة الأولية لتطور حجم الانفاق في الجزائر تعطينا صورة لمدى ارتباط ارتفاع هذا الأخير بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر، وبصفة عامة يمكننا القول أن حجم الانفاق في الجزائر هو في حالة ارتفاع مستمر منذ بداية فترة الدراسة الى نهايتها باستثناء سنة 2013 اين انخفض حجم الانفاق بنسبة - 14,65% عن سنة 2012.

فلقد عرف حجم الانفاق الحكومي في الجزائر وخاصة خلال فترة التسعينات ارتفاعات كبيرة وصلت الى مايقارب الضعف حيث نجده انتقل من 212.10 مليار دينار سنة 1991 الى قيمة 420.13 مليار دينار في السنة الموالية محققة نسبة ارتفاع قدرت ب 98.08% . وتعتبر أكبر معدل زيادة عرفه حجم الانفاق الحكومي طيلة فترة الدراسة وقدر حجم الزيادة خلال فترة التسعينيات ب 27% وهذا يدل على السياسة الإنفاقية التوسعية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة في ظل التوجه الاشتراكي الذي كانت تتبعه الجزائر وهذا رغم انخفاض القدرة التمويلية للخرينة العمومية نتيجة انهيار اسعار المحروقات بعد أزمة 1986 مما أجبر السلطات الجزائرية على اللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وذلك لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989-1990) وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1992) ونظر لكونهما لم يفلحا في اخراج الجزائر من أزمة انخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات لجأت الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1995) وهذا لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري مما أجبر الجزائر على تبني سياسة اقتصاد السوق وما رافقها من تطبيق لسياسات واجراءات صارمة في سبيل التخفيض من ارتفاع حجم النفقات العامة.



أما خلال الفترة الثانية من الدراسة وابتداء من سنة 2000 والتي تعتبر نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائر وهذا راجع للوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والتي كانت نتيجة حتمية لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، فلقد ارتفع حجم الانفاق بنسبة 14.46% خلال الفترة (2000-2015) حيث وبعد أن قدر حجم الانفاق بـ 1178.09 مليار دينار سنة 2000 انتقل الى 7656.33 مليار دينار سنة 2015 وعرفت هذه الفترة أكبر نسبة ارتفاع ونمو في الانفاق الحكومي سنة 2008 و سنة 2011 حيث قاربت نسبة النمو 32%.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع حجم الانفاق الحكومي للسياسة التوسعية التي اتبعتها الجزائر وهذا لمحاولة علاج اثار أزمة انخفاض أسعار البترول خلال فترة التسعينات والتي القت بظلالها على الوضع الاجتماعي خاصة وهذا في ظل الاجراءات الصارمة المنصوص عنها من طرف الصندوق النقد الدولي والتي رفعت من معدلات التضخم والبطالة والفقر..... الخ

فلقد خصصت السلطات الجزائرية مبالغ ضخمة لتنفيذ مخططات التنمية متمثلة في ثلاث برامج متعاقبة ابتداء من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار تلاه مباشرة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي بلغت ميزانيته 4202.7 مليار دينار أما البرنامج الثالث فقد سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وكان غلافه المالي يقدر بـ 21214 مليار دينار.

#### الجدول رقم (01): تطور حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2015 الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1995	1998	1999	2000	2004
حجم الانفاق الحكومي	136,50	212,10	420,13	659,59	875,65	961,59	1178,09	1869,70
السنة	2006	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الانفاق الحكومي	2529,20	4191,00	4246,60	5853,60	7058,17	6024,13	6995,77	7656,33

المصدر: - 1990--2009: احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- 2011-2015: احصائيات وزارة المالية

#### ثانيا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

1) الفترة الأولى: 1990-1999: من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تزايدت بما يقارب 20% منذ بداية الفترة إلى نهايتها فبعد أن سجلت نسبة تقدر بـ 25% سنة 1990 لم تعرف تراجعاً أبداً إلى نهاية التسعينات أين بلغت أعلى

نسبة لها بقيمة **29.30%** سنة **1999** باستثناء الانخفاض المسجل سنة **1993** أين سجلت نسبة **23.15%** إلا أنها عاودت الارتفاع مباشرة في السنة الموالية وقدرت نسبتها بـ **24,36%** إن هذا الارتفاع المتزايد الذي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات بداية من سنة **1986** مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية والحد من قدرتها على ايجاد وتوفير مناصب شغل جديدة ومن جهة أخرى فقد أدت النتائج السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الصندوق النقد الدولي التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث عملت على خصخصة المؤسسات الأمر الذي نجم عنه غلق وتصفية أكثر من **1000** مؤسسة عمومية وتسيير ما يزيد عن **500** ألف عامل<sup>12</sup>.

### الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة(%)	25,00	25,00	27,00	23,15	24,36	28,10	27,99	28,00	28,00	29,30

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

(2) الفترة الثانية: **2000-2015**: عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة تراجعاً محسوساً فبعد أن بلغت نسبتها **27.30%** سنة **2001** منخفضة بدرجتين عن سنة **2000** عرفت انخفاضاً تدريجياً خلال طول الفترة حيث سجلت نسبة **10%** لأول مرة سنة **2010** لتستمر في الانخفاض وبنسب متناقصة في السنوات الموالية حيث سجلت معدل برقم واحد سنة **2013** أين بلغت نسبة البطالة **9.8%** غير أنها عرفت بعد ذلك انعكاس في اتجاه التطور لتبدأ النسب المسجلة تعرف ارتفاعاً ولكن بقيم متدنية.

إن هذا التراجع في معدلات البطالة كان نتيجة حتمية لسياسة التوسع في الانفاق التي اتبعتها الجزائر ابتداء من سنة **2001** من خلال مخططات التنمية حيث عملت على استحداث حوالي **720** منصب عمل منها **400** منصب دائم

إن هذا الانخفاض في معدلات البطالة يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وهذا بسبب اعتماد سياسات التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص مما يخلق نوع من البطالة المقنعة، بالإضافة إلى سياسة التوظيف عن طريق عقود ماقبل التشغيل وعقود الإدماج والأيادي البيضاء ومناصب الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة.

غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من سنة **2014** يوحي ببداية مرحلة جديدة لمستويات البطالة التي يمكن أن تسجل معدلات خطيرة ومتجاوزة الحدود المقبولة وهذا في ظل التزام الجزائر باتباع سياسات التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي.

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة(%)	29,50	27,30	25,70	23,70	17,70	15,30	12,30	13,80	11,30
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
معدل البطالة(%)	10,20	10,00	10,00	11,00	9,80	10,60	11,20		

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

المحور الثالث: تقدير أثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر

أولا: منهجية ونموذج الدراسة:

بغرض دراسة وتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة تم صياغة

النموذج كالتالي:

$$chom = f(Dep,)$$

حيث يمثل المتغير (chom) معدلات البطالة بينما يرمز المتغير (dep) لحجم الانفاق الحكومي.

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (ECM) والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الاثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث أن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دراسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

وتنطلق هذه الدراسة من تقدير العلاقة في المدى الطويل ومن ثم تقدير العلاقة في المدى القصير حيث يتم إضافة بواقي النموذج المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل في النموذج المقدر في المدى القصير؛ والتي تعتبر معلمتها عن مدى التصحيح والتعديل الذي يمكن أن يحدث لقيم المتغير التابع للحصول على القيم التوازنية.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة:

1. دراسة استقرارية المتغيرات:

الجدول رقم (03) : ملخص نتائج اختبار *ADF* لدراسة استقرارية المتغيرات

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.85

القرار	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-6.13	1	0.55	-2.02	4	<i>Dep</i>
مستقرة عند الفرق الأول	0.02	-3.89	0	0.14	-3.04	5	<i>Chom</i>

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.8*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (03) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم امكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في 95% من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2. اختبار علاقة التكامل المشترك: بمأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فبعد التأكد من درجة تأخير النموذج حيث نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (1) أي سنة.

ومن خلال النتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقتي تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم احصائية الأثر أكبر من قيمة احصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تتعد عن بعضها البعض كثير في المدى الطويل بل تسلك سلوك مشابها.

3. تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.2708	0.01168	23.1853	00.0000
Dep	-2.794754	3.33136	-8.38921	0.0000
R-squared	0.7457	F-statistic		70.3789
Durbin-Watson stat	2.024976	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	t(إحصائية )	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.009	4.4239	القيم المحسوبة		
	-4.394309	1%		القيم الجدولية
	-3.612198	5%		
	-3.243078	10%		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2( Statistic =3.703044 (0.4499)				
Jarque-Bera normality test ( JB( Statistic = 1.7579 (0.41520)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.Awhite -statistic=2.2598(0.127)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج 8.eviews

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا واحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي **0.74** مما يعني أن تغيرات حجم الانفاق الحكومي تفسر ما يعادل **74%** من تغيرات معدلات البطالة، كما أن معاملات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى معنوية **5%** وذلك أن قيمة احصائية ستودنت أقل من القيمة الجدولية، وكذلك نلاحظ معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار فيشر حيث نجد أن مستوى المعنوية أقل من **0.05**، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون.

إلا أن هذه الاختبارات لا تعتبر كافية لدى نقوم بإجراء الاختبارات من الدرجة الثانية والمتمثلة في كل من:

أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (04) نجد أن الاحتمال أكبر من (**0.05**) ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب. اختبار ثبات (تجانس) التباين: باستخدام اختبار *white* الموضحة في الجدول رقم (04) نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية (**0.05**).

ج. اختبار استقرارية البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الموضحة نتائجه في الجدول رقم (04) نجد الاحتمال يساوي (**0.002**) أقل من (**0.05**) ومنه يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اختبار جاك بير يمكن القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج قد توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ليكون مقبولا، حيث نلاحظ من خلال معادلة النموذج أنه هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة حيث زيادة الانفاق بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر ب (2.79) وحدة.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ  $VECM$ : إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

يتم تقدير النموذج في المدى القصير من خلال إدراج البواقي المتحصل عليها من تقدير النموذج في المدى الطويل كمتغيرة مستقلة بفترة ابطاء واحدة ويرمز لها بالرمز  $(ECT_{t-1})$  وتسمى بحد تصحيح الخطأ، حيث ظهورها في النموذج يعكس فرضية أن معدلات البطالة في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى الطويل حيث يمثل حد تصحيح الخطأ معلمة تصحيح القيم الفعلية لمعدلات البطالة باتجاه القيمة التوازنية من فترة إلى أخرى وتحديدًا تقيس نسبة اختلال والتوازن في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية.

وبعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (5): نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ect(-1)	0.8441-	0.13844	-6.09780	00.000
C	0.2663	0.007788	34.1934	00.000
Dep	3.963	2.213293	-11.44683	00.000
R-squared	0.9044	F-statistic		104.1605
Durbin-Watson stat	1.8217	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاختمال	t(إحصائية )	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		القيم الجدولية
0.01	-4.362	القيم المحسوبة		
	-4.394309	1%		
	-3.612198	5%		
	-3.243078	10%		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2( Statistic =0.1088 (0.8974)				
Jarque-Bera normality test ( JB( Statistic = 1.4510 (0.4840)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.Awhite -statistic=2.0727 (0.113)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8

من الجدول السابق والذي يوضح نتائج تقدير النموذج قصير المدى نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ  $(-1) ECT$  معنوية وسالبة حيث أن الاحتمال المقابل لها يساوي الصفر هو أقل من  $0.05$  وكذلك معامل الانفاق الحكومي له معنوية احصائية كذلك ويشير الى العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة، وتدل

القيمة العالية لمعامل التحديد والتي تساوي (0.90) أن 90% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تكون ناتجة عن تغيرات حجم الانفاق الحكومي، كما يمكننا القول بأن النموذج لايعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا حسب مايشير اليه اختبار دارين واتسن.

وعموما نجد أن النموذج مقبول من كافة النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية وذلك حسب ماتشير اليه الاختبارات التي تمت على النموذج المقدر حيث تحقق لنا توفر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي بالإضافة الى تجانس البواقي حسب اختبار whit وكذلك خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وهذا حسب اختبار  $lm$  test حيث كانت كل الاحتمالات المقابلة لهذه الاختبارات اكبر من مستوى المعنوية 0.05.

التحليل الاقتصادي للنموذج:

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي قدرت قيمتها (-0.8441) الى أن معدلات البطالة تصحح وتعديل من قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر ب (84.4%) والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (84.4%) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف معدلات البطالة في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (84.4%) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات البطالة تستغرق مايقارب من سنة وشهرين لكي تصل الى قيمتها التوازنية.

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول بأن حدوث صدمة بوحدة واحدة في حجم الانفاق الحكومي سيعمل على التأثير على معدلات البطالة وهذا التأثير سوف يدوم لمدة سنة وشهرين ليتعود معدلات البطالة الى وضعها التوازني وطبيعي.

أما عن المرونات فنلاحظ أن التأثير يختلف من المدى القصير الى المدى الطويل حيث أن تغير حجم الانفاق بوحدة واحدة سيرافقه تغير في معدلات البطالة ب 2.79 وحدة عكس الاتجاه ويستمر هذا التأثير في الزيادة حتى المدى الطويل الى أن يصل الى 3.96 وحدة، ومنه نجد أن التأثير في المدى الطويل اكبر من التأثير في المدى القصير هذا يدل على مدى اعتماد سياسات مكافحة البطالة والتقليل من معدلاتها على حجم الانفاق الحكومي وذلك من خلال:

- الضغط على القطاع العام لاستقطاب أعداد كبيرة من العمال وهذا على حساب القطاع الخاص الذي تقل مساهمته في قطاع التشغيل.

• البرامج التي تعتمد عليها الجزائر في سبيل توفير مناصب عمل والمتمثلة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في أغلبها فاشلة وانهارت لعدة أسباب مما جعل بالدولة وللحفاظ على السلم الاجتماعي عدم متابعة أصحابها في استرداد المبالغ التي تم اقراضهم اياها مما ادى الى هدر مبالغ ضخمة من الانفاق الحكومي دون مقابل.

#### خلاصة واستنتاجات:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر المقلقة لحكومات الدول حيث تعمل كل الحكومات على التقليل من حدتها ومعالجتها ولقد عرفت الجزائر ارتفاعا لمعدلات البطالة وخاصة خلال فترة التسعينيات حيث برزت مشكلة البطالة كأحد أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات التعديل الهيكلي التي قامت على خصوصية المؤسسات وتسريح العمال الآن الجزائر اتخذت جملة من الاجراءات والسياسات وخاصة بداية من الالفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع وانتعاش أسعار البترول في السوق الدولية ولقد كان لهذه السياسات آثار بارزة على سوق العمل حيث انخفضت معدلات البطالة وبشكل كبير جدا غير أن ما يؤخذ على هذا الانخفاض بأنه انخفاض شكلي فقط فهو قائم بالأساس على مناصب العمل المؤقت ومنخفضة الاجر.

اظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسي بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تعمل النفقات الحكومي خاصة الموجه للاستثمار على توفير مناصب الشغل واستقطاب أعداد جديدة من العاملين، فبالنسبة للجزائر فقد كان هذا التأثير على المدى القصير ومستمر على المدى الطويل وهو ما يؤكد فرضية الاعتماد الشبه مطلق في محاربة البطالة على الانفاق الحكومي وذلك من خلال رفع القدرة الاستيعابية للقطاع العام بالإضافة الى برامج المعتمدة من طرف هيئات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستنزف مبالغ ضخمة في سبيل اقراضها للمستثمرين.

غير أن مشكل الاعتماد على الانفاق العام في مكافحة البطالة فيه مخاطرة كبيرة وخاصة لحالة الجزائر والتي تعتبر جل مواردها من الايرادات النفطية والتي تتميز بالتذبذب والانحيار أحيانا مثلما مرت به الجزائر خلال أزمة 1986 وتمر به الآن بعد الانحيار الذي حدث في 2015، وهو ما يوجب التفكير الجدي في تنوع مصادر تمويل الانفاق العام وهذا تفاديا لتوقف المشاريع والمؤسسات والتي بدورها سوف تؤثر على العمال ومعدلات البطالة.

#### الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup> بلقاسم بلعباس، (2006): تحليل البطالة، مجلة جسر، التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الخامسة، العدد 58، ص2.



- <sup>2</sup> عماد الدين المصباح، (2008): العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، الملتقى الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17-18 مارس 2008. ص3
- <sup>3</sup> دحماني محمد ادريوش، (2013): اشكالية البطالة في الجزائر - محاولة للتحليل-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، ص33
- <sup>4</sup> سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، (2014): أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر -2001/2014، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ما بين 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص-ص 3-4.
- <sup>5</sup> عقون سليم، (2010): قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص-ص 4-6.
- <sup>6</sup> علي سيف علي المزروعى، الياس نجمة، لثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي حالة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-1005، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد1، 2012، ص 615.
- <sup>7</sup> بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013 ص4.
- <sup>8</sup> بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص-ص 39-41.
- <sup>9</sup> بن صلاح عبد القادر الصالحى، دور الدولة الانفاقي في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية، كلية بغداد، المجلد23، العدد2، 2003، ص279
- <sup>10</sup> مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2015، ص-ص 26-27.
- <sup>11</sup> محمد عبد الصالح، محمد سلمان جاسم، اثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 18، 2015، ص 222.
- <sup>12</sup> الطاهر جليط، (2016): دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ص208.

## دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة

إعداد:

د. بن منصور الهام<sup>1</sup>

## الملخص:

نتيجة لما حملته الألفية الثالثة من صور ونماذج مختلفة من صيغ العمل الإداري والصراع من أجل الهيمنة والسيطرة على مختلف المجالات هذا فضلا عن العولمة وما جاءت به بين طياتها من تغييرات جذرية في كل الميادين. ومن هذا المنطلق إزدادت الحاجة إلى اعتماد أساليب علمية متطورة لترشيد القرار الإداري لكي ينسجم مع ما هو مطروح من تحديات، إضافة الى بروز ضرورة ملحة لتنمية مهارات المديرين والمدراء في مختلف المستويات الإدارية بالإتجاهات الحديثة والممارسات المعتمدة على تملك مهارات علوم الإدارة والأساليب الكمية التي تساعد على الاعتماد على المعلومات الكمية القابلة للقياس والمدعمة للحقائق التي تستفيد من قوة النماذج الإحصائية والرياضية في التحليل دون تحيز في التوصل إلى القرار الأمثل. وعليه سنحاول من خلال بحثنا لقاء الضوء على اهم المفاهيم والمعارف الاساسية للأساليب الكمية وما تتطلبها أي الشروط الواجب توفرها للقيام بالوظيفة الصحيحة وهي اتخاذ القرارات الناجحة لبلوغ أهداف المؤسسة، إضافة الى التعرض الى المعوقات التي تقف في وجه هذه الاخيرة لمحاولة إيجاد حلول لها.

**الكلمات المفتاحية:** الأساليب الكمية، الأهمية، المتطلبات، المعوقات، المؤسسة.

**Abstract :**

As a result of the third millennium of his pictures and different models of administrative work formats and the struggle for hegemony and control of the various areas of this as well as globalization and brought him fraught with radical changes in all fields.

In this sense , the more need for the adoption of modern scientific techniques to streamline the administrative decision to be consistent with what is subtracted from the challenges , in addition to the emergence of an urgent need for the development of managers and managers ' skills in the various administrative levels of modern trends and practices adopted to own management science skills and quantitative methods that help accreditation quantitative information on the measurable and supported by the facts that take advantage of the power of

<sup>1</sup> دكتوراه، تخصص مؤسسة ومالية، جامعة تلمسان، Benmansour.ilham@yahoo.fr

statistical and mathematical models in the analysis without bias to reach an optimal decision .

Accordingly, we'll try through our research shed light on the most important concepts and basic knowledge of quantitative methods and requirements of any conditions that should be available to do the right job and is making successful decisions to achieve the goals of the institution, in addition to the exposure to the obstacles that stand in the face of the latter to try to find solutions.

**Key words:** Quantitative Methods , importance , requirements, constraints ,entreprise.

#### مقدمة:

إن من ابرز و أهم عوامل نجاح اي مؤسسة مهما كان نوعها، إجادة صنع القرارات واتخاذها في الوقت المناسب وتحقيق هذه المعادلة ليس لأمر الهين إذ تحتاج إلى دراسة ووعي وتفكير عميق خاصة وأن القرارات في المؤسسة مرتبطة بجميع أنشطتها وعناصر العملية التسييرية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة، فهي لا تقتصر على عامل دون غيره أو مستوى إداري دون سواه.

تعدّ عملية صنع القرارات عملية ديناميكية تشكل المحور الرئيسي لوظائف التسيير على مختلف مستوياتها التي يتم بمقتضاها البحث في المشكلة وتقديم أفضل الحلول وأنسبها من بين البدائل المتاحة والهادفة لحل هذه المشكلة . ويرى "طومسون وتودين" أنه وإن كان الاختيار بين البدائل يبدو اية المطاف في صنع القرار إلا أن مفهوم صنع القرار ليس مقتصرًا على الاختيار النهائي بل إنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار، وبذلك فإن التركيز على اختيار البديل المناسب من بين البدائل المطروحة يعطي تصورا خاطئًا لعملية صنع القرار كونه يتجاهل المراحل التي سبقته والتي تضمنت مجهودًا وإعدادًا للوصول إليه، أي أن صنع وإختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين<sup>1</sup>.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية:

#### الإشكالية المطروحة :

❖ ما مدى مساهمة الأساليب الكمية في صنع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة؟

ومن التساؤل الرئيسي يقودنا البحث إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية الذكر:

#### الأسئلة الفرعية:

- ما أهم الاساليب الكمية المعتمدة في المؤسسات الجزائرية ؟
- ما مدى إهتمام المسؤولين بتطوير الاساليب الكمية بمؤسساتهم لمواجهة المنافسة السوقية ؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة الاساليب الكمية و اتخاذ القرارات النموذجية بالمؤسسة وبذلك تحقيق اهدافها ؟

**فرضيات البحث:**

لقد قمنا صياغة فرضية رئيسية مفادها:

- ❖ يوجد علاقة ارتباط بين اعتماد الاساليب الكمية في المؤسسة و نجاحها باتخاذ أهم القرارات الاستراتيجية من طرف مسيرها.

**محاور الدراسة:**

ولأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية فإن ورقتنا البحثية قد إنطوت على الأقسام التالية:

- القسم الأول: مفاهيم اساسية حول الاساليب الكمية لاتخاذ القرار
- القسم الثاني: تحديد الاساليب الكمية لاتخاذ القرارات الادارية.
- القسم الثالث: اهمية تطبيق الاساليب الكمية بالمؤسسة والعراقيل التي تواجهها.

**منهجية البحث:**

إن المنهج الذي إرتكزنا عليه في هذه الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتباره المنهج الأنسب لمعالجة هذا الموضوع، حيث عملنا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالموضوع، ثم قمنا بتحليلها بشكل دقيق للتوصل إلى إجابات منطقية و علمية حول الموضوع محل دراستنا.

**أهداف البحث:**

تمثلت أهم الغايات التي رمينا إليها من خلال بحثنا في التالي:

- توفير لكل من الطلبة والمهتمين وصناع القرار مصدرا للمعلومات لا يقتصر على الجانب العلمي فحسب ،بل يتعدى إلى اعتماده كقاعدة لاعتماد الاساليب الكمية في المؤسسة كضرورة حتمية لنجاحها وبلوغ اهدافها.
- لفت الانتباه إلى أهمية التفاعل بين الاساليب الكمية في المؤسسة و اتخاذ القرارات النموذجية الصحيحة.
- وصف المسير الذي يهمل تطوير الاساليب الكمية في عمله بالمسير التقليدي الذي يعيش وراء أصوار مؤسسته وليس بالقائد الإستراتيجي الذي يعرف ما يحيط بها من قوى تنافسية لا بد من إيجاد حلول لها وعدم تجاهلها.
- مواجهة المنافسة المتفاقمة في السنوات الأخيرة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية يتطلب إعطاء الأهمية الاساليب الكمية والعمل على تطويرها.

**1- مفاهيم اساسية حول الاساليب الكمية لاتخاذ القرار:****1-1- تعريف الاساليب الكمية:**

✓ هي "مجموعة الطرق والصيغ والمعدات والنماذج التي تساعد في حل المشكلات على أساس عقلائي"<sup>2</sup>

كما يمكن تعريفها على النحو التالي:

✓ هي "استخدام الأساليب العلمية لحل المعضلات المعقدة في إدارة أنظمة كبيرة من القوى العاملة ، المعدات ، المواد أولية ، الأموال في المصانع والمؤسسات الحكومية وفي القوات المسلحة"<sup>3</sup>

✓ هي "مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة ... والمفروض توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة. كما يمكن تعريفها أيضا بأنها النماذج الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم تنظيم كافة مفردات المشكلة الإدارية أو الاقتصادية والتعبير عنها بعلاقات رياضية ...<sup>4</sup>.

## 1-2- نشأة وتطور الأساليب الكمية:

لقد استخدمت الوسائل الرياضية في حل المشاكل منذ آلاف السنين، لكن الاستخدام الرسمي والتطبيق الفعال لطرق التحليل الكمي هو من نتاج القرن العشرين فقد بدأت ثورة الإدارة العلمية في أوائل القرن العشرين بقيام بوضع الأسس العلمية لاستخدام (F. Taylor) ف. تايلور الطرق الكمية في الإدارة. ولكن أظهرت الاستخدامات الحديثة المتطورة للطرق الكمية أنها، وبصفة عامة، قد ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية عند قيام تشكيلات للفرق لمواجهة المشاكل الإستراتيجية والتنظيمية التي كانت تواجه العسكريين فتشكلت هذه الفرق من المتخصصين. فهذه الفرق كانت تشمل متخصصين في الرياضيات، الهندسة، والعلوم السلوكية، بحيث انضمت كل هذه العناصر للعمل معا على حل المشكلات الأكثر شيوعا من خلال تطبيقات للطرق العلمية، وبعد انتهاء الحرب استمر كثيرا من أعضاء هذه الفرق في بحثهم التي قامت على أساس استخدام الطرق الكمية في اتخاذ القرار. كما حدثت أيضا بعض التطورات إبان الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى نمو وكثرة استخدام الطرق الكمية في بعض التطبيقات غير العسكرية لبحوث العمليات، تاريخ بحوث العمليات إلى غاية سنوات السبعينات إلى ثلاثة مراحل:

1- خلال زمن الرواد الذي قاده بلاكيت (Blacket) سنوات الحرب العالمية الثانية.

2- العصر الذهبي لسنوات الخمسينات والستينات والتي شهدت في نفس الوقت تطورات نظرية مهمة وانتشار بحوث العمليات في عدة منظمات من خلال مجموعات داخلية أو شركات استشارة.

3- الأزمة ثم الانحدار ابتداء من نهاية سنوات الستينات التي شهدت الاختفاء التدريجي لشركات الاستشارة ومجموعات بحوث العمليات وقطية متنامية بين التطورات النظرية والتطبيقات.

أنه بحلول سنوات الثمانينات بدأت الفجوة بين النظرية والتطبيق تتقلص وبدأت تطبيقات ناجحة لبحوث العمليات وعلم الإدارة في النمو بصورة كبيرة جدا وذلك راجع لعدد من الأسباب أهمها: توافر أجهزة الحواسيب المادية والبرمجية بأدنى تكلفة، توافر الكثير من البيانات الملائمة والمناسبة، وتوافر الأفراد المدربين على أساليب بحوث العمليات وعلم الإدارة، والاستمرار في التعاون العلمي بين الأكاديميين والمؤسسات الصناعية.

أنه بعد سنوات السبعينات فإن التطور والاستخدام الواسع للحاسوب ونظم المعلومات الإدارية أعاد تشكيل كل هذه التقنيات لأنه كان يجب تحليل كميات كبيرة من البيانات لاتخاذ القرار في المنظمات، كما أصبحت أدوات تحسين الجودة مثل إدارة الجودة الشاملة تتمتع بشعبية (CQI) والتحسين المستمر للجودة (TQM) كبيرة في

سنوات الثمانينات والتسعينات، ثم أتت إدارة وتقنيات، سلاسل التوريد، تحسين الإنتاجية وبالخصوص إعادة الهندسة.

حيث أصبح بعد الـ 25 سنة الأخيرة من الممكن حل العديد من مشكلات الأمثلة بأكثر سرعة وهذا نتيجة تحسن لغة الحاسب الآلي والخوارزميات اللذان تطورا معا بفضل النمو الآسي في قدرة وسرعة الحاسوب. حيث أن النموذج الذي كان يستغرق 10 سنوات لعله في الماضي أصبح يحل في أقل من 30 ثانية 2009 وتستخدم العديد من المنظمات اليوم فريق مكون من

أفراد بحوث العمليات أو علم الإدارة أو مستشارين لتطبيق مبادئ الإدارة العلمية على المشكلات والفرص حيث تعتبر الأساليب الكمية اليوم، من أكثر الوسائل كفاءة وفاعلية في معاونة صانع القرار للتوصل إلى أفضل الحلول لمشكلات القرار، كما تمثل مصدرا مهما للتطور الكبير واللاحق لعلم الإدارة وتطبيقاته المتزايدة.

وبصفة عامة، فإن تاريخ المدخل الكمي قد اشتهر بالنمو المستمر و التغيير، والصياغة في عقد الأربعينات من القرن

الماضي، وجهدا لبيسط مجالات جديدة في عقد الخمسينات، وتقوية كبيرة للأسس النظرية والبرامج الأكاديمية في عقد

الستينات، وجهدا متجددا يعالج مواضيع مبكرة بشكل كبير في بداية السبعينيات والثمانينيات، والحركة لازالت في فيضان كامل إلى يومنا هذا.<sup>5</sup>

### 1-3- مفهوم اتخاذ القرارات:

تعددت آراء كتاب الإدارة في تعريفهم لاتخاذ القرارات بحيث أصبح لكل منهم مفهومه الخاص حيث عرف Nigro اتخاذ القرار بأنه: "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين"<sup>6</sup> من هذا التعريف يتبين أن "عملية اتخاذ القرارات تتعلق بوجود مشكلة تتطلب حلا معيناً، والذي يتم وضعه عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير مع إمكانية تنفيذه بأقل تكلفة وأقصى عائد".

عملية إتخاذ القرار الإداري: هي "جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية وهي عملية إختيار إستراتيجية أو لإجراء، وهذه العملية منظمة ورشيده وبعيدة كل البعد عن العواطف، ومبنية علي الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلي قرار مرضي أو مناسب."<sup>7</sup>

يعرف أحمد محمد غنيم اتخاذ القرار بأنه " : استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بدليلين .متمثلين او اكثر."<sup>8</sup>

يتضح من هذا التعريف أن المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضلها يتطلب ضرورة توفر معايير موضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار.

يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه عملية الاختيار المدرك لبديل مناسب من بين عدة بدائل لحل مشكلة معينة باستخدام بعض

المعايير الموضوعية

#### 1-4- مفهوم صنع القرارات:

<sup>9</sup>: *H. simon* هيرت يرى سيمون

أن عملية صنع القرارات هي " قلب الإدارة وأهم مظهر على الإطلاق في السلوك التنظيمي، اذن هي تتمثل في الخطوات التي يتم بمقتضاها البحث في المشكلة وتقديم أفضل الحلول وأنسبها من بين البدائل المتاحة والهادفة لحل هذه المشكلة."

كما يمكن تعريف صنع القرار من طرف جوزيفسون من معهد الأخلاقيات ( 2005 ) انه " أمر أساسي في كل جزء من حياة الشخص ، ولكن يصبح الأمر أكثر أهمية تدريجيا عندما ينتقل الفرد إلى الأدوار القيادية ، فيكون لديه إمكانية استخدام كل الموارد التي تمكنه من اتخاذ أفضل القرارات"

#### 1-5- الفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار:

يقع الكثيرون في التباس بين المفهومين ويعتقدون ان لكل منهما مدلوله الخاص، فعملية اتخاذ القرار تعد بمثابة إحدى الخطوات أو المراحل لعملية صناعة القرار، هذه الأخيرة التي تعتبر عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة نشاطات وتفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار أي تحديد المشكلة المناسبة وصولا إلى البدائل المتعددة ومن ثم اختيار البديل ووضع موضع . وجمع البيانات التنفيذ. ولقد أجمع مختلف الكتاب والدارسين على أن كل هذه العملية تسمى صناعة القرار كمرحلة من ضمن مراحل تلك العملية وهو غالبا ما يشار إليه بمرحلة . وإن اتخاذ القرار إختيار ذلك البديل، اختيار البديل المناسب، أي اتخاذ قرار

■ وبذلك فإن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتتضمن عناصر عديدة، ومنه يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار.

إذن : اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات، ويمكننا تعريف مهمة عملية أو أسلوب اختيار بديل واحد فقط من بين بدائل مختلفة.<sup>10</sup>

#### 1-6- تصنيفات القرارات الادارية:<sup>11</sup>

تنقسم القرارات من حيث شكلها الى:

- القرارات المكتوبة و الشفوية.
- القرارات الصريحة و القرارات الضمنية.
- القرارات الأساسية و الروتينية.
- القرارات المبرجة و غير المبرجة.
- قرارات اتوقراطية و ديموقراطية.

- القرارات الكيفية و القرارات الكمية.
- قرارات ردود الأفعال تجاه المنبهات أو الدوافع التي تشعر بها الإدارة.
- قرارات وفقا لأهميتها ضمن مستويات تنظيم المؤسسة و منها:
- القرارات الإستراتيجية.
- القرارات التكتيكية(قرارات كيفية استغلال الموارد اللازمة للعمل).
- القرارات التنفيذية.
- قرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة منها:
- قرارات إدارية(قرارات، تحديد الأهداف، رسم السياسة، إجراء التنفيذ، التنظيم...).
- قرارات متعلقة بشؤون العاملين.
- قرارات تتعلق بالإنتاج.
- قرارات بالتسويق.
- قرارات بالتمويل.
- قرارات وفقا لظروف اتخاذها(أو بيئة اتخاذها):
- قرارات التأكد.
- قرارات عدم التأكد.
- قرارات ظروف المخاطرة (الاحتمالية).
- هناك تصنيفات أخرى لأنواع القرارات و منها:
- أ. تصنيف قرارات بمناسبة اتخاذها التي تتضمن:
- القرارات الوسيطة(أي القرارات التي ينبغي تنفيذها وفقا للتعليمات الصادرة من الجهة العليا).
- القرارات الاستثنائية(قرارات حسم الخلافات و النزاعات).
- القرارات الإبتكارية( و هي قرارات ذاتية للمدير لتغيير حركة النشاط).
- ب. قرارات بحسب مجالها و تضم:
- قرارات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، كما أن هناك بالمؤسسة مشاكل عامة، مشاكل وسط، و مشاكل حدود النقاط.
- ت. قرارات من حيث الزمن و هناك:
- قرارات طارئة و غير طارئة.
- قرارات حاضرة و مستقبلية.



1-7- خصائص عملية إتخاذ القرارات:<sup>12</sup>

- إن عملية إتخاذ القرار مرحلة متقدمة في العملية الإدارية وأن المراحل السابقة هي مقدمات أساسية للقرار السليم على الرغم من أنه في كل مرحلة تظهر لكنها تتجسد في مرحلة إتخاذ القرار وغالبا ما تكون نتيجة القرار وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات هي حلول توفيقية تركيبية ما بين الإمكانيات المتاحة والحاجات والمتطلبات المفروضة وهذا ناتج عن كون عملية صنع القرار تحتوي على المفاضلة ولإختيار والتصنيف والترتيب بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرسومة.

- تعد عملية صنع القرار وظيفة إدارية وعملية تنظيمية، فقرارات المدير تعكس كثيرا من الوظائف الإدارية الرئيسية كتكوين الخطط ووضع السياسات وتحديد الأهداف كما تؤدي إلى كثير من الأهداف والنتائج المتعلقة بإدارة المؤسسة. فقرارات المديرين لها تأثير كبير على شكل وأسلوب العمل.

- هي عملية إختيار يقوم به صانع القرار لإختيار البديل الأفضل من بين بدائل عديدة.

## 2- تحديد الاساليب الكمية لاتخاذ القرارات الادارية:

من اهم الاساليب الكمية الحديثة في اتخاذ القرار التي من شأنها التقليل بكثير من التقديرات الخاطئة و احتمالات الوقوع في الخطأ نجد:

أساليب بحوث العمليات عبارة عن نماذج رياضية و نماذج البحث و الاستقصاء و نماذج المحاكاة التي تحاكي سلوك النظام خلال فترة من الزمن لتحليل البيانات و المعلومات للوصول إلى القرار المناسب. إن هذا الأسلوب يمكن أن يستخدم في الصناعة و التجارة في مجال الإنتاج، التسويق، إدارة المشتريات، و المخازن الرقابة الإدارية وأن بحوث العمليات تتضمن أهم الأساليب التالية:

**الاسلوب الأول :** البرمجة الخطية لتوزيع الموارد المادية و البشرية بين أفضل الاستخدامات المتنافسة لتحقيق الهدف.

**الاسلوب الثاني:** وأسلوب شبكة الأعمال لتخطيط و مراقبة تنفيذ مشاريع و أعمال لتقليل التكاليف و الزمن المطلوبة لإنجاز عمليات المشروع.

**الاسلوب الثالث:** و تحليل نماذج الصفوف (خطوط الانتظار) لمعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال، مشاكل الصيانة و الإصلاح لتعطيل الآلات و لتنظيم العمل و تحديد عدد العاملين المناسب و مراكز تلبية الخدمة. كما تساهم في تحديد مجموع تكلفة الانتظار و تكلفة زيادة تسهيلات الخدمة المطلوبة لخدمة العملاء.

**الاسلوب الرابع:** ونظرية المباريات التي تستخدم في الحالات و المواقف التي تتميز بوجود الصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة سواء كانت أفراد أو مؤسسات حيث يعمل المتنافسون على تحديد أفضل الإستراتيجيات التي تمكن تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر، ثم اختيار هذه الإستراتيجية على المنافسين الآخرين وردود الفعل التي يمكن أن تحدث و التصرفات التي يتوقع القيام بها.

**الاسلوب الخامس:** البرمجة الديناميكية و هي أسلوب لإيجاد الحل الأمثل لأنواع معينة من مسائل القرار المتتابع عن طريق البدء بحل المشكلة من نهايتها والاتجاه نحو بدايتها بحيث يتم حل كل مشكلة فرعية.

**الاسلوب السادس:** كما توجد ضمن بحوث العمليات أسلوب برمجة الأهداف الذي يساعد على إدخال أكثر من هدف في اعتبار عند وضع صياغة نموذج البرمجة. و هناك أسلوب التماثل الذي يستخدم لإيجاد الحل للمشاكل التي يصعب و ضعها في قالب رياضي سهل الحل و ذلك لسبب تعدد و كثرة المتغيرات و القيود فيها، أي محاولة إيجاد صورة طبق الأصل لنظام موضع الدراسة أي التنبؤ بالطريقة التي يعمل بها النظام.

**الاسلوب السابع:** أسلوب تحليل المنافع و الكلفة لتقوم و مفاضلة المشاريع الاقتصادية من حيث المر دودية

**الاسلوب الثامن :** أسلوب المدخلات و المخرجات على مستوى المشروع و الذي يستخدم في تخطيط الإنتاج للمشروعات الكبيرة التي تحتوي على عدة أقسام أو فروع إنتاجية، أي تحديد الخطة الإنتاجية لتغطية حاجات الاستخدام الداخلي للمشروع من كل منتج وتحقيق التنسيق بين الأقسام المختلفة و القضاء على نقاط الاختناق في الإنتاج و تؤمن حاجات السوق أو الطلب النهائي في الوقت نفسه.

### 3- أهمية الاساليب الكمية في اتخاذ القرار:

تشغل الاساليب الكمية أهمية بالغة في اتخاذ الصحيح و الدقيق للقرارات الناجحة داخل أي مؤسسة اقتصادية لتحقيق اقصى الغايات التي تطمح اليها هذه الاخيرة ومن مجملها نجد:

- الاساليب الكمية تعتبر وسيلة مساعدة على اتخاذ القرارات الكمية الصائبة باستخدام الطرق العلمية الحديثة والمبتكرة.
- تعتبر الاساليب الكمية من الوسائل العلمية المساعدة في اتخاذ القرارات بأسلوب أكثر دقة وبعيد عن العشوائية الناتجة عن التجربة والخطأ .
- يمكن اعتبار الاساليب الكمية فن وعلم في آن واحد فهي تتعلق بالتخصيص الكفاء للموارد المتاحة وكذلك قابليتها الجديدة في عكس مفهوم الكفاءة والندرة في نماذج رياضية تطبيقية .
- تسعى الاساليب الكمية إلى البحث عن القواعد والأسس الجديدة للعمل الإداري ، وذلك للوصول إلى أفضل المستويات من حيث الجودة الشاملة ، ومقاييس المواصفات العالمية ( الايزو ) .
- الاساليب الكمية تساعد على تناول مشاكل معقدة بالتحليل والحل والتي يصعب تناولها في صورتها العادية .
- تساعد الاساليب الكمية على توفير تكلفة حل المشاكل المختلفة وذلك بتخفيض الوقت اللازم للحل .
- إن الاساليب الكمية تساعد على تركيز الاهتمام على الخصائص الهامة للمشكلة دون الخوض في تفاصيل الخصائص التي لا تؤثر على القرار ، ويساعد هذا في تحديد العناصر الملائمة للقرار واستخدامها للوصول إلى الأفضل.13

- المساهمة في تقريب المشكلة الإدارية إلى الواقع.

- صياغة نماذج رياضية معينة تعكس مكونات المشكلة.

- عرض النموذج في مجموعة من العلاقات الرياضية وإعطاء بدائل مختلفة لعملية اتخاذ القرار بما يساهم في تفسير عناصر المشكلة والعوامل المؤثرة فيها.
- تبرز أهمية استخدام الأساليب الكمية في الإدارة باعتبارها وسائل فعالة لتحسين أداء المؤسسات نظرا لما تقدمه للمسير من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد، فالحجم الهائل من المعلومات وتعقدتها وكذا كبر حجم المؤسسات وزيادة المنافسة بينها والوقت القصير الذي يجب أن يتم فيه اتخاذ بعض القرارات المهمة وتطور الحاسبات الآلية ذات الكفاءة العالية، كلها عوامل زادت من أهمية تطبيق الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات في الإدارة، ولقد تم تطوير هذه الأساليب حتى تناسب المشاكل التي تستخدم لمعالجتها لاتخاذ القرارات في الحالات غير المؤكدة وفي المواقف التنافسية وغيرها.<sup>14</sup>
- ترشيد القرارات الادارية من خلال المساهمة المباشرة في عملية حل المشكلات التي تواجه منظمات الأعمال كما هو الحال في استخدام المخططات الشبكية، أسلوب شبكات الأعمال، أو نماذج التخزين وذلك لإغراض التخطيط والرقابة وغيرها من الأعمال.
- المساهمة بشكل غير مباشر في حل المشكلات التي تواجه المنظمات من خلال ترشيد القرار الإداري المطلوب اتخاذه ويكون ذلك على أساس إيجاد حالة مناسبة أو مثالية لأجل المقارنة مع ما هو كائن في الواقع العملي.<sup>15</sup> متطلبات الاساليب الكمية هي مجموعة من الخصائص الواجب توفرها لدقة وحسن وسهولة تطبيق هذه الاخيرة، والمتمثلة في التالي:
- تحديد الهدف المراد تحقيقه، حيث ان لكل مؤسسة مهما كان نوع النشاط الذي تؤديه هدف معين تطمح الى بلوغه، وعادة هذا الهدف مطلوب زيادته إلى أقصى حد ممكن مثل تعظيم الأرباح أو تخفيض التكاليف.
- ضرورة إنشاء ارتباط بين البدائل، أي أن الموارد المتاحة للمؤسسة متوفرة بكمية محدودة وبالتالي فإن الحد الأقصى لما هو متوفر من أي من تلك الموارد في فترة زمنية معينة يمثّل قيودا يجب أخذه بعين الاعتبار عند وضع الحلول البديلة.
- إحداث تقييد مباشر على البدائل نفسها مثل الحد الأقصى لما يمكن للإدارة الحصول عليه من المادة الأولية المستعملة أو عدد ساعات العمل أو عدد ساعات عمل الآلات أو طاقة الاستيعاب للتخزين أو حجم السوق الممكنة لهذه أو تلك السلعة.
- وجود خطط بديلة ممكنة للوصول إلى الهدف مع إمكانية التعبير عن المتغيرات بصورة كمية أي امكان قياسها عدديا<sup>16</sup>، وأن تكون ارتباطا فيما بينها، وبالتالي عندما تكون للمشكلة مجموعة من البدائل فإنه بطبيعة الحال سيكون لكل بديل من هذه البدائل برجة خطية خاصة به.
- هناك العديد من العقبات التي تعترض تطبيق بحوث العمليات (الاساليب الكمية)، والمستخدمة في حل المشاكل الإدارية<sup>17</sup> ومن أهم العقبات:
- عدم الحصول على دعم وتأييد متخذي القرار في المؤسسة.

- عدم الحصول على دعم وتأييد المؤثرين في عملية اتخاذ القرار.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار المتأثرين بالنتائج والتوصيات.
- عدم القدرة على الاتصال بالفئات المشار إليها أعلاه.
- عدم تطبيق أساليب مناسبة للمشكلة.
- عدم مراعاة عنصر التكلفة.
- عدم اخذ جميع العوامل الكمية والوصفية بالاعتبار
- روتينية القرارات وعدم التغيير باستمرار دائم.
- عدم وضوح الفائدة من استخدام الأساليب بالكمية.
- عدم الثقة بمصداقية الحلول
- ارتفاع تكاليف تطوير النماذج المناسبة.
- ارتفاع تكاليف المتخصصين
- الحاجة للتحديث والتطوير المستمرين للنماذج والبرامج ذات العلاقة.
- التحليل يأخذ وقتا كبيرا.
- صعوبة تطبيق النتائج بعد التوصل إليها
- تداخل المتغيرات بشكل يزيد من صعوبة تطبيق هذه الأساليب.
- تعقد النظم الآلية اللازمة لتطبيق هذه الأساليب.
- نقص المهارات اللازم توفرها في الباحث بمجال بحوث العمليات كالتالي:<sup>18</sup>
- ✓ عدم توفر الشخصية المتحمسة للعمل وحل المشاكل والصبر وتحمل مشاق الطريق.
- ✓ ضعف الشخصية مما يؤدي الى عدم القدرة على الاتصال مع افراد المنظمة في مواعيدها وعملها.
- ✓ نقص الاحتفاظ بعلاقات متميزة مع العميل صاحب المشروع.
- ✓ عدم القدرة على الملاحظة وجمع البيانات.
- ✓ قلة توليد بدائل كثيرة للمشكلة.
- ✓ عدم القدرة على التحليل وبناء النموذج الرياضي.
- ✓ قلة القدرة على الإقناع والاقناع وقبول الرأي الأخر وعدم التصلب على الرأي.

#### نتائج الدراسة:

- الاساليب الكمية بالمؤسسات الجزائرية لازالت تتطلب المزيد من التطوير والإهتمام من طرف المسؤولين بالمؤسسة للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- اعتماد الاساليب الكمية اصبح ضرورة حتمية لبلوغ اهداف المؤسسة المسطرة من قبل مسؤوليها عبر مساعدتها منذ القرار على اتخاذ القرارات المثالية.

- يتم بالاهتمام بتطوير الاساليب الكمية عبر التكوينات و الابحاث العلمية المتتالية من قبل المؤسسة بمنح موظفيها الفرصة بتطوير قدراتهم في هذا المجال.

### الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بان للأساليب الكمية اهمية قصوى بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان نوع نشاطها تجاري او صناعي او حتى خدماتي، لأجل اتخاذ القرارات الادارية المناسبة في الوقت المناسب وتحقيق ارباح المؤسسة المسطرة من قبلها،ولهذا يجب توفير كل المتطلبات اللازمة لتطبيقها بأحسن الطرق والوسائل،والحد اقصى حد ممكن من العوائق و العقبات التي قد تعرقل ادائها الحسن.

### الإحالات والمراجع:

- 1 زينب بن التركي، "الاساليب الكمية في صناعة القرار"، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد6، (2009) : 88 - 112، ص88.
- 2 نجيم عبود نجم ، " مدخل للأساليب الكمية مع تطبيق باستخدام ميكروسوفت اكسل " الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2008 ، ص19
- 3 عبد ذياب جزاع ، "بحوث العمليات " جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، 1686 ، ص19
- 4 سهيلة عبد الله سعيد، " الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات"، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص15
- 5 احسن طيار، " واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية بقطب المحروقات في ولاية سكيكدة بالجزائر"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد8، العدد1 2012، ص152-153.
- 6 نواف آنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص83
- 7 سعد غالب ياسين: نظم مساند القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص18
- 8 أحمد محمد غنيم، " إدارة الأعمال، المكتبة العصرية"، المنصورة، 2002/2001، ص122.
- 9 عبد الوهاب سويسي، " أهمية المشاركة في تصميم الهيكل التنظيمي من منظور نظامي"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر . 95، ص 31 .
- 10 د.مصطفى أبو بكر، د.مصطفى مظهر، " بحوث العمليات وفاعلية اتخاذ القرارات"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997 ، ص18
- 11 بوشنافة أحنند، " أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية - حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية-، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22 - 23 افريل 2003، المركز الجامعي بشار.
- 12 كاسر نصر منصور: الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص31-33.
- 13 كمال خليفة أبو زيد ، زينبات محمد محرم " دراسات في استخدام بحوث العمليات في المحاسبة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص3.
- ديفيد أندرسون ، تعريب محمد توفيق البلقيني ومرفت طلعت المحلاوي، "الأساليب الكمية في الإدارة"، دار المريخ، الرياض/ المملكة العربية السعودية، 2006، ص 35. <sup>14</sup>
- 15 الفضل مؤيد، " الأساليب الكمية في الإدارة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان/ الأردن، 2004، ص24
- 16 محمد نور برهان ، " البرجة الخطية في إدارة وتخطيط الإنتاج "، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان ، 1983 ، ص 11 .
- 17 عاشور ، يوسف حسين ، "مقدمة في بحوث العمليات"، الطبعة الرابعة، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، 2002، ص27.
- 18 عاشور ، يوسف حسين ، "مقدمة في بحوث العمليات"، نفس المرجع السابق، ص36.

## إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة والأطر القانونية المنظمة لها في الجزائر.

إعداد:

ط.د. محمد مسلم<sup>1</sup>.ط.د. رابح أوكيل<sup>2</sup>.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور الرسكلة كأسلوب فعال، مناسب وسليم للحفاظ على البيئة من جهة وذلك بالحد من خطورة تفاقم النفايات والمخلفات بكافة أنواعها الملوثة للبيئة، للمحيط العام والمشوهة للمنظر والذي يكون لها تأثير على الانسان وما حوله من كائنات ومن جهة أخرى الاستفادة الايجابية اقتصاديا واجتماعيا من خلال إعادة استخدام تلك النفايات. كما تعتبر الرسكلة إحدى طرق معالجة النفايات التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

كما تهدف أيضا إلى:

- تبيان أهمية الرسكلة كحلّ ليس فقط بالتخلّص من النفايات بل في الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها واسترداد المواد النافعة اقتصادا للطاقة وحفاظا على الموارد؛
  - إبراز السياسات الكفيلة بنجاح الرسكلة، وضرورة توفّر موارد بشرية، مادية، مؤسسية وتكنولوجية كفؤة؛
  - تكثيف الحملات التوعوية والتحسيسية للأفراد بأهمية تعزيز تدابير خفض النفايات عن طريق ترشيد الاستهلاك والمساعدة في وضع كل نوع من النفايات في "مكان" مخصّص وبذلك يساهم كل فرد في فرز نفاياته.
- الكلمات المفتاحية:** رسكلة النفايات، التنمية المستدامة، القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة.

**Abstract:**

The aim of this study is to show the role of Rasmala as an effective, appropriate and proper way to preserve the environment on the one hand, by reducing the danger of waste and waste of all kinds, which are harmful to the environment, to the general environment and distorted landscape, Through the reuse of such wastes. RSCA is also considered as one of the methods of waste treatment that takes into account the economic, social, environmental and technological dimension of sustainable development.

<sup>1</sup> طالب دكتوراه سنة ثانية إدارة تسويقية جامعة البويرة. [msلم11826@gmail.com](mailto:mسلم11826@gmail.com).

<sup>2</sup> أستاذ محاضر - أ - جامعة البويرة [rabeh\\_pg@gmail.com](mailto:rabeh_pg@gmail.com).

It also aims at:

- To demonstrate the importance of recycling as a solution not only to waste disposal but to benefit from it through recycling and recovery of energy-efficient and resource-saving materials;

- To highlight policies to ensure the success of the restructuring and the need for efficient human, physical, institutional and technological resources;

- Intensify awareness and sensitization campaigns for individuals on the importance of promoting waste reduction measures by rationalizing consumption and assisting in the placement of each type of waste in a dedicated "place", thus contributing to the sorting of waste.

**key words:** Waste recycling, sustainable development, laws relating to sustainable development.

#### مقدمة:

إن الزيادات المضطردة في كمية النفايات أصبحت من المشاكل المعقدة التي تؤرق الدول وتدفعها إلى إيجاد حلول لها، من خلال تبني برامج واستراتيجيات تمكنها من معالجتها والتقليل من مخاطرها وآثارها، وأصبحت تندرج ضمن إطار التنمية المستدامة، فظهرت الرسكلة كمنهج تنموي يضمن إدارة فعالة لهذه النفايات مع مراعاة الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، فالرسكلة تساهم في التقليل من كميات النفايات والحد من خطرها على المحيط، على البيئة وعلى الإنسان بإعادة تصنيعها وبذلك يمكن الاستفادة منها اقتصاديا وهذا بالمحافظة على الموارد وتقليل استهلاكها من جهة وخفض تكلفة التصنيع، تسريع عملية الإنتاج والمساهمة في توفير دخل للبطالين من جهة أخرى من خلال جمع هذه النفايات وإعادة بيعها بغية رسكلتها. لهذا السبب أصبحت بعض الدول الأوربية الرائدة في عملية رسكلة النفايات مثل السويد تقوم حتى باستيراد النفايات من أجل أن تبقى مواردها مصانة.

وأخذا بعين الاعتبار لأهمية رسكلة النفايات، لا بدّ من تناول هذا الأسلوب بإتباع المدخل الشامل والكامل والمستدام، وعدم إغفال أي جانب له علاقة بهذا الأسلوب، وتبني متطلّباتها بما يكفل نجاح العملية وتحقيق التنمية المستدامة. ولمعالجة هذا الموضوع تمحورت دراستنا في معالجة الإشكالية التالية:

كيف تساهم رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأطر القانونية المنظمة لها؟

#### • فرضيات الدراسة:

لحل الإشكالية السابقة، تبادرت مجموعة من الفرضيات تشكّل في الاعتقاد احتمالات للإجابة عن الأسئلة المطروحة، وتكون منطلقا للدراسة، حيث تمّت صياغتها كالتالي:

- من أهداف التنمية المستدامة تحقيق حاجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحاجات الأجيال القادمة مع تحقيق الأبعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية؛

- رسكلة النفايات تحقق نموا اقتصاديا مهما في حالة استخدامها بطرق جيدة؛

- تساهم رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

#### ● أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في:

- إظهار دور الرسكلة كأسلوب فعال، مناسب وسليم للحفاظ على البيئة من جهة وذلك بالحد من خطورة تفاقم النفايات والمخلفات بكافة أنواعها الملوثة للبيئة.

- تبيان أهمية الرسكلة كحلّ ليس فقط بالتخلّص من النفايات بل في الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها واسترداد المواد النافعة اقتصادا للطاقة وحفاظا على الموارد؛

- إبراز دور الرسكلة في الحدّ من خطورة النفايات بمعالجتها على نحو سليم بيئيا؛

- إبراز السياسات الكفيلة بنجاح الرسكلة، وضرورة توفير موارد بشرية، مادية، مؤسسية وتكنولوجية كفؤة؛

#### ● الدراسات السابقة:

- دراسة (CHENITI Hamza, 2001) بعنوان " **La Gestion des Déchets Urbains Solides** Cas de la ville d'Annaba"، هدفت الدراسة إلى إبراز واقع النفايات في كل من ولايتي الجزائر وعنابة، وأهم الطرق المستعملة في التخلص من النفايات المتراكمة، مع ذكر بعض النماذج الأجنبية بهذا الخصوص.

- دراسة (فاطمة الزهراء زرواط، 2006) بعنوان "إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العوامل المسببة لتفاقم النفايات بصفة عامة والمؤدية للتلوث بمختلف أبعاده، وكيف أثر هذا المشكل على الحياة الاقتصادية والبيئية نتيجة عدم تسييرها بطريقة علمية.

- دراسة (حفيفي صليحة، 2013)، بعنوان "الأهمية البيئية والاقتصادية لتدوير النفايات الصلبة بالمؤسسات الصناعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة ميدانية على مستوى شركة تحويل المعادن SOTRAMET بولاية عين الدفلى"، هدفت الدراسة إلى توضيح الأساليب المتبعة في تسيير النفايات الصلبة ضمن الشركة ومدى إحترامها للبعد البيئي من خلاله، وكذا الأهمية الاقتصادية والبيئية لأسلوب التدوير وعلاقتها بالتنمية المستدامة، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن هذه الأخيرة تلعب دورا استراتيجي في تخليص البيئة من النفايات المعدنية الصلبة، وتخفيض التكلفة المالية الخاصة باستيراد المواد الأولية، ومن بين النتائج المتوصل إليها



أيضا إرادة الشركة المساهمة في إرساء أبعاد التنمية المستدامة من خلال إدراجها البعد البيئي ضمن عملية الإنتاج فيها.

#### تمهيد:

بالرغم من أن للنفايات تأثيرات سلبية عديدة على البيئة إلا أنها في نفس الوقت لها تأثيرات إيجابية من الناحية الاقتصادية عند حسن تسييرها، حيث تدر عملية رسكلة النفايات فوائد اقتصادية كبيرة عند إعادتها في الدورة الإنتاجية، والتي أولها المشرع بالعناية أيضا، حيث لم يمنع عمليات الاسترجاع والتدوير إلا أنه استوجب أن تكون في الشكل الذي لا يضر بالمستهلك أو البيئة. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على المحاور الآتية:

### I. سياسة الجزائر في مجال رسكلة النفايات.

#### II. تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

#### III. الأهمية الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لرسكلة النفايات.

### I. رسكلة النفايات في الجزائر

نظرا لتأخر الجزائر في مجال رسكلة النفايات، وبداية إدراكها لحجم الخسائر المالية التي تضيع ويستفيد منها الآخرون من تصدير بارونات الحردة لها، والتي كانت بوسعها الاستفادة من الرسكلة، فبدأت بتحفيز وتشجيع المستثمرين والشباب على ولوج هذا المجال الاستثماري المجدي اقتصاديا وبيئيا. فحسب مدير البيئة لولاية الجزائر، فإن تنتج وحدها 5000 طن من النفايات يوميا بكثافة سكانية تقّر بحوالي أربعة (04) ملايين، ليصل إنتاج الفرد للنفايات بـ 1,5 كيلوغرام يوميا.<sup>1</sup>

أولا: سياسة الجزائر في مجال الرسكلة وأهم المؤسسات العاملة في المجال

### 1. الإطار القانوني لرسكلة النفايات في الجزائر

● عرّفت المادة 89 من القانون رقم 03-83 المؤرخ في 05 فبراير 1983، المتعلق بحماية البيئة، النفايات على أنها "كل ما تخلفه عملية إنتاج أو تحويل أو استعمال كل مادة أو منتج، وبصفة أعم كل شيء منقول بهمل أو تخلّى عنه صاحبه".<sup>2</sup> أما القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 فقد أثنى ووسّع معنى النفاية لتتماشى مع السياسة البيئية مضييفا عبارة الإلزام: "كل ما تخلفه عملية إنتاج أو تحويل أو استعمال كل مادة أو منتج، وبصفة أعم كل شيء منقول بهمل أو تخلّى عنه حامله أو مالكه، يلقيه للتخلص منه، أو هو ملزم بالتخلّي عنه أو القضاء عليه".<sup>3</sup>

● كما تضمن قانون المالية لسنة 2014 مادة تتعلق برسكلة النفايات وتشجيع المستثمرين على ولوج هذا النشاط من خلال إعفاءات ضريبية مهمة، وهي المادة 32 التي نصّت على ما يلي:

تمثل أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون، النشاطات الحرفية الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة بمعدل 5%، وتستفيد من الإعفاء والتسهيلات الضريبية كالتالي:

-السنّتان الأوليتان : إعفاء؛

-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%؛

-السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%؛




-السنة الخامسة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

تحدد المواد القابلة للاسترجاع وكذا كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".<sup>4</sup>

## 2. أهم المؤسسات العاملة في مجال الرسكلة

يمكن ذكر بعض المؤسسات التي تعمل في مجال رسكلة النفايات:

### جدول (01): بعض المؤسسات العاملة في مجال رسكلة النفايات في الجزائر

رمز المؤسسة	اسم المؤسسة	نشاط الرسكلة
	Entreprise Nationale des Produits Miniers Non Ferreux et des Substances Utiles (Groupe ENOF)	رسكلة المعادن
	Entreprise de Récupération de l'Est (ERE)	رسكلة المعادن
	Entreprise d'Exploitation des Mines d'Or (ENOR)	رسكلة المعادن
	المجمع الصناعي للورق والسيلولوز (جيباك)	رسكلة الورق
	Tonic Emballage	رسكلة الورق والكرتون
	SARL IDEAL REMAT	Récupération et recyclage , pp, pehd divers matières (pet, pvc, pebd, ps. aluminium-alliage, normalise, zanc, cuivre, bronse, laiton)
	Deuxieme vie d'une bouteille Azazga	Recyclage de produits plastiques
	RECUPERATION ET RECYCLAGE DES	Récupération et recyclage des

	DECHETS Douaouda - Algérie	déchets
	Moudim Touggourt - Algérie	Récupération traitement et recyclage matières non métalliques(huiles,plastique , carton , toner )
	KARECYCL Annaba - Algérie	Collecte et traitement des déchets plastiques
	SARL-GEMELEC EL-KOUIF TEBESSA Tébessa - Algérie	Recyclage des pneus
	Soexplast Draa ESSamar Médéa	Recyclage des sacs poubelles
	Entreprise Douib Rouiba	رسكلة المطاط

المصدر: جدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1-[http://www.made-in-algeria.com/data/et\\_recherche.php?id\\_ps=201279&mode\\_recherche\\_et=ps](http://www.made-in-algeria.com/data/et_recherche.php?id_ps=201279&mode_recherche_et=ps) تاريخ التصفح 2018/05/07

2-<http://dz.kompass.com/a/collecte-et-recyclage-des-metaux/72490/> تاريخ التصفح 2018/05/07

### ثانيا: معوقات رسكلة النفايات

تواجه عملية رسكلة النفايات جملة من المشاكل المتعددة تعيق سبل تطبيقها، نجحها وتطويرها رغم أهميتها وبالتالي الحيلولة دون تحقيق أهدافها رغم أهميتها الاقتصادية، البيئية وحتى الاجتماعية، ويمكن سردها بإيجاز فيما يلي:<sup>5</sup>

- عدم وجود نظام للفرز في المصدر للنفايات الصلبة في العديد من الدول، حيث أن عملية الفرز في المصدر ضرورية لإنجاح الاستثمار وعدم التسبب في التلوث، ويسهل عملية فصل مختلف المكونات؛
- ارتفاع تكلفة جمع، فرز ونقل النفايات مما يجعل الاستثمار في رسكلتها غير مجدي اقتصاديا؛
- عدم وجود سوق تجاري منظم لبيع النفايات القابلة للرسكلة مما أدى على قيام سوق سوداء خاصة ببيع جميع النفايات خاصة الصلبة مثل الألمنيوم، النحاس، الورق، الكرتون، ...؛
- قلة التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم أسلوب رسكاة النفايات من حيث تحديد الوسائل والواجبات والحقوق للجهات التي تقوم بالرسكلة؛
- تعدد الجهات المانحة للتراخيص وتصريح الاستفادة من النفايات في العديد من دول العالم، مما يؤدي لظهور منافسين للمستثمرين في هذا المجال مما يجعل فرصة الربح ضئيلة جدا؛
- صعوبة تسويق المنتجات المعاد تدويرها نظرا لعدم قبولها من طرف المستهلكين وذلك راجع الى انخفاض جودتها مقارنة مع المنتجات المصنوعة من المواد الخام الطبيعية الأصلية.

- ارتفاع تكلفة استيراد تكنولوجيا رسكلة النفايات خاصة في الدول النامية المعروفة بندرة الموارد المالية؛
- عدم احترام بعض المؤسسات التي تقوم بالرسكلة للمقاييس الدولية المتفق عليها من حيث نسبة مزج المواد الخام الأصلية مع المواد الناتجة عن الرسكلة، ما يجعل المنتجات لا تلقى القبول ويشوّه سمعة المؤسسات؛
- الخداع الممارس أثناء جمع وفرز النفايات لتوجيهها إلى المصانع الخاصة بالرسكلة، فيقومون مثلا بتبلييل الورق ليزيد وزنه لرفع قيمته المالية؛
- قلة التحفيزات المادية والمعنوية من طرف الحكومات والدول من أجل تشجيع الاستثمار في الرسكلة؛
- غياب دور الإعلام من في غرس ثقافة الرسكلة لدى أفراد المجتمع وذلك بتشجيع السكان على فرز نفاياتهم في المصدر والإقبال على شراء المنتجات المصنوعة من مواد مرسكلة؛
- إهمال دور القطاع الخاص في العديد من الدول النامية في عملية رسكلة النفايات؛
- قلة الإطارات المدرجة في عملية رسكلة النفايات مما يؤدي إلى تسيير وتشغيل سيئين للمصانع؛
- انخفاض نسبة التعاون والشراكة الدولية فيما بين دول العالم من اجل التقليل من مشكلة النفايات برسكلتها من خلال نشر الخبرات الدولية في هذا المجال؛
- المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها المستهلكون نتيجة قيام بعض المؤسسات بإعادة استعمال قارورات البلاستيك والزجاج لتعبئة المواد الغذائية؛
- انعدام برامج رسمية وتدابير مرفقة لأسلوب رسكلة النفايات كلف بعض الدول خسائر مالية ضخمة على غرار الجزائر، حيث تكبدت مؤسسة اتصالات الجزائر، شركة سونلغاز وشركة السكك الحديدية خسائر مالية تجاوزت الـ 05 ملايين دينار نتيجة قيام المواطنين بسرقة كوابل النحاس الخاصة بنقل الكهرباء والاتصالات الهاتفية، وسرقة الصفائح الحديدية المثبتة لخط نقل القطار من اجل بيعها إلى تجار النحاس والحديد الذين يقومون بإعادة تصديرها للدول الأوروبية لرسكلتها؛
- غياب الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع أدى إلى عدم تطور أسلوب رسكلة النفايات في العديد من دول العالم الثالث، إذ تجد شركات الرسكلة مشكلا في التعامل مع السكان من أجل فرز نفاياتهم في المصدر حيث يشترطون مبالغ مالية مرتفعة أثناء الجمع، وبالتالي تقليل نسبة الربح وتصبح الاستثمارات في مثل هذا النوع غير مجدية اقتصاديا.

### ثالثا: آليات تحفيز وتطوير رسكلة النفايات

لضمان نجاح رسكلة النفايات لابد على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يشارك في هذه العملية من هيئات حكومية، جماعات محلية، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات صناعية ومواطنين. وعليه لابد من:<sup>6</sup>

- وضع استراتيجية دولية ومحلية واضحة المعالم وبطريقة رسمية تشجع رسكلة النفايات كأسلوب ملائم من الناحية البيئية والاقتصادية للتخلص من النفايات؛
- توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بتسيير الاستثمارات في رسكلة النفايات؛
- توفير الإطار القانوني الخاص بعملية الرسكلة الذي يحدد واجبات المؤسسات العاملة في هذا المجال والعقوبات التي قد تتعرض لها في حالة مخالفتها للمقاييس المعمول بها وإنشاء مديريات وإدارات تعمل على مراقبة نشاط المؤسسات العاملة في هذا المجال من حيث احترامها لمعايير التصنيع.
- تشجيع استيراد التكنولوجيا التي تستخدم مواد خام معاد رسكلتها بدلا من تصديرها ومثال ذلك تشجيع الجزائر استيراد التقنيات الخاصة برسكلة النحاس والحديد وإعادة استخدامها بدلا من تصديرها؛
- تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على استيراد التجهيزات الخاصة بالرسكلة؛
- تقديم الحوافز المادية للمستثمرين في هذا المجال كتوفير وسائل جمع، نقل النفايات بصورة مجانية أو بأسعار معقولة من أجل تخفيض تكلفة الاستثمار وتعظيم الربح لضمان استمرار النشاط؛
- منح قروض مالية للمستثمرين في مجال الرسكلة بمعدلات فائدة منخفضة مع تمديد أجل التسديد؛
- تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" وفرض رقابة حازمة ومتطورة على أنشطة المؤسسات المنتجة للنفايات من أجل دفعها إلى رسكلتها واستخدامها في الدورة الإنتاجية من خلال ما يعرف بالتغذية العكسية؛
- إنشاء صناديق مالية تعمل على مساعدة الجمعيات والمؤسسات العاملة في الرسكلة؛
- وضع استراتيجية إعلامية واسعة تهدف إلى نشر الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع لتحسيسهم بخطر النفايات وأهمية رسكلتها للحد من خطرها؛
- التقليل من أسلوب حرق ودفن النفايات من أجل تشجيع الاستثمار في الرسكلة والاستفادة من أكبر كمية ممكنة منها؛
- تشجيع الملتقيات والمنتديات البيئية على مستوى الجامعات ونشر ثقافة الرسكلة لدى الطلاب من خلال تبين الأهمية البيئية والاقتصادية لهذا الأسلوب ودفعهم نحو إنشاء مؤسسات مصغرة في هذا المجال بعد التخرج؛
- إبرام عقود شراكة مع الدول الرائدة في مجال الرسكلة لنقل وتبادل الخبرات؛
- العمل على توفير أسواق منظمة لبيع النفايات القابلة للرسكلة بطرق قانونية؛
- العمل على غرس ثقافة شراء المنتجات المصنوعة من مواد مرسكلة من طرف المستهلكين من أجل المساهمة في التقليل من مخاطر تراكم النفايات الصلبة؛

- تشجيع القطاع الخاص المعني بنشاط الرسكلة، كأن تقوم البلديات بمنح حوافز مالية وتنظيمية لزيادة معدلات التجميع وإنتاج مواد على مستوى أعلى من الجودة ومساعدته في ترويج المواد المنتجة باعتبارها مواد صديقة للبيئة؛
- العمل على إنشاء بنوك معلومات حول كمية ونوع وخصائص النفايات الصلبة ومعدل إنتاجها عبر مختلف البلديات من أجل تسهيل مهمة اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في تدويرها من عدمه من طرف الراغبين في ذلك.
- وضع آلية تمويلية لإعادة لرسكلة النفايات بإنشاء صندوق يمول بواسطة الصناعات التي تفرز الكثير من النفايات كمؤسسات إنتاج مواد التغليف والتعبئة وذلك بتحصيل رسوم رمزية عليها.

## II. التنمية المستدامة في الجزائر

إدراكا منها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية وكسائر الدول الأخرى، التي سارت في نفس الاتجاه، قامت الجزائر بخطوات معتبرة تتمثل في إجراءات عملية في سبيل تكريس وتحقيق التنمية المستدامة تماشيا مع ظروفها وامكانياتها وبغض النظر عن نتائجها، وسوف يتم التطرق إلى سياسة الجزائر في هذا المجال وأهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر.

### أولا: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي أهم مجالات التدخل:<sup>7</sup>

- **التلوث المائي:** ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل عدة محطات للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين إدارة الموارد المائية.
- **التلوث الجوي:** اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص.
- **النفايات الحضرية والصناعية:** سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50% من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطل حاليا.
- **تلوث البحر والمناطق الشاطئية:** سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

● **الغابات وحماية السهوب:** تهدف الاستراتيجية المتبعة حاليا إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من جهة أخرى، والعمل لمكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المهتدة بالانجراف.

● **حماية التراث الثقافي:** يمثل التراث الثقافي الأثري سندا للذاكرة الجماعية، لهذه تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخصّ العملية 18 ولاية.

● **التربية والتحسيس البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة هي<sup>8</sup> تلك التي تمهد الطريق أمام تكوّن وعي بيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

### ثانيا: استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

شرعت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، باستحداث عدة هيئات تتكفل بهذا الجانب وذلك من خلال ادراكها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، وذلك بتبني إستراتيجية تركز على تحقيق الأهداف التالية:<sup>9</sup>

1. إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

2. العمل على النمو المستدام، وتقليص ظاهرة الفقر؛

3. حماية الصحة العمومية للسكان؛

### ثالثا: القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للتنمية المستدامة من خلال سنّه لحزمة من القوانين والتشريعات في سبيل إرسائها وتحقيقها ولو نسبيا، يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

✓ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 م، الصادر في الجريدة الرسمية، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يتضمن المادة الثانية التي تتمحور حول ما يلي:<sup>10</sup>

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد البيئة؛

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛

- إصلاح الأوساط المتضررة؛

- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛

- ✓ القانون رقم 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية، المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية؛
- ✓ القانون 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77، والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقدير كميتها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد،...؛
- ✓ القانون رقم 6/07 المؤرخ في 13 ماي 2007، الموافق ل 25 ربيع الثاني 1428 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 31 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمائتها، تنميتها، وبعملية إحصائها؛
- ✓ القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بحماية الساحل وتنميته، ج 1 الجريدة الرسمية العدد 10؛
- ✓ القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 34 والمتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.
- ✓ القانون رقم 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 41، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

#### رابعا: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها بإيجاز فيما يلي:<sup>11</sup>

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر هذا الضعف من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. حيث أن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي.
- **تفشي البطالة:** إنّ البطالة تشكل ينحر المجتمع الجزائري بالرغم من محاولات الدولة امتصاص نسب منها عن طريق أجهزة مختلفة منها تشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتشجيع مناخ الاستثمار، إلا أنّ انخفاض واردات النفط سبب انهيار الأسعار منتصف سنة 2015 وتداعياته، إضافة إلى تخرج آلاف الشباب من مختلف الجامعات والمعاهد سنويا زاد في مشكلة البطالة.
- **تفاقم الفقر:** يعدّ تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، ولكفاحه هذه الظاهرة، تم اسناد هذه المهمة الجديدة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي، حيث تتمركز الاستراتيجية المتبعة في نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، برامج المساعدة على العمل إضافة إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في محاربة الفقر، وتشجيع الاستثمار



وتحقيق الانعاش الاقتصادي، وتبني سياسة اجتماعية سليمة تركز على حاجيات الفقراء، وترسخ في عقد اجتماعي مدعوم بعقد اقتصادي.

● **التلوث البيئي:** ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛ حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتبارات البيئية، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد، وهذا راجع أساسا إلى إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، وسوء استغلال موارد الطاقة، إضافة إلى قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة التقليدية وعدم التوسع في استعمال الطاقات النظيفة.

### III. الأهمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لرسكلة النفايات

إنّ ملايين الأطنان من النفايات التي ترمى يوميا من المنازل، الإدارات، المحلات والمصانع، ... وكما تتطلب من مساحات للتخلص منها وحجم تأثيرها البيئي على طبقات التربة والمياه الجوفية،<sup>12</sup> عادة ما تشمل عناصر يمكن فرزها ورسكلتها كالورق، الزجاج، الكرتون، الحديد، الألمنيوم، ... لإنتاج مواد ذات قيمة قابلة للاستخدام وتفاذي الهدر الاقتصادي للمواد التي يمكن رسكلتها. ففي الدول المتقدمة تقوم صناعات كبيرة على استخلاص المواد الخام من النفايات برسكلتها، وهناك دعم كبير من طرف الحكومات والجمعيات المهتمة بالبيئة لتشجيع هذا الاتجاه بهدف تحقيق هدف صفر نفاية نظرا لأهمية هذا الأسلوب من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية... الخ.

#### أولا: الأهمية البيئية لرسكلة النفايات

يحقق أسلوب التخلص من النفايات عن طريق رسكلتها فوائد بيئية كثيرة يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

● **تقليل نسبة من التلوث:** بكل أنواعه المعروفة (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث البصري...) حيث تساهم عملية رسكلة النفايات في تقليل مظاهر تراكم جبال النفايات وما يترتب عن ذلك من تلوث بصري، وتلوث غازي ناتج عن تفاعل النفايات ببعضها البعض أو حرقها أو إصدار الغازات الملوثة للهواء وتلوث للمياه نتيجة رميها في الوديان والبحار أو نتيجة تسرب السوائل الناتجة عن تفاعلها (الليكسيفيا) مع المياه الجوفية وتلوث التربة الناتج عن دفنها فيها وما ينجم عن ذلك من إضعاف لقدرة الزراعة.

● **تخفيض الضغط على مكبات النفايات واستغلال الأراضي المخصصة للاستثمارات الأخرى:** حيث تساهم عملية رسكلة النفايات في تقليل الضغط على مكبات النفايات من جهة، والوصول إلى إلغائها بصورة نهائية كلما أمكن الأمر ذلك، فنجد مثلا دولة مثل ألمانيا أو سويسرا قد توصلت إلى إصدار قانون بيئي صارم يمنع دفن النفايات العضوية التي يمكن الاستفادة منها في توليد الغاز الحيوي وصنع الأسمدة العضوية بدأ العمل به ابتداء منذ أكثر من 10 سنوات وسمح فقط بدفن المواد المستقرة بيولوجيا والتي لا يمكن الاستفادة منها ولا تصدر أي

غازات أو سوائل وتحويل العديد من المدافن إلى حدائق عامة أو منتزهات أو أمكنة لركن السيارات، ... وبالتالي تقليل مساحة الأراضي المستخدمة كمدافن للنفايات.

● **المحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة والتقليل من استنزافهما:** تساهم عملية رسكلة النفايات من تقليل الطلب على الموارد الطبيعية المستخدمة كمواد أولية في عملية الإنتاج وذلك بتوفير هذه الأخيرة عن طريق الرسكلة، إضافة إلى تخفيض معدلات الطاقة المستخدمة في عملية التصنيع بدرجة كبيرة جدا مقارنة مع الطاقة اللازمة في عملية الإنتاج عندما تكون المادة الخام المستخدمة هي مادة أصلية وما تخلفه من تخفيض لنسبة التلوث الهوائي الناتج عن تصاعد الغازات المختلفة، حيث نجد أن رسكلة:<sup>13</sup>

- طن واحد من الزجاج يوفر أكثر من طن واحد من المواد الخام التي يصنع منها على النحو التالي:
- 1,33 طن من الرمل، 196,409 كيلوغرام من كربونات الصودا وكميات كبيرة من الحجر الجيري و68,4936 كيلوغرام من الغولديسبار؛
- طن واحد من 100% من مخلفات ورقية يؤدي توفير (4100 كيلو واط/ساعة) من الطاقة الكهربائية، 28 متراً مكعباً من المياه، بالإضافة إلى نقص معتبر من الملوثات الهوائية!
- زجاجتين توفر طاقة تكفي لتسخين مياه لصنع خمسة أكواب شاي!
- إعادة تصنيع زجاجة واحدة تقلل نسبة التلوث في الهواء إلى 20% والمياه إلى 50% من إنتاج زجاجة جديدة من مواد خام!
- رسكلة الألمنيوم توفر 95% من الطاقة التي تستهلك في حال تصنيعه من خاماته الأصلية !
- الطاقة الموفرة من إعادة تصنيع زجاجة تكون كافية ل:
- تشغيل مصباح بقوة 100 واط من ساعة إلى 04 ساعات !
- تشغيل كمبيوتر ل 25 دقيقة !
- تشغيل جهاز تلفزيون ملون ل 20 دقيقة !
- تشغيل غسالة ل 10 دقائق !
- إعادة تصنيع البلاستيك توفر طاقة ضعف تلك اللازمة لحرقها في محارق النفايات !
- أكياس البلاستيك وغيرها من منتجات البلاستيك الملقاة في المحيط والبحار تقتل 1.000.000 مخلوق بحري سنوياً!

- البلاستيك يحتاج من 100 إلى 300 سنة ليتحلل في الهواء !

- 90% من قيمة كلفة قوارير المياه ندفعها للقاورة والغطاء والعلامة التجارية !

- **المساهمة في زيادة التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي وتكاثره:** تساهم عملية رسكلة النفايات في زيادة التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي وتكاثره من خلال توفير بيئة ملائمة لعيشه بتقليل نسبة تلوث الماء، الهواء والتربة، حيث نجد أن عدم رمي النفايات بصورة عشوائية في الأودية مثلا يساهم في تكاثر النباتات والحيوانات المائية التي انقرض البعض منها في الكثير من المناطق المنتشرة عبر العالم على غرار تحول بحيرة "فوجي ياما" في اليابان إلى بحيرة ميتة بيولوجيا نظرا لرمي المخلفات الصناعية من إحدى المصانع القريبة منها وهو ما أثر على حياة الكائنات التي كانت تعتبر هذه الأخيرة وسطا بيئيا ملائما لتنوعها وتكاثرها.

**ثانيا: الأهمية الاقتصادية لرسكلة النفايات:** تساهم هذه العملية في تحقيق جملة من الفوائد الاقتصادية تعود بالنفع على المجتمع ككل، يمكن إدراجها فيما يلي:<sup>14</sup>

- **توفير الموارد المالية الخاصة بإنشاء المدافن وتوجيهها للاستثمارات الأخرى:** إن إنشاء المدافن الصحية لاستقبال النفايات كأسلوب للتخلص منها يتطلب موارد مالية ضخمة خاصة بتجهيز المدافن، تشغيلها وتسييرها، وعليه فإن عملية إعادة رسكلة النفايات وعدم دفنها يساهم في الحفاظ على الموارد المالية وتوجيهها لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل إضافة إلى التقليل من تكاليف جمع النفايات ونقلها والتخلص منها؛
- **تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية:** تساهم عملية رسكلة النفايات إذا توفرت التكنولوجيا الملائمة في التقليل من استيراد كميات معتبرة من بعض المواد الخام الخاصة بالعديد من الصناعات وهو ما يترتب عنه التقليل من تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض فاتورة الاستيراد وما يرافقها من ضرائب ورسوم جمركية وأقساط تأمين ونقل...؛
- **تدنية الإنفاق المالي الخاص بمعالجة الأمراض الناجمة عن النفايات الصلبة:** تساهم عملية التخلص الآمن والسليم بيئيا للنفايات الصلبة برسكلتها من تقليل الأمراض الناجمة عن انتشار الروائح الكريهة لها وتكاثر الذباب والجرذان، ورميها بصورة عشوائية في المسطحات المائية وتأثيرها على التربة الزراعية " وهو ما يترتب عنه انخفاض الإنفاق العام المالي الموجه للصحة العمومية بشأن معالجة الأفراد الذين يعانون من أمراض مصدرها النفايات؛
- **تقليل تكلفة إنتاج المنتجات:** إن استخدام مواد خام ناتجة عن رسكلة بعض النفايات كالزجاج والورق والألمنيوم يساهم في تخفيض كمية الطاقة اللازمة لعملية الإنتاج نتيجة انخفاض الفاتورة الخاصة واستخدام الطاقة سواء كانت ماء أو كهرباء أو غاز وهو ما ينعكس إيجابا على سعر المنتج النهائي؛

- توفير فرص استثمارية جديدة لأصحاب رؤوس الأموال: تساهم عملية رسكلة النفايات في رفع عجلة الاستثمار نحو التطوير والزيادة، إذ تمكّن أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار في هذا المجال بإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة تعمل على توفير المواد الخام للمؤسسات الكبيرة أو تعمل على تصنيع منتجات كاملة موجهة للتسويق وبالتالي الحصول على عوائد مالية عن طريق الرسكلة وتوفير المادة الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية؛
- تحقيق عوائد مالية ضخمة نتيجة تطوير قطاع السياحة: تساهم عملية رسكلة النفايات في التقليل من التلوث بمختلف أنواعه (التلوث البصري، المائي والهوائي). وهو ما يشجّع السوّاح على التوجّه نحو المناطق المشهورة بنظافتها، وعليه نلاحظ أن إنشاء مصانع خاصة برسكلة النفايات في هذه المناطق يشكل بالنسبة لها ميزة تنافسية تميّزها عن بقية المناطق الأخرى وهو ما يترتب عنه تفعيل النشاط الاقتصادي فيها نتيجة تشغيل الفنادق والمطاعم والحدائق الخاصة باستقبال هؤلاء السوّاح، ومنه ترتفع عوائد القطاع السياحي لتشغيل هذه المرافق وفرض الضرائب المناسبة عليها؛
- جعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة في مواجهة التغيرات الخارجية: وتحقق هذا الأمر فعلا في بعض الدول المتقدمة حيث كلما زادت طاقة الاقتصاد الوطني في مجال رسكلة النفايات كلما زادت مرونته في مواجهة التغيرات الخارجية الخاصة بارتفاع أسعار المواد الخام أو ندرتها، إذ تمكّنت العديد من الدول الصناعية على غرار ألمانيا من توفير كمية كبيرة من الغاز الحيوي والكهرباء نتيجة رسكلة النفايات العضوية وهو ما مكّنها من مواجهة الأسواق الخارجية وارتفاع أسعار الطاقة، الأمر الذي أكسب اقتصادها الوطني درجة لا بأس بها من المرونة في مواجهة العوامل الخارجية؛

- تقليل رسوم التلوّث: تعود هذه الفائدة على المؤسسات الصناعية التي تقوم برسكلة النفايات.

### ثالثا: الأهمية الاجتماعية والصحية لتدوير النفايات الصلبة:

لرسكلة النفايات أهمية اجتماعية وصحية لا يستهان بها وتبرز هذه الأهمية على النحو التالي:<sup>15</sup>

- التقليل من نسبة البطالة بتوفير فرص التشغيل: تساهم عملية رسكلة النفايات في التقليل من نسبة البطالة خاصة في صفوف الشباب الراغبين في العمل، وذلك بتوفير فرص شغل جديدة خاصة بجمع، فرز ونقل النفايات وتحويلها إلى المصانع من أجل رسكلتها وتحويلها إلى مواد خام أو منتجات صناعية، أو عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة تقوم على إنتاج منتجات تعتمد على المادة الخام في صورة نفايات مرسكلة؛ نتيجة انخفاض سعرها مقارنة مع سعر المادة الخام الأصلية وهو ما يقلل من نسبة البطالة ويضمن توفير مدخول مالي للعديد من الأسر وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي؛
- التقليل من نسبة الإصابة بالأمراض الناتجة عن النفايات الصلبة: تساهم عملية رسكلة النفايات في تدنية نسبة إصابة الأفراد بالأمراض المستعصية التي كثيرا ما تخلف إصابات بليغة وعاهات مستديمة نتيجة تكاثر كميات

النفايات وعدم التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للعمال ويخلق جيلاً سليماً،  
بدنياً وفكرياً وتقليل نسبة الفرص الضائعة في العملية الإنتاجية إلى أدنى المستويات نتيجة مرضهم؛

● **الحد من انتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات والقوارض:** تساهم عملية رسكلة النفايات في توفير بيئة سليمة ونظيفة خاصة في الأوساط والمجمعات السكانية نتيجة الحد من انتشار الروائح وتكاثر الحشرات والقوارض وما يترتب عنها من حالات الاكتئاب والاضطرابات النفسية لدى شريحة واسعة من السكان كما بينت ذلك عدة دراسات علمية؛

● **حث المواطن على المشاركة في المحافظة على البيئة:** ويتجسد ذلك من خلال مساهمة عملية رسكلة النفايات في تغيير سلوك المواطن في التخلص من نفاياته، وذلك من خلال دفعه إلى تطبيق ثقافة فرز النفايات في المصدر لرسكلتها ويتوقف ذلك على مدى نشر التحسيس والتوعية بمخاطر هذه النفايات من جهة، وبدفع بعض المبالغ العالية الرمزية نتيجة لعدم فرز نفاياته من جهة أخرى.

#### iv. النتائج

- تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة التلوث بكل أبعاده، إذ أصبحت الوضعية بها تشكل خطراً على المحيط المعيشي وعلى صحة الإنسان وهذا راجع لغياب الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع وإفراز الوحدات الصناعية الموجودة وحركة المرور وحرق النفايات... الخ.

- إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تزايد كمية النفايات وتنوعها، حيث تختلف كمية النفايات وتركيبها من بلد لآخر وهذا حسب الكثافة السكانية والمستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي للسكان.

- إن إشكالية النفايات الصلبة المتسببة في إحداث مشكلة التلوث المختلف الأبعاد مرتبطة بسوء تسييرها من حيث عملية النقل والجمع، وتهيئة المفارغ العمومية من جهة والتخلص منها بطريقة عشوائية دون معالجة أو تجميعها بإعادة تدويرها من جهة أخرى.

- تلجأ الدول للتخلص من نفاياتها بطرق كثيرة بعضها بيئي مشروع وبعضها غير ذلك حيث تتنوع تلك الأساليب بين النمط التقليدي والنمط الحديث ولكل واحد من هذه الأساليب مزايا وعيوب، ويحكم عملية اختيار أسلوب التخلص من النفايات الصلبة جملة من الاعتبارات المالية والسياسية والتشريعية والبيئية، ويتم التركيز في السنوات الأخيرة على الاعتبارات البيئية بشكل أكبر نظراً للمشاكل التي لحقت بالبيئة نتيجة سوء اختيار أسلوب التخلص .

- يساهم أسلوب إعادة تدوير النفايات الصلبة في إرساء قواعد التنمية المستدامة من خلال المحافظة على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وموارد الطاقة، وذلك باستخدام مواد خام عبارة عن نفايات معاد تدويرها،

حيث أثبت العلم الحديث أن هذه الأخيرة تقلل من نسبة التلوث واستهلاك الطاقة والماء إذا ما قورن ذلك مع استهلاكات المادة الخام الأصلية لهذه الموارد .

- إن أسلوب إعادة تدوير النفايات الصلبة أدى إلى ظهور ما يسمى بالاستثمارات الخضراء هذه الأخيرة التي مكنت العديد من البطالين من إيجاد مناصب شغل نتيجة القيام بعملية الجمع والفرز لهذه النفايات، وإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة تعمل على إنتاج سلع باستخدام نفايات معاد تدويرها إلى جانب تغذية بعض المؤسسات الكبيرة بهذه النفايات المعاد تدويرها مثلما هو الحال لمصانع الحديد ومصانع البلاستيك والورق.

- إن إهمال الجانب التحسيسي لأهمية أسلوب إعادة تدوير النفايات الصلبة أدى إلى عدم مساهمة المواطنين في الحفاظ على البيئة بتقليل استهلاكهم للمواد التي تخلق النفايات كثيرة من جهة وعدم مساهمتهم في فرزها في المصدر من جهة أخرى.

- إن أفاق تدوير النفايات الصلبة في الجزائر واعدة إذا تم أخذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم وتقنين هذا النشاط من جهة واهتمام الحكومة به من جهة أخرى من خلال تقديم التحفيزات والمساعدات المالية والمادية لمن يستثمر في هذا المجال.

- إن غياب الدور الذي يجب أن تلعبه مديريات البيئة المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن ساهم في عدم تطور أسلوب إعادة التدوير على المستوى الوطني.

#### خاتمة:

إن جميع الموارد الطبيعية في العالم محدودة، وان استخدامها اليوم بدون استرجاعها عبارة عن عجز وإضافة لكمية النفايات اللذان يعتبران قيمة سلبية تسحب من رصيد الأجيال القادمة، لهذا فإن رسكلة النفايات وتحويلها إلى مواد خام يمكن استخدامها في مختلف الصناعات يساهم في التقليل من استخدام المواد الخام الأصلية مما يساهم في الحفاظ على مخزون الأجيال القادمة وهو ما يساهم في إرساء مبادئ التنمية المستدامة وتحقيقها.

وأمام التحديات التي تفرضها كمية النفايات وتعدد فلسفة إدارتها بطريقة فعالة ومجدية بالشكل الذي يساهم في تكريس التنمية المستدامة بأهدافها، أبعادها، خصائصها ومؤشراتها مع مراعاة جوانبها الثلاثة، تبرز رسكلة النفايات كأسلوب ونموذج صناعي جديد وكبديل يحترم البيئة وأكثر تنافسية، بمقدوره رفع التحديات خلال خلق فرص العمل والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية بتوافق مع تحقيق تنمية اجتماعية وبيئية.

والجزائر باعتبارها أحد دول العلم الثالث والتي تعاني من مخاطر التلوث بالنفايات الصلبة الناجم عن سوء تسييرها، سعت في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة هذا المشكل، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات الخاصة لتحسين طرق التسيير والتخلص من هذه النفايات. ويعد أسلوب إعادة التدوير للنفايات الصلبة في الجزائر واعدة في المستقبل إذا تم تشجيعه وحل المشاكل التي تواجهه، نظرا لارتفاع كمية النفايات الصلبة المتواجدة على مستواها

وعلى رأسها الحديد والبلاستيك والورق، وبإمكانه المساهمة في تخفيض نسبة التلوث وتحقيق منافع بيئية واقتصادية هامة.

وانطلاقاً مما سبق وفي سبيل تعزيز مفهوم التنمية المستدامة عبر أساليب الرسكلة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات كالاتي:

- تحفيز الاستثمار في ميدان الرسكلة وذلك بالدعم المادي والمعنوي والمرافقة؛
- ضمان تمويل مشاريع الرسكلة وإعطاءها الأولوية عن بعض المشاريع الأخرى الغير مجدية؛
- الاهتمام بغرس ثقافة رسكلة النفايات لدى المواطن عن طريق وسائل الاعلام وتوعيته وتحسيسه لرسكلة النفايات عوض التخلص منها عشوائيا؛
- إدخال برامج دراسية في سلك التعليم لغرس ثقافة الرسكلة والتشجيع على إنشاء نوادي خضراء؛
- التشجيع على إنشاء جمعيات تهتم بالبيئة؛
- إنشاء معاهد ومؤسسات للتكفل بتدريب وتكوين الشباب الراغبين في خلق مشاريع تتعلق برسكلة النفايات؛
- تخفيض الضرائب والرسوم لمشاريع الرسكلة؛
- تشجيع استيراد التكنولوجيا النظيفة من الدول الرائدة في مجال الرسكلة وتبادل الخبرات وإبرام عقود شراكة مع مؤسسات رائدة في هذا المجال؛
- العمل على خلق أسواق تبيع النفايات القابلة للرسكلة والتشجيع على اقتناء المنتجات المرسكلة؛
- خلق مناخ استثماري مناسب يعزز ويشجع تطوير الرسكلة لدى القطاع الخاص.

#### الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup> <http://www.meer.gov.dz> تاريخ التصفح 2018/05/09

<sup>2</sup> عبرات مقدم، بلخضر عبد القادر، "الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 07، 2007، ص 126.

<sup>3</sup> CHENITI Hamza, « La Gestion des Déchets Urbains Solides : Cas de la ville d'Annaba », thèse de Doctorat 3<sup>ème</sup> cycle, domaine : Sciences & Technologies, Filière : Mines, Faculté : sciences de la Terre, Université BADJI Mokhtar, Annaba, 2001, P22.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013 م.

<sup>5</sup> بكوش فهيمة، "تدوير النفايات الصلبة وأهميتها البيئية والاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع لاقتصاديات البيئة والعمولة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 20-23 أبريل 2009، ص 08.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 10.

<sup>7</sup> خبايا عبد الله وبوقرة رابح، "الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 376-380.

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص 380.

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص ص 380-381.

<sup>10</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية

2003م، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " الجريدة الرسمية ، العدد رقم 43.

<sup>11</sup> مراد ناصر، "التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها"، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص ص 141-151.

<sup>12</sup> بكوش فهيمة، "تدوير النفايات الصلبة وأهميتها البيئية والاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>13</sup> <http://www.meer.gov.dz> تاريخ التصفح: 2018/05/16

<sup>14</sup> بكوش فهيمة، "تدوير النفايات الصلبة وأهميتها البيئية والاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

<sup>15</sup> المرجع نفسه، ص 17.



## فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات

إعداد:

ط.د أبركان محمد<sup>1</sup>.

ط.د. عربان عميروش<sup>2</sup>.

### الملخص:

أصبحت بيئة تكنولوجيا المعلومات والحاسوب جزء لا يتجزأ من نظم المعلومات الحديثة، ذلك باعتبار أن مختلف المهن بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق أصبحت تقوم على هذه البيئة الالكترونية التي تتميز بمجموعة من الخصائص والمزايا، لكن بالرغم من هذه الميزة الذاتية تبقى هذه الأخيرة غير آمنة وتواجه مجموعة من التهديدات والمخاطر، التي لا يمكن التقليل منها إلا بالاعتماد على إجراءات التدقيق والرقابة الداخلية التي لم تتغير أهدافها في ظل هذه الوضعية الحديثة، لكن تغيرت الإجراءات والكفاءات التي على المدقق أن يمتلكها ويقوم بها لاكتشاف الأخطاء والغش، ويهدف هذا البحث إلى تحديد مدى تأثير تكنولوجيا التشغيل الالكتروني للبيانات على نظام الرقابة الداخلية وعلى مكوناتها الأساسية.

**الكلمات المفتاحية:** نظام الرقابة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقابة الالكترونية.

### Abstract :

The IT and computer environment has become an integral part of modern information systems, as the various professions including the accounting and auditing profession are based on this electronic environment characterized by a set of features and advantages, but despite this intrinsic advantage keeps the latter insecure and faces a range of threats And risk, which can not be underestimated except by relying on the internal audit and control procedures whose objectives have not changed in this modern situation, but the procedures and competencies that the auditor has had to be owned and carried out to detect errors and fraud have not changed. To examine the impact of EDI technology on the internal control system and its core components.

<sup>1</sup> طالب دكتوراه - جامعة البويرة - [aberkane-moh@hotmail.fr](mailto:aberkane-moh@hotmail.fr)

<sup>2</sup> طالب دكتوراه - جامعة البويرة.

**keywords:** internal control system, information and communication technology, electronic control.

#### مقدمة:

شهدت بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجموعة من التطورات المعبرة عن أهم التحديات التي أصبحت تواجهها المؤسسة في مختلف المجالات والأنشطة، لكن مع السرعة التي أصبح يتميز بها العالم ومع ظهور هذه البيئة الجديدة وتغلغلها في مختلف أنحاء العالم وفي مختلف المجالات، مما يفرض على المؤسسة ضرورة التكيف مع هذه البيئة الرقمية الجديدة التي أضفت نوع من التعقيد على المهن، خاصة مهنة المحاسبة والتدقيق التي أصبحت تواجه تحدياً جديداً يتمثل في العمل على اكتساب الثقة والاحترام في المعلومات المحاسبية الناتج عن التشغيل الرقمي للبيانات، وذلك خاصة بعد حدوث الفضائح العالمية (ENRO, WORLDCOM, PARMALAT) التي أولدت نوع من الشكوك لدى الأطراف أصحاب المصالح بخصوص كفاءة مهنة التدقيق والمحاسبة في تنفيذ مهامها وضمن نوعية البيانات والمعلومات الناتج عن البيئة الرقمية الجديدة.

كل هذه الشكوك دفعت بالرأي العالمي إلى ضرورة التفكير في مدى كفاءة إجراءات نظام الرقابة الداخلية في التكيف مع هذه البيئة، خاصة بعدما أصبحت جزء لا يتجزأ من نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية، حيث تتميز بها البيئة الجديدة بمجموعة من الخصائص التي لم تغير أهداف نظام الرقابة الداخلية، لكن أثر على نوع الإجراءات التي يجب على المدقق أن يقوم بها عند تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد المخاطر والأخطاء والاحتيال، ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من المهام والكفاءات التي يجب على المدقق أن يتكيف بها لينفذ مهامه في ظل التقنيات الحديثة.

في ضوء ما سبق، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أهمية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات من خلال الإشكالية التالية:

#### ما اثر بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ؟
  - ما هو اثر البيئة الرقمية الإلكترونية على نظام الرقابة الداخلية ؟
  - ما هي أهداف وأساليب الرقابة في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ؟
  - ما هي مخاطر الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؟
- بناء على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي تمت صياغتها ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الورقة البحثية، تم صياغة مجموعة من الفرضيات من الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- تعد المهارات والكفاءات من أهم الشروط التي يجب أن يتوفر عليها المدقق الحسابات عند القيام بتقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- يجب الاعتماد عند تصميم نظام الرقابة الداخلية في البيئة الإلكترونية على مختلف الأدوات التي توفرها بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لحماية البيانات التي يتم تشغيلها آلياً ولتنفيذ مختلف المهام بكفاءة وفعالية.
- بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات تؤثر على نظام الرقابة الداخلية بجعله أكثر سهولة وأكثر نوعية ومنه أكثر كفاءة وفعالية.
- يسهر المدققين على تكوين أنفسهم على التحكم في أدوات تكنولوجيا المعلومات لمواجهة الصعوبات التي يواجهونها.

وبغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين:

- **المحور الأول:** أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات؛

- **المحور الثاني:** الجانب الميداني (دراسة آراء بعض المحاسبين ومدققي الحسابات في ولاية البويرة).

### المحور الأول: أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات

استحوذت بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف تطبيقاتها وتقنياتها المتقدمة على بيئة الأعمال وتغلغلها في المؤسسات على مدى السنوات الأخيرة، لم يغير من أهداف الرقابة الداخلية لكن غيرت الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق عند جمع أدلة الإثبات، هذا وبصفة عامة جعل تقييم نظام الرقابة الداخلية يبنى على مجموعة من الإجراءات والمهارات والكفاءات التي تفرضها بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات على محافظ الحسابات للوصول إلى تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر أساسي الإبداء الرأي حول مدى صدق وشرعية الحسابات وموثوقية المعلومات والبيانات التي يتم إنتاجها من النظام الإلكتروني، من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مختلف الجوانب التالية:

- مدخل إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

- أثر بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الرقابة الداخلية؛

#### 1. مدخل إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

انتشار بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعتبر من أهم المميزات التي ميزت هذا العصر، خاصة في مجال معالجة وبت المعلومات التي أصبحت أكثر حداثة وارتباطاً بالتقنيات المستخدمة للتكنولوجيا.

#### 1.1 مفهوم بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

هي عبارة عن مجموعة الأدوات والوسائل التي تستخدم لجمع المعلومات وتحليلها وتخزينها أو توسيعها، وتصنيفها تحت عنوان أوسع وأشمل وفق التقنيات المستند إلى الحاسوب لعلاقتها المباشرة بنشاط العمليات في المنظمة، والتي تستخدم من طرف المستفيدين في كافة مجالات الحياة.<sup>1</sup>

تعرف أيضا تكنولوجيا المعلومات على أنها استخدام التقنيات الحديثة والتي توفر ميزة تنافسية للمؤسسة في مجال المنافسة بالأسواق، وإيصال المعلومات وتخزينها ومعالجتها بهدف الوصول إلى صنع القرارات الرشيدة.<sup>2</sup>

هناك من يرى أيضا على أن تشكيلة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشير إلى مجموع الأدوات التي تساعد على التعامل بالمعلومات وانجاز المهام المرتبطة بمعالجة المعلومات، وهي تتضمن الأجهزة والبرمجيات والمعلومات ووسائل الاتصال والخرن، فهي تجمع الحوسبة مع حلقات الاتصال السريعة من أجل نقل البيانات (Data) أو الصور (Image) أو الصوت (Sound).<sup>3</sup>

بناء على ما تم الإشارة إليه يري الطالبان على أن بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ترتبط بمختلف الأدوات والتقنيات الحديثة التي تركز على التكنولوجيا في جمع ومعالجة وتخزين واسترجاع وإيصال المعلومات والبيانات والصور والصوت إلى مستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية.

## 2.1. أهمية بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تفرض البيئة الجديدة على المؤسسات أن تطور أعمالها التقليدية وتحويلها إلى أعمال إلكترونية تنسجم مع الأدوات والأساليب التي تضمنها التقنيات الحديثة، مما يتطلب من المدير أن يقوم بتحديد الأعمال التي يرغب في جعلها مباشرة (Online) وذات طبيعة إلكترونية من خلال إجراءات الإعداد والتهيئة لصفحة الأعمال (Web Page) الخاصة بالمعلومات على شبكة المعلومات العالمية.

وتتبع أهمية تكنولوجيا المعلومات من خلال ما تقدمه للأفراد والمنظمات والمجتمعات من دعم يساعد الجميع في الوصول إلى تحقيق أهدافهم، كونها توفر الوسائل والأدوات والتقنيات المساعدة في هذا المجال، إذا بات من الصعب إدارة المنظمة الكبيرة بأساليب الإدارة المألوفة.

بالإضافة إلى هذا فتتمثل أهمية الثورة في تقنيات المعلومات والاتصال باعتمادها على المعلومات العلمية والمعرفية الناتجة عن المكتسبات والخبرات والمهارات البشرية، والاستخدامات الملائمة للمعلومات، إذا إنها لا تعتمد فقط على المكونات المادية فقط بل تعتمد على محركها الأساسي الذي يتمثل في العقل البشري الذي يسمي برأس المال البشري.<sup>4</sup>

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل الرقابة على عملية تفويض واتخاذ القرارات، كما ساعدت على الرفع من نوعية عملية صنع القرار داخل المؤسسة، والسبب في ذلك يعود إلى اتسام المعلومات المنتجة بدرجة عالية من الدقة والنوعية والسرعة من حيث الكم والنوع بفضل توفر قنوات اتصال حديثة لتبادل المعلومات بين مختلف المستويات، فضلا عن هذا فقد ساهمت تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة في التعزيز من الميزة التنافسية للمؤسسات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.<sup>5</sup>

### 3.1. البنية التحتية لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تباينت آراء الباحثين حول مكونات تكنولوجيا المعلومات وربما يعود هذا التباين إلى اختلاف هؤلاء في خلفياتهم النظرية أو في اهتمامهم ببعض الجوانب دون غيرها، فهناك من يعتقد أن مكونات تكنولوجيا المعلومات هي (وحدات الإدخال والإخراج، البرمجيات، وسائل الاتصال، محرك المعالجة، المعلومات، وحدات الحزن، الأفراد).

أما البعض الآخر فيرى أن تكنولوجيا المعلومات ما هي إلا نظام الحاسوب والاتصال (وفق هذا النظام يضم ستة عناصر أساسية الإجراءات، البيانات والمعلومات والأجهزة والمعدات والاتصال)، في حين أن البعض الآخر يكونه من الأجهزة والمعدات والبرامج وشبكات الاتصال.<sup>6</sup>

من هنا يتضح لنا أن المكونات التي حظيت باتفاق اغلب الباحثين هي:

- **تكنولوجيا الحاسب:** يعتبر الحاسب الآلي هو القاعدة الرئيسية التي تنطلق من خلالها تكنولوجيا المعلومات وتبني عليها أساساتها، وكذلك أعطت العديد من المزايا للأعمال في كافة جوانبها حيث لم يعد هنالك مؤسسة تخلوا من هذه الأجهزة لأنها أصبحت من ضروريات العمل، والتي تتضمن بدورها نوعان من التكنولوجيات هما تكنولوجيا المعالجة وتكنولوجيا التخزين.

- **تكنولوجيا الاتصال:** شهد قطاع الاتصالات ثورة تكنولوجيا هائلة من خلال التطورات الهائلة في كافة المجالات من طرق ووسائل الاتصال مما أدى إلى ظهور نوع جديد من وسائل الاتصال والتي تعرف بشبكة الانترنت التي قامت باختصار المسافات والوقت الذي كان يستغرق في إرسال واستقبال البيانات والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الأعمال والتجارة التي بدورها يستخدم فيها كافة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تتضمن هذه التقنية تكنولوجيا متعددة ومتنوعة وهي تكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الشبكة وتكنولوجيا المعدات الطرفية.<sup>7</sup>

### 4.1. فوائد ومزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تكمن فوائد الحاسب الآلي في كونه يقوم بمعالجة البيانات والمعلومات المالية التي يتم إدخالها له من المستخدمين وتحويلها إلى مخرجات ذات معنى وقيمة قابلة للفهم والتفسير من المستخدمين في زمن قياسي ودقة متناهية، إضافة إلى أنه يتولى عملية تخزين هذه البيانات بوسائل تخزين مناسبة مع توفير إمكانية الرجوع إليها عند الحاجة، ويمكن تلخيص أهم فوائد ومزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النقاط التالية:

- المساعدة على القيام بالأعمال الروتينية اليومية، من تشغيل، تسجيل، تحليل، وتقييم للبيانات والمعلومات، مما يؤدي إلى توفير وقت وجهد للإدارة وبالتالي إعادة تخصيص وقتها وجهدها وتفرغه لرسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة؛

- توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد الإدارة على تحديد وحل المشاكل والأخطاء في الوقت المناسب ودون تأخير؛
- توفير البيانات والمعلومات أو المخرجات التي أصبحت من المتطلبات الأساسية التي ترافق التطور التكنولوجي والمتمثلة في عصر التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية<sup>8</sup>؛
- السماح بمعالجة أكبر قدر ممكن من المعلومات في مدة أقل؛
- تسمح بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقضاء على المركزية ذلك عن طريق شبكة الإنترنت التي تربط بين عدد لا نهائي من أجهزة الكمبيوتر، دون وجود كمبيوتر مركزي يجمع بينهم؛
- تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتوفير نوع من الأمان للمعلومات والملفات التي يتم تخزينها في المؤسسة<sup>9</sup>؛
- ضمان القدرة التنبؤية على الأوضاع المستقبلية للمؤسسة من خلال السماح لها بتوفير البدائل الملائمة لمعالجة المخاطر التي قد تصادفها؛
- السماح باليقظة والمتابعة العالمية للتغيرات التكنولوجية التي قد تؤثر عليها؛
- توفير المعلومات التاريخية الضرورية لعمل المؤسسة.<sup>10</sup>

### 5.1. مخاطر بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات

- لقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمليات المصرفية من خلال التقييم والرقابة عليها ومتابعتها، وأصدرت اللجنة خلال 1998 و2001 نشرة أوضحت فيها أن أنواع مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتنقسم إلى:
- مخاطر التشغيل (عدم التأمين الكافي للنظم، عدم ملائمة تصميم النظم، ضعف الصيانة، إساءة الاستخدام)؛
  - مخاطر السمعة (Réputation) (الاختراق المؤثر)؛
  - المخاطر القانونية، مكافحة غسل الأموال، مخالفة الاتفاقيات، عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات)؛
  - المخاطر الأخرى (المخاطر التقليدية، مخاطر السوق)،<sup>11</sup>
  - ظهور البطالة التي تنتج عن تعويض الآلة محل الإنسان نظر لما توفره من سرعة في أداء المهام وتقليل في التكاليف.<sup>12</sup>

### 2. تأثير بيئة التشغيل الرقمي للبيانات على نظام الرقابة الداخلية

استخدام بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة لم يغير من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكن أثر على الإجراءات والطرق التي يجب على المدقق الاعتماد عليها عند القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر الأساس الذي يركز عليه المدقق للتأكد من مدى موثوقية المعلومات والبيانات التي ينتجها النظام الإلكتروني.

## 1.2. مفهوم الرقابة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات (الرقابة الإلكترونية):

تعرف الرقابة الإلكترونية أو الرقابة الحاسوبية على أنها اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العمليات الرقابية، وذلك وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر.<sup>13</sup>

يمكن تعريف الرقابة الإلكترونية أيضاً على أنها استخدام مختلف الأساليب والوسائل الإلكترونية التي تسمح بخلق مجال يشعر فيه الموظف بأنه مراقب، ذلك بهدف الإشراف المباشر على الأعمال التي يقوم بها الموظفون وتقييم كفاءتهم بالاعتماد على التكنولوجيا المستخدم في الرقابة.<sup>14</sup>

هناك من يرى أيضاً على أن الرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات تقوم على استخدام الأنظمة المحوسبة لجمع، تخزين، ومعالجة البيانات لتقييم نشاط العمال في مناصب العمل.<sup>15</sup>

بصفة عامة تعرف الرقابة الإلكترونية على أنها طريقة حديثة يتم الاعتماد عليها من طرف المؤسسة من خلال مختلف الأدوات الإلكترونية المتاحة بهدف الرقابة على أنشطة المؤسسة والموظفين وتقييم الأداء والكفاءة، مما يحقق الاقتصاد في الجهد والتكلفة والتقليل من المخاطر.

## 2.2. أهداف الرقابة في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات

أما فيما يخص أهداف الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لقد اشر بيان التدقيق الأمريكي رقم (1) عام 1972 إلى أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في المحافظة على أصول المؤسسة، وتأكيد سلامة بياناتها، وتحقيق أهداف المنشأة بكفاءة وفاعلية، لذا فإن أهداف الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات تتمثل في التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات، سلامة تحديث المدخلات، وسلامة الملفات الدائمة، بالإضافة إلى اعتماد جميع العمليات من جميع المختصين في المؤسسة، ويعتبر المسؤول عن تنفيذ الرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة كل من مجلس الإدارة ومدير إدارة التشغيل الإلكتروني لبيانات والمدققين الداخليين.<sup>16</sup>

## 3.2. أساليب الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

يلخص الجدول التالي الأساليب الأربعة للرقابة العامة والأساليب الثلاثة للرقابة على التطبيقات، ويحتوي الجدول على مثال من كل أسلوب كما يلي:

## الجدول (01): أساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات

مثال على الرقابة	أسلوب الرقابة	
فصل الواجبات بين مبرمج الحاسب الإلكتروني ومشغل الحاسب. وضع البرنامج الملائم الذي يحتوي على الأوامر الخاصة بتشغيل الحاسب الإلكتروني. يؤدي فشل الذاكرة أو فشل الأسطوانة الصلبة إلى ظهور رسائل بالخطأ على الشاشة. يجب تواجد كلمات سر مرخص بها لتشغيل الوحدة الطرفية بالحاسب الإلكتروني.	تخطيط المنظمة. إجراءات توثيق وفحص والموافقة على النظم والبرامج. الرقابة على جهاز الحاسب. الرقابة على التوصل لبرامج الحاسب وملفات البيانات.	<b>أساليب الرقابة العامة</b>
وجود ترخيص سابق على التشغيل لعمليات المبيعات. إجراء اختبار للتعرف على مدى منطقية سعر الوحدة المباعة. إجراء فحص بعد التشغيل على عمليات المبيعات بواسطة إدارة المبيعات.	الرقابة على المدخلات. الرقابة على التشغيل. الرقابة على المخرجات.	<b>أساليب الرقابة التطبيقية</b>

المصدر: ألفين أريتنز، جيمس لوباك، ترجمة محمد عبد الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 694.

## 4.2. استخدام بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المالي والرقابي

من أهم استخدامات بيئة تكنولوجيا المعلومات في العمل المالي والرقابي نجد ما يلي:

- **المستندات المالية:** تحديد نماذج مستندية (الصرف، القبض، التسوية، والإدخال، والإخراج المخزني) التي تستخدم للتصرفات المالية وتسجيلها على أساس تخصيص صفحة أو أكثر في الحاسوب لكل نوع منها، مما يؤدي إلى الاختصار في الدورة المستندية.
- **الدفاتر والسجلات:** يتم الاستغناء عن معظم الدفاتر والسجلات وتكون داخل الكمبيوتر في شكل ملفات ووسائل حفظ البيانات والمعلومات، حيث تكون الصفحات والدفاتر والسجلات في شكل ملفات داخل الكمبيوتر كما هو الوضع في النظام اليدوي.
- **التقارير:** إن معظم مخرجات الحاسب الإلكتروني بمثابة قوائم وتقارير يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية كما تعتبر كأساس للمحاسبة والمناقشة مما يساعد الإدارة في حل المشاكل الإدارية بسرعة وفي الوقت المناسب، مع مركزية حفظ المستندات بعد الإدخال بدلا من ما كانت عليه.
- **مخرجات الكمبيوتر:** تستخدم كتقارير حيث يتغير أسلوب عرض النتائج والمعلومات.
- **التسجيل في دفاتر اليومية:** يتم التسجيل في دفاتر اليومية والترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ بعملية واحدة وهذا يوفر الوقت ويقلل من فرص الخطأ فضلا عن أنه يؤدي إلى اختصار بعض المراحل في دورة العمليات المحاسبية.<sup>17</sup>



## 5.2. مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب في الرقابة الداخلية

هناك العديد من العيوب والمخاطر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية:

- الاعتماد على البرامج والأنظمة التي يتم من خلالها تشغيل البيانات بشكل حقيقي وغير دقيق أو قد تكون عدم الدقة في البيانات ذاتها؛
- تغيير البيانات بشكل غير سليم (غير مصرح به) في الدفتر أو في الملفات الرئيسية أي إمكانية التلاعب بها؛
- فقدان محتتمل للبيانات، أو حذف بطريقة الخطأ؛
- الفشل في إجراء تغييرات لازمة في الأنظمة والبرامج؛
- تغيير بشكل غير مصرح أو غير مسموح به في البرامج والأنظمة؛
- دخول غير مسموح به أو غير مصرح به إلى البيانات والذي قد يؤدي إلى تدمير البيانات أو تغييرها؛
- تضخم اثر الأخطاء التي تحدث أثناء التشغيل حيث يتم تشغيل البيانات بصورة متماثلة مما يؤدي إلى تراكم الأخطاء بصورة كبيرة؛
- الحاسب يقوم بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ الفصل بين المهام.<sup>18</sup>

## 6.2. بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومكونات نظام الرقابة الداخلية

يمكن أن نلخص أثر بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مكونات نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

## 1.6.2. أثر بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على البيئة الرقابية

يمكن إبراز أهم تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على البيئة الرقابية بما يلي:

- الرقابة العامة: تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الرقابة العامة المتعلقة ببيئة الحاسوب المطبقة حالياً وما تم معالجته، وتؤثر على كفاءة المنظمة بشكل عام بالأمور التالي: توفر الأمان، تطوير الأنظمة وصيانتها وتغيير أسلوب الرقابة، تحقيق الرقابة على عمليات الحاسوب التي تحتوي على الشبكات وقواعد البيانات والتخطيط.
- الرقابة على التطبيقات: وتصمم لاكتشاف أو منع أو تصحيح الأخطاء.<sup>19</sup>

## 2.6.2. أثر بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عملية تقييم وتحليل المخاطر

تقوم عملية تقييم المخاطر في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحديد البيانات الحرجة أو الحساسة وتحديد الأشخاص الذين لديهم الصلاحيات بالدخول إلى البيانات، وتقوم تكامل الأنظمة وثباتها، وتدقيق توثيق وملكية تلك الأنظمة، كما تقوم على تقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بالموظفين، وأخيراً تقوم على اختيار نظام الرقابة الداخلية.<sup>20</sup>

ومن بين أهم الأنشطة ذات العلاقة ببيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي يجب التركيز عليها من طرف المؤسسة: الرقابة على معالجة البيانات، الرقابة المادية على الأصول الحاسوبية، الرقابة على فصل الصلاحيات، الرقابة على التسجيل المناسب للصفقات في الوقت المناسب والرقابة على التوثيق لها.

- **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاتصالات والمعلومات:** يظهر اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا الحقل بظهور مختلف الوسائل التي تسمح بنقل وتبادل المعلومات بين المؤسسة ومختلف الجهات وبين المصالح الداخلية للمؤسسة لتسهيل عملية الرقابة والإدارة واتخاذ القرارات المناسبة.

- **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الرقابة والمتابعة:** سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتسهيل عملية تقييم أداء الأنظمة مع مرور الوقت وإجراء التعديلات المطلوبة التي تسمح للنظام أن يتفاعل مع المتغيرات والظروف، إن عملية الإشراف والمتابعة في بيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن استمرارية الإشراف على الآتي: الإشراف على عمل المستخدم أو نشاطه، الإشراف على نشاط وأعمال المؤسسة، الإشراف على الرقابة على التطبيقات.<sup>21</sup>

يساعد الفهم الكافي للمكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية من مدقق الحسابات في تقرير ما إذا كانت أنشطة الرقابة الكافية قد تم تضمينها في النظام الإلكتروني.<sup>22</sup>

### المحور الثاني: الجانب الميداني (دراسة آراء بعض المحاسبين ومدققي الحسابات في ولاية البويرة)

بعد الإلمام في المحور السابق بالجانب النظري لنظام الرقابة الداخلية وانعكاسات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال عليه، خصصنا هذا المحور للجانب العملي الذي يدرس آراء مجموعة من المدققين والمحاسبين لولاية البويرة، وذلك بهدف تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من الاستبيانات التي تم توزيعها على عينة البحث والتي تم اختيارها بالاعتماد على مجموعة من الخصائص والمميزات لاختبار الفرضيات باستخدام التكرارات والنسب والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.

1. **نتائج توزيع استمارة الاستبيان:** تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة المكونة من 62 ( 62 استبانة)، واسترجع منها 53 استبانة وبذلك يكون معدل الإجابة يقارب (85.48%)، مع العلم أن نتائج التوزيع والفرز أسفرت على البيانات الملخص في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نتائج توزيع استمارة الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

النسبة	العدد	البيان
100%	62	الاستبيانات الموزع
85.48%	53	الاستبيانات المسترجعة
14.51%	12	الاستبيانات غير المسترجعة
85.48%	50	الاستبيانات القابلة للتحليل

## 2. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

1.2. تحليل خصائص أفراد العينة: تم توزيع أفراد العينة وفق العناصر التالية:

1.1.2. توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص:

جدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
مالية	14	26.42%
محاسبة	10	18.87%
تخصصات أخرى	9	16.98%
التدقيق	20	37.73%
المجموع	53	100%

بتحليل الجدول رقم (2) يمكن أن نلاحظ على أن تخصص التدقيق كان الأكثر بين أفراد العينة بنسبة 37.73% إلى المجموع الكلي وهذا يعني على أن الدراسة التي قمنا بها موثوقة ويمكن الاعتماد على الإجابات التي قدمها هؤلاء انطلاقاً من مؤهلاتهم العلمية.

2.1.2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (03): أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
مدرسات مهنية	9	16.98%
ليسانس	26	49.06%
دراسات عليا	18	33.96%
المجموع	53	100%

من الجدول رقم (03) يمكن أن نلاحظ على أن مؤهلات الليسانس والدراسات العليا المتمثلة في الماجستير والدكتوراه كانت الأكثر بين أفراد العينة إذ بلغت النسبة 49.06% لحملة الليسانس و 33.96% لحملة شهادات الدراسات العليا.

3.1.2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	31	58.49%
من 5 على 10 سنوات	12	22.64%
10 سنوات فما فوق	10	18.86%
المجموع	53	100%

يظهر الجدول رقم (04) أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة متوسطة حيث أن 58.49% لديهم أقل من 5 سنوات خبرة، ونسبة 22.64% لديهم من 5 على 10 سنوات خبرة أم من كانت خبرتهم من 10 سنوات فما فوق فنسبتهم تعادل 18.86%.

## 2.2. تحليل وتفسير نتائج الاستبيان

1.2.2. تحليل نتائج الاستبيان: سوف نستخدم في تحليل المعلومات المجمعة من العينة محل الدراسة على مقياس ليكارت الخماسي الذي يعمل على أساس المعايير المبنية أدناه، ومنه يكون المجال المعبر عن كل إجابة، ويحسب وفق للعلاقة التالية:

## طول الفئة = المدى العام/عدد الفئات

وبالتالي يصبح طول الفئة كالتالي:  $(1-5) \div 5 = 0.8$ ، وتكون مجالات المتوسط المرجحة المقابلة لكل إجابة وفق لما يلي:

الجدول رقم (05): تقسيم درجات الموافقة على فقرات الاستبيان

المتوسط	مستوى التبري
1.00 – 1.80	موافق بشدة
1.81 – 2.60	موافق
2.61 – 3.40	محايد
3.41 – 4.20	غير موافق
4.21 – 5.00	غير موافق بشدة

2.2.2. تحليل مدى صدق وثبات الاستبيان: لقياس مدى صدق وثبات المحاور التي تم إدراجها في أداة جمع البيانات سنحاول الاعتماد على معامل ألفا-كرونباخ الذي يسمح لنا بقياس مدى صدق وثبات الظاهرة المدروسة ذلك وفقا لما يلي:

الجدول (06): معامل ثبات وفق لطريقة ألفا - كرونباخ

المحاور المدرجة في الاستبانة	عدد العبارات	قيمة ألفا-كرونباخ
الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات	11	0.620
المعدات والأدوات (الاعتماد على الحاسوب عند تقييم نظام الرقابة الداخلية)	08	0.630
علاقة نظام الرقابة الداخلية ببيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات	07	0.630
واقع تطبيق الرقابة الإلكترونية وتبني بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	06	0.567
مجموع فقرات الاستبيان	32	0.833

حسب معامل ألفا- كرونباخ:

- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذ كانت النتيجة اقل من 60 بالمائة.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة مقبولا إذ كانت النتيجة محصورة ما بين 60 بالمائة و 70 بالمائة.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذ كانت النتيجة محصورة ما بين 70 بالمائة و 80 بالمائة.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا إذ كانت النتيجة أكبر من 80 بالمائة.

في الجدول أعلاه تم حساب قيمة معامل ألفا - كرونباخ الخاص لكل من الأسئلة التي تم إدراجها في محاور الاستبيان، والتي تم التوصل من خلالها إلى ثبات فقرات الاستبيان ككل، حيث بلغ معدل الثبات الإجمالي 0.833 وهو معامل ممتاز يبرهن عن ثبات وصلاحيه الاستبيان، أي حسب معطيات مبادئ ألفا - كرونباخ فإنه كلما كانت قيمة معامل ألفا تقترب من الواحد كلما كانت الاستبانة أكثر ثبات وصدق، فكما هو الحال في

الدراسة الميدانية التي قمنا بها فإن الأسئلة التي تم استخدامها في مجالات الاستبانة تتميز بمستوى عال من الثبات، من هنا ومما سبق وبعد التأكد من ثبات وصدق فقرات الاستبانة فيصبح الآن صالحا للتطبيق على عينة الدراسة.

**3.2.2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات:** يتضمن هذا المحور على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمهارات والكفاءات التي يجلب التحكم بها عند القيام بعملية الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتحليل النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة سنعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (07):** إجابة عينة البحث على محور ضرورة التوفر على كفاءات ومهارات المدقق عند

فحص نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
01	الكفاءات والمؤهلات العلمية يجب أن تتوفر لدى المدقق عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات.	20	8	9	16		1.267	2.39
		37.7	15.1	17.0	30.2			
02	عند القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة تعتمد على بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات يجب الاعتماد على أساليب تختلف عن تلك التي يتم الاعتماد عليها في التشغيل التقليدي للبيانات (التشغيل اليدوي).	25	24		4		0.826	1.67
		47.2	45.3		7.5			
03	وجوب التوفر على شخص مختص في نظم المعلومات ضمن فريق التدقيق عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.	20	31	1		1	0.695	1.69
		37.7	58.5	1.9		1.9		
04	إجراءات الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الإلكترونية تختلف عن تلك المطبقة في ظل النظم يدوية.	31	15	5	2		0.818	1.58
		58.8	28.3	9.4	3.8			
05	تساعد بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال المدقق على تخفيض ارتكاب الأخطاء عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.	27	20	4	2		0.786	1.64
		50.9	37.7	7.5	3.8			
06	ترتيب الأخطاء الناتجة عن التشغيل الإلكتروني للبيانات بنقص المهارات والكفاءات المهنية في مجال النظم الإلكتروني.	24	14	8	7		1.073	1.96
		45.3	26.4	15.1	13.2			
07	على المدقق التأكد من كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية للتأكد من درجة الثقة في المعلومات التي تم معالجتها بالاعتماد على النظم الإلكترونية.	35	13	2	3		0.823	1.49
		66.0	24.5	3.8	5.7			
08	تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات يكون أفضل.	26	18	7	2		0.840	1.71
		49.1	34.0	13.2	3.8			
09	تصمم الضوابط الرقابية لنظام	33	13	5	1	1	0.888	1.56

		1.9	1.9	9.4	24.5	62.3	المعلومات الإلكتروني بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية.
1.56	0.820		2	5	14	32	10 ضمان تحقيق رقابة داخلية فعالة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
			3.8	9.4	26.4	60.4	
1.54	0.539			1	27	25	11 تمتاز تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقدرة على انجاز العمليات وعلى توفير المعلومات المختلفة لمختلف الأطراف.
				1.9	50.9	47.2	
1.47	0.607						المتوسط العام

يتبين من الجدول أن آراء العينة حول المحور الأول المتمثل في توفر الكفاءات العلمية والمهنية لدى المدقق كانت المتوسطات الحسابية العام يقارب 1,47 بانحراف معياري يقترب من 0,6، هذا يعني حسب مقياس التدرج الخماسي ليكارت الذي قمنا بتحديدده أن إجابة أفراد العينة تشير إلى الموافقة بشدة مع أسئلة الاستبيان ما عدا السؤال 01 و 06 اللذان يقتربان من الموافقة، وهذا يعني أن مجتمع العينة متوافقون على أن المدقق يجب أن يتوفر على مجموعة من الكفاءات والمهارات عند تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، لذلك فلا بد من المدقق أن يعمل على تنمية كفاءاته ومهاراته بما يتماشى مع الظروف الجيدة.

#### 4.2.2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الاعتماد على الحاسوب عند القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتضمن هذا المحور على مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالاعتماد على الحاسوب عند تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتحليل النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة سنعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (08): إجابة عينة البحث على محور اعتماد المدقق على الحاسوب عند فحص نظام

#### الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
12	تتم الرقابة الداخلية على كافة العمليات بالاعتماد على الحاسب الآلي.	20	17	3	13		1,18	2,16
		37.7	32.1	5.7	24.5			
13	عند تصميم نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	32	16	4	1		0.723	1,50
		60.4	30.2	7.5	1,9			
14	عند تقييم نظام الرقابة الداخلية يتم التأكد من كفاءة الأجهزة المستخدمة في عملية الرقابة.	24	25	4			0.627	1.62
		45.3	47.2	7.5				
15	توفير أجهزة لتحقيق الحماية الكافية للمعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها ألياً.	24	26	3			0.599	1.60
		45.3	49.1	5.7				
16	الاعتماد على التطبيقات الخاصة بتقييم نظام الرقابة الداخلية يسهل عملية المدقق عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.	34	16	2	1		0.665	1.43
		64.2	30.2	3.8	1.9			
17	تلجأ المؤسسات إلى استخدام معدات	22	29	1		1	0.705	1.66

		1.9		1,9	54.7	41.5	الحاسوب وأدواتها لتوفير السرعة والدقة في انجاز العمل.
1.68	0.722		1	5	24	23	18
			1.9	9.4	45.3	43.4	تعتمد وحدات الرقابة الداخلية على تحديث برمجياتها باستمرار.
1.77	0.800		2	6	23	22	19
			3.8	11.3	43.4	41.5	توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات الحاسب الحديثة.
<b>177.</b>	<b>0.80</b>						<b>المتوسط العام</b>

اشتمل المحور الثالث على ثمانية أسئلة (من 01 إلى 08) ارتبطت جميعها بمجال يدرس آراء مجتمع الدراسة فيما يخص اعتماد مدقق الحسابات في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، على هذا الأساس نلاحظ من الجدول الذي يرتبط بالمحور الثالث إن المتوسط العام للاستجابات الذي يبلغ 1.77 وبانحراف معياري يقترب من 0,80، هذا يعني حسب مقياس التدرج الخماسي ليكارت الذي قمنا بتحديده أن إجابة أفراد العينة تشير إلى الموافقة بشدة مع أسئلة الاستبيان، ما عدا السؤال 01 الذي يقترب من الموافقة، مما يعني أن مجتمع العينة يتفق بشدة فيما يخص فكرة استخدام الحاسوب للقيام بعملية الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات.

## 5.2.2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الاعتماد على الحاسوب عند القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعد هذا المحور الرابع بمثابة نقطة الارتباط التي تدرس علاقة نظام الرقابة الداخلية ببيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يتكون من (07) أسئلة ترتبط بكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية عند استخدام بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، ولتحليل النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة سنعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول الموالي:

## الجدول رقم (09): إجابة عينة البحث على محور علاقة نظام الرقابة الداخلية ببيئة تكنولوجيا

المعلومات والاتصال

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
20	زيادة العمليات المحاسبية التي يتم تشغيلها إلكترونياً هل يزيد من فعالية الرقابة الداخلية.	26	17	6	4		0.933	1.77
		49.1	32.1	11.3	7.5			
21	هناك علاقة تربط بين بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية في خدمة مصالح الأطراف التي ترتبط مصالحهم بالمؤسسة.	34	11	6	2		0.845	1.54
		64.2	20.8	11.3	3.8			
22	الهدف من الرقابة الداخلية هو التأكد من سلامة وصحة المعلومات الناتجة عن نظم التشغيل الرقمية.	23	16	9	5		0.790	1.62
		54.7	30.2	13.2	1.9			

1.92	0.997		5	9	16	23	تعميم استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة يسمح بتحقيق اللامركزية في عمليات الرقابة الداخلية.	23
			9.4	17.0	30.2	43.3		
1.60	0.742		1	5	19	28	استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة هل يجعل الرقابة الداخلية أكثر فعالية وفاعلية.	24
			1.9	9.4	35.8	52.8		
2.30	0.952	1	4	16	21	11	التكامل بين بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية يساهم في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	25
			1.9	7.5	30.2	39.6		
1.58	0.795		2	4	17	30	إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة يهدف إلى التقليل من التكاليف وتسهيل عملية الرقابة من خلال الرقابة الإلكترونية.	26
			3.8	7.5	32.1	56.6		
1.66	0.677						المتوسط العام	

القسم الرابع اشتمل على سبعة أسئلة (20-26) ارتبطت جميع الأسئلة التي تم طرحها في هذا المحور بعلاقة نظام الرقابة الداخلية ببيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، حيث لاحظنا من خلال الجدول الذي يلخص نتائج استجابات أفراد العينة إلى أن المتوسط العام لاستجابة أفراد العينة بلغ 1.66 والانحراف المعياري 0.67 لذا فإن متوسط الاستجابة العامة لأفراد العينة أقل من 1.80 وهذا يشير إلى أن تقريبا كل الإجابات متفق بشكل تام مع الأسئلة، أي تشير إلى الاتفاق التام ما عدا الإجابة التي تشير إلى السؤال 23 و 25 فإنها أكبر من 1.81 هذا يعني أن آراء المجيبين تشير إلى الاتفاق فقط، من الإجابات والتحليل الذي قمنا به يمكن أن نقول على أن هناك علاقة قوية بين بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية.

## 6.2.2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الاعتماد على الحاسوب عند القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعد هذا المحور الخامس بمثابة المجال الذي يدرس واقع استخدام الرقابة الإلكتروني المبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال تقديم (06) أسئلة ترتبط استخدامات الرقابة الإلكترونية المبنية على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الواقع، ولتحليل النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة سنعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): إجابة عينة البحث على محور واقع استخدام الرقابة الإلكترونية المبني على

تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
27	المؤسسة تتوفر على تكنولوجيا معلومات حديثة.	22	22	8	1		0.775	1.77
		41.5	41.5	15.1	1.9			
28	المؤسسة تقوم بدورات تكوينية مستمرة للعمال من أجل تسهيل استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة.	22	18	6	5	2	1.126	2.00
		41.5	34.0	11.3	9.4	3.8		
29	تعمل المؤسسة على توفير بنية تحتية	24	13	7	6	3	1.253	2.07



		5.7	11.3	13.2	24.5	45.3	من أجل مسايرة آخر الاستحداثات المتوفرة.
1.79	0.967		3	11	11	28	مدى كفاءة وقدرة موظفي المؤسسة على تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة في الرقابة الداخلية.
			5.7	20.8	20.8	52.8	
2.45	1.202	1	10	19	5	18	يواجه العمال صعوبات في تطبيق هذه التكنولوجيا في مجال الرقابة الداخلية.
			18.9	35.8	9.4	34.0	
1.56	0.747		1	05	17	30	تعمل المؤسسة على توفير بنية تحتية من أجل مسايرة آخر الاستحداثات المتوفرة.
			1.9	9.4	32.1	56.6	
1.87	0.765						المتوسط العام

القسم الخامس من الاستبيان المشار إليه بالبحر رقم (09) خصص لدراسة واقع تطبيق الرقابة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، بطرح 07 أسئلة ترتبط بواقع التطبيق، حيث لاحظنا من خلال الجدول الذي يلخص نتائج استجابات أفراد العينة إلى أن المتوسط العام لاستجابة أفراد العينة بلغ 1.87 والانحراف المعياري العام 0.765 لذا فإن متوسط الاستجابة العامة لأفراد العينة أكبر من 1.80 وهذا يشير حسب اختبار ليكرت الخماسي إلى أنه تقريبا كل الإجابات متفقة مع الأسئلة التي تم طرحها في الاستبانة، أي أنها متفقة فيما بينها ما عدا الإجابة المرتبطة بالسؤال 30 و 27 و 32 فإنها أقل من 1.81 هذا يعني أن آراء المحييين تشير إلى الاتفاق بشدة، ومن الإجابات والتحليل الذي قمنا به يمكن أن نقول على أن المؤسسة في الواقع وحسب آراء الباحثين تهتم اهتمام كبير بتوجيه الأفراد والأطراف العاملة داخل المؤسسة إلى استخدام بيئة التشغيل الإلكترونية للبيانات بمختلف أدواتها، وذلك بهدف تنفيذ الرقابة الإلكترونية من خلال تكوين العمال والموظفين للتعامل مع هذه البيئة الحديثة وزيادة قدراتهم في إعداد برامج ترقيمية تتلاءم مع بيئات الأعمال الحديثة.

#### خاتمة:

يعد التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم خلال العقود القليلة الأخيرة من أهم ما يميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، نظر لما يوفره من مميزات وفوائد تسمح للمؤسسات بالتكيف مع المتغيرات الحديثة بجعلها أكثر مرونة وأكثر تنافسية، هذا التطور والتغير دفع بالمؤسسات إلى ضرورة التكيف مع هذه البيئة الحديثة مما دفع بالمدققين ومراقبي الحسابات إلى ضرورة مواجهة هذه البيئة الحديثة التي أصبحت تفرض عليهم ضرورة التحكم بمختلف الأساليب والإجراءات الضرورية للوصول إلى الفهم الجيد لهذه البيئة وتنفيذ إجراءات الرقابة الإلكتروني بكفاءة وفعالية، وعليه قمنا باستخلاص مختلف النتائج والتوصيات التالي:

#### 2. الاستنتاجات

- تنفيذ الرقابة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات تقوم على استخدام مختلف الأدوات والبرامج والتطبيقات التي توفرها بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة على مختلف المصالح والأنشطة التي تقوم عليها المؤسسة بكفاءة وفعالية بما يضمن لها السير الحسن للعمليات؛

- اندماج المؤسسة مع البيئة التقنية الحديثة واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مراحل الإنتاج وفي مختلف الأنشطة والعمليات يدفع بالمحاسبين والمدققين إلى ضرورة إعادة التفكير في نوعية الإجراءات والأساليب التي يجب الاعتماد عليها عند تنفيذ الرقابة الداخلية في ظل البيئة الإلكترونية؛
- توجه الاقتصاد العالمي بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص نحو البيئة الرقمية الحديثة أصبح يلزم المؤسسات بضرورة التكيف مع هذه البيئة الحديثة بتغيير نظامها المحاسبي وبالتركيز على مستجدات البيئة الإلكترونية الحديثة؛
- أظهرت الدراسة الميدانية التي قمنا بها في ولاية البويرة على أن المدقق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يجب عليه أن يتوفر على مجموعة من المهارات والكفاءات المهنية والأكاديمية التي تسمح له بفهم البيئة الرقمية الحديثة وتنفيذ برنامج الرقابة في ظل البيئة الحديثة بكفاءة وفعالية؛
- تصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البيئة الإلكترونية حسب آراء عينة البحث يفرض على المدقق ضرورة الاعتماد على الحاسوب الإلكتروني بمختلف تطبيقاته لتسهيل عملية تصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجعله أكثر كفاءة وفعالية؛
- تطبيق بيئة التشغيل الرقمي للبيانات وفق للدراسة الميدانية يؤدي إلى زيادة حجم العمليات المحاسبية التي يتم تشغيلها والتقليل من التكاليف ومنه تسهيل عملية الرقابة على مختلف العمليات بكفاءة وفعالية؛
- المؤسسة ومكاتب التدقيق بناء على الدراسة تعمل على توفير أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة وتكوين العمال والموظفين داخل المؤسسة لمواكبة هذه التطورات الحديثة للسماح لهم بالوقوف أمام الصعوبات التي يواجهونها وتوفير الأمن والحماية للمعلومات التي يتم تشغيلها في ظل البيئة الحديثة؛
- لم يتغير هدف الرقابة الداخلية المتمثل في التأكد من السير الحسن للإجراءات التي تم تسطيرها من طرف الإدارة لكن تغيرت الإجراءات والأساليب التي يتم الاعتماد عليها عند فحص نظام الرقابة الداخلية.

## 2. التوصيات:

- على المدققين الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير المهارات المتخصصة التي يحتاجونها عند القيام بعملية الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات للوصول إلى فهم وتتبع مسار العمليات والأنشطة وتنفيذ المهام بما يضمن لهم تحقيق منهجية العمل بكفاءة وفعالية؛
- ضرورة سهر مراقبي الحسابات على المشاركة في الدورات التكوينية والمؤتمرات العلمية التي تسمح لهم بتنمية قدراتهم الفكرية والنظرية؛
- عمل المؤسسات على توفير بنية تحتية تسمح لها بمواكبة المستجدات والتطورات للدخول في الركب العالمي وللتحكم في التكنولوجيا الحديثة التي توفر لها تنفيذ مختلف المهام بكفاءة وفعالية وبسهولة؛
- ضرورة توجه مؤسسات ومكاتب التدقيق نحو سياسة تكوين الموظفين للتحكم في مختلف أدوات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يسهل لهم فهم بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتنفيذ مهامهم التي أصبحت معقدة في ظل البيئة الحديثة؛

- ضرورة الاعتماد على التشريعات والقوانين الدولية أو المحلية التي تنظم عملية الرقابة الداخلية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات؛
- ضرورة قيام التنظيمات والجمعيات المهنية بالإضافة إلى الأكاديميين في الجامعات لا سيما في أقسام المحاسبة والتدقيق بالعمل على إعادة تطوير برامج وأساليب نظام الرقابة الداخلية بحيث تستوعب هذه التغيرات في بيئة الأعمال لسد الفجوات للالتحاق بالتطورات العالمية وسد الفجوات التي يواجهها المهنيون.

### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015، ص: 61.
- <sup>2</sup> عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص: 16.
- <sup>3</sup> مناظر عباس حسين الجوّاري، تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على البيئة الرقمية في دولة عربية مختارة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 25، 2009، ص: 105.
- <sup>4</sup> غسان قاسم داود اللامي، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 05 بمؤتمر الكلية، 2013، ص-ص: 8-9.
- <sup>5</sup> Mohamed Kossai, les Technologie de L'information et de la Communication (tic),le Capital Humain, les Changement Organisationnels et la Performance des PME Manufacturieres , thèse doctorat, université Paris-Dauphine, spécialité science économique 2013, P :29.
- <sup>6</sup> بشار عباس الحميري، أحمد كاظم بريس، أثر تكنولوجيا المعلومات في جودة الخدمات الفندقية دراسة ميدانية على عينة من فنادق السياحة في محافظة كربلاء، مجلة جامعة أهل البيت، العدد 04، بدون سنة نشر، ص: 349.
- <sup>7</sup> أيمن نمر الشنطي، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، 2011، ص: 337.
- <sup>8</sup> كردودي سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 68.
- <sup>9</sup> Sana Ktat, L'impact des Nouvelles Technologies de L'information sur la Performance des Auditeurs: Application a un Gestionnaire électronique de Fichiers dans une Firme International, Thèse doctorat, Université des Sciences Sociales Toulouse I, spécialité science de gestion, 2011, P-P :16-17.
- <sup>10</sup> Mohammed Sultan, the Impact of Using the Information Technology on the Quality of Health Services in the Hospitals of Private Sector in Najran, International journal of business and management invention, vol 04, No 12, 2015, P :3.
- <sup>11</sup> عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
- <sup>12</sup> Segarmay deb, Information Technology, Its Impact on Society and Its Future, Research In Businass, Vol 04, No 1, 2014, p : 28.
- <sup>13</sup> احمد هاشم الصقال، دور الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد، منشور وزارة التجارة مكتب المفتش العام، ص: 6، متوفر على الموقع: <http://www.nazaha.iq>, consulter le 17/10/2017, à 11 :50.
- <sup>14</sup> Hamed Al-Rjoub, Electronic Monitoring : The Employees point of View, Journal of Social Science, Vol 4, Issue 3, 2008, p :190.
- <sup>15</sup> Viraj Samaranayake, Management Incentive For WorkPlace Electronic Surveillance, IADIS International Journal on Computer Science and Information Systems, Vol 7, No 2, 2014, p :88.

<sup>16</sup> عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص:59.

<sup>17</sup> أرش مكي رشيد، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء الرقابة الداخلية بحث تطبيقي في جامعة القدس، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 4، 2015، ص:224.

<sup>18</sup> عبد الوهاب نصر على، سمير محمد كامل، شحات السيد شحات، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص- ص:209-210.

<sup>19</sup> عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص- ص:60-61.

<sup>20</sup> مرجع أعلاه، ص- ص:64-65.

<sup>21</sup> بتول محمد نوري، انعكاسات عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، 2013، ص:87.

<sup>22</sup>Manal Nour El Din El Safty, Auditing in Electronic Environments From an Actor-Network Theory Perspective : Case of Egypt, Thesis Submitted For the Degree of Doctor of Philosophy, university Of Hull, specialty Accounting, 2009, P :45.

جامعة آكلي محند أولحاج

البويرة - الجزائر

Akli Mohand Oulhadj University-Bouira - ALGERIE

Development and prospection  
journal for researches and studies

مجلة التنمية والاستشراف  
للبحوث والدراسات

scientific journal specialist

مجلة علمية محكمة متخصصة

تصدر عن جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة (UAMOB) .

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.

*Journal Published by the Laboratory of the Développements Policies  
and the Prospective Studies.*

number : 05

العدد: الخامس

Décembre 2018

ديسمبر 2018

03<sup>th</sup> VOL

المجلد الثالث

**Honorary president:**

Pr. Ben Ali Cherif Nour el din

**الرئيس الشرفي:**

أ. د. بن علي شريف نور الدين

**General supervisor :**

Dr. FEREDJ Chaabane

**المشرف العام**

د. فرج شعبان.

**Publishing director :**

Dr. Samir Yahawi

**مسؤول النشر:**

د. سمير يحيوي.

**Editor :**

Dr. Mohamed Safire

**رئيس التحرير:**

د. محمد سفير.

**Editorial team members :**

Pr. Ahmed Djamil

**أعضاء هيئة التحرير:**

أ. د. أحمد جميل

Dr. FEREDJ Chaabane

د. شعبان فرج

Dr. OUAIL Miloud

د. ميلود وعيل

Dr. ALLAM Othmane

د. عثمان علام

Dr. Mohand Ouamar Ali Zayen

د. علي زيان محند واعمر

**Editorial secretariate :**

Dr. Mohamed Meddahi

**أمانة التحرير:**

د. محمد مداحي.

Dr. Mohamed Hani

د. محمد هاني.

Dépôt Légal : Décembre 2018 2018 ديسمبر الإيداع القانوني

ISSN : 2507 – 7511 ر.د.م.د:

[www.univ-bouira.dz](http://www.univ-bouira.dz)

موقع الجامعة على الانترنت :

[revue.devpro@yahoo.com](mailto:revue.devpro@yahoo.com)

البريد الإلكتروني للمجلة:



## Terms of publication in the magazine

**The Journal of Développements and Prospects for Research and Studies**, deals with previously unpublished research and scientific studies in the fields of economics, management sciences and commercial sciences, in accordance with the following publishing rules:

### **Language of publication:**

The magazine publishes research in Arabic, French and English.

**Conditions of publication:** The submitted research shall satisfy the following conditions:

- ❖ The article shall take into account the scientific originality, accuracy, scientific methodology, and the absence of scientific and grammatical errors, and be accompanied by a pledge and a written declaration not to be published in other places.
- ❖ Not to be published elsewhere except with the approval of the magazine.
- ❖ Rules for submission of paper submitted for publication:
- ❖ The research should be accompanied by a summary not exceeding half a page in the language in which the article was written and another summary in a language other than the one in which the article was written.
- ❖ The scientific material is written according to Microsoft word, Traditional Arabic is 16, Arabic, and French or English is in 14 new times, with arial scale of 10 for tables.
- ❖ The number of pages of the article does not exceed 22 pages and not less than 15 pages including margins and references, and references and references are at the end of the research.
- ❖ With the following margins 2 cm on all four sides A4.
- ❖ Attach the research biography of the author, and it accepts the most researchers in one article only.

### **Arbitration:**

- ❖ All papers and scientific research submitted for publication shall be subject to arbitration and shall be finalized after making all the amendments recommended by the arbitrators.
- ❖ The author / authors alone are responsible for the contents of their published papers and research, and the ideas contained therein express their views and the journal is not responsible for them.

### **E-mail:**

The interventions are sent to the following email address [revue.devpro@yahoo.com](mailto:revue.devpro@yahoo.com).

## Sommaire de Revue

N°	L'article	Auteur	page
01	La responsabilité sociale et le développement durable dans les entreprises Algériennes : Essai de modélisation par le modèle d'équation Structurelle (SEM)	Dr. DOUAR Brahim. Université de GHARDAIA Dr. BOUBAKEUR Mustapha. Université de BOUIRA.	01

**La responsabilité sociale et le développement durable dans les entreprises  
Algériennes : Essai de modélisation par le modèle d'équation Structurale (SEM)**

Elabore Par :

**Dr. DOUAR Brahim<sup>1</sup>.**

**Dr. BOUBAKEUR Mustapha<sup>2</sup>.**

**Résumé :**

L'objectif de cette étude, est d'analyser la relation entre la dimension de la responsabilité sociale et l'entreprise et le développement durable selon la perception des dirigeants des PMI, nous avons tout d'abord cerné le concept de la responsabilité sociale et l'entreprise en six dimensions. En ce qui concerne le développement durable nous avons délimité cette dimension entre trois piliers de développement durable. Ce qui nous permis d'élaborer un questionnaire qui a été distribué auprès de 38 dirigeants des PMI dans la wilaya de Tizi-Ouzou, dans le but de valider un modèle causal entre la responsabilité sociale et le développement durable. Nous avons fait recours aux modèles des équations structurelles, à partir du cadre conceptuel adopté. Une fois le modèle de mesure estimé, les relations structurelles entre les variables latentes (la responsabilité sociale et le développement durable) ont été analysées, nos résultats aboutissent que le modèle conceptuel adopté n'est pas adéquat aux données requises de cette étude.

**Mots clés :** responsabilité sociale et l'entreprise, développement durable, dirigeant et modèles des équations structurelles.

**ملخص:**

الغرض من هذه الدراسة، هو تحليل العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والمؤسسة والتنمية المستدامة وفقا لمفهوم مسؤولي الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PMI)، حددنا في المرة الأولى مفهوم المسؤولية الاجتماعية والشركة في ستة أبعاد. فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، حددنا هذا البعد بين ثلاث ركائز للتنمية المستدامة. هذا سمح لنا بتطوير استبيان تم توزيعه على 38 من مسؤولي الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PMI) في ولاية تيزي أوزو من أجل التحقق من صحة النموذج السببي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. استخدمنا نماذج من المعادلات الهيكلية، استنادا إلى الإطار المفاهيمي المعتمد. وبمجرد تقدير نموذج القياس، تم تحليل العلاقات الهيكلية بين المتغيرات الكامنة (المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة)، حيث أدت نتائجنا إلى حقيقة أن النموذج المفاهيمي المعتمد غير ملائم للبيانات المطلوبة لهذه الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية والشركات، التنمية المستدامة، القائد ونماذج المعادلات البنوية.

<sup>1</sup> Maitre de conférences A, Université de GHARDAIA [mibtizi@yahoo.fr](mailto:mibtizi@yahoo.fr).

<sup>2</sup> Maitre de conférences A, Université de BOUIRA [boubakeurmustapha2@gmail.com](mailto:boubakeurmustapha2@gmail.com).



## Introduction :

On assiste depuis quelques années à une diffusion croissante de pratiques dites « responsables » dans les entreprises, notamment sous l'impulsion de la réglementation en faveur de la responsabilité sociale de l'entreprise, mais aussi des initiatives volontaires émanant des acteurs économiques et de la mobilisation de la société civile (entreprises, associations et syndicats professionnels, les fédérations professionnelles, ONG, les consommateurs...). La responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) est une discipline jeune, développée depuis les années 1960 à travers les questions de citoyenneté d'entreprise ou de relation aux parties prenantes (**Baddache et Leblanc, 2015**), des questionnements autour de la responsabilité de l'entreprise en matière du développement durable ou le dialogue social sont bien plus anciennes. La responsabilité sociale de l'entreprise en tant que phénomène remonte aux origines du développement du commerce et des affaires économiques (**Bérard, 2004**). C'est un sujet qui récurrent de débats tant dans les milieux des affaires que dans ceux des recherches académiques. La RSE considérée comme la contribution du monde des affaires au développement durable (**Ben Hassine et Ghozzi-Nékhili, 2013**), elle vient s'ajouter à des nombreux autres concepts (entreprise citoyenne, management sociétal, éthique des affaires, développement durable...) qui renvoient peu ou prou à la même idée : l'entreprise doit être considérée comme une institution sociale dont les activités s'inscrivent dans la vie de la Cité et qui, à ce titre, est responsable vis-à-vis de tous les autres acteurs de la société (**Attarça et Jacquot, 2005**).

Le développement de la notion de responsabilité sociale de l'entreprise peut ainsi apparaître comme le reflet d'une volonté de définir de nouvelles règles : économiques, sociales, écologiques, permettant un meilleur-être, une meilleure cohabitation entre tous les acteurs de la société. L'idée de développement durable incarne cette volonté de définir de nouvelles règles de vie commune (**Attarça et Jacquot, 2005**). La conception de la responsabilité sociale de l'entreprise s'est progressivement transformée pour devenir plus directement « utilitariste » : le comportement social de l'entreprise devant servir sa performance économique (**Bodet et Lamarche 2016**). Ce développement de la notion de la responsabilité sociale de l'entreprise à fait référence à une autre notion qui est le développement durable

## I. Revue de littérature sur le lien entre la responsabilité sociale de l'entreprise et le développement durable :

La première question est celle de la perméabilité de l'entreprise à un concept qui s'est historiquement construit et développé en dehors de ses frontières et autour d'objets différents. Les recherches concernant la genèse de la responsabilité sociale de l'entreprise montrent en effet qu'elle apparaît au confluent de deux cadres de réflexions totalement distincts: L'éthique des affaires et le Développement Durable (**Mathieu, 2008**). Depuis les années 1950, l'analyse de la responsabilité sociale de l'entreprise a fait l'objet de nombreux travaux de recherche en économie et en gestion comme en témoignent les nombreuses revues de littérature consacrées à ce sujet depuis plusieurs décennies (voir par exemple **Bowen, 1953 ; Blum, 1958 ; Ackerman et Bauer, 1976 ; Carroll, 1979 ; Sethi, 1979 ; Wartick et Cochran, 1985 ; Wood, 1991**), cependant l'analyse de la relation entre la responsabilité sociale de l'entreprise et le développement durable fut une approche de recherche crédible lorsque la responsabilité sociale de l'entreprise ne prend tout son sens que lorsqu'elle permet à l'entreprise d'avoir un impact positif et durable aussi bien sur l'agenda du développement durable que sur ses propres réalités stratégiques et opérationnelles (ouvrir une nouvelle usine, lancer un nouveau produit, sélectionner un nouveau fournisseur, expliquer des chiffres à un investisseur, etc.) et que cet impact soit reconnu comme tel par toute la multiplicité et la diversité de ses parties prenantes. Et pour comprendre ce lien entre responsabilité sociale de l'entreprise -

développement durable, il va falloir cerner les deux concepts afin de mieux analyser cette relation. Pour certain la responsabilité sociale de l'entreprise est le synonyme du développement durable (**Gendre-Aegerter, 2008 ; Ben Boubaker-Gherib, 2009**). En effet, la responsabilité sociale de l'entreprise fait partie intégrante de ce concept et peut être comprise comme l'apport des entreprises au développement durable et implique une triple performance : environnementale, sociale et économique (**Ben Hassine et Ghazzi-Nékhili, 2013**).

### I.1. Aperçu sur la responsabilité sociale des entreprises

Les conceptions de le RSE sont diverses selon les époques, les cultures et les conjonctures. Cependant la conceptualisation de la RSE oppose plusieurs visions, la RSE peut être perçu comme le résultat d'une obligation, mais aussi comme un acte volontaire. **Rodić (2007)** a synthétisé un ensemble de définition en matière de la responsabilité sociale de l'entreprise :

Auteurs_organisation	Définition
OCDE	L'Organisation de coopération et de développement économiques propose une définition descriptive en estimant que la RSE peut signifier différentes choses pour différents groupes, secteurs et intervenants et qu'elle est toujours en évolution. L'OCDE considère qu'on « s'entend en général pour dire que les entreprises dans une économie globale sont souvent appelées à jouer un plus grand rôle, au-delà de celui de création d'emplois et de richesses et que la RSE est la contribution des entreprises au développement de la durabilité; que le comportement des entreprises doit non seulement assurer des dividendes aux actionnaires, des salaires aux employés et des produits et services aux consommateurs, mais il doit répondre également aux préoccupations et aux valeurs de la société et de l'environnement ».
Le Business for Social Responsibility (BSR)	définit la RSE comme des pratiques d'affaires qui « renforcent la responsabilisation et respectent les valeurs sur le plan de l'éthique dans l'intérêt de tous les intervenants ». Le BSR propose également que des « pratiques d'affaires responsables respectent et préservent l'environnement naturel » et qu'en « aidant à améliorer la qualité de vie et les occasions d'affaires, les pratiques d'affaires responsables donnent le pouvoir aux gens et permettent d'investir dans la collectivité où l'entreprise œuvre. Si la RSE est abordée de façon globale, elle peut livrer les plus grands avantages à l'entreprise et aux intervenants lorsqu'elle est intégrée dans la stratégie et l'exploitation de l'entreprise »
The World Business Council for Sustainable Development	intègre la RSE dans un contexte de développement durable. Selon le WBCSD, la RSE est « l'engagement continu des entreprises à agir correctement sur le plan de l'éthique et de contribuer au développement économique, tout en améliorant la qualité de vie de ses employés et de leurs familles, de la collectivité locale et de l'ensemble de la société ». Même dans cette formulation, la RSE est considérée comme une des trois responsabilités clés des entreprises, y compris la responsabilité économique et la responsabilité environnementale.
Le Canadian Business for Social Responsibility	définit la RSE comme « l'engagement d'une entreprise à opérer dans un milieu de durabilité économique et environnementale tout en reconnaissant les intérêts de ses intervenants. Les intervenants comprennent les investisseurs, les clients, les employés, les partenaires d'affaires, les collectivités locales, l'environnement et l'ensemble de la société ». Le CBSR aussi précise que la «RSE va au-delà des bonnes œuvres telles que le bénévolat et la charité
La Commission européenne	« la responsabilité des entreprises vis-à-vis des effets qu'elles exercent sur la société » et « un processus destiné à intégrer les préoccupations en matière sociale, environnementale, éthique de droits de l'homme (...) en collaboration étroite avec les parties prenantes. ».

Caroll	la responsabilité sociale du business englobe tout aussi bien des attentes économiques, légales, étiques, que d'autres attentes discrétionnaires de la société par rapport à une compagnie dans un temps donné
McWilliams et Siegel	la RSE comprend des actions qui semblent faire avancer le bien collectif, au de là des intérêts de l'entreprise et de ce que la loi exige. Finalement, on peut conclure que dans toutes les définitions domine un nouveau lien - connu comme Triple

**Dahlsrud (2008)**, a regroupé plus de 37 définitions de la responsabilité sociale des entreprises entre 1980 et 2003, selon cet auteur, il existe un noyau commun à travers toutes les définitions recensées, à savoir (**Lépineux et al, 2010**) :

- La participation de l'ensemble des parties prenantes ;
- La dimension sociale ;
- La dimension économique ;
- La dimension volontaire ;
- La dimension environnementale.

Les définitions susmentionnées doivent être comprises comme des définitions de travail, puisque aucun consensus autour d'une d'entre elles n'a été trouvé. Une des raisons serait peut-être le fait que dans beaucoup de définitions l'aspect d'aspiration y est présent (comme cela devrait être), ce qui n'est pas facile à formuler concrètement. Par ailleurs, les pratiques de la RSE sont différentes par leur nature, étant donné qu'elles portent en elles la spécificité locale, régionale et nationale **Rodić (2007)**.

## **I.2. Le modèle de la responsabilité sociale des entreprises :**

**Rodić (2007)** propose un modèle conceptuel, dont l'objectif est de faciliter la compréhension de la complexité du champ de la responsabilité sociale des entreprises. Le concept de la responsabilité sociale comprend un ensemble d'éléments et d'objectifs clefs. Ce modèle précédent tend à mettre en évidence la complexité des définitions et de la notion de la RSE. Ce qui n'est plus remis en question est le fait que l'entreprise interagit avec son milieu selon six axes : Contribuer financièrement au fonctionnement de la société, protéger les conditions de travail et les possibilités de développement des employés, renforcer sa Position concurrentielle, contribuer à la sécurité sociale et à l'égalité de traitement des citoyens, assurer un environnement durable et protéger les ressources naturelles et créer des biens et des services de qualité.

## **I.3. Aperçu sur le développement durable :**

Au début des années 1990, le concept de développement durable a connu une évolution majeure due à la prise de conscience qu'en plus de la nécessité d'un maintien des conditions écologiques, des conditions sociales influencent l'interaction entre être humain et nature. Articulée autour de l'accent mis sur les questions sociales et l'addition d'une dimension supplémentaire au concept originel de développement durable, cette prise de conscience a débouché sur la demande d'un accomplissement simultané des objectifs économiques, sociaux et environnementaux (**Courrent, 2012**). Le développement durable est défini dans le rapport **Bruntland** de 1987 par «un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité de générations futures à répondre aux leurs». Ce concept a depuis connu de nombreuses évolutions, aussi, cette définition semble désormais trop «étroite» pour mettre en évidence la richesse que revêt la notion de développement durable. La transposition du concept de développement durable appliqué à l'entreprise est appelée la Responsabilité sociale de l'entreprise, ou RSE. Elle représente l'intégration harmonieuse dans la stratégie de l'entreprise des 3 piliers suivants :

- rentabilité économique
- préservation de l'environnement
- équité sociale (déontologie sociale à l'égard des collaborateurs) et sociétale (comportement de l'entreprise citoyenne vis-à-vis de ses parties prenantes).

**Courrent (2012)** précisent que l'évolution du concept de développement durable, le terme «soutenable» est parfois employé. Le développement soutenable n'est pas un état d'équilibre, mais plutôt un processus de changement dans lequel l'exploitation des ressources, le choix des investissements, l'orientation du développement technique ainsi que les changements institutionnels sont déterminés en fonction des besoins tant actuels qu'à venir. Ce processus n'est pas simple, et des choix douloureux s'imposent. En dernière analyse, le développement soutenable est bien une affaire de volonté politique. Ce processus de changement fait une place majeure à l'innovation, et notamment à l'innovation sociale.

## **II. Etude empirique :**

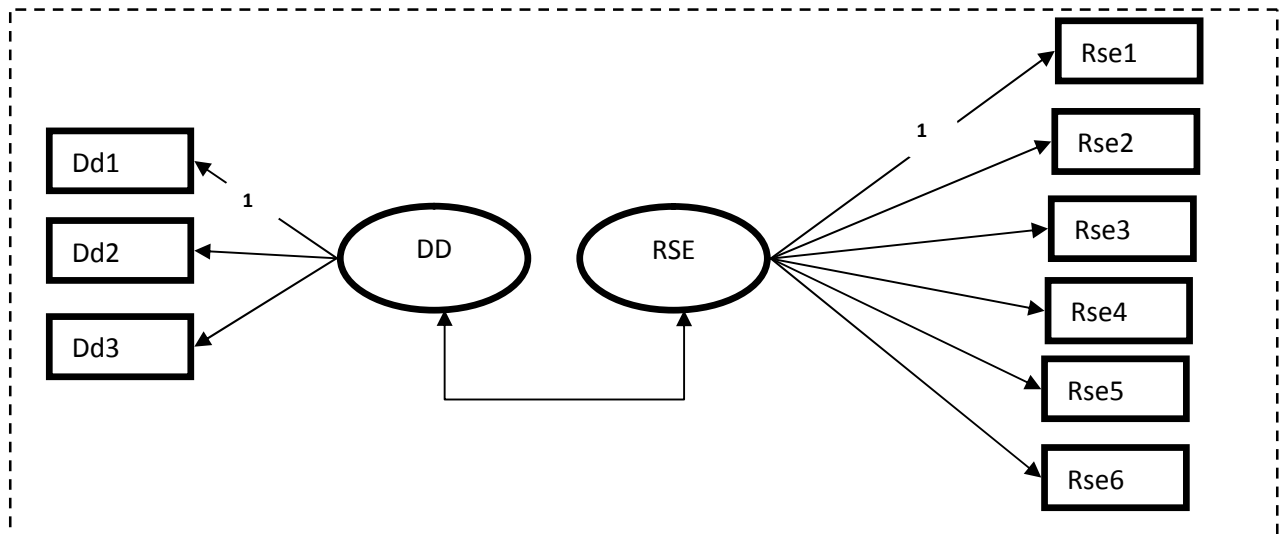
### **II.1. Choix méthodologique**

L'objectif de cette recherche consiste à explorer et analyser la perception des dirigeants de PME de la responsabilité sociale et le développement durable. Afin d'en comprendre la relation entre les deux variables, ce travail propose une recherche déductive et exploratoire basée sur une méthodologie quantitative s'appuyant sur les résultats d'études de cas ( Les cas ont été choisis non pas pour des motifs statistiques de généralisation, mais pour des raisons tenant à la représentativité de l'objet de la recherche. En effet, cette méthode cherche à explorer des phénomènes sociaux, à les représenter et, donc, à les comprendre. Afin de mieux cerner notre problématique et dans le but d'une validité interne, nous avons adopté une démarche quantitative, en élaborant un questionnaire qui répond aux besoins de l'étude. Le questionnaire principal de l'étude comprend deux volets. Le premier concerne les données signalétiques des dirigeants (âge, niveau de formation, expérience....etc.). Le deuxième volet, largement plus important est consacré à la mesure des variables de notre étude. Le questionnaire s'adresse aux dirigeants des petites et moyennes entreprises dans la wilaya de Tizi ouzou. La population étudiée se compose de propriétaires dirigeants de petites et moyennes entreprises industrielles dans la wilaya de Tizi Ouzou, cette population statistique se compose de 38 PMI.

### **II.2. La construction du modèle conceptuel :**

Dans les études d'analyser de perception, il est important de se focaliser sur le cadrage de l'étude, en effet ce cadrage permet aux chercheurs de cerner les concepts de l'étude afin de ne pas entrer dans l'incohérence des résultats. Après avoir présenté les concepts de cette étude qui sont la responsabilité sociale et développement durable dans l'objectif est d'analyser la relation entre ces deux variables, le modèle de la recherche de notre étude s'illustre dans la figure 2 :

Figure N° 2 : La construction du modèle conceptuel



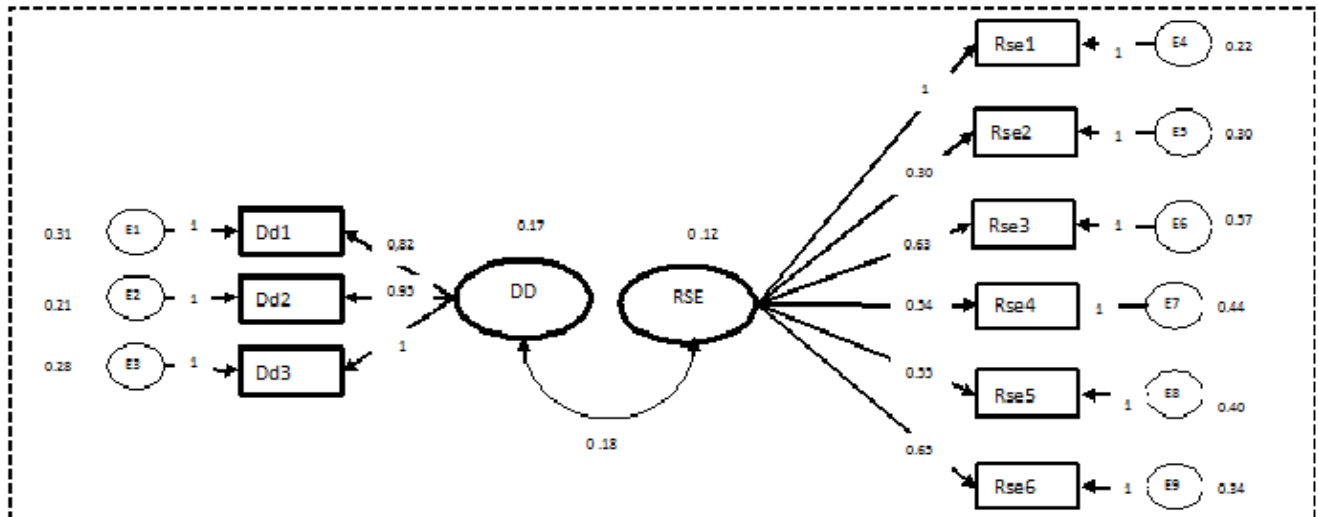
Source : adapté de Rodić (2007) et Courrent (2012).

L'objectif de cette étude, est d'analyser la relation entre la dimension de la responsabilité sociale et l'entreprise et le développement durable selon la perception des dirigeants des PMI, nous avons tout d'abord cerné le concept de la responsabilité sociale et l'entreprise en six dimensions, cette topographie a été inspirée de **Rodić (2007)**.

### II.3. L'analyse des équations structurelles :

Une analyse d'équation structurelle est réalisée afin de valider la structure du modèle de chacune des variables de notre modèle explicatif. Durant la phase explicative de l'étude, nous allons utiliser un ensemble d'indicateur pour ce construit. Il va falloir mener une analyse structurelle sur les indicateurs retenus pour cette variable. Rappelons que l'agrégation des 9 items qui contribuent à ce construit est rendue nécessaire notamment à cause de la forte corrélation entre eux. L'utilisation d'un ensemble indicateur d'ajustement, dans les méthodes d'équations structurelles, permet d'ajuster un modèle dans un contexte précis. Il est important alors, d'évaluer la qualité de l'ajustement du modèle aux données. Cette analyse se fait grâce à plusieurs indices classés en trois catégories : indices absolus, indices incrémentaux et indices de parcimonie. Le tableau suivant récapitule les valeurs clés de certains des indices les plus utilisés.

Figure N° 3 : Modèle de la recherche I - Ajustement du modèle



Source : Amos 22

Comme le montre la figure N° 3 , le modèle causal suivant se compose d'un modèle de mesure et d'un modèle de structure (ou structurel). Il englobe également l'ensemble de variables observables indépendantes (Dd1, Dd2, Dd3), de variables observables dépendantes (Rse1.....Rse6), d'une variable latente explicative (DD), d'une variable latente à expliquer (RSE) et des termes d'erreurs (Ei). Par conséquent, il est possible de distinguer entre deux types d'équations à savoir les équations du modèle de mesure et les équations du modèle de structure.

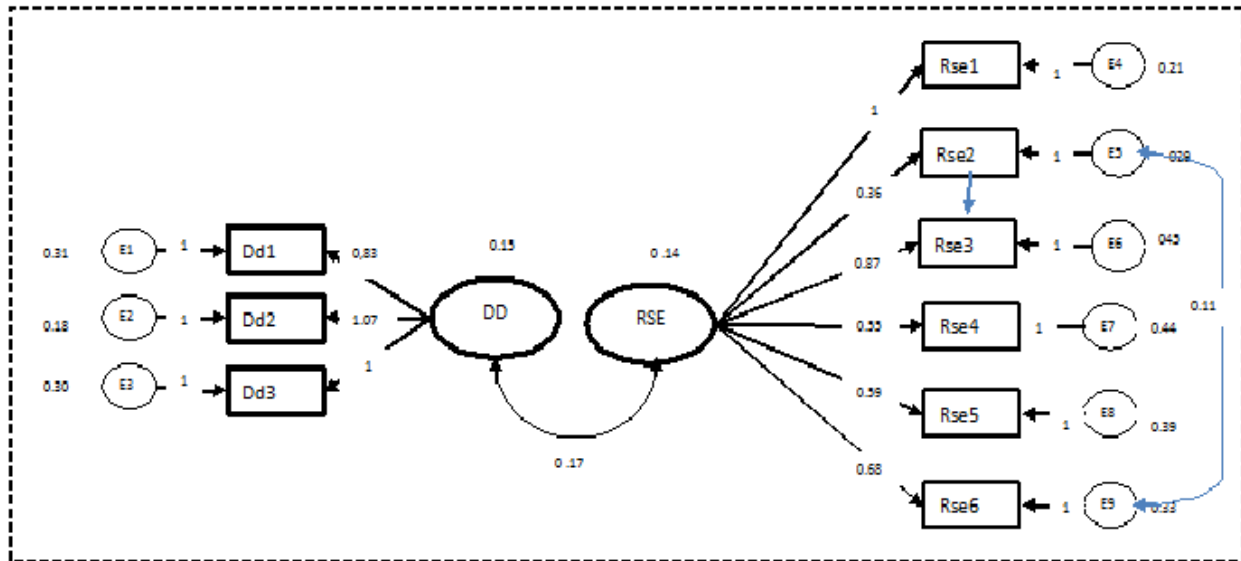
Tableau N° 2: Modèle de la recherche I - Ajustement du modèle

indices absolus		indices incrémentaux		indices de parcimonie	
indice	Seuil	Indice	Seuil	indice	Seuil
Khi deux	42.449	NFI	0.572	CMIN	1.633
GFI	0.789	TLI	0.561	AIC	80.43
AGFI	0.634	CFI	0.683	ECVI	2.174
RMR	0.068				
SRMR	0.143				
RMSEA	0.132				

Source : Amos 22

Les indices présentés militent pour un mauvais ajustement du modèle. Rappelons que les valeurs critiques exposées dans le tableau N° doivent être considérées plus comme des standards couramment admis que comme des seuils de rejet du modèle (Roussel et ali, 2002). Nous sommes donc en mesure d'interpréter les coefficients structurels. En effet tous les indices absolus en l'occurrence GFI, AGFI, RMR, sont largement inférieurs au seuil de 0,9. L'analyse d'équation structurelle montre une faible adéquation entre le modèle de mesure préconisé) et les données (Khi deux =49.45 avec 26 DDL, p=0.000). Le logiciel Amos nous suggère certaines modifications. Le modèle a été modifié avec l'insertion d'un arc entre E5 et E9 et l'ajout d'une flèche allant de Rse2 à Rse3 .

Figure N°4 : Le modèle de la recherche



Source : Amos 22

Tableau N° 3 : Modèle de la recherche II - Ajustement du modèle

indices absolus		indices incrémentaux		indices de parcimonie	
indice	Seuil	Indice	Seuil	indice	Seuil
Khi deux	28.74	NFI	0.673	CMIN	1.198
GFI	0.872	TLI	0.863	AIC	70.74
AGFI	0.761	CFI	0.908	ECVI	1.912
RMR	0.049				
SRMR	0.114				
RMSEA	0.073				

Source : Amos 22

Au total, le **modèle II** s'ajuste mieux aux données que le **modèle I**. cependant il faut souligner qu'à l'exception du CFI=0.908 et le RMSEA= 0.073, les autres indices d'ajustement n'atteignent pas le seuil critique, en l'occurrence GFI, AGFI, RMR, NFI et le TLI sont largement inférieurs au seuil de 0,9. L'analyse d'équation structurelle montre une faible adéquation entre le modèle de mesure préconisé) et les données (Khi deux =49.45 avec 24 DDL, p=0.230).

### Conclusion :

La Responsabilité sociale des entreprises constitue la déclinaison pour les entreprises du concept de développement durable. Il s'agit, pour les entreprises, de prendre en compte les impacts sociaux (au sens large) et environnementaux de leurs activités pour contribuer aux enjeux de développement durable tout en améliorant la satisfaction des parties prenantes de l'entreprise. Inhérente au concept de responsabilité sociale, la notion de partie prenante désigne tout acteur interne ou externe susceptible d'impacter ou d'être impactée par le fonctionnement de l'entreprise : collaborateurs, clients, actionnaires, fournisseurs, financeurs, collectivités locales, organismes professionnels, syndicats, associations locales, ONG... Il s'agit ainsi, pour l'entreprise, d'élargir ses vues en instaurant un dialogue avec ses principales parties prenantes pour identifier leurs attentes et y répondre au mieux. Plus qu'une contrainte,

ce dialogue vise à maximiser la création de valeur et la compétitivité de l'entreprise en lui permettant par exemple d'anticiper les risques émergents et les nouvelles tendances de marché, ou de se démarquer de ses concurrents en développant de nouveaux produits et services innovants et durables. Dans le contexte Algérien la responsabilité sociale est toujours marginalisée dans la plupart des entreprises. Dans les meilleures situations, c'est un petit département ou une partie du service responsable des relations publiques qui est en charge de la mise en œuvre de ce concept. Ceci peut être suffisant pour justifier la faible adéquation entre le modèle de mesure préconisé et les données requises, d'autres arguments peuvent justifier cette faible adéquation, soit par le biais de l'échantillon de cette étude, en effet nous avons eu un échantillon de 38 PMI dans la wilaya de Tizi ouzou, une limite flagrante en matière d'échantillon. Dans l'analyse d'équation structurelle il est préférable d'avoir un échantillon qui dépasse les 150 observations pour élaborer une modélisation.

### Référence :

- Ackerman R.W, & Bauer R.A, (1976), Corporate Social Responsiveness, Reston Virginia.
- Baddache F, & Leblanc S, (2015), Les fiches outils de la RSE, Eyrolles, Paris.
- Ben Hassine L, & Chiraz Ghazzi-Nékhili C, (2013) Perception de la responsabilité sociale des entreprises par leurs dirigeants : une comparaison entre PME tunisiennes certifiées et non certifiées, Revue internationale P.M.E. : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 26, n° 2, pp. 59-80.
- Bérard, D. (2004), Petite histoire d'une grande responsabilité », Commerce. sept. vol. IOS
- Blum F.H, (1958) "Social Audit of the Enterprise" Harvard Business Revi 36-2 March-April, pp.77-87.
- Bodet C., Lamarche T. (2007), La Responsabilité sociale des entreprises comme innovation institutionnelle. Une lecture régulationniste, *Revue de la régulation*, N°1.
- Bollen K. A, (1989), Structural equations with latent variables, New York, Wiley
- Bowen H, (1953), Social Responsibilities of the Businessman, Now York, Harper and Brothers.
- Bowen.H (1953), Social Responsibilities of the Businessman, Now York, Harper and Brothers.
- Carroll A, (1979), Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance, Academy of Management Review, 4
- Gendre-Aegerter D, (2008), La perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive, Thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, Université de Fribourg (Suisse), pp. 584
- Hoyle R. H, (2012). Handbook of structural equation modeling, New York, Guilford Pres
- Jöreskog, K. G, & Sörbom D, (1974–2012), LISREL for Windows [Computer software]. Lincolnwood, IL: Scientific Software International.
- Lépineux F, Rosé J.J, Bonanni C, & Hudson S, (2016) La responsabilité sociale des entreprises, Dunod, 2e édition, Paris.
- Mathieu P, (2008), La RSE : Fondements théoriques et problématiques gestionnaires, Entreprise Ethique, Association Francophone de Comptabilité, pp.13-21.
- Mourad Attarça M, & Thierry Jacquot T, (2005), La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales, XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, pp. 01-26
- Najjar H, & Najar C, (2013), La méthode des équations structurelles : Principes fondamentaux et applications en marketing, Int.Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research, 3.



- Rodić I, (2007), Responsabilité sociale des entreprises – le développement d'un cadre européen, Mémoire présenté pour l'obtention du Diplôme d'études approfondies en études européennes, Université de Genève.
- Schumacker, R. E, & Lomax R. G, (2010), A beginner's guide to structural equation modeling (3rd ed.), New York, Routledge.
- Sethi P, (1979), A Conceptual Framework for Environmental Analysis of Social Issues and Evaluation of Business Response Pattern, *The Academy of Management Review* Vol. 4, No. 1, pp. 63-74
- Vincent T, Le développement durable quel enjeux pour les PME (2005), Observatoire sur la responsabilité sociale des entreprises, Etude n° 8, Paris.
- Wartick S, & Cochran P, (1985), The Evolution of the Corporate Social Performance Model ,*Academy of Management Review*, 10.
- Wood D, (1991), Corporate Social Performance Revisited, *Academy of Management Review* 16(4).

